



٥٦١

مختصر

غنية المشي

ابراهيم

المطيري

رفع حضرت ابو، اؤجه

عنه
١٠٠١

بأشقى اللطف ظفراً على ملك الغنى

دخل في ملك ابرا

التي غنية الله
بأشقى اهل
١٠٠٢

هذا كتاب حلي شرح منية

هذا كتاب حلي شرح منية

عماد الدين
الملك

مختصر غنية المتولى شرح منية المصلى للكاشقري
كلاهما تأليف الحلبي، ابراهيم بن محمد -
٩٥٦ هـ . كتب في سنة ١١٧٧ هـ

٢١٦٢
ح ٢

١٨٥ ق ١٩ س ١٦٢٢ سم
نسخة حسنة، خطها نسخ معتاد، طبع
الازهرية ٤٦١: ٢ الكشف: ٧٧

٤٦١

١ - العبادات، الفقه الاسلامي وأصوله -
أ - المؤلف ب - تاريخ النسخ ج - مختصر
شرح منية المصلى للكاشقري .

المراد بالخس
والزيادة الرو
أي النظر بوجه
تق قال الله
للذين آمن
للحسن وزيادة

المعجم بالفتح انتظر الجملة نظر
واحد يقال لمعجمه اي
نظر نظره واحد
اخرى

سنة ١٢٠٠

المتملى اى المستمع الذى
عليه الاستماع من شئ
مأخوذ وملتزم
اى سمعته منه
تراجمة

مسله
 ففتح الهم اسم
 مكان در
 كوز قالد
 در فراس
 طبع بعد
 ای ازل
 و نظر
 اخر

برکت انجو کہ مثل بولنیمہ
جمع فراید کلور
اخذی

1100
1101
1102
1103
1104

卷之四

الغيت والغنمة كبسر السيل واليا المسودة
لما وقت مغرب الشمس وقتها وارجله
وعند البعض زوال الشمس عن يده
وارجله بوقت رجب ظهور له عصا
وقت غشا به داخل اوله

بالحجاء و
تفسير ١٢



اله الا الله بجر شهادة بد لا من خمس وبرفها خبر
مبتدأ محذوف وكذا ما عطف عليها وان محذوف رسول
الله عطف على ان لا اله الا الله ففذه الشهادة واحدة
من الخمس واقام الصلوة اي اقامتها ثمانية واثنا الزكاة
ثلاثة وصوم شهر رمضان رابعة وحج السنة خامسة
من استطاع اليه سبيلا قوله على انه فاعل المصدرا
المضاف الى مفعوله والى استطاعة عند الجمهور القدر
على الزاد والراحلة فاضلي عن الحاجج الاصلية والوا
الشرعية قوله صلى الله عليه وسلم على شئ علم اي علمه
داله على تحققه وعلم الايمان الصلوة في علامته لوجوه
في القلب باعتبار الظاهر قوله عليه السلام الصلوة عماد
الدين فمن اقامها فقد اقام الدين ومن تركها
فقد هدم الدين كما ان الجنة تقوم باقامة عودها
وتسقط بتسقوطها كذلك الدين يتحقق بالصلوة وقوله
صلى الله عليه وسلم خمس صلوات مبتدأ افترضه الله
على العباد خبره من احسن وضوهم باسبغها والا
تيان بستره وادابه وصلاحه من لوقته وان ركوعه
وسجوده بالطمأنينة فيها وخشوعه اي خضوعه
باحضار القلب وجمع الرمة وصرف الشواغل الدنيوية عن

والصلاة في اللغة الاسكان وفي الشرع
اسكان النفس من حزن ونفاس
عن كل ما يشغل القلب من الصبح
المصادق الى الغروب بنيت القرية

الدين في اللغة الجزع وفي الشرع وضع اليد
لذو العقل باختيار الجود والخير بالذات كبر

يقع ومن تركها عا دافق تلك الامور واليا لها
ولم يتركها فهدم الدين هذا عندنا وعند
الشافعية يوم وليلة وعند مالك سبعة ايام
وليا ينها او عند بشر اربعين صباحا

قال عليه السلام الا ما تروا الله اودع في قلوب المؤمنين
فقد اعدان يمشي توفيق على حفظ جميع الامارات
فانه فرض الله احي جلي

اسبغ والسبغ لغة جوق او ليق وكما يشبهه يقال
سبغت الثوب اي اسبغت وكلمته باب فخر
سبغ اي كمال وان اخرى

الهمة بالسر والفتح تصدق جمع لهم
كلوا اخر

عن الفكر كان له على الله عهد اي وعد مؤكدا ان يغفر له
اي بان يغفر له ذنوبه وقوله صلى الله عليه وسلم الف
بين ايمان العبد وبين الكفر اي بين العبد وبين ان يصل
الى الكفر ترك الصلوة اي ان يترك الصلوة فهذا كما يقال
بينك وبين مرادك العتقاد اي بينك وبين بلوغ مرادك
ان تجتهد فاذا اجتهدت بلغت اما لفظ الفرق فليس من
الحديث وهو غير صحيح من حيث المعنى لان ترك الصلوة ليس
فرقا بين العبد وبين الكفر بل وصل كما تقدم ثم المراد بهذا
الحديث وامثاله الترتب اعتقادا وهو انكار وجوبها واما اجماع
الامة فان الامة قد اجمعت من لدن رسول الله
صلى الله عليه وسلم على فرضها من غير تكبير وسكر ولا اشارة
وكان ذلك اجماعا و اجماع المسلمين حجة لنا لقولهم
السلام لا تجتمع امتي على الضلالة ثم اعلم بعد ما علمت
ثبوت فرضية الصلوة بان الصلوة شرط في جميع شرائط
بمعنى الشرائط والمراد به هنا ما لا يقع الصلوة الا بتقدمه
عليها فقوله قبلها صفة موصفة وبينة بمعنى الشرط و
ايض جمع فرضية بمعنى الغرض والمراد به هنا ما لا صحة
للصلوة بدونه سوى الشرائط والا وكان اركان جمع كبر
والمراد به هنا ما يكون جزء من الصلوة واجبة جمع
اجابا وفائدة وهي ان سرعة لنا لا عينا مفترقات

فان ترك الصلوة
فان ترك الصلوة
فان ترك الصلوة
فان ترك الصلوة

فان ترك الصلوة
فان ترك الصلوة
فان ترك الصلوة
فان ترك الصلوة

فان ترك الصلوة
فان ترك الصلوة
فان ترك الصلوة
فان ترك الصلوة

وقوله فيما رواه مسلم عن جابر كبر
فان ترك الصلوة

فان ترك الصلوة مبتدأ والظن المتقدم خبر والظاهر
ان فعل الصلوة هو الحائز بين العبد والكفر وقد يقال
مع ان ترك الصلوة وصلة بين العبد والكفر والمعنى
ان لا يصل اليه من تركها فذلك كما يجازي لا كما
يجسد في غير تركها فذلك كما يجازي لا كما
او يمتد وقيل في رد المال او ان العاقبة
او الوالد فذلك مصطلح وعند الشافعية
واحمد يقتل وعند الشافعية ذمات حد وعند
احمد كعز جاع الفتوى او كذا
الصلوة

اذا شرط الله لا يكون فيه
ولا يتركها وانما يكون بنية
وقيل ان تركها لا يفسد قبلها
كما تقدم فانها شرط للموج وتكون
علم شرط كبر في تركه كبر
الركوع على القراءة والسجود
ولا يتركها بنية تركه
وهو في اللغة ترك الوجوه
والركوع على القراءة والسجود
ولا يتركها بنية تركه
ساقط عما علمه وهو الا
الاشطر والواجب وهو الا
والاشطر والواجب وهو الا
والاشطر والواجب وهو الا

والاشطر والواجب وهو الا
والاشطر والواجب وهو الا
والاشطر والواجب وهو الا
والاشطر والواجب وهو الا

الحديث في غسل الرجلين والكعبين في المصنوع
 ولما قيل في كفاية اليد في الوضوء مع كفاية
 قوة الخوض وقيل كفاية اليد في الغاية مطلقا
 في الحكم اخرجها عنه فلا دلالة له عليها وانما يعام
 من خارج ولا يلزم فيه في اليد دليل كان لا بد من
 للرجلين والوجه في كفاية اليد في كفاية
 من كفاية اليد في كفاية اليد في كفاية
 اقامة المصنوع في كفاية اليد في كفاية
 اصنام في كفاية اليد في كفاية
 اشراك لا بد في كل رجل واحد كفاية في اليد
 الكعب في اليد في كفاية
 للرجلين في كفاية
 تر كفاية في كفاية

التيتم واريد به في الوضوء اصابة اليد المستقلة بما امر به
 وارجلهم الى الكعبين حتى بالنصب وبالرجل في النصب بالعلف
 على وجوههم والرجل على الجوار والصبيح ما ذكرناه في الشرح
 وجوز الشيعة المسح على اليد بوجوه وبردن في الصبيح
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى قوما ترضوا ١٠ و
 اعقابهم وتلوح لم بمسحها الماء فقال ويل للوعاقين
 النار والمرفقان والكعبان وهما العظامان الثابتان في
 جانبي القدم ما بين يدي خلا في فرض الغسل خلوا فافترق وكذا
 ما بين العظام كسر العين وهو ما يسال على الخدم الحجة
 شاخوذ في عذر الغرس والوذن يجب غسله لما ذكرنا من
 دخوله في حد الوجه خلوا فالوجه يوسف وايضا الحجة
 فمن الي خيفة بفرض مسح ربعها قبا سا على مسح الرأس
 وهو رواية الحسن وعنه انه يفرض مسح ما يلو في بشرة
 الوجه واختاره قاضيان وصححه واظهر الرواية
 عنه فرض غسل ما يلو في البشرة واختاره في المحيط والبيح قال
 في معراج الدراية وهو الاصح وفي الفتاوى الطبرية
 وبه يفتي ووجهه انه لا يسقط غسل ما تحته انقل فرضه
 الغسل اليه كالشارب والحاجب حيث ينقل فرضه غسل
 ما تحتهما اليهما واما ما استرسل منها فلا يجب غسله ولا

وفي شرح الوقاية والمراد بالرجل ما يلو في بشرة الوجه
 ان لا يجب اقبال الماء الى اذن استرسل من الذن
 كذا في الايضاح وفي الشرح الرواية في مسح
 اذ مسح ما يستر في بشرة الوجه وهو الاصح المختار
 ابو يوسف يثبتان في رواية مسح كفاية في رواية
 اخيرا يثبتان في كفاية
 بالنصب على الاصح في كفاية اليد في كفاية
 حلق على الرأس وان كانت ممسومة فتا على الاصح
 في صب الماء على الرجلين لانها منطقت الاسراف
 في صب الماء حرقه القول
 اليد وان كان في كفاية اليد في كفاية
 المسح بالرأس وما مسح به من مسح بالمسح
 كلوا ما ملصق بالمسح برأسه حرقه القول
 طحاوي في الوضوء قال في كفاية اليد في كفاية
 صغير على شجرة كثيرة اعضاءها منفرات

في كفاية اليد في كفاية
 في كفاية اليد في كفاية
 في كفاية اليد في كفاية

ولا مسح له لانه ليس من الوجه وعن ابي يوسف رحمة
 الله بفرض استيعابها بالمسح وعنه سقوطه اصله
 وهو ايضا روايت عن ابي حنيفة ولو امر الماء على شعر الذن
 او الشارب او الرأس او الحجاب ثم حلقه لا يجب غسل ما
 تحته وفي الباقي لو قضى الشارب لا يجب تحليته وان طال
 يجب تحليته ووجهه ان قطعه مسنونا فلو بقيت قيامه
 في سقوط غسل ما تحته بخلاف الحجة فان ابقاها هو
 المسنون والمفروض في مسح الرأس مقدار الناصية وهو ربع الرأس
 من عندنا وقال ما لا واحد مسح الكل فرض قال الشافعي الفرض
 مسح اذ في جزمه ولو بعض شعره وقد حققنا الدليل في الشرح
 ومن حمله قوله لا روى المفروقين شعيرة رضى الله عنه
 ان النبي صلى الله عليه وسلم الى سباطة قوم فيال
 وتوضاء ومسح على ناصية وخفيه سباطة بضم السين
 الكناسة ثم فرضية مسح مقدار الربع هي الرواية الطاهرة
 وفي بعض الروايات قد رثت اصابع وصححه بعض اصحابنا
 وفيه نظر لما ذكرنا في الشرح وان مسح باصبع او اصبعين او
 لم يجز حتى يعيدها الى الما ويستوفي مقدار ربع الرأس ثلاث
 اصابع خلوا فافترق وكذا في مسح الخف لو كان له ذواتان
 مربوطتان حول راسه كما تفعله النساء فمسح عليهما لم يجز سوال
 ان يجلد

وهو كذا في كفاية
 في كفاية اليد في كفاية

في كفاية اليد في كفاية
 في كفاية اليد في كفاية

ولا يجب غسله ولا مسح له
 سقوط الغسل والمسح من الحجة منفر
 في النصاب اذا كان نصاب المتوضئ طولاً ولا يصل
 الماء تحته عند الوضوء بما زكاه الفتوى بخلاف
 الغسل ورواه عن خالد بن زيد بن بكير يقول
 شارب في كفاية اليد في كفاية
 الشارب مقدار الحجاب والحلق فيه
 كفاية اليد في كفاية

الناصية الشعر المائل الى جانب البعثة والرأس
 ربع قطع الناصية والقدال والشارب
 الناصية منه الشارب الى اذن
 من الرأس بقدرها صباه

وطا لوضع اصابع فيجزيه عن المسح اذا كان
 الروايات وفي بعضها مجزئ عن مسح
 يديها لانها اكثر اصابع يديها في مسح الكل وعندنا
 لا يجزئ لانه المقدار ربع الرأس او لا يجزئ بل
 ابن مالك شرح صحيح

السباط الكناسة والمراد بها في الحديث طين
 الكناسة على تسمية الحلق باسم الحبال
 منفرات

او لرسوله

الاستنساخ هو استنساخ الماء
واخرج ما في الالف بالنفس يقال
نشر الماء ان اخرجت من الفم
الذي والنشر للشيء شح مشاف

ارسل اولم يرسل وهو الصبح وقبل يجوز اذ لم يرسل كذا في
الحداي ولو في لغة في بعض اعضاء الوضوء فليها من بلاء
عضوا اخر لا يجوز وان بليها من بلاء عضوا جاز وفي الجاهلية
يجوز بليها من بلاء عضوا اخر لان البدن في الفصل كعضو
واحد بخلاف الوضوء وهذا اذا كانت البلاء اخذها تسيل
والاول يجوز **الاستنساخ** اي سنن الوضوء ففصل اليدين قبل
ادخالهما الا انما الى الرسغ ثلثا في الصحيحين انه عليه
الصلوة والسلام قال اذا استيقظ احدكم من نومه فليذكر
الله في نفسه يديه في الاثام حتى يغسلهما ثلثا فانه لا بد في
ابن بآت يده والرسغ بالضم مفصل ما بين الزاوية وبين
والكف ثم غسلهما ابتداء سنة تنوب عن الغرض وهو
اول الوضوء لا يغسل الا التطهير وكيفية الغسل ان ياخذ
الا فاشماله ويصب على يمينه ثلثا ثم ياخذ بيمينه ويصب
على شماله كذلك وكذا ان كان الا فاكبر او معه انا صغير
ولا يدخل اصابع يده اليسرى مضومة في الونا ويصب على كفه
اليمنى ويدلك الاصابع بعضها ببعض حتى قطمهم يدخل
اليمنى في الونا ويغسل اليسرى وهذا اذا لم يكن على يده نجاسة
وتسمية الله في ابتداء الوضوء لقوله عليه السلام
لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه والمراد في الجمال لقوله

والصحيحين
الاستنساخ هو استنساخ الماء
واخرج ما في الالف بالنفس يقال
نشر الماء ان اخرجت من الفم
الذي والنشر للشيء شح مشاف

الاستنساخ هو استنساخ الماء
واخرج ما في الالف بالنفس يقال
نشر الماء ان اخرجت من الفم
الذي والنشر للشيء شح مشاف

لقوله صلى الله عليه وسلم اذا نظهر احدكم فذكر اسم الله
تعالى عليه فانه يطهر جسده كله فان لم يذكر اسم الله
على طهور لم يطهر الا ما مر عليه الماء ولفظ التسمية ان
يقول بسم الله العظيم والحمد لله على دين الاسلام
وقيل الا فضل بسم الله الرحمن الرحيم بعد التقيؤ وفي الحديث
يجع بينهما وفي المحيط لوقال لا اله الا الله والحمد لله
ان لا اله الا الله يصير مقبلا السنة والا صح انه يسمى مرتين
مرة قبل كشف العورة لئلا يستنجاء وعز بعد سائرها عند
ابتداء غسل سائر الاعضاء احتياطا للخلاف الواقع فيها
حيث قال بعضهم يسمى قبل الاستنجاء فقط وقال بعضهم
يسمى بعد فحسب وكذا الخلاف في وقت غسل اليدين في
الله يغسلها مرتين قبله وبعد كما في التسمية ولو نسي
التسمية فذكرها في قلا الوضوء فغسله تحصل السنة
بخلاف الاكل والمضغ والار استنساخ لانه عليه السلام
فعلها على الموطأ بما بين حديثين لما روى الترمذي من
حديث عبد الله بن زيد في حكاية وهو انه عليه السلام
وقيل تمضمض واستنشق واستنشق ثلثا بثلاث غزافات
وروى الطبراني بسند انه عليه السلام توضع فتمضمض
ثلثا واستنشق ثلثا فاخذ لكل واحد ماء جديد ارجال

الاستنساخ هو استنساخ الماء
واخرج ما في الالف بالنفس يقال
نشر الماء ان اخرجت من الفم
الذي والنشر للشيء شح مشاف

الاستنساخ هو استنساخ الماء
واخرج ما في الالف بالنفس يقال
نشر الماء ان اخرجت من الفم
الذي والنشر للشيء شح مشاف

الاستنساخ هو استنساخ الماء
واخرج ما في الالف بالنفس يقال
نشر الماء ان اخرجت من الفم
الذي والنشر للشيء شح مشاف

الاستنساخ هو استنساخ الماء
واخرج ما في الالف بالنفس يقال
نشر الماء ان اخرجت من الفم
الذي والنشر للشيء شح مشاف

الاستنساخ هو استنساخ الماء
واخرج ما في الالف بالنفس يقال
نشر الماء ان اخرجت من الفم
الذي والنشر للشيء شح مشاف

الاستنساخ هو استنساخ الماء
واخرج ما في الالف بالنفس يقال
نشر الماء ان اخرجت من الفم
الذي والنشر للشيء شح مشاف

ما روى انه عليه السلام كان اذا توضأ شرب من الماء
اصابعه في جنبه كاشفا اسنانه المشط اخيرا

ومسح جميع الرأس والاذنين بماء واحد لما روى
انه عليه السلام توضأ ومسح جميع رأسه وقد
تقدم انه مسح بياضه فلو فرض ان يكون مسح
الجميع سنة وقال عليه السلام لا اذا من الرأس
والمراد بياضه لا بياضه الحقيقة اختيار

قوله واستعاب الرأس بالمسح مرة واحدة كمال الغرض
وكيفية اذ وضع كفيه واصابعه على مقدم رأسه
وعيد بها على وجهه يستوعب جميع الرأس ولا يكون
الماء مستعابا فلو اذا الاستعاب بماء واحد لا يكون
الا بهذا الطريق والكيفية التي في المحيط وهي مجازا
كفيه خبزاء الاستعاب لا يقيد

اذ لا بد من الوضع ومرة واحدة مستعمل بالوضع
الاولى فكذلك بالثاني فلو يفيد تأخيره جديدا
ولو ثبت الاستعاب الرأس فيهما ديارا ودارا
عمدة في غير زمان البرد بياض جامع الظاهر
ثم يضع كفيه على مؤخر رأسه
وعيد بها الى المقدم مغزاة

ثم يضع كفيه على مؤخر رأسه
وعيد بها الى المقدم مغزاة

ما روى انه عليه السلام كان اذا توضأ شرب من الماء
اصابعه في جنبه كاشفا اسنانه المشط اخيرا

الماء الى ما تحت الشارب ولما جابن سنة انها تكمل الغرض
لان غسلها فرض فكان تحليل اللحية والاصابع وعيد
في التبخيس من الوضوء ما استبرأ اي نزاه من اللحية
تكملة للغرض ايضا وتحليلها اي اللحية لما روى انه عليه
السلام كان يخلل لحيته وهذا قول ابى يوسف وعند ابى

حنيفة وعبد رحمة الله تحليلها مستحب في رواية جابر
ورجح في المبسوط قول ابى يوسف وهذا اذا كانت كسيفة لا ترى
البشر ما تحتها فان كانت حفيفة بان ترى بشرتها لم
تسجد ما تحتها كذا في الطهارة واستيعاب جميع الرأس في المسح
لما روى عليه السلام عليه مع الكرك في بعض الروايات

بما روى واحد لما روى الصحاح السنن عن علي رضي الله عنه في
حكاية وضوئه عليه السلام انه مسح مرة واحدة والادلة
على عدم ثلث المسح كثيرة ذكرناها في الشرح وكيفية الاستعاب

ان يأخذ الماء ويبل كفيه واصابعه ثم يصبغ بياض الرأس
اي يصبغها ويضع على مقدم رأسه من كل يد ثلث اصابع الخضر
والبنصر والوسطى وميمك ابهاميه وسبابيه مرفوعة
ويجافي اي يبعد بطن كفيه عن رأسه ويمد يداي يديه
الى القفا ثم يضع كفيه على جانبي الرأس ويمسحهما اي
اي جانبي الرأس بكفيه ويمسح ظاهرا ذنبيه بياض ابهاميه

هذا الحديث يدل على ان مسح الرأس بالمسح مرة واحدة كمال الغرض
وكيفية اذ وضع كفيه واصابعه على مقدم رأسه
وعيد بها على وجهه يستوعب جميع الرأس ولا يكون
الماء مستعابا فلو اذا الاستعاب بماء واحد لا يكون
الا بهذا الطريق والكيفية التي في المحيط وهي مجازا
كفيه خبزاء الاستعاب لا يقيد

ما روى انه عليه السلام كان اذا توضأ شرب من الماء
اصابعه في جنبه كاشفا اسنانه المشط اخيرا

ابهاميه وباطن اذنيه بياض ابهاميه وباطن
السبابين فيما تقدم يقال للواضع التي تلو الايام مسحة
لكسر الباء لا بها بياضا الى التوحيد عند التستيد ويقال
الماء السبابه لانهم كانوا يشربون بها الى السب وكوها

ومسح الاذنين ايضا سنة كذا ذكره ابى المسح بهذا الكيفية
في المحيط وغيره وليست هذه الكيفية امرا لازما والمقصود
الا استعاب باي وجهه كان وقد استوفينا الكلام عليه
في الشرح وما ذكره من مسح الاذنين مع الرأس بما أنه

اذ لم يمس العمامة بان كانت موضوعة واما ان مسحها
فلو بد ان يأخذها بماء جديدا ويمسح الرقبة يظهر
اصابع الثالث المقدم ذكرها وقوله بماء جديدا لا حاجة
اليه لان البللة التي على ظهور الاصابع باقية فلو حاجة

اليه لان البللة التي على ظهور الاصابع باقية فلو حاجة
اليه لان البللة التي على ظهور الاصابع باقية فلو حاجة
الى التجديد وقال بعضهم هو اي مسح الرقبة ادب ليس
سنة وقال في قماوي قاضيان ليس بادب ولا سنة

وقال بعضهم هو سنة وعند اختلفوا انه قايلا يكون
فعاله اولا من تركه واقتصر في الكافي على انه مستحب
وهو الاصح لانه روى فعاله عند عليه السلام في بعض
الاحاديث دون غائبها وتحليل الاصابع سنة ايضا في البيهقي
والرجلي لقوله عليه السلام للقطب بن صيرة اذا توضأت

وكيفية التحليل ان يمد يدها خلف رقبته
ويحمله بياها في الماء في يدها
ويحمله بياها في الماء في يدها
ويحمله بياها في الماء في يدها

ما روى انه عليه السلام كان اذا توضأ شرب من الماء
اصابعه في جنبه كاشفا اسنانه المشط اخيرا

وما روى انه عليه السلام كان اذا توضأ شرب من الماء
اصابعه في جنبه كاشفا اسنانه المشط اخيرا

وما روى انه عليه السلام كان اذا توضأ شرب من الماء
اصابعه في جنبه كاشفا اسنانه المشط اخيرا

وما روى انه عليه السلام كان اذا توضأ شرب من الماء
اصابعه في جنبه كاشفا اسنانه المشط اخيرا

وما روى انه عليه السلام كان اذا توضأ شرب من الماء
اصابعه في جنبه كاشفا اسنانه المشط اخيرا

وما روى انه عليه السلام كان اذا توضأ شرب من الماء
اصابعه في جنبه كاشفا اسنانه المشط اخيرا

وما روى انه عليه السلام كان اذا توضأ شرب من الماء
اصابعه في جنبه كاشفا اسنانه المشط اخيرا

ط وروى عن ابن عباس رضي الله عنه قال نوى نساء النبي ثم نوى مرة وعن عبد الله بن زيد
ان النبي نوى نساء مرتين مرتين وروى عن عطاء رضي الله عنه نوى نساء ثلثة مصاح

يعني غسل كل عضو مرة واحدة ومسح برأسه مرة واحدة هذا
اقل الوضوء فاما ثلثا فهو الافضل والثلث هو الاكمل فكل
لاسوة الله عليه السلام كل ذلك يسير او مثله ان يجمع
ذلك جائز فانه فعل الاكمل يكون نوى اياه اكبر مطاع

فاسبغ الوضوء وخلل بين الاصابع وانما يكون التخليل سنة
بعد وصول الماء وكيفية في الرجلين ان يتخلل
بخصر يده اليسرى مبتدأ من خصر رجله اليمنى من
السفل ويختم بخصر رجله اليسرى وتكرر الغسل الى الثلثة سنة
ايضا لما روى انه عليه السلام نوى نساء مرة مرة وقال
هذا وضوء لا يقبل الله تعالى الصلوة الا به وانه عليه السلام
نوى نساء مرتين مرتين وقال هذا وضوء من يصاغ الله
له الاجر مرتين وانه عليه السلام نوى نساء ثلثا في غالب
احواله فكان سنة لا فرضا ويكره الزيادة على الثلث الا
لفرورة طمانينة القلب عند حصول الشك ثم المرة الاولى فرض
والثانية سنة والثالثة دونهما في الفضيلة وقيل الثانية
سنة والثالثة اكمال السنة لذكره في الاختيار والاولى
ان يكون اثنا عشر سنة واثلاثة كل ما هما سنة لان الثلث الذي
هو سنة انما يحصل بهما والنية سنة ايضا هو الصحيح ول
ستحبة وحملها القلب ويستحب ان يضيف اللفظ باللسان
اليه فيقول نويت رفع الحدث ونويت الوضوء وقتها
عند غسل الوجه والرتب المذكور في لفظ الوضوء
سنة وليس بفرض لان العطف فيها بالواو وهي مطلق الجمع
من غير تعرض للترتيب ولذلك ايضا سنة لاجل العوض

لثمة
ويعني غسل كل عضو مرة واحدة ومسح برأسه مرة واحدة هذا
اقل الوضوء فاما ثلثا فهو الافضل والثلث هو الاكمل فكل
لاسوة الله عليه السلام كل ذلك يسير او مثله ان يجمع
ذلك جائز فانه فعل الاكمل يكون نوى اياه اكبر مطاع

والمراد بالثلث الثلث المستوعبة للعضو
اي ان لا يترك عضو من اعضاء الجسم او ثلث
منها وهي غسلة واحدة بزيادة اليد

واما حكم الثلث فقبل الاول فرض والثاني سنة
والثالث اكمال السنة وهو المذهب وقيل
الثاني والثالث سنة وقيل السنة والثالث
فعل وقيل بالاكس وعند ابن تيمية سكا في
الثلث فرض في مختصر المحيط ولو نوى نساء مرة
لثمة اربع او ثلثة الماء او ضرورة لا بأس
ولا يأنم والا فأنتم وقيل ان اعتاد يأنم
والا فلو لم يأنم شرط الصلوة

ع ولم توجب النية في نوى الوضوء في الحديث
او بما لا يقع به في الوضوء ليس بشيء في كونه
مقتضا للصلاة عندنا وشرط عند الشافعي عندنا
ينوي نية كونه مقتضا له في النية في الوضوء
فقرينة شرط اتفاقا قاله ان الوضوء طهارة
حكيمية فلا يقع الوضوء بالنية كالتميم واما الله
علم الا عني الجاهل الوضوء ولم يعلم النية ولو
كانت فرضا لكانت وقفا على التيمم غير مستغنى
لأن الماء يخلق مطهر كما قال الله تعالى وانزلنا من
السما ماء طهورا والثراب ليس كذلك ابن تيمية
والصحيح ايضا سنة مؤكدة وقال الشافعي ايضا قاله
انما احد الوضوء فقد نوى وان رفع الماء فبان موضع
الغرض فلو لم يأنم موضع ان اجر المطر على اعضاء الوضوء
او علم ان نوى الوضوء فبان موضع ان اجر المطر على اعضاء الوضوء
ويكره الصلوة عندنا فلو نوى للشافعي صلاته
فما اشكوا واما من عند الشافعي صلاته
ان لا يأنم والثراب ليس كذلك ابن تيمية

ويعني غسل كل عضو مرة واحدة ومسح برأسه مرة واحدة هذا
اقل الوضوء فاما ثلثا فهو الافضل والثلث هو الاكمل فكل
لاسوة الله عليه السلام كل ذلك يسير او مثله ان يجمع
ذلك جائز فانه فعل الاكمل يكون نوى اياه اكبر مطاع

الغرض في محله والمالوت وهي ان يغسل كل عضو على ان الذي
قبله ولا يغسل بينهما بحيث يحجب السابق عند اكمال الوضوء
ايضا مواضبة عليه السلام عليها **واما ادابه** اي اداب
الوضوء فهو ان يأتى به للصلوة بالوضوء قبل دخول الوقت
اذا لم يكن صاحب عذر في وقت غير فصل لا فيه قطع
الغسل والنيطان من تشبته عنها وان يجلس للوضوء وهو ان
النيو وهو ما يخرج من النبط من تحتها لينة فوجها الى يمين
القبلة او الى يسارها فلا يستقبل القبلة ولا يشد بربها
فاستقبلها واستدبرها حالة الاستنجاء ترك ادب
ومكره كراهية تنزيهية كما في مد الرجل اليها واما حالة
القبول والتعوط فمكره كراهية التحريم ثم اذا جلس
لكلوا استنجاء فادب ان يجلس متوجها الى يمينه او يساره
ويحى مقعدهما امكنه مبالغة في التطيف الا ان يكون
صائما فلا يفرج ولا يرخى كبله وينفذ البلية الى الداخل فيفسد
صومه حتى قالوا ينبغي ان لا ينفس حاله الا يستنجاء لذلك
الحج على انهم قالوا انما يفسد الصوم اذا وصل الماء موضع
المحقة وقيل ما يكون ذكره في الخلاصة وان يغسل جميع النجا
بعد الحج لا بد وبها مبالغة في التطيف والغسل بالماء

الادب بالوضوء فاستنجاء
مستحب

ويعني غسل كل عضو مرة واحدة ومسح برأسه مرة واحدة هذا
اقل الوضوء فاما ثلثا فهو الافضل والثلث هو الاكمل فكل
لاسوة الله عليه السلام كل ذلك يسير او مثله ان يجمع
ذلك جائز فانه فعل الاكمل يكون نوى اياه اكبر مطاع

وانما قال في وقت غير فصل لانه لو لم يقبل ذلك لمطاع قوله
اذا لم يكن صاحب عذر على الخلق لانه صاحب عذر اذا
كان في وقت فصل يستحب ايضا ان يأتى به للصلوة بالوضوء
قبل دخوله الوقت لانه عندنا لا يقبل وضوءه يقول
الوقت بل يخرج فقط وحاصله انه لا يجوز قايه
صاحب عذر حال كونه في وقت غير فصل لانه يقبل
وضوءه صاحب عذر يخرج الوقت فقط قاله في قوله
فقط وقال ابو يوسف ياتى بها كما قاله في وقت
العج لا يصل به بعد الطلوع الا عند الضرورة المستعجلة
الطلوع يصح به الطلوع فلو لم يأتى به يوسف
وعنده الشافعي من اذا القاء للوصل والتعقيب
فلو نوى وضوءا يدبره بجله قبل راحته وبدر راحته
قبل وجهه بجزءه عند خروجه فاما لا بد
فغسل يده اليسرى قبل اليمنى كما كان في الف
السنة حديثه

وسنة ايضا الولاء بكسر الواو وهو ان يغسل
العضو الثاني قبل العضو الاول في اعتدال
الجزء وقال مالك فرض جديد

ط والواو مستحب بالماء بعد ان يغسل الوضوء بالبحر
ونحو ادب وقيل هو سنة في زماننا من كشف
العضو ان امكنه والا يترك حتى يمسح فاستغنى
شرح المحاربي وكما في السنة بالاستنجاء ان يغسل
قبله ولا بد بعد الاستنجاء ولا يحار لانه قاله
يكره ان يتطهر والله يحب التطهر من قبل ايضا
نزلت في الاكل مسجورا فاستغنى بالماء بعد
بعد الاستنجاء بالاحجار ولم يغسل بالاحجار
النجاسة مقدس الدارم او روى
لقائه مع شيخ

الادب بالوضوء فاستنجاء
مستحب

في الاستعانة بالادب في الصنفين
الاستعانة بالادب في الصنفين
الاستعانة بالادب في الصنفين
الاستعانة بالادب في الصنفين
الاستعانة بالادب في الصنفين
الاستعانة بالادب في الصنفين
الاستعانة بالادب في الصنفين
الاستعانة بالادب في الصنفين
الاستعانة بالادب في الصنفين
الاستعانة بالادب في الصنفين

في الاستعانة بالادب في الصنفين
الاستعانة بالادب في الصنفين
الاستعانة بالادب في الصنفين
الاستعانة بالادب في الصنفين
الاستعانة بالادب في الصنفين
الاستعانة بالادب في الصنفين
الاستعانة بالادب في الصنفين
الاستعانة بالادب في الصنفين
الاستعانة بالادب في الصنفين
الاستعانة بالادب في الصنفين

وزنه في الكيف ومسامحة كونه في المايه وهذا
عند ما ما عند محمد بن عبد الله الفيلسوف وان كان
اقل من قدر الادب لانه يزد على قدره بالنظر الى
المخرج فالاعتبار هو لا يكون كبير

فقال ما تجاوزت عشرة دراهم حتى اذا
لا المجاوز قدر الادب مع الله في المخرج
يزيد عليه لا يخرج الاصله ولا يجب عليه
لاذ ما على المخرج سادف لا يرد تركه ولا يتم
الما في حيلة من النجاسة فيقت العورة
لما جاوز قدره كان اكثر من قدره لدرهم
يجب فسله ولا فلا احي حاشية

الشبهة والثبوتة بالضم فما ارتكبه
خلفه ليشهد ان
ولا يستعمل في الاستعانة بالادب
اصابع من سبع اطا

وفي الاموات موقع الاستعانة اذا اصابته الشبهة قدرا
الادب كما يستعمل في الاموات اجار حوم فسله بخلافه
عوارضها لانه ليس في الحديث المروي فمما فيها هذا
انما في حصة من الاموات موضع اليد تحت نظره غير
فسله ما يوضع اليد لا يظهر الا بالفضل وفي
السؤال لا يستعمل بالادب افضل الا ان يكون على نهر
وليس في حاشية لا يفعل غير وفعل قالوا
لن يكون الاستعانة لانه كسيف في غير ضروره
من سبع اطا

وان كان ادبا لكن قد اذيت به سنة الاستعانة وانما يكون
ادبا اذا لم يتجاوز النجاسة من مخرجها واما اذا تجاوزت
مخرجها ولم يكن المجاوز قدر الادب فسله سنة وان كانت
قدر الادب فسله واجب والدليل قرناه في الشرح وان
راوت النجاسة المجاوزة للمخرج على قدر الادب فسله اي
النجس والمخرج فرض اجساعا والادب في الغسل المذكوران
يفسله اي جميع النجاسة حتى ينفقه وينظفه لان المقصود هو
الانقاء وليس فيه اي في الغسل عدد سنون من ثلث
او سبع او عشرة وغير ذلك وهو شرط العشر ودرهم
من عين في الاحليل ثلث وفي المقعد الخمس والصحاح انه
مفوض الى الراي فيفسله حتى يقع في قلبه انه قد طهر الا ان
يكون موسوسا فيقدر في حقه بالثالث كما في كل نجاسة
غير سريئة وقيل سبع وقيل في النواز حتى يعود من اللينة
الى الخشونة ويفسل بطن اصبع او اصبعين او ثلث
لا يبرؤ منها تحزاعن الاستماع والمراد كارجل في ذلك

وكذا في الاستعانة بالاجار ليس فيه عدد سنون
عنا بل يسجد حتى ينفقه وعنده الشافعي لا بد في فاته السنة
من ثلث سنين وفي فتاوى قاضي خان في كيفية الاستعانة
بالاجار يدبر بالجر الاول ويقبل بالثاني ويدبر بالثالث

الاستعانة بالادب في الصنفين
الاستعانة بالادب في الصنفين
الاستعانة بالادب في الصنفين
الاستعانة بالادب في الصنفين
الاستعانة بالادب في الصنفين
الاستعانة بالادب في الصنفين
الاستعانة بالادب في الصنفين
الاستعانة بالادب في الصنفين
الاستعانة بالادب في الصنفين
الاستعانة بالادب في الصنفين

الاستعانة بالادب في الصنفين
الاستعانة بالادب في الصنفين
الاستعانة بالادب في الصنفين
الاستعانة بالادب في الصنفين
الاستعانة بالادب في الصنفين
الاستعانة بالادب في الصنفين
الاستعانة بالادب في الصنفين
الاستعانة بالادب في الصنفين
الاستعانة بالادب في الصنفين
الاستعانة بالادب في الصنفين

الاستعانة بالادب في الصنفين
الاستعانة بالادب في الصنفين
الاستعانة بالادب في الصنفين
الاستعانة بالادب في الصنفين
الاستعانة بالادب في الصنفين
الاستعانة بالادب في الصنفين
الاستعانة بالادب في الصنفين
الاستعانة بالادب في الصنفين
الاستعانة بالادب في الصنفين
الاستعانة بالادب في الصنفين

بالثالث ان كان في الصيف وفي الشتاء يقبل الرجل بالاول
ويدبر بالثاني ويقبل بالثالث لان في الصيف حصينات
مشد لتيان فلوا قبل بالاول بتلخاطن ولا كذلك في الشتاء
والمراد بفعل الرجل في الشتاء في الزمان كما قال في الخلاصة
وهذا ليس يستعمل بل يفعل على وجه يحصل المقصود يقضي
الانقاء وينبغي ان يستعمل بعد ما خطا خطوات وهو الذي يسمى
استبراء ويبالغ في الاستعانة في الشتاء فوق ما يبالغ في الصيف

كذا في فتاوى قاضي خان وفيها وان استعانة في الشتاء بما سخن
كان منزلة من استعمل في الصيف في المبالغة الا ان ثوابه لا يبلغ
ثواب المستعمل بالماء البارد ومن الادب ان يسجد موضع الاستعانة
بالخفة بعد الغسل قبل ان يقوم ليزول اثر الماء المستعمل بحسب
المكان ومن الادب ان يستر عورته حين يقع اي من الاستعانة
والتجفيف لان الكشف كان للضرورة وقد زالت وكشف العورة
في الخلوة بغير ضرورة فلو الادب لقوله عليه السلام الله احقر

يستعمل منه ومن الادب ان يتولى ان يباشر امر الوضوء بنفسه
ولا يامر غيره بان يبرئ له وضوئه او يصب عليه لما روي
انه عليه السلام قال ان لا يستعمل في الرضوء
بأحد وعن الوبري لا بأس بصب الخادم
وهو لا ينافي ترك الادب اذا كان

الاستعانة بالادب في الصنفين
الاستعانة بالادب في الصنفين
الاستعانة بالادب في الصنفين
الاستعانة بالادب في الصنفين
الاستعانة بالادب في الصنفين
الاستعانة بالادب في الصنفين
الاستعانة بالادب في الصنفين
الاستعانة بالادب في الصنفين
الاستعانة بالادب في الصنفين
الاستعانة بالادب في الصنفين

الاستعانة بالادب في الصنفين
الاستعانة بالادب في الصنفين
الاستعانة بالادب في الصنفين
الاستعانة بالادب في الصنفين
الاستعانة بالادب في الصنفين
الاستعانة بالادب في الصنفين
الاستعانة بالادب في الصنفين
الاستعانة بالادب في الصنفين
الاستعانة بالادب في الصنفين
الاستعانة بالادب في الصنفين

الاستعانة بالادب في الصنفين
الاستعانة بالادب في الصنفين
الاستعانة بالادب في الصنفين
الاستعانة بالادب في الصنفين
الاستعانة بالادب في الصنفين
الاستعانة بالادب في الصنفين
الاستعانة بالادب في الصنفين
الاستعانة بالادب في الصنفين
الاستعانة بالادب في الصنفين
الاستعانة بالادب في الصنفين

الاستعانة بالادب في الصنفين
الاستعانة بالادب في الصنفين
الاستعانة بالادب في الصنفين
الاستعانة بالادب في الصنفين
الاستعانة بالادب في الصنفين
الاستعانة بالادب في الصنفين
الاستعانة بالادب في الصنفين
الاستعانة بالادب في الصنفين
الاستعانة بالادب في الصنفين
الاستعانة بالادب في الصنفين

الاستعانة بالادب في الصنفين
الاستعانة بالادب في الصنفين
الاستعانة بالادب في الصنفين
الاستعانة بالادب في الصنفين
الاستعانة بالادب في الصنفين
الاستعانة بالادب في الصنفين
الاستعانة بالادب في الصنفين
الاستعانة بالادب في الصنفين
الاستعانة بالادب في الصنفين
الاستعانة بالادب في الصنفين

الاستعانة بالادب في الصنفين
الاستعانة بالادب في الصنفين
الاستعانة بالادب في الصنفين
الاستعانة بالادب في الصنفين
الاستعانة بالادب في الصنفين
الاستعانة بالادب في الصنفين
الاستعانة بالادب في الصنفين
الاستعانة بالادب في الصنفين
الاستعانة بالادب في الصنفين
الاستعانة بالادب في الصنفين

ومن الادب ان لا يترك عورته مكشوفة يقف
بعد الوضوء مستجيبا وقد صح
ان الشيطان يلعب بمقاء دبري ادم اذا وجدها
مكشوفة مغرانا

ومن الادب ان يقف في امر الوضوء بنفسه حديث
عمر بن الخطاب انا لا اولى على طهورنا بأحد ومع هذا لو
استعان بغيره جاز بعد ان لا يكون القاسم غيره
بل يفعله بنفسه وقد صح ان رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم كان يفرغ
رأسه يقبض الماء وكان رسول الله يقبض
بمخراجه

فان الاستعانة بالادب
لا بأس بصب الخادم

في السواك خمسة عشر فائدة تظهر في بعض الاسماء وتطيب المكينة وتشد اللثة وتصفية الحلق والفتحة وتطهر الرطوبة واحدا من الصواب والطيب وتزود في الظهور ومضاعفة الاجر ورضي الرب ويسهل التنفس ويذكر النسيان عند الموت ^{بمودة الاحباب}

وقال عليه السلام الوضوء شرط الايمان والسواك شرط الوضوء ولو لا السواك لم يتم الوضوء عند كل صورة وركعتان يستاك بها العبد افضل من سبعين ركعة لا يستاك بها من سواك الا في الاثر وفي بعض النسخ ينبغي ان ياخذ لكل واحد منهما ساجدة واحدة لا حاجة اليه لانه قد تقدم قوله يا ايها العبد يدركه عند ذكر اسم الله فلو حاجة لكان في الادب ^{سورة البقرة}

اعلم يا سواك سنة من كنزها ونباه الاخبار وقال عليه السلام اربع الحياء والتعطر والسواك والشهادة واداء التيمم وقال الحسن بن زيد ضابطي النظر في الطهارة وهي مفصلة ومصدر في المصدر يستعمل بعض الفاعل والمنقول ويحمل ههنا الفاعل والمنقول في المصدر ^{سورة البقرة}

من طهره الله كسرا بابه الى الله تعالى ^{سورة البقرة}

المحرمات من السواك هي ما ذكره في الاثر من غسل السواك في الماء واليد في الماء ^{سورة البقرة}

ويذكر في السواك خمسة عشر فائدة تظهر في بعض الاسماء وتطيب المكينة وتشد اللثة وتصفية الحلق والفتحة وتطهر الرطوبة واحدا من الصواب والطيب وتزود في الظهور ومضاعفة الاجر ورضي الرب ويسهل التنفس ويذكر النسيان عند الموت ^{بمودة الاحباب}

وقال عليه السلام الوضوء شرط الايمان والسواك شرط الوضوء ولو لا السواك لم يتم الوضوء عند كل صورة وركعتان يستاك بها العبد افضل من سبعين ركعة لا يستاك بها من سواك الا في الاثر وفي بعض النسخ ينبغي ان ياخذ لكل واحد منهما ساجدة واحدة لا حاجة اليه لانه قد تقدم قوله يا ايها العبد يدركه عند ذكر اسم الله فلو حاجة لكان في الادب ^{سورة البقرة}

اعلم يا سواك سنة من كنزها ونباه الاخبار وقال عليه السلام اربع الحياء والتعطر والسواك والشهادة واداء التيمم وقال الحسن بن زيد ضابطي النظر في الطهارة وهي مفصلة ومصدر في المصدر يستعمل بعض الفاعل والمنقول ويحمل ههنا الفاعل والمنقول في المصدر ^{سورة البقرة}

من طهره الله كسرا بابه الى الله تعالى ^{سورة البقرة}

المحرمات من السواك هي ما ذكره في الاثر من غسل السواك في الماء واليد في الماء ^{سورة البقرة}

وذكر في الحديث ايضا ان يكون من شجرة مرة في غلظ الخبز وطول الشبر وفيه دلائل على انه خزانة كنوز انوار في الشجر كما خرج في السنة النبوية وقال الحكيم الترمذي لا زاد على الشجر والا فاستطاع ان يركب عليه وفي الكلام شجر استاذ الى استاذ رجل من المؤمنين في الاثر انهم قالوا انك في مقام في مقامها فاستطاع

في السواك خمسة عشر فائدة تظهر في بعض الاسماء وتطيب المكينة وتشد اللثة وتصفية الحلق والفتحة وتطهر الرطوبة واحدا من الصواب والطيب وتزود في الظهور ومضاعفة الاجر ورضي الرب ويسهل التنفس ويذكر النسيان عند الموت ^{بمودة الاحباب}

ويذكر في السواك خمسة عشر فائدة تظهر في بعض الاسماء وتطيب المكينة وتشد اللثة وتصفية الحلق والفتحة وتطهر الرطوبة واحدا من الصواب والطيب وتزود في الظهور ومضاعفة الاجر ورضي الرب ويسهل التنفس ويذكر النسيان عند الموت ^{بمودة الاحباب}

وقال عليه السلام الوضوء شرط الايمان والسواك شرط الوضوء ولو لا السواك لم يتم الوضوء عند كل صورة وركعتان يستاك بها العبد افضل من سبعين ركعة لا يستاك بها من سواك الا في الاثر وفي بعض النسخ ينبغي ان ياخذ لكل واحد منهما ساجدة واحدة لا حاجة اليه لانه قد تقدم قوله يا ايها العبد يدركه عند ذكر اسم الله فلو حاجة لكان في الادب ^{سورة البقرة}

اعلم يا سواك سنة من كنزها ونباه الاخبار وقال عليه السلام اربع الحياء والتعطر والسواك والشهادة واداء التيمم وقال الحسن بن زيد ضابطي النظر في الطهارة وهي مفصلة ومصدر في المصدر يستعمل بعض الفاعل والمنقول ويحمل ههنا الفاعل والمنقول في المصدر ^{سورة البقرة}

من طهره الله كسرا بابه الى الله تعالى ^{سورة البقرة}

المحرمات من السواك هي ما ذكره في الاثر من غسل السواك في الماء واليد في الماء ^{سورة البقرة}

وذكر في الحديث ايضا ان يكون من شجرة مرة في غلظ الخبز وطول الشبر وفيه دلائل على انه خزانة كنوز انوار في الشجر كما خرج في السنة النبوية وقال الحكيم الترمذي لا زاد على الشجر والا فاستطاع ان يركب عليه وفي الكلام شجر استاذ الى استاذ رجل من المؤمنين في الاثر انهم قالوا انك في مقام في مقامها فاستطاع

والسابع والاربعون ان يدخل الخمر ثوبا
اذنه وثوب المسح عند الخوض
لما به شربها

او قال اسبع يعني السابعة في صياحه اذ نهى
عن الخمر يوسف وعمران بن مكرم بن عبد الله بن
الشيخ صلى الله عليه وسلم قال قلت لابي
عبد الله عليه السلام ما اذا نهى عن الخمر
فمن واحد وقال قلت لابي عبد الله عليه السلام
اذنه مصباح

وروي عن ابن شبيب عن ابي عبد الله عليه السلام
رجلا من رسل الله صلى الله عليه وسلم فقال كيف الجور
فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم جاء وتوضا
وادخل اصبعه السابعة اذ نهى عن الخمر
فما هو اذنه والسابعة باطن اذنه رواه
الطحاوي في شرح الامار

وفي الحديث عن ابي عبد الله عليه السلام وجوز لسه
بين يديه في اليمن واليمن واليمن واليمن
روى عن ابي عبد الله عليه السلام ان النبي صلى الله عليه وسلم
بيده اليمن وقال محمد بن يسري ان النبي صلى الله عليه وسلم
واياكم وعمر وعثمان رضي الله عنهم كانوا يتوضون
في بيوتهم وقد كبر بعض الناس انما دخل الخمر
وهو في الغمامة العلاء اكل النبي صلى الله عليه وسلم

ط وروى عن ابي عبد الله عليه السلام في صياحه
يوسف بن مهران فقال ما هذا المسح يا سفيان قال او في
الوضوء مسح يمينه قال نعم وان كنت على نهر جار رواه
احمد بن اسحاق بن محمد بن عبد الله بن محمد بن
الحارث بن الموابي الحارث

والمبالغة في الاستئذان جذب الماء بالنفس حتى يصعد
الى منخره يفتح اليه والحاء وبكسرهما وبضمهما وكجلس والمراد
به هنا الخشوم قال في خلاصه وحده الاستئذان وان
يصل الماء الى الحارث والمبالغة فيه ان يجاوز المارذ ومن
الاداب ان يدخل اصبعه الخضر بن في صياحه اذ نهى عن الخمر
عند المسح قال في فتاوى قاضيه لم ينقل عن اصحابنا
خالف الا صبح في صياحه اذ نهى عن الخمر اذ نهى عن الخمر
ذلك السهم وهو الماخوذ لما روي انه عليه السلام اذ دخل
اصبعه في حجر اذنه في الوضوء والخضر ابلغ في الدخول
لصغرهما ومن الادب ان يخلل اصابعه في حلقه
يخضر اليسرى على ما قدمناه ومن الادب ان يخرج حاتمته
ان كان واسعها لفة في الاستئذان وان كان ضيقا لا يدخل
الماء تحتها بل وكففة في ظاهر الرواية عن اصحابنا الثلاثة
لا بد من تحريكه او نزعه ليحصل الاستئذان بلوغ الماء
الى كل جزء من اليدين بسيفين هكذا ذكر في الحديث ولما روي
بظاهر الرواية عن ما روي الحسن بن علي حنيفة و ابو
سليمان عن ابي يوسف ومحمد بن ابي بكر بن ابي بكر بن
الاداب وان لا يخرق في الماء كان ينبغي ان يبعد في المباح
لان ترك الادب لا بأس به والا سرف مكره بل حرام وان

او جدد في كسر
او جدد في كسر
او جدد في كسر

جامع الصغير
الجزء الثاني
الكتاب الثاني

الكتاب الثاني
الجزء الثاني
الكتاب الثاني

منهجه
منهجه
منهجه

منهجه
منهجه
منهجه

وان كان اي ولو كان المتوضي على شط اي جانب نهر جار كقوله
تعالى ولا تبذر تبذيرا ولما روي عن النبي عليه السلام انه
سئل او في الوضوء سرف عن عبد الله بن عمر قال حرر رسول الله
عليه السلام بسعد وهو يتوضا فقال ما هذا
السرف يا سعد قال او في الوضوء سرف قال نعم ولو كنت
على صفة نهر جار صفة النهر بالصاد المحبة مفتوحة او مكسوة
وبالفاء جانية ومن الادب ان لا يقر في الماء
يا نه يقرب الى حد الدهن ويكون التقاطع غير ظاهر بل ينبغي
ان يكون التقاطع ظاهرا ليكون غسلا يبين في كل مرة من
الثالث ومن الادب ان يلا اثناء بعد الوضوء فبا ليكن
اسهل عليه اذا اراد الوضوء بعد وتقطع طمع
الشيطان عن تشبته عنه ومن الادب ان يقول عنه
تمامه اي تمام الوضوء او في خلاصه اي في اثنائه اللهم اجعلني
من التوابين اي كثيرة التوبة واجعلني من المطهرين عن
قاروا من المعاصي واوسيا خيها واجعلني في عبادك الصالحين
الذين اقم عليهم بكرماتك واجعلني من الذين لا خوف
عليهم واذا خاف الناس ولا هم يخزون اذا عزت
الناس وان يقول بعد فراغه من الوضوء سبحانك
اللهم وسبحك اي سبحك كما مد يدك على التوبيخ

سبحانك في الوضوء
سبحانك في الوضوء
سبحانك في الوضوء

سبحانك في الوضوء
سبحانك في الوضوء
سبحانك في الوضوء

سبحانك في الوضوء
سبحانك في الوضوء
سبحانك في الوضوء

الادب في الوضوء
الادب في الوضوء
الادب في الوضوء

قال النبي صلى الله عليه وسلم قراءتنا انزلناه على اثر الوضوء
مرة واحدة كتبت الله تعالى ثوابه في سنة
قيام لياليها في صيامها رها وقمرا مرتين
اعطاء الله تعالى ما يعطى الخليل والكم موسى بن نوح
والجيب محمد ومحمد بن قراوت مرة انفتح استغاثية
ابواب الجنة يدخلها من اي باب شاء بلا
حساب ولا عذاب صدق رسول الله
وسدق جيبه

قوله الخليل وهو ابراهيم ابن ادم عليه السلام تعالى
حسن كرامته وقوله الهم وهو موسى بن عمران عليه
السلام تعالى حسن كرامته وقوله ارفع وهو يحيى
ابن مريم اعطاه الله حسن كرامته وقوله
الطيب وهو محمد بن عبد الله بن عبد
المطلب به الياسمى الشريف اعطاه
الله تعالى حسن كرامته
مقدمة

قوله ابو هريرة رضي الله عنه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم
قائما حين يسير ويشرب قائما فليست في فيه اشارة
الى ان الشارب اذا كان قائما لم يطل في شربه فا
لشارب عاهدا يكون قائما بالشراب لا يطول في شربه
صلى الله عليه وسلم يشرب من زمزم قائما فما التوفيق
قلت انتهى الترتيب لكونه يشرب ويشربه قائما
يكون للشارب اذ قال انه يحق له ان يشرب من زمزم
غير مضطرب فائما مضطربا في شربها في الحدا
فقط غلط لا للجمع بينهما بل مع ان التام
غير معادوم بل مع ان التام

قوله الا متقاه المتكلم في التي وهو المتكلم في الا هذا الذي
والله لا يوجب وفيه ارفاق واشفاق على الشارب يكون شربه
على سكون ولطافة ويكون اهدأ من ان يكون فيه شدة
فان روي انه يوجب في انكسر حاله يشرب قائما فلو يابس
به وقد اجتمعوا على الاشفاق ليس بواجب فانه قد صدق
لنا قل وجب كانه علينا وهو غلط باطل وما كونه
مستحبا فقد تكلموا فيه فمزم قال بعد من ذهابها
الى ضعف الحديث ومنهم من قال يكون مستحبا
عاما كانه يشرب قائما او ما سبوا وكسر
انما هي سبها على غير وجهه الا انما
شرح شارح التواريخ

ط فاعلم ان استحبة هذه الاشارة على اعطاء الوضوء جماعة من العلماء وقال في السراج
الرواه ومن قال السنة في الوضوء بان لا يدعى المودة من العلماء قال في قال
جميع هذه الروايات في وضوئه خرجت جميع خطاها اعطاه الله ربحه وعظمته في تمام
وربح له تحت العرش ولا يزال يسبح الله تعالى ويقدس له ويكتب له ثواب ذلك
الربيع القيمة صا صا

تسبحك اشهد ان لا اله الا انت وحدك لا شريك لك والستغفار
اي طلب منك المغفرة والتوب اليك وارجع الى طاعتك من
معصيتك واشهد ان محمدا عبداك ورسولك منا ظورا
الى السماء ومن الا داب ان يقرأ بعد الفراغ من الوضوء
سورة انا انزلنا مرة او مرتين او ثلثا لما روي ان من
قرأها في اثر الوضوء غفر الله له ذنوبه خمسين سنة
ومن الا داب ان يشرب فضل وضوئه بفتح الواو اي بفضله
قائما او قاعدا مستقبل القبلة كذا في الحلو صلا روي عن
علي بن ابي طالب عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعله مستقبل
القبلة ويقول عقب شربه اللهم اشقني بشفائك ودونك
بدوا لك واعصني اي احفظني من الوهل بفتح الواو والهاه
مصدر وهل بكسر الهاء اذا ضعف والا مراض عطف خاص
على عام والا وجاع كذلك لان كل مرض ضعف وكل وجع
مرض ولا عكس فيه ما ذكره الشرب قائما الا هذا اي شرب فضل
الوضوء ويشرب ماء زمزم لانه النبي صلى الله عليه وسلم شرب
من زمزم قائما واما كراهيته قائما فيما عدا هذا من قوله
عليه السلام لا يشرب من احدكم قائما من شدة فليست في
العلماء على ان هذه الآية كراهية الترتيب لا تحريم
الا انها ارجح لانه لا يرد في الفتاوى القابلية ولا يابس

ط فاعلم ان استحبة هذه الاشارة على اعطاء الوضوء جماعة من العلماء وقال في السراج
الرواه ومن قال السنة في الوضوء بان لا يدعى المودة من العلماء قال في قال
جميع هذه الروايات في وضوئه خرجت جميع خطاها اعطاه الله ربحه وعظمته في تمام
وربح له تحت العرش ولا يزال يسبح الله تعالى ويقدس له ويكتب له ثواب ذلك
الربيع القيمة صا صا

وحيثما كان
وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
في شرب الماء من زمزم
عنه

ولا يابس بالشرب قائما ما شيا ورخص للمساكين ان يشربوا
وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الشرب قائما في غير
ما تقدم وكذا الاكل من ام ثابت قالت دخل على رسول الله
صلى الله عليه وسلم فشرب من فرة معلقة قائما
فبقيت الى فيها فقطعه رواد الترمذي وقال حديث
حسن صحيح واما قطعت فم القربة ليكون عندها للتبرك
وعن علي رضي الله عنه ان باب الرحمة فشرب قائما
وقال رايت رسول الله فعل كما رايتوني فعلت رواه
البخاري وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال كنا ناكل على
عمره رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن نشرب ونشرب
ومن قايما رواد الترمذي وقال حديث حسن صحيح
ومن الا داب ان يصل اي الوضوء بسجدة بضم السين اي
نافلة اي يصل عقبه نافلة ولو ركعتين لقوله عليه السلام
ما من مسلم يتوضا فيحسن وضوئه ثم يقوم فيصلي ركعتين
مقبلا عليهما بقلبه ووجهه الا وجب له الجنة الا ان يكون
الوضوء في وقت مكره فانه لا يصل في ذلك المكره
اولى من فعل المندوب ومن الا داب ان يتوضا على الوضوء
لقوله عليه السلام من حدث الوضوء حيا دله نوره يوم

لكنه موضع في رسول
الله عليه السلام
كثير

لما في الصحيحين عن ابن عباس رضي الله عنهما قال
سقيت النبي صلى الله عليه وسلم من ماء زمزم
فشرب وهو قائم واما كراهية قائما فيها
عدا صفة فليس روي مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم
الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم
عن شرب قائما قال قتادة رضي الله عنه
فقط لا شرب النبي صلى الله عليه وسلم قائما
اشهد وحيث
شرب

ط الى المحرم

تدبر في شرب
نشر الاصحاح

لا تستنجوا بالروث ولا بالعظام فانها اذا اخوانكم من الجن واذا نهى عن الاستنجاء بزاد الجن فزاد الانفس بالانه ولا يعلف الدواب قياسا على ذال الجن ولا يحق الغفر كونه وما نهى وحجه لان التعرض له بغير اذنه حرام ولا يغفر لانه سلوث وزاد في خزانه الفقه الخفيف والاعمق لانه راجع كالتزجاج فانه يكره الاستنجاء به لذلك وفي جامع الجوامع ولا يستنجى بالقصب لانه يورث الباسور وفي النظرية ولا يورق الاستنجاء بالاستنجى بهذه الاشياء المذكورة يكره ولكن يجوز به لان المعبر الا نقاء وقد حصل ويستنجى بالجر والحديد والبرص والتراب والرماد والخشب والحرقه والقطن واللبد وفي الصيرفية يكره بالخشب وفي نظم الزندوستي لا يستنجى بالحرقه والقطن ومخوها لانه روي بوث الفجر وان لا يتنخم اي لا يلقى التخمامة وهي ما يدفعه من انفه او صدره الى حلقه وكذلك البزاق ولا يمتخط اي لا يلقى المخاط في الماء لان التخمامة والمخاط يستقدرون فيؤدي الى منع الا نقاء بالماء الذي في فيه وان لا يتعدى اي لا يتجاوز الحد المستودع في الزيادة عليه والنقصان منه في المرات الثلاث بان يجعلها اربعاً او اثنين لغیر ضرورة وفي المواضع بان يغسل اليد الى الابط والرجل الى الركبة

لا تستنجوا بالروث ولا بالعظام فانها اذا اخوانكم من الجن واذا نهى عن الاستنجاء بزاد الجن فزاد الانفس بالانه ولا يعلف الدواب قياسا على ذال الجن ولا يحق الغفر كونه وما نهى وحجه لان التعرض له بغير اذنه حرام ولا يغفر لانه سلوث وزاد في خزانه الفقه الخفيف والاعمق لانه راجع كالتزجاج فانه يكره الاستنجاء به لذلك وفي جامع الجوامع ولا يستنجى بالقصب لانه يورث الباسور وفي النظرية ولا يورق الاستنجاء بالاستنجى بهذه الاشياء المذكورة يكره ولكن يجوز به لان المعبر الا نقاء وقد حصل ويستنجى بالجر والحديد والبرص والتراب والرماد والخشب والحرقه والقطن واللبد وفي الصيرفية يكره بالخشب وفي نظم الزندوستي لا يستنجى بالحرقه والقطن ومخوها لانه روي بوث الفجر وان لا يتنخم اي لا يلقى التخمامة وهي ما يدفعه من انفه او صدره الى حلقه وكذلك البزاق ولا يمتخط اي لا يلقى المخاط في الماء لان التخمامة والمخاط يستقدرون فيؤدي الى منع الا نقاء بالماء الذي في فيه وان لا يتعدى اي لا يتجاوز الحد المستودع في الزيادة عليه والنقصان منه في المرات الثلاث بان يجعلها اربعاً او اثنين لغیر ضرورة وفي المواضع بان يغسل اليد الى الابط والرجل الى الركبة

الرجل الى الركبة

الرجل الى الركبة

الله بجمع

الله بجمع

الله بجمع

الركبة او يقصر عن المرفق والكعب فالاول مكره اذا لم يكن مقدار حصول الطهانية او بنية اطالة الغرة والثاني غير جائز وان لا يمسح اعضائه اي اعطاء وضوئه بالحرقه التي مسح بها موضع الاستنجاء تشريفاً لمواضع الوضوء وان لا يضرب وجهه بالماء عند غسل بل يرسل الماء من اعلى جبهة ارساله وان لا يتفخ في الماء عند غسل وجهه ولا يقص فاه ولا عينه بقصه شارباً بالانكسار حمرة الشفتين ومحاجر العينين الى اطراف الجفون ومنابت الهرب حتى لو بقيت على شفتيه او على جفنيه لمعه اي بقية ولو قلت لا يجوز وضوئه لوجوب استيعاب جميع الوجه وهي منه ويكره ايضا الامتخاط باليمين وثبت المسح بما جدد يد وفي فوائدي حفص الكبير لو ثلثت يدي اليسرى فلا يفدر ان يستنجى بها ان لم يجد من يصب الماء عليه لا يستنجى بالماء الا ان يقدح في الماء الجاري وان ثلثت كلا اليدين يمسح ذراعيه على الارض ووجهه على الحائط ولا يدع الصلوة وكذا المرفق ان كان له ابن او اخ ويسر له امرأة او جارية وعجز عن الوضوء بوضوئه الابن او الاخ الا انه لا يمسح فرجه الا من يحل له وطئها ويسقط عن الاستنجاء وكذا المرافعة

الله بجمع

الركبة او يقصر عن المرفق والكعب فالاول مكره اذا لم يكن مقدار حصول الطهانية او بنية اطالة الغرة والثاني غير جائز وان لا يمسح اعضائه اي اعطاء وضوئه بالحرقه التي مسح بها موضع الاستنجاء تشريفاً لمواضع الوضوء وان لا يضرب وجهه بالماء عند غسل بل يرسل الماء من اعلى جبهة ارساله وان لا يتفخ في الماء عند غسل وجهه ولا يقص فاه ولا عينه بقصه شارباً بالانكسار حمرة الشفتين ومحاجر العينين الى اطراف الجفون ومنابت الهرب حتى لو بقيت على شفتيه او على جفنيه لمعه اي بقية ولو قلت لا يجوز وضوئه لوجوب استيعاب جميع الوجه وهي منه ويكره ايضا الامتخاط باليمين وثبت المسح بما جدد يد وفي فوائدي حفص الكبير لو ثلثت يدي اليسرى فلا يفدر ان يستنجى بها ان لم يجد من يصب الماء عليه لا يستنجى بالماء الا ان يقدح في الماء الجاري وان ثلثت كلا اليدين يمسح ذراعيه على الارض ووجهه على الحائط ولا يدع الصلوة وكذا المرفق ان كان له ابن او اخ ويسر له امرأة او جارية وعجز عن الوضوء بوضوئه الابن او الاخ الا انه لا يمسح فرجه الا من يحل له وطئها ويسقط عن الاستنجاء وكذا المرافعة

الله بجمع

الله بجمع

الله بجمع

الله بجمع

ولو كان الخبث من طلب الماء المار بالوعاء من فوق العدة من جهة الزوجة
او وجد الماء بوطء وخاف من الاغتسال بشك العدة جاز ان يمسح بغيره اتفاقا
لسواءهما مساسا او مقيما ضيفا كما في اول ابن ملة

قد ايفتت عن شهوة فلو سال من ضرب او حمل شئ قيل او
سقوط من علولا يجب الغسل عندنا خلافا للشافعي الذي
ان يخرج من العضو الى خارج البدن او ماله حكمه كالفرج
الخارج والقلبة على قوله فادام في الفرج الداخل وفي قضية
الذكر لا يجب الغسل عندنا خلافا لما لاك واما الاغتسال
الشهوة عندنا لا تفصال من الذكر ايضا بخلاف قوله قال ابو
يوسف رحمه الله عليه وجودها عنده بشرط وقال
ليس بشرط حتى ان المتام اذا اخذ ذكره الى مسكه حتى سكنت
شهوته وخرج المني بعد سكون الشهوة يجب عليه الغسل
عندهما خلافا لابي يوسف وكذا لو استمنى بالكت او مسك
او نظرا نزل فلها الغسل عن مكانه امسك ذكره حتى سكنت
الشهوة وكذا لو اغتسل قبل ان يقول او ينام ثم سأل منه
بقية المني يجب اعادة الغسل عندنا خلافا له والقول
على قوله في الحق الضيف وعلى قوله في حق غيره كذا في الحادي
ولو خرج المني بعد سأل او نام لا يجب اعادة الجماع وكذا
يجب الاغتسال الا يلبس اي ادخل ذكر من بجامع مثله
في احد السبلين الفيل والدير من الرجل اي الذكر المشرى
والمرأة اي المشهاة اذا توارت اي غابت الحشفة اي
الكرم او مقدارها ان كانت مقطوعة في احد السبلين

والقلبة بالضم ذكر
او حلت بنت ابن
مكة
افترى
ولا يبعد الصلوة بالاجماع لانه اغتسل للاول فلا يجب الثاني
حتى يخرج فافترى وجب وقت المني ابتداء ولو خرج
بعد ما بال او نام او شئ لا يجب عليه الغسل اتفاقا
افترى
ط
يقول بقره الى يوسف اذا كان ضيفا يستنجي
من اهل البيت ان يصوم او يحل ان يربا
في حقه الى حاشبه
في وقت لوبال ثم خرج بقبته المني بعد البول او النوم
او المشى لا يجب الغسل اجمالا لانه قد مضى
ليس بجماع النوم او المشى بقبته مادة
الشهوة كذا في المصنف شرح السام
واجب في الحقيقة هو الا يترك الكس الا بجماع اتم
مقايه كونه سببا خفيا وكذا يجب بالايلاج
في الذكر كمال سببه لانزاله حتى لا يعجز
الفسقة بجماعه الذكر على الفيل في قضاء
الشهوة فاما لا يلبس في حق البهيمه او
المنه فيجب ان لم ينزل لانه سبب
ناقض ابن ملة

الحشفة بالفتحة راس
ذكره دبر فرمونه خفاء
وارتج جمع خشف و
وحشقات كثر
افترى

نزل المني او المولج فيه اولم ينزل في احد منهما وجب الغسل
على الفاعل والمفعول به المكلفين لقوله عليه السلام اذا
جاوز الحتان وجب الغسل واما وجوبه على المفعول في الذكر
فبنا لقياس على المفعول به في القبل احتياطا اما الزيلاج
اولم ينزل في البهيمه والميته والصغيرة التي لا تجامع مثلهما
وهي بنت ثنت مطلقا او بنت سبع او ثمان اذا لم يكن عليها
يجب عليه الغسل ما لم ينزل لقصور الشهوة وعندهما لاك
والشافعي واحمد وجب الغسل انزل اولم ينزل ولا يربا
انما هو الا يلبس في الصغيرة التي لا تجامع مثلهما يجب الغسل
انزل اولم ينزل والصبي عدم الوجوب وكذا وجب الاغتسال
الحيض والنفس بالوجام ومن استيقظ من منامه فوجد
على فراشه او نوابه او فخذ بليلة وهو يتذكر الاحتلام فان
المسألة على ستة اوجه لانه اما ان يتذكر الاحتلام
اولا وعلى كل من التقديرين اما ان يتيقن كونه منيا مذكرا
او شك فانه تذكر الاحتلام ان يتيقن انه مني او مذكرا
او شك فيه اي في كونه منيا او مذكرا فعليه الغسل في الحالتين
الثالث اجماعا لانه الاحتلام سبب خروج المني فيجب عليه الغسل
قد رقب الهواء والحرارة البدن فيصير كالذي اما اذا لم يتذكر
الاحتلام ويتيقن انه مني او شك فانه يجب الغسل اجماعا

نزل المني او المولج فيه اولم ينزل في احد منهما وجب الغسل
على الفاعل والمفعول به المكلفين لقوله عليه السلام اذا
جاوز الحتان وجب الغسل واما وجوبه على المفعول في الذكر
فبنا لقياس على المفعول به في القبل احتياطا اما الزيلاج
اولم ينزل في البهيمه والميته والصغيرة التي لا تجامع مثلهما
وهي بنت ثنت مطلقا او بنت سبع او ثمان اذا لم يكن عليها
يجب عليه الغسل ما لم ينزل لقصور الشهوة وعندهما لاك
والشافعي واحمد وجب الغسل انزل اولم ينزل ولا يربا
انما هو الا يلبس في الصغيرة التي لا تجامع مثلهما يجب الغسل
انزل اولم ينزل والصبي عدم الوجوب وكذا وجب الاغتسال
الحيض والنفس بالوجام ومن استيقظ من منامه فوجد
على فراشه او نوابه او فخذ بليلة وهو يتذكر الاحتلام فان
المسألة على ستة اوجه لانه اما ان يتذكر الاحتلام
اولا وعلى كل من التقديرين اما ان يتيقن كونه منيا مذكرا
او شك فانه تذكر الاحتلام ان يتيقن انه مني او مذكرا
او شك فيه اي في كونه منيا او مذكرا فعليه الغسل في الحالتين
الثالث اجماعا لانه الاحتلام سبب خروج المني فيجب عليه الغسل
قد رقب الهواء والحرارة البدن فيصير كالذي اما اذا لم يتذكر
الاحتلام ويتيقن انه مني او شك فانه يجب الغسل اجماعا

نزل المني او المولج فيه اولم ينزل في احد منهما وجب الغسل
على الفاعل والمفعول به المكلفين لقوله عليه السلام اذا
جاوز الحتان وجب الغسل واما وجوبه على المفعول في الذكر
فبنا لقياس على المفعول به في القبل احتياطا اما الزيلاج
اولم ينزل في البهيمه والميته والصغيرة التي لا تجامع مثلهما
وهي بنت ثنت مطلقا او بنت سبع او ثمان اذا لم يكن عليها
يجب عليه الغسل ما لم ينزل لقصور الشهوة وعندهما لاك
والشافعي واحمد وجب الغسل انزل اولم ينزل ولا يربا
انما هو الا يلبس في الصغيرة التي لا تجامع مثلهما يجب الغسل
انزل اولم ينزل والصبي عدم الوجوب وكذا وجب الاغتسال
الحيض والنفس بالوجام ومن استيقظ من منامه فوجد
على فراشه او نوابه او فخذ بليلة وهو يتذكر الاحتلام فان
المسألة على ستة اوجه لانه اما ان يتذكر الاحتلام
اولا وعلى كل من التقديرين اما ان يتيقن كونه منيا مذكرا
او شك فانه تذكر الاحتلام ان يتيقن انه مني او مذكرا
او شك فيه اي في كونه منيا او مذكرا فعليه الغسل في الحالتين
الثالث اجماعا لانه الاحتلام سبب خروج المني فيجب عليه الغسل
قد رقب الهواء والحرارة البدن فيصير كالذي اما اذا لم يتذكر
الاحتلام ويتيقن انه مني او شك فانه يجب الغسل اجماعا

ويجب على المفعول به المكلفين لقوله عليه السلام اذا
جاوز الحتان وجب الغسل واما وجوبه على المفعول في الذكر
فبنا لقياس على المفعول به في القبل احتياطا اما الزيلاج
اولم ينزل في البهيمه والميته والصغيرة التي لا تجامع مثلهما
وهي بنت ثنت مطلقا او بنت سبع او ثمان اذا لم يكن عليها
يجب عليه الغسل ما لم ينزل لقصور الشهوة وعندهما لاك
والشافعي واحمد وجب الغسل انزل اولم ينزل ولا يربا
انما هو الا يلبس في الصغيرة التي لا تجامع مثلهما يجب الغسل
انزل اولم ينزل والصبي عدم الوجوب وكذا وجب الاغتسال
الحيض والنفس بالوجام ومن استيقظ من منامه فوجد
على فراشه او نوابه او فخذ بليلة وهو يتذكر الاحتلام فان
المسألة على ستة اوجه لانه اما ان يتذكر الاحتلام
اولا وعلى كل من التقديرين اما ان يتيقن كونه منيا مذكرا
او شك فانه تذكر الاحتلام ان يتيقن انه مني او مذكرا
او شك فيه اي في كونه منيا او مذكرا فعليه الغسل في الحالتين
الثالث اجماعا لانه الاحتلام سبب خروج المني فيجب عليه الغسل
قد رقب الهواء والحرارة البدن فيصير كالذي اما اذا لم يتذكر
الاحتلام ويتيقن انه مني او شك فانه يجب الغسل اجماعا

نزل المني او المولج فيه اولم ينزل في احد منهما وجب الغسل
على الفاعل والمفعول به المكلفين لقوله عليه السلام اذا
جاوز الحتان وجب الغسل واما وجوبه على المفعول في الذكر
فبنا لقياس على المفعول به في القبل احتياطا اما الزيلاج
اولم ينزل في البهيمه والميته والصغيرة التي لا تجامع مثلهما
وهي بنت ثنت مطلقا او بنت سبع او ثمان اذا لم يكن عليها
يجب عليه الغسل ما لم ينزل لقصور الشهوة وعندهما لاك
والشافعي واحمد وجب الغسل انزل اولم ينزل ولا يربا
انما هو الا يلبس في الصغيرة التي لا تجامع مثلهما يجب الغسل
انزل اولم ينزل والصبي عدم الوجوب وكذا وجب الاغتسال
الحيض والنفس بالوجام ومن استيقظ من منامه فوجد
على فراشه او نوابه او فخذ بليلة وهو يتذكر الاحتلام فان
المسألة على ستة اوجه لانه اما ان يتذكر الاحتلام
اولا وعلى كل من التقديرين اما ان يتيقن كونه منيا مذكرا
او شك فانه تذكر الاحتلام ان يتيقن انه مني او مذكرا
او شك فيه اي في كونه منيا او مذكرا فعليه الغسل في الحالتين
الثالث اجماعا لانه الاحتلام سبب خروج المني فيجب عليه الغسل
قد رقب الهواء والحرارة البدن فيصير كالذي اما اذا لم يتذكر
الاحتلام ويتيقن انه مني او شك فانه يجب الغسل اجماعا

نزل المني او المولج فيه اولم ينزل في احد منهما وجب الغسل
على الفاعل والمفعول به المكلفين لقوله عليه السلام اذا
جاوز الحتان وجب الغسل واما وجوبه على المفعول في الذكر
فبنا لقياس على المفعول به في القبل احتياطا اما الزيلاج
اولم ينزل في البهيمه والميته والصغيرة التي لا تجامع مثلهما
وهي بنت ثنت مطلقا او بنت سبع او ثمان اذا لم يكن عليها
يجب عليه الغسل ما لم ينزل لقصور الشهوة وعندهما لاك
والشافعي واحمد وجب الغسل انزل اولم ينزل ولا يربا
انما هو الا يلبس في الصغيرة التي لا تجامع مثلهما يجب الغسل
انزل اولم ينزل والصبي عدم الوجوب وكذا وجب الاغتسال
الحيض والنفس بالوجام ومن استيقظ من منامه فوجد
على فراشه او نوابه او فخذ بليلة وهو يتذكر الاحتلام فان
المسألة على ستة اوجه لانه اما ان يتذكر الاحتلام
اولا وعلى كل من التقديرين اما ان يتيقن كونه منيا مذكرا
او شك فانه تذكر الاحتلام ان يتيقن انه مني او مذكرا
او شك فيه اي في كونه منيا او مذكرا فعليه الغسل في الحالتين
الثالث اجماعا لانه الاحتلام سبب خروج المني فيجب عليه الغسل
قد رقب الهواء والحرارة البدن فيصير كالذي اما اذا لم يتذكر
الاحتلام ويتيقن انه مني او شك فانه يجب الغسل اجماعا

نزل المني او المولج فيه اولم ينزل في احد منهما وجب الغسل
على الفاعل والمفعول به المكلفين لقوله عليه السلام اذا
جاوز الحتان وجب الغسل واما وجوبه على المفعول في الذكر
فبنا لقياس على المفعول به في القبل احتياطا اما الزيلاج
اولم ينزل في البهيمه والميته والصغيرة التي لا تجامع مثلهما
وهي بنت ثنت مطلقا او بنت سبع او ثمان اذا لم يكن عليها
يجب عليه الغسل ما لم ينزل لقصور الشهوة وعندهما لاك
والشافعي واحمد وجب الغسل انزل اولم ينزل ولا يربا
انما هو الا يلبس في الصغيرة التي لا تجامع مثلهما يجب الغسل
انزل اولم ينزل والصبي عدم الوجوب وكذا وجب الاغتسال
الحيض والنفس بالوجام ومن استيقظ من منامه فوجد
على فراشه او نوابه او فخذ بليلة وهو يتذكر الاحتلام فان
المسألة على ستة اوجه لانه اما ان يتذكر الاحتلام
اولا وعلى كل من التقديرين اما ان يتيقن كونه منيا مذكرا
او شك فانه تذكر الاحتلام ان يتيقن انه مني او مذكرا
او شك فيه اي في كونه منيا او مذكرا فعليه الغسل في الحالتين
الثالث اجماعا لانه الاحتلام سبب خروج المني فيجب عليه الغسل
قد رقب الهواء والحرارة البدن فيصير كالذي اما اذا لم يتذكر
الاحتلام ويتيقن انه مني او شك فانه يجب الغسل اجماعا

ايضا وان يتيقن انه مذى فلا غسل عليه في هذه الحالة عند
 ابي يوسف اذا لم يتذكر الا حيا ولم يبه اخذ خلف بن ايوب و
 وابو الليث وهو اقيس وعندهما يجيب وهو احوط لما تقدم
 من الاحتمال والنوم سبب الاحتلام وكمن روي لا يتذكرها
 الرى فلا يبعد انه احتلام ونسيه والمصنف لم يذكر قولهما مع
 انه عليه الفتوى وان استيقظ فوجد في اخطيه بلاله ولم
 يتذكر حيا ينظر ان كان ذكر منثرا قبل النوم فلا غسل عليه
 لان الاستسار سبب الرجوع المذى فيجوز على انه مذى وكان
 ذكره قبل النوم سكتا فعليه الغسل للاحتياط هذا اي الذي
 ذكره من عدم وجوب الغسل اذا كان الذكر منثرا انما هو اذا
 نام قائما او قلنا لعدم الاستغراق في النوم عادة اما اذا
 نام مضطجعا او يتيقن انه اي البطل متى فعليه الغسل لا الا مضطجعا
 سبب الاستغراق في النوم الذي هو سبب الاحتلام فحمله عليه
 وهذا التفصيل المذكور في المحيط والزحيرة قال شمس الائمة
 الحلواني هذه المسئلة يكثر وقوعها والناس عندها غافلون
 ولنا فيه اشكال ذكرناه في الشرح حاصله ان الظاهر عدم
 وجوب الغسل فاء احتلام ولم منه شيء اي تذكر الاحتلام
 ولم يجد بلاله فلا غسل عليه اجماعا وكذا المرأة اي اذا احتلت
 ولم يخرج منها شيء فلا غسل عليها من الحديث الصحيحين ان ام

يكونه قبل النوم وليس على عدم
 السكره وما حصل به النوم
 حيا فعليه الغسل
 سن

الاصيل كسائر الفرائض
 والاحتلام الا فلهذا
 ذكره في خروج البور
 الرجل كونه احتلاما

ام سلمة قالت يا رسول الله ان الله لا يستحي من الحق فقل على
 المرأة من غسل اذا احتلت قال نعم اذا لم يمت الماء وقال محمد بن حبيب عليها
 الغسل احتياط لا احتمال انه منج ثم عاد ورويه يعني بعض المشايخ
 وشيئا كان مستلقية يجيب والافلا والاول اصح الحديث المذ
 كور ورويه ائتي الفقيه بن جعفر انه ما لم يخرج منها من الفرج
 الداخل لا يميزها الغسل في الاحوال كلها ورويه اخذ فمسل الائمة
 الحلواني والحاكم المستفيد ولو جامع او احتلام او غسل قبل ان يبول او ينام
 ثم خرج منه بقية المتى وجب عليه الغسل فانما عند الجعيفة
 ومحمد خالو قال ابي يوسف وقد قد مناد ولوا غسلت ثم
 خرج منها بقية المتى الزوج لا غسل عليها بالاجماع ولو افاق
 السكره فوجد منها فعليه الغسل كما في المنام وانه وجد مذيا
 فلا غسل عليه بالاتفاق وكذا المعنى عليه لانه السكر والارغما
 بسا مظنة الاحتلام بخلاف النوم وانه استيقظ الرجل
 والمرأة فوجد منها على الفراش وكل واحد منهما ينكر الاحتلام
 اي لا يتذكر وجب عليها الغسل احتياط لا احتمال او جرد
 من كل منهما وقال بعضهم ان كان المتى طويلا فقل الرجل ان
 منه يذوق فيقع طويلا وان كان مديرا فقل المرأة لا منها
 يسيل فيقع في بقعة واحدة وقال بعضهم ان كان البيض غليظا
 فمن الرجل وانه كان اصفر فبقا فمن المرأة والاحتياط اول

يقال ففت
 ونقاي
 ربا بغير
 وافق
 من

في نصاب الغنة امرأة قالت مع جني يا تقي في الليل طرا
واحد في نقيع ما جدد اذا ما سقى زوت في قال لا غسل
عليها لا هذا وهم لا حقيقة له مفرات

فروع قالت امرأة مري جني يا تقي في النوم مرارا
فاحدة لذة الوقاع اتفقوا على انه لا غسل عليها وهذا اذا
لم تنزل فانه نزل وجب الغسل وان جوعت فماد والفرج
ووصل المني الى رحمها لا غسل عليها فقد لا يلوج والآنزال
فانه حلت منه وجب الغسل لانه دليل الا نزال فتعطلت
بعد ذلك الجماع قبل الغسل كذا قالوا وفيه نظر لا الفرج من
الفرج الداخل بشرط يوجب الغسل ولم يوجد احتمل وعالج
كفه فلما انفصل المني عن الصلب وشتر ذكره وصلى من غير
غسل صحت لقائ وجوب الغسل بالخروج ايضا صبي ابن عشر
جامع امراته البالغة وجب عليها الغسل لوجود موارية
المستفظة بعد توجه الخطاب ولا غسل على الاطوار لا تقدم
الخطاب الا انه يؤمر به تخلفا كما يؤمر بالوضوء والصلاة
ولو كان الزوج بالغا والزوجة صغيرة مشتهات فلجواب
على العكس وذكر صبي لا يشترى بمنزلة الا صبي وفي وجوب الغسل
باذخال الا صبي في القبل والتبخلاف وكذا ذكر غير الادعي
وذكر الميت وما يضع من خشب او غيره بال فخرج منه مني
كاد ذكره منشرا فعليه الغسل لوجود الشهوة والاي فلا
لفقد ها رأي فانومه انه يجامع فانبته ولحد ير بله وثمة
خرج منه مني لا يجب الغسل وان خرج مني وجب احتمل البتة

ط
او ما يدفن في الحنث او غير فباله
في الاخر سماع

اي اطراف الفرج

عين

المرأة في الوضوء
المرأة في الوضوء
المرأة في الوضوء

ذو

في نصاب الغنة امرأة قالت مع جني يا تقي في الليل طرا
واحد في نقيع ما جدد اذا ما سقى زوت في قال لا غسل
عليها لا هذا وهم لا حقيقة له مفرات

والغنية الاحكام الذي به البلوغ وانزلا على وجه الدق و
الشهوة لا يجب الغسل لا الخطاب انما يتوجه عقب الانزال
فخو سابق على الخطاب وكذا اذا حاضت الحيض الذي به البلوغ
وقال بعضهم يجب في الحيض قال قاضي حان والا حوط وجوب
الغسل في الكل **واما خرافة** الغسل للمضضة والاستناق والغسل
سائر البدن اي باقيه وانما فرضت للمضضة والاستناق في الغسل
دونه الوضوء لا الواجب في الغسل غسل جميع البدن ودخل
اليهم والا يف منه وفي الوضوء غسل الوجه وليس منه لانه
من المواجهة وليس فيها من مواجهة والصال الماء الى المناية
الشعر فرض ولو كثر في لوكا الشعر كثيفا بالاجماع وكذا
يفرض الصال الماء الى اثناء اللحية واتناء الشعر من الراس
والبدن حتى لو كان الشعر متلبدا ولم يصل الماء الى اثنائه لا
يجوز الغسل لما في قوله تعالى وان كنت جنيبا فاطهروا من
المبالغة والمرأة في الوضوء كالرجل في وجوب تعميم جميع
الشعر والبشر ولكن الشعر المسترسل اي النازل من راسها
جمع وهي الخصلة من الشعر يغسل بموضع اي بسا قط
عنما في الغسل اذا بلغ الماء اصول شعورها الحديث ام
سلمة انها قالت قلت يا رسول الله اني امرأة اشترى صغير
راسي فانقضه في غسل الجنابة فقال عليه السلام لا انما كيفيك

فرايض الغسل

وعند استناقي وماذا المقضه والاستناق سنة في كل وضوء

والمشكل اما الغرض في هذه الرواية ان يثبت ان الخطأ في اداء
غسل طاهر البدن ولو لم يكن طاهرا لم يفسد الوضوء لا شك
في القسم فانه باطن من وجهه لا يفسد الوضوء بالبدن
الرجل طاهر من وجهه حتى لا يفسد بدخل شتر في القدم
ناعتبر بالوجهين فالق بالظاهر في الطهارة الكبرى
حتى وجب غسل في الجنابة والبالطين في المصنوع
فلا يجب غسله في الحدث الا شعره فكل من شرب

اما المسترسل من شعورها فبقوله في الجنابة موضع
وهو المختار لانه جرحا على شعور الرجل لانه لا يفسد فيه
مفرات

الا فاقصة الصبي في الوضوء افاض الله فيه كثيرا مفرات

ط
اشترى بفتح الفزة وضع الشين مضارع ففهم من شتر
الصغر شين شعرا راس وجعله ذواته الصغير
الذواتية يفر اجعل شين شعرا راس شديرا
فانقضه واخره ام لا مفرات

الغزبة لما قلنا وقال بعضهم يجوز الغسل للفروي لا في درته
من الطين والتراب فينفذ الماء ولا يجوز للمدني لا نه من
الودك فلو نفذ الماء والاول هو الصحيح قال الدبوسي و
وقال الفقهاء يجب الواصل الى ما تحته ان طاله الظفر وهو حسن
والا قلنا ان لم يمتحن اذا غسل ولم يدخل الماء داخل الجلد
قال بعضهم يجوز غسله لانه خلق وقال بعضهم لا يجوز
وهو الاصح لانه حكم الماهر حتى ان البول اذا نزل اليه
انقض الوضوء والمثني اذا خرج اليه وجبا الغسل بالاجماع وكذا
صحيحه الزبلي في شرح الكثر واختاره في النوازل وان خرج
بوله حتى صار في الطلقة فعليه الوضوء بالاجماع وان لم
او لم يظهر خارج القلفة رجل اغتسل وبقي بين السنانة
طعام من خبز او غير جاز وقال بعضهم ان كان زائدا على
قدر الحصة لا يجوز غسله وان كان قدر الحصة او اقل يجوز
اعتبار بقضاء الصوم والصلاة بالاتباع ما فوق الحصة
لا بالاتباع مقدارها على قول والصحيح ان مقدارها غير معتق
هناك اما العفو مادونه فانه قليل وفي الفتاوى ان كان
بين السنانة طعام ولم يصل الماء تحته في الغسل جاز
لان الماء شئ لطيف يصل تحته غالبا قال في الخلاصة وله
يبقى وقال بعضهم ان كان حليا بفم الصادى قويا مضوغا

قال المصنف رحمه الله تعالى
ولم يمتحن اذا غسل ولم يدخل الماء داخل الجلد
انما هو ظاهر القدر
وهو الذي هو هذا
هو الصحيح

وان كان على السنانة
طعام ولا يصل الماء
في الطلقة فليس
بما لا يصل الماء
فليس يصل الماء
غالبه يبقى
مكثرا

يجوز النظر الى الفرج للثان والقائمة والطبيعية
المعالية ونقص بعض ما استطاع صاعده

وكذا الطعام الكافي بينه اسنانة عند الغسل لا يمنع بوزنه
فكفي الوضوء رجل اغتسل في الجنابة وسبب اسنانة طعام
فلم يصل الماء تحته جاز لان ما بينه الاسنانة وطب راسا
تلكه يطفئ يصل الى كل موضع عالما اي اكثر باكثر في الاجناس
وفي الغنية اذا كان في اسنانه جوف يقع فيه الطعام فغسل
في الجنابة لا يجزئه ما لم يخرج ويجعل عليه في الوضوء
وفي فتاوى الفقيه والي الله هذا كراه الاجتناب في الفعل
نعم مع سرهما

مضوغا اي مضغعا ما كذا اي شديدا بحيث تداخلت اجزائه
وصار كالعجين الصلب لا يجوز غسله قل واكثر وهو الاصح
لا متناع نفوذ الماء مع عدم الفزوة والرجح وذكر في المحيط
اذا كان على ظهر بطنه جلد سمك او خبز مضوع قد جف وغسل
او وضوء ولم يصل الماء الى ما تحته لم يجز وكذا الدر النافس
في الوضوء لان هذا الا شياء تمنع نفوذ الماء لصلوبها وقال
في الزخيرة في مسألة الجناء باء بقي من جرمه على بدنهما والطين
والدرن اذا بقيا على البدن يجزئ وضوءهم للضرورة ولا في هذه
الا شياء الا صلوبة لها فينفذها الماء وعليه الفتوى اي على ما في
الزخيرة اذا المعبر في جميع ذلك نفوذ الماء ووصوله الى البدن
واذا كان برجله شقاق فجعل فيه الشحم او المرهم كان لا يغز
ايصال الماء الى ما تحته لا يجوز غسله وضوؤه وان كان بفرجة
يجوز اذا امر الماء على ظاهر ذلك وايصال الماء الى داخل
السرة فرض في الغسل لكونه من ظاهر البدن وكذا الاستنجاء
بالماء عند الغسل فرض وان لم يكن اي ولو لم يكن عليه اي على
موضع الاستنجاء نجاسة حقيضية لانه فيه نجاسة حقيضية
وهي الجنابة وكذا تحليل الاصاب في الاغتسال والوضوء
فرض ان كانت الاصاب منضمة بحيث لا يدخل الماء بالتخليل
غير مفتوحة وان كانت الاصاب مفتوحة فهو اي التخليل

والمعالي

بأنه في هذه الحالة
والذي هو المسمى بالجماع
والذي هو المسمى بالجماع
والذي هو المسمى بالجماع

من الحب اذا اغتسل ولم يتم غسله لكنه شرب الماء هل ينجس
عن الغسل قالوا لا بل ينجس فغيره على ما لا يجوز من الغسل
لا نه كمن الماء صا او شرب قليلا من ماء فافله يبلغ الماء في
في حب ما يبلغ اذا تمضمض ولو كان جاهلا بوجوبه لم ينجس
فغسل الماء الى كمال الغم العظمي بل ينجس في كل ما شرب من الماء
من غير ان يقطع المجرعة قالوا بوجوبه والجماع يشرب هكذا
لعله مع شربها

واذا تمضمض الحب فشربه ولم يجره وقد
جميع فيه من ذلك ما لا يوجب النجاسة
الى الماء فكل من شرب من الماء في الوضوء لم ينجس
لا يجره حتى يجره في ان يجره في الماء ولا
تأخذ به كذا في الموازاة
سبحانه

يعتد بالوضوء في الغسل كغسل الكفين لا غير
صا صفة
الوضوء وقيل الطعام ينقض الفقر مغفرت

طافه اشار الى انه يمسح برأسه وهو ظاهر الرواية
وروى الحسن بن احمد انه لا يمسح برأسه لانه قائم
فبذلك السالة بعد الممسح والعجمي ان يمسح
صا صفة

سنة وكذا بقية البشرة اي ظاهر الجلد باسالة الماء عليها
وقيل الشعر من ايضا لقوله عليه السلام الا قبلوا الشعر
وانقوا البشرة ولقوله عليه السلام ان تحت كل شعرة جنابة
وفي رواية نجاسة ولو بقي شئ قليل من بدنه لم يصبه
الماء لم يخرج من الجنابة وان قل اي ولو كان ذلك الشئ قليلا
يقدر اسيرة لا يفرض استعاب جميع البدن وشرب من الماء
يقدم مقام المضمضة اذا كان لا على وجه السنة اذا بلغ الماء

الغمر كله والا فلا وفي واقعة الناطق انه لا يجره ولو كان
لا على وجه السنة ما لم يجره قال في الخلاصة وهذا هو الحق ولو
تركها اي المضمضة وكذا الا تستشق فاسيا فليكن ثم تذكر
ذلك فيضمض ويستشق ويعيد ما يصل الى ان كان من الغسل

وان كان نفل فلا يعم صحة شرعه وكذا الحكم في كل جزء
من البدن اذا شئ غسله **وسنة الغسل** ان يقدم الوضوء
عليه كوضوء الصلوة من غير استثناء مسح الرأس واليدين

في ظاهر الرواية وروى الحسن انه لا يمسح برأسه الا غسلا
الرجلين فانه يؤخر اذا كان قائما في شق الماء او على
تراب بحيث يحتاج الى غسلها بعد ذلك اما الوقوم على جمل ولا

يجب لا يحتاج الى غسلها ثانيا فلا يؤخر غسلها وان ينزل
النجاسة الحقيقية كالمنى ويؤخر عن بدنه ان كانت اي حبة
قوله لا يؤخر غسلها هذا محتمل امرين احدهما ان يؤخر في البدن الغسل فاذا انقضى الغسل كلف
بدنه الوضوء ولا يؤخره اخرى والحكم بذلك في الغسل والثاني ان يستحب ويوصل الماء بين الغسل
الى جميع اعضائه ولا يؤخره ولا يغسل ولا يهد بل ان ارتفع الحد الاكبر وهو الجنابة يخرج الحد الاكبر
وهو ما يحتاج منه الى الوضوء والحكم كذلك مطابق لمصنف

الجماع من غير
ابو داود
الى هبة
كنهه ضيف
كان في السنة
كبير

الغسل من غير
الوضوء
وروى
الغسل من غير
الوضوء

الغسل من غير
الوضوء
وروى
الغسل من غير
الوضوء

الغسل من غير
الوضوء
وروى
الغسل من غير
الوضوء

الغسل من غير
الوضوء
وروى
الغسل من غير
الوضوء

بأنه في هذه الحالة
والذي هو المسمى بالجماع
والذي هو المسمى بالجماع
والذي هو المسمى بالجماع

وجدت على بدنه نجاسة ثم يصب الماء على رأسه ويساير جسده
ثلثا ويغسله ان يصب الماء على منكبيه الايمن ثلثا ثم الايسر ثلثا
ثم على رأسه وسائر جسده وقيل يبدأ باليسار الايمن ثم بالاراس
ثم بالايمن وقيل يبدأ بالاراس ثم بالايمن ثم باليسار هو الصحيح
ولو انقصر في ماء جار ان مكنت قدر الوضوء والغسل فقد
احل السنة والا فلا ثم يستحب عن ذلك الماء الذي اغتسل
فيه فيغسل جلده اذا كان قيامه في مستقع الماء الا ان يكون

على حجر او خشب او غير ذلك وان لا يسرف في الماء وان لا يقر
لما تقدم في الوضوء لا يستقبل القبلة تحت الغسل ان
كانت عورته مكتوفة وان كان مستورا فلا بأس به وان
بدن كل اعضاءه مباينة في المرة الاولى كيلو بقي لمعة

ويعلم الماء البدين في المراتين الاخرين فالدم في الغسل سنة
وليس بايجاب الوضوء رواية عن ابى يوسف وان يغسل في
موضع لا يراه احد لا حمال انكشف العورة طال الاغتسال

او اللبس وذكر في الغنية بين عليه الغسل وضائه قال
لا يبرأه ويخبر ما هو مستر والمراة بين الرجل تؤخره و
بين النساء لا والمراة يؤخره وان راوه روية ما سوى العورة
فان كشف العورة لا يجوز ثم اذا احد في الصحيح وفي الخلوة قبل
ياثم وقيل يعني الزمان القليل ووه الكثير وقيل لا بأس به

قوله لا يؤخر غسلها هذا محتمل امرين احدهما ان يؤخر في البدن الغسل فاذا انقضى الغسل كلف
بدنه الوضوء ولا يؤخره اخرى والحكم بذلك في الغسل والثاني ان يستحب ويوصل الماء بين الغسل
الى جميع اعضائه ولا يؤخره ولا يغسل ولا يهد بل ان ارتفع الحد الاكبر وهو الجنابة يخرج الحد الاكبر
وهو ما يحتاج منه الى الوضوء والحكم كذلك مطابق لمصنف

هو وكيفية غسل الرجل
رجل الا يمسح باليد
مقدمه على اليد
وكيفية غسل الرجل
رجل الا يمسح باليد
مقدمه على اليد

يعني ان كانت بينه وبين الرجل والرجل بينه وبين الرجل
وذكره ابوه وصيانه في نفسه بقوله غسل
ما منه سترا فانه في القدم لا يمسح ولا يستباح
والفرق في ذلك بين الرجل والرجل في الرجل
بغيره وان روى ويقول الاضواء ما منه سترا
العورة فلا كلام وانما يريد العورة كما قال ابن ابي عمير
الاذن في الحمام لغسل رجليه لا يمسح باليد
بدنه ثم على الناحية فغير مسلم لا تركه الله فغسل
الماء مور كما تقدم وللغسل طه وهو التيمم فلا يجوز كشف
العورة عنده لا يجوز نظره اليها لا بعد وثنا الغسل الا ان يرى
عقب تلك السالة ثم ان يستحق ان قال الاضواء ان اراد
الكشف في الموضع المعبر ان لا يمسح باليد الا ان يرى
الحق بدنه في جوابه انكشف في الخلوة في الغيبة
تقال تجرد في البيت الحمام الصغير بعض رايه والفقير
العامه لا يمسح وقيل يجوز في الخلوة اليسيرة تسريح يديه

ط
الادب والوفاء والمراد من المشرك من لم يمسس القرآن
حقه ولا طهره من ما يكون متصفا به من المصنف
لأنه لا يجوز له أن يمس القرآن ولا أن يطهره
ولا أن يقرأه ولا أن يكتبه ولا أن يمسس القرآن
ولا أن يطهره ولا أن يقرأه ولا أن يكتبه
ولا أن يمسس القرآن ولا أن يطهره ولا أن يقرأه
ولا أن يكتبه ولا أن يمسس القرآن ولا أن يطهره
ولا أن يقرأه ولا أن يكتبه

أما وضع المصنف على الكتاب ليجل الكتاب فلو باس
به أما يدونه هذا بغير خلاصة القرآن من عينه
في آخر الفصل الحادي عشر في كتاب الصلاة

المعلم والمعلمة بالكتاب فلو باس
قالب كذا قام داء در بر آج كيد

وبل من رجل قرأ القرآن لا ينفقه إلا في سبيل
هل يجب رد السلام بكتاب الله تعالى
الفتاوى في الفصل الثاني من كتاب التزكية
رجل وض المأذون في جيبه
درهم عليه اسم الله تعالى وأيقظ القرآن
لا بأس به بزيارته في فصل الحادي عشر
من كتاب الصلاة

فإن قيل نحن نعلم أن الصبي غير طاهر بالشرع والتكليفات
فما الأحكام التي ذكرها قبل أعاد ترسبه ردوه ولا يكون
مخاطبين بكن الدافع اليهم مخاطبا ذاك بالفتاوى لا بد
المصنف لهم كما أنه ليس له أن يمسس الصبي المريد فيسقيه
ويوجهه إلى القبلة حال البول وإفرازه فلو كان ذلك
تحريضا له مع حفظ القرآن وذكره وأمره بغير خوف هذه الأشياء
وأمرها للصورة تخلفا لا في متن الاوامر للتعليم مع الحديث ضرورة ظاهرة فياد معرو

ط
قال في الهداية غلوفة ما يكون متصفا به أو متصفا بغيره
المسوس كالخريطة والجراد وما هو متصل كالجمل المشرك هو الصحيح
الغلوف هو الجمل المتصل به والصحيح هو الورد وعليه الفتوى لأنه الجمل تبع للمصنف ضاهم

عليها ما يحول بينها وبين يده يؤخذ بقوله إلى يوسف لأنه لم
يمس المكتوب ولا الكتاب ولا يقول محمد لأنه قد مس الكتاب
ولا يجوز لهم أي للجنب والمحيض والنفساء من المصنف لا بقوله
وكذا كل ما فيه آية تامة من اللوح أو درهم ونحو ذلك لقوله
تعالى لا يمسه إلا المطهرون وقوله عليه السلام لا يمسه إلا
الطاهرون ولا يجوز لهم أيضا أخذ درهم فيه سورة من القرآن
هذا بناء على عادة من كان يكتب على الدرهم سورة الاخرى ليس
ببديل لو كانت آية واحدة فالحكم كذلك لا بصيرته وكذلك
لا يجوز المس المذكور للمحدث أيضا لأنه غير طاهر فعلى بعض
جواز الأخذ بالغلوف إذا كان الغلوف غير أي غير حيوان
مشد ودفعه إلى بعض وإن كان مشد لا يجوز الأخذ
به ولا مسه هو الصحيح قاله في الهداية وفي المحيط والغلوف
وهو الجمل الذي عليه في فتح وتصحيح الهداية هو الاحوط
والورد والخرقة أي الكيس حتى من الغلوف في أنه لا يمس الأخذ
المصنف بها لوجودها ثلثين فاه أخذ المصنف بكلمة فلو باس به
أي باله خذ عند محمد في رواية وهو اختيار صاحب المحيط و
كرهه بعض متأخرينا وهو اختيار صاحب الهداية لأن
لا بأس بدفع المصنف واللوح إلى الصبيان لأنهم لا يجادلوننا
المصنف إليه لا يجوز قياسا على هذه الأشياء فإن كان ذلك في دفع المصنف إلى الصبي

القرآن المكتوب
المس والقرآن
أخر الحديث
البدوة الم
ولم يغيره
عندما في الحديث
غير الجنب
وأما في الجنب
فغيره غير
البد والغم
فاخرة قاصم

بالهداية وإن أمروا بها خلفا ولا عتقاد قال في الهداية لا في المنع منهم
تضع حفظ القرآن وفي درهم بالتصحيح خرج بهم وعن بعض
المتأخرين أنه يكره والصحيح الأول وقول المصنف والاحوط أن
أن يأخذ بكلمة ويأخذ بدفعه لا يعلق له ما قبله لأنه كلام الجامع الصغير
في المذنب نوع إليه وهو الصبي أنه لا يكره دفع البالغ المصنف أو
أو اللوح إليه لا في مس البالغ بل لو طهره وعده فاه المس بالكم قد تقدم
حكمه وهو يؤم جواز مس البالغ بلا طهارة لرجل الدفع إلى
الصبي ولم يقل به أحد وبكره أيضا للمحدث ونحوه مستس
تفسير القرآن وكتبه الفقه وكذا كتب الصبي لا يعلقه
آيات وفي الخلاصة والاصح أنه لا يكره عند أبي حنيفة ^{وان أخذ}
أي التفسير ونحوه بكلمة لا بأس به لأنه فيه ضرورة التكرار
الحاجة إلى أخذه أكثر من تكرار أخذ المصنف من القرآن ^{يقرب}
حفظا في الغالب ولا يكره قراءة القرآن للمحدث ظاهر أي
على ظاهر لسانه حفظا بالاجتماع أما الجنب إذا غسل يديه وقبضه
فروى عن أبي حنيفة أنه لا بأس أن يمس القرآن أو يقرؤه
الصحيح أنه لا يجوز له المس والقرآن لبقاء الجنابة لأنها لا ينقض
شوبا ولا زوالا كالحديث اجسعا وبكره قراءة التوراة و
والانجيل للجنب وكذا التوراة لأن كل كلام الله وما يتدلى
منه بعض غير معين وغير المبدل غالب فالاحتياط في التوراة

والصحيح
والصحيح
والصحيح
والصحيح
والصحيح
والصحيح
والصحيح
والصحيح
والصحيح
والصحيح

ط
الادب والوفاء والمراد من المشرك من لم يمسس القرآن
حقه ولا طهره من ما يكون متصفا به من المصنف
لأنه لا يجوز له أن يمس القرآن ولا أن يطهره
ولا أن يقرأه ولا أن يكتبه ولا أن يمسس القرآن
ولا أن يطهره ولا أن يقرأه ولا أن يكتبه
ولا أن يمسس القرآن ولا أن يطهره ولا أن يقرأه
ولا أن يكتبه ولا أن يمسس القرآن ولا أن يطهره
ولا أن يقرأه ولا أن يكتبه

وأيضا يدخل المسجود في تصانيف الفقه روى عن بعض
المحدثين يدخل المسجد وكذا لا يدخله مضمرات

وهذا التعليل يمنع من شرح الفتاوى الباشع
ووجه قول أبي حنيفة أنه لا يستحق ما شئت القراءة لأنه
ما فيها منه بمنزلة التابح أو تسريحه

والقرآن عربي نزل على محمد عليه السلام فزبور سرا ياني نزل
على داود عليه السلام التوراة غفراني نزل على موسى عليه السلام
والانجيل يوناني نزل على عيسى عليه السلام لمولانا حسن عليه
السلام

واما قوله في حديثه والاحتياط بالكتاب فلهذا
مضمرات

وفي المدارك ودرر البياض سورة الانجيل تسع وخمسون سورة
وعدد ابوابها الف وثمان مائة وخمسة وخمسون آية
من المطالب العالية

عن المسألة وإذا أراد الجنب الوضوء فليست
بده وفسه ثم ياكل ويشرب ويكره من غير غسل لأن سور
مستعمل كذا ما اصاب يده وشرب الماء المستعمل فكلوا ولا زالة
النجاسة الحكمية به وجعل الماء كونه على المشروب فقد قيل انه يورث
الفقر وهذا من اجزاء الجنب فلا يسورها الا يصير استعمالها ما
لم يخاطب بالاه غسال ويكره كتابة القران واسماء الله تعالى
على المصلي اي السجادة وكذا على المحراب والمذبح وما ينش
لانه يقرض الا متيها ويكره دخول المخرج اي الخلاه وفي
اصبعه خاتم فيه شيء من القران او من اسم من اسماء الله تعالى
لما فيه ترك العظيم وقيل لا يكره ان جعل نقشه الى باطن الكف
ولو كان ما فيه شيء من القران او من اسماء الله تعالى فيه لا بأس
به ويكره لو كان ملفوفا في شيء والتخزين اولى وكذا اي وكما لا
يجوز للجنب والمجانين والنفساء قراءة القران ولا مسه لا يجوز
لهم دخول المسجد بغير ضرورة سواء دخلوا للجلوس فيه او
للعبه اي المودع لقوله عليه السلام اني لا احل المسجد
لما يفسد ولا جنب وقال الشافعي يجوز لهم الدخول للعبه
وقد حققنا الدليل في الشرح واذا احتلم في المسجد يتم المخرج
اذا لم يخف من يقي او غيره لعدم الضرورة وان خاف بمجلس
مع التعم للضرورة ولكن لا يصلح ولا يقرأ بعد منها **نكرو**

الامتناع خور وذليل امته
اخري

عن المسألة وإذا أراد الجنب الوضوء فليست
بده وفسه ثم ياكل ويشرب ويكره من غير غسل لأن سور
مستعمل كذا ما اصاب يده وشرب الماء المستعمل فكلوا ولا زالة
النجاسة الحكمية به وجعل الماء كونه على المشروب فقد قيل انه يورث
الفقر وهذا من اجزاء الجنب فلا يسورها الا يصير استعمالها ما
لم يخاطب بالاه غسال ويكره كتابة القران واسماء الله تعالى
على المصلي اي السجادة وكذا على المحراب والمذبح وما ينش
لانه يقرض الا متيها ويكره دخول المخرج اي الخلاه وفي
اصبعه خاتم فيه شيء من القران او من اسم من اسماء الله تعالى
لما فيه ترك العظيم وقيل لا يكره ان جعل نقشه الى باطن الكف
ولو كان ما فيه شيء من القران او من اسماء الله تعالى فيه لا بأس
به ويكره لو كان ملفوفا في شيء والتخزين اولى وكذا اي وكما لا
يجوز للجنب والمجانين والنفساء قراءة القران ولا مسه لا يجوز
لهم دخول المسجد بغير ضرورة سواء دخلوا للجلوس فيه او
للعبه اي المودع لقوله عليه السلام اني لا احل المسجد

عن المسألة وإذا أراد الجنب الوضوء فليست
بده وفسه ثم ياكل ويشرب ويكره من غير غسل لأن سور
مستعمل كذا ما اصاب يده وشرب الماء المستعمل فكلوا ولا زالة
النجاسة الحكمية به وجعل الماء كونه على المشروب فقد قيل انه يورث
الفقر وهذا من اجزاء الجنب فلا يسورها الا يصير استعمالها ما
لم يخاطب بالاه غسال ويكره كتابة القران واسماء الله تعالى
على المصلي اي السجادة وكذا على المحراب والمذبح وما ينش
لانه يقرض الا متيها ويكره دخول المخرج اي الخلاه وفي
اصبعه خاتم فيه شيء من القران او من اسم من اسماء الله تعالى
لما فيه ترك العظيم وقيل لا يكره ان جعل نقشه الى باطن الكف
ولو كان ما فيه شيء من القران او من اسماء الله تعالى فيه لا بأس
به ويكره لو كان ملفوفا في شيء والتخزين اولى وكذا اي وكما لا
يجوز للجنب والمجانين والنفساء قراءة القران ولا مسه لا يجوز
لهم دخول المسجد بغير ضرورة سواء دخلوا للجلوس فيه او
للعبه اي المودع لقوله عليه السلام اني لا احل المسجد

نكرو قراءة القران والذكر والدعاء في المخرج والمقتل والحمام
وعند محمد لا يكره في الحمام لانه الماء المستعمل طاهر عند
في الخلاصة لا يقرأ في المخرج والمقتل والحمام الا حرفا في
الحمام انما نكروه اذا قرأ جصرا فان قرأ في نفسه لا بأس به
هو المختار وكذا التعميد والتسبيح وكذا لا يقرأ الا كانت عورته
مكتوفة او امرأة هناك تغسل او في الحمام احد مكتوفة
العورة وفي فتاوى قاضيان ان لم يكن فيه احد مكتوفة
العورة وان كان الحمام طاهرا لا بأس به برفع صوته با
لقراءة وان لم يكن كذلك فانه يقرأ في نفسه ولا يرفع صوته
فانه لا بأس به ولا بأس بالتسبيح والتفليل وان رفع صوته
بذكر ربياني تمام ذلك عند الكلام على القراءة ان شاء الله
تعالى **فصل في التيمم** وهو في اللغة القصد وفي الشرع القصد
الى الصعيد والتطهير به على وجه مخصوص وللتيمم
ركن وشروط لا بد من معرفتها لتوقف تحقيقه عليها
اما ركنه فثلاثة: ضربة للوجه وضربة للزراعتين يعني
اليدين الى المرفقين لقوله عليه السلام التيمم ضربتان
ضربة للوجه وضربة للزراعتين الى المرفقين وصورته اي
صفة التيمم على وجه المستون ان يقرأ بديه على
الارض او على ما هو من جنس الارض ضربة متفرجا اصابعه

وكيفية التيمم بديه الى الصعيد ثم يفيض يديه
لغديره ما يشاء من التراب حتى لا يكون ثلثه ثم يمسح
وجهه ثم يفيض يديه الى الارض فيفيض كذا ويمسح
ظاهرا واطرافا يفيض بالمختار واليد اليمنى الوسطى
مع شمس من اليسرى مستديرا من شمس الاصابع
الى المرفق ثم ياطرها بالمسح واليد اليمنى واليد اليسرى
الى راس الاصابع وهكذا يفيض بالزراعتين المسح
وتسليم جميع الاصابع والاصابع لا تترك لانه لا يصير
مستعلا في محله كالماء جامع السعوى
ذكر الادل في الفصل هو الوجه
التي هي من فضل الربيع لانه يخرج به الشتاء والصف
فكان يفيض ان يفيض به من المصنفين بحروقه
مخرج الباب
وعند الشافعي التيمم ضربتان: ضربة للوجه الى الكفين
واصابع التراب عند الشراطين ولولا ان يقطع اليد من
الرسغ ذراعية عند الرسغ لا يمسح ولو كان يقطع
الزراعتين يمسح مرفقه عند الرسغ وقال لا يمسح لانه
المرفقين لا بد من خلو تحت المسح عند شراطين
والفرض ليس بشرط حتى لو غسل مع التيمم واصاب التراب
من غير ضرب اياه وانما ذكره لانه المحدث جاء به فقال
رسوله ان التيمم ضربتان: ضربة للوجه وضربة لليدين
الى المرفقين صاه مقصود
وفي المصنف اخبار الفرب وان كان الوجه جائزا لانه
الفرب على الشدة اولى حتى يدخل التراب بين اصابعه
وحاصله ان التيمم بقوسم الوجه واليد اليمنى الى
المرفقين سواء كان يفيض يديه او اكثر الا ان التيمم لا يركب
على الارض بديه صاه مقصود
ذكر الشافعي التيمم ضربتان: ضربة للوجه الى الكفين
واصابع التراب عند الشراطين ولولا ان يقطع اليد من
الرسغ ذراعية عند الرسغ لا يمسح ولو كان يقطع
الزراعتين يمسح مرفقه عند الرسغ وقال لا يمسح لانه
المرفقين لا بد من خلو تحت المسح عند شراطين
والفرض ليس بشرط حتى لو غسل مع التيمم واصاب التراب
من غير ضرب اياه وانما ذكره لانه المحدث جاء به فقال
رسوله ان التيمم ضربتان: ضربة للوجه وضربة لليدين
الى المرفقين صاه مقصود
وفي المصنف اخبار الفرب وان كان الوجه جائزا لانه
الفرب على الشدة اولى حتى يدخل التراب بين اصابعه
وحاصله ان التيمم بقوسم الوجه واليد اليمنى الى
المرفقين سواء كان يفيض يديه او اكثر الا ان التيمم لا يركب
على الارض بديه صاه مقصود

ذكر الشافعي التيمم ضربتان: ضربة للوجه الى الكفين
واصابع التراب عند الشراطين ولولا ان يقطع اليد من
الرسغ ذراعية عند الرسغ لا يمسح ولو كان يقطع
الزراعتين يمسح مرفقه عند الرسغ وقال لا يمسح لانه
المرفقين لا بد من خلو تحت المسح عند شراطين
والفرض ليس بشرط حتى لو غسل مع التيمم واصاب التراب
من غير ضرب اياه وانما ذكره لانه المحدث جاء به فقال
رسوله ان التيمم ضربتان: ضربة للوجه وضربة لليدين
الى المرفقين صاه مقصود
وفي المصنف اخبار الفرب وان كان الوجه جائزا لانه
الفرب على الشدة اولى حتى يدخل التراب بين اصابعه
وحاصله ان التيمم بقوسم الوجه واليد اليمنى الى
المرفقين سواء كان يفيض يديه او اكثر الا ان التيمم لا يركب
على الارض بديه صاه مقصود

و شرط نشاء النية والعزم عن استعمال الماء اما
النية اذا فرغ به الطهر جاز ولو يشترط نية
التميز للمناياة او الوضوء قال بعضهم لا بد من ذلك
وعن محمد الحب اذا نيم بعد اية الوضوء اجزاء
عن المناياة وان فرغ النيم قطعت الصلوة او
للطهر او المكتوبة جاز وله ان يصلن بذلك
النيم اية صلوة كانت قاصية

وقال زهير رحمه الله ليت يعرف في التيمم بقا
لانه خلف عم الوضوء فلو لم يخاله في صفته ولسان
التيمم هو التقدير والتقدير هو الارادة وهي النية
فلو لم يكن فصل التيمم عنها لم يخلو الوضوء فانه
اسم لفعل وسبق في اعضاء مخصوصه فافترا

هو بقوله انه خلف عن الوصف فلو كانا في وصفه ونحو ذلك
باب في التعمد والاول على التعمد من حيث المعنى فانه ينبغي في التعمد
والوصف ان يعبر في الاسماء الشرعية ما ينبغي عنه من
المعاني فبما يعبر في ليس كالمعاني التي خلفت
مع التعمد وفي ذلك هو اليقظة وباء التراب ليس كالمعاني
من حيث انه خلف للظهور لا بالاعتدال شرح كبير

٤
فيكون ان ينوي الطهارة او استباحة الصدرة ولا يشترط
بقية التيمم الحديث او الخنامة والحيف من الطهارة من
المذاهب كذا في العدلية صرح به

ويعتق عند استباحة الصدقة والطهارة والاستبراء
نية التيمم للنجاسة والوضوء كما قال بعضهم سيد علي الدار

ترك اقل من الربع من الوجه او من البدن يخرج به التيمم وفي
نظم الذندوسي قد روى هم عقروا ن زاد لم يخرجوا على هذا
الرواية نزع الخاتمة والسوار وتخليل الاصاب لا يجب على
للك الرواية يجب وينبغي ان يجب ان يتخاط باخذ بالرواية
الاولى ويستوعب فانها هي الصحيحة وقال في الكفاية ومسح
العدا يشترط على ما حكى عن اصحابنا والناظر فيها غافلون
وفي الخلاصة اوله مسح تحت الحاجبين فوق العينين لا يجوز
وروى عن محمد انه لو ترك ظهر كفيه بالامسح لا يخرج منه ومن

هو مطلق اليدين من الرقعتين اذا يتم مسح موضع
القطع لانه من جملة الرقعة واما بشرطه اي بشرط التمسك
فالنسبة فلا يجوز بدونها عندنا خلافا للزحرا اعتبارا
لنائه اللغوي وهو القصد والعقد هو النسبة فلو اصاب
التراب وجهه وبديك او قصد قلبك احدهم يكن منيهما ما
لم ينوي التمسك مطلقا او القرينة مقصورة تصح منه حاله و
ولا يحتمل لهما بدون الطهارة ولا بشرطه كونه للحديث

ويضرب بها ويد برما ثم يضربها فيفترها بان يضرب جانب
 يديه قايلا اليها ثم احدهما بالآخر مرة او مرتين وقيل الاول
 عن محمد والفقهاء عن ابي يوسف ليتناثر التراب ويصح
 ايضا وحججه ثم يضرب ضربة اخرى فيقسمها ويصح اليمنى با
 اليسرى واليسرى باليمنى من رؤس الاصابع الى المصرفتين با
 يمسح بها ظن اربع اصابع يده اليسرى ظاهر ليد اليمنى
 من رؤس الاصابع الى المرفق ثم يمسح بها ظن كفه اليسرى
 با ظن ذراعيه اليمنى اليسرى ويمر بها ظن ايها ميه اليسرى على
 ظهرها ميه اليمنى ثم يفعل بيدا اليسرى كذلك هذا هو الواجب
 ولو مسح بكل الكف والا صابع جازا ولو مسح باصبع او اصبعين
 لا يجوز كما في مسح الحف والرأس وقل ما يخرج ثلث اصابع
 ثم الضربة من حيلة التبعه حتى لو ضرب يده فاخذ قبله

يسبح بها بعيد الغرب وقيل لا والاول احوط واستيعاب القصود
 بالسبح واجل من مرض عند الكرخي في ظاهر الرواية اي
 رواية الطاهرة عن اصحابنا في كتب المشهورة كالجامعين
 والمبسوط حتى لو ترك شيئاً قليلاً ثم نسيه يد من مواضع
 التيمم لا يجزئه التيمم كما في الوضوء وروى الحسن بن زياد عن
 اصحابنا المذكور في عامة الكتب ان رواية الحسن عن
 أبي حنيفة فقط ان الاستيعاب ليس بواجب حتى لو ترك

وكيفية ان ينع بلن كفة اليسرى على ظهر كفة اليمنى وبعد
على رؤس الاصابع حتى لا يصاح حبة مسحة المرفق في يدها
الحالين الساعد ويمدها الى الكف ثم ينع بلن كفة اليمنى
على ظهر كفة اليسرى ويفصل كما يفعل باليمن ابن مفلح

وهل الغزبان من التيمم ام لا قال في الخبر هما من
التيمم عند ابن سبيع وعند ابو سبيحاني استأمنه و
قائمة الخافوف فيها اذا ضرب ثم احدث قبل مسح الوجه
او ثوب بعد الغزبان عند ابن سبيحاني لا يجوز لانه الى بعض
التيمم ثم احدث فتيقن تيمم وعند ابو سبيحاني يجوز
كمن ساء له كفة ماء للوضوء ثم احدث ثم استعمل في
الوجه فانه يجوز ساءم

[illegible]

کوفی معروف و مشهور بر شهر و مملکت ادی و عربیه
الاولیاه معروف کوفی الکاشوبه در نخل این مکه
اصل الفقه سنی و ییره در هر جمیع زینت له
و ارا مشهوره را اسمنه اوله

مؤيد في الموضع
او على موضعها
ح

٥
ظواهر الرواية
حمنه الجاف
والجسود والزنا
والسير الاكبر
وخلاف الظاهر
الوارد كذا في
الهداية
حرم له

الرواية الثالثة

(Handwritten notes in Arabic script)

من جهة الزوجة أو من
الماء أو طلبة رخصه من
الأغشال لملكه العلة
جاز له التيمم اتفاقا
كله سائر الأوصاف
مصفيا كل واحد الزوجة

وان كان مع فقه ماء طلبه منه قبل ان يتم او اوجب الطلب فقولها عند الى ح لا يجب لانه سؤال ملكة الفقه لا عند
عند المدعي وعند المدعي ان عليه على طه ان لا يعطيه لا يجب عليه الطلب ان شك وجب عليه الطلب وتفرع قول الى ح اذا
لم يطلب وتبين قبل اجزائه وتفرع قولها في وجوب الطلب ان شك في اياه اعطاه وصلى ثم نكح واعطاه وجب عليه الاعادة
بالتقاضي ما وانه من بعد ان يوقف جاز في رعد محمد بعد وان غلب على ظنه انه يملكه فليس له اعطاء توفاه واعادة وان غلب
على ظنه الدرع اليه فليس له نكح فقه اعاد عند محمد وعند ابى يوسف لا يعيد ضمما

وان يتم وصلى من غير سؤال قبل الصلوة ولا
بعدها فعند ابى ح ربح يجوز في الوجوه كلها لانه لا
يلزمه الطلب من ثناء الغير وقال لا يجوز لانه لما بدو
عادة وينبغي ان يفوق قوله في مكان يعرف فيه الماء وقولها
في غير تمام تحقيقه في الشرح وان كان لا يعطيه رقيقه
الماء الا بالثمن فانه لم يكن له ثمن يتم بالاجتماع لعدم
القدرة وان كان معه مال زيادة على ما يحتاج اليه في
الزاد ونحو نفسه ومن تازمه نفقه ديانة ولوكلنا
في نظر ان باعه الماء بثل القيمة في ذلك الموضع او في
اخر موضع اليه او باعه بغيره لا يجوز له التيمم
لانه قادر وان باعه بغيره فاحتمل التيمم للرجوع لان ذلك
المال كلف النفس والغنى الفاضل ما لا يدخل تحت
تقوم المقومين وقد روي العروضي بالزيادة على
نصف درهم في العشرة والماء ملحق بها وقال بعضهم
وعراه قاضي خازن خازن الى حنفية الغني الفاضل الثمن
بانه يسع ما يسار دهرها بدهميين وقبل هو ان
يسع ما يسار دهرها بدهم و نصف في الوضوء
وبدهميين في الجنابة والاول اوفق لرفع الحج والى
نصر الصغاري ان المسألة اذا كان في موضع الماء فيه

كنصف درهم في عشرة في العروضي درهم في الجنابة
ودرههميين في العقار هذا بابا الغني البشير
ويحتمل هذا المقدار من الغني في هذا الاجناس
على الترتيب وانما قدر هذا لانه كثرة الغني في
بما يكون قليل القدر ويسع العروضي كغيره من
والعقار قليل وما زاد عليها يكون فاحشا والاولى
منه ان يقال الغني الفاضل ما لا يدخل تحت تقوم
المقومين ابن فرشته في فصل الوكالة بالبيع

انما هو محمد بن يوسف

نصف درهم

وغرايا الغني
الراء المشهورة
نسبة اخرى

فيه فالفضل له ان يسئل من رقيقه الماء لانه الشبهة و
وان لم يسئل وتيمم وصلى اجزائه لانه الغالب المنع وان كان
في موضع لا يعرف الماء فيه لا يجزئه ذلك قبل الطلب كما في المأ
لغة الماء مبذول فيه عادة وهذا هو المختار وجعل ماء
من زم في فقهه قدر صر راس الاقواء وهو يحمله
للعبثية اي لاجل الاهداء او للاسقفاء او لطلب الشفاء لقوله
عليه السلام ما من زم من شفاء لما شرب له لا يجوز له التيمم
للقدر على استعمال الماء واو وضبه لآخر وسلمه اليه لا يجوز له
التيمم عندنا خلافا للشافعي لثبوت القدرة على استعماله بولا
الرجوع عندنا لا عندك كذا ذكر في المحط والمصلحة فيه
ان يخلط به ماء ورد او نحو حتى يصير مغلوبا وتجرم مع كونه
مطرا او ربه على وجه ينقطع به الرجوع وان لم يكن معه
دلو او نحو من آلات الاستقاء او رشاء بلس الرأع
المتاى جبل هل يجب عليه ان يسئل من رقيقه ذلك الماء
قالوا لا يجب ومع هذا لو سئل فقال له ان تنظر حتى استقي
ونحو ذلك فعند الحنفية ينتظر استنساها الى الزوال
فان خاف فوت الوقت تيمم وصلى ولو لم ينتظر صح عندك
وعند ابى يوسف ومحمد ينتظر وجوبا وان خاف فوت
الوقت وكذا الخلاف في الجارية اذا اراد الصلوة ومع

والحجب واجب فيها بالاجماع
ولو كان مع المسألة من قدر صر
تخاف العيشة والمعيشة الماء قدر ما يحتاج اليه
بما دونه يعني مادونه الكاف من الماء لا يجزئ التيمم
كذا في الهداية قال ابو بكر ولو كان معه الماء يكفي
بوزه ولو يكفي في اكثر فانه لا ييمم بل يرضى كذا
في النوازل ج مع شرحها

وقال يعقوب الشارح وما يحله الحاج في ماء من زم من العلية
يمنع جواز التيمم وما يذكر في الجملة انه يمسح برقيقه
فيستودعها فانه يمسح بشئ لا يضره على استعماله
بالرجوع في الرهبه فلعائن ان يترك على قدر تسليم
بعد اسكان الرجوع قدره فلم لا يجوز ان يمسح بها
شئ من موانع الرجوع كالرطوبة او كاعطاء الموصوف
للمرءوض واخذوا اربع ايام شلا احتياطية
سددت عنده

يعني ان سئل اول جواز عدد من الامكان الجرد قدر
في الشرع ولحق سئل ان لا يمسح لا يجوز

ثم اجاب بانه لا يجب السؤال وهذا الملق
في الخاصة وينبغي ان يكون قول الراجح خاصة قالوا
لانهم لا يثبت القدرة في المملوك بالبدن والواجب
مخلاف الماء حيث يثبت القدرة فيه فلا وجبة
لانها الغالب فيه ومع هذا
شرح كثير

رفيقه ثوب فقال له انظر حتى اصلي وادفعه اليه واخو
 ذلك واجمعوا على انهم في الماء ينتظروا اهلوا قال له انتظر حتى
 توفاء او نحو ثم ادفع اليك الماء يجب عليه ان ينتظر اجماعا
 لثبوت القدر باباحة الماء دون اباحة غيره وان كانت
 اي واوقات الوقت ومن لم يجد ماء الوضوء الجار والفعل
 الذي امد الماء او حمار يتوضأ وتيمم لانه شكوك في
 طهوريته فلا يزول به الحدث المتيقن فيضم اليه التيمم
 ليزول به يتيقن وابها قد تم جازوكن الا فضل ان يثبنا
 الوضوء خلافه لفرقائه عنده لا بهم تقدم الوضوء ولو تيمم
 وصلى ثم توضأ بالمشكوك واعادة تلك الصلوة صحيحة
 وكذا لو عكس للخرج عن العهدة بيقين باحداهما ومن
 لم يجد الماء الا سورا الفز فغن ابى حنيفة في حكمه واثباته
 بل اربع روايات في رواية في رواية عنه هو مشكوك فيضم
 اليه التيمم سورا الجار وفي رواية وهي رواية الحسن عن ابن
 مكره كما ان له عند مكره وفي رواية التلجي عنه قال احب
 الى ان توضأ بغيره وفي رواية كتاب الصلوة وهي الصحيحة عنه
 وهو قولها انظر طاهر ومطهر من غير كراهة له في حرمته
 لكرهته فلا تؤثر في سورتين خبثا ومن لم يجد الماء الا
 نبيذ التمر وهو ماء التي فيه تمر فظهرت حلاوته ولو لم

الاقايات بالفتح وشيخا جمع التيمم
 وان شئت فقل

وهذا الكلام في قبول قول العرب
 بجمع في حقه ماء من حقه
 وضوء التيمم في حقه

فيه

فيه ولم تزل رفته ولا اشتد فعند ابى حنيفة يتوضأ به
 ولا تيمم ومثله الغسل به لحدث ابن مسعود ان النبي
 عليه السلام قال له ليلة النبي صلى الله عليه وآله قال النبي
 ثم قال تمر طيبة وماؤه طهور فتوضأ به وعند ابى
 يوسف تيمم ولا يتوضأ به وهي الرواية المروجة اليها
 في حنيفة وعليها الفتوى له من ماء مقيد فلا يجوز
 به الوضوء وعند محمد يجمع بينهما ومن لم يجد الا عصيين
 الغيب لا يتوضأ به بالاجماع وما عدل نبيذ التمر من العينة
 والاشربة لا خلاف في عدم جواز الوضوء به جنب وجد
 الماء في المسجد ولم يجد في غيره وليس معه احد فأتى به تيمم
 لاجل الدخول ودخل فانه لم يصل الماء باء لم يجد الا
 لا سقاء او بما نفع اخر تيمم للصلوة فافيا اذا اراد الصلوة
 لانه نية الصلوة شرط في صحة التيمم للصلوة ولم ينو
 لها ولو كان قد نوا لها في هذه الصلوة لم ينع ايضا لعدم
 تحقق العجز عن الماء وقت التيمم بالنظر الى الصلوة وكذا لو
 تيمم الحدث ونحوه لمس المصحف او تيمم جنب ونحو لقراءة
 القرآن عند عدم الماء حنيفة او كما لا يجوز الصلوة به
 والحاصل ان الصلوة لا يجوز الا تيمم التي نوى لها او لقراءة
 مقصورة يعقل فيها معنى العبادة ولا تقع بدو الطهارة

ولا يتوضأ به وهي الرواية المروجة اليها في حنيفة
 وعليها الفتوى لانه الحديث وان مع كونه رواية التيمم
 فاستدلوا به في حديثه وقد نصيب في كتابه قبل
 الجمع بثلث سنين ومفهوم اية التيمم نقل عن عدم
 وجود الماء المطلق من الوضوء الى التيمم ونبيذ
 التمر ليس ماء مطلقا فلا يقيد بوجوده كما في حنيفة
 التيمم سورا الجار

الادوية بالكسرة متاركة ويكره تركها
 مفرقة صغرى لجمع او او كلوا اخرها

الادوية المطهرة بفتح او شئ في او او شئ في

ليلة الجن هي الليلة التي مات الجن فيها
 وفيها قبره الى يوم القيامة ليعلم الله الموتى وفي
 رواية عبد الله بن مسعود كان معه وفي
 رواية زيد بن ثابت بعد ما ابن مسعود
 فتابعه من مصابيح

شرح طالع

واما في صورة النافلة فلما لم يرد في سجدته التلاوة في الصورة الثانية
فلا المراد بالقرية المقصود به ما سجد عليه او قرأ في الايام غير ان يكون
شعلا لم يرد في سجدته التلاوة في الايام التي سجد فيها اصل
لقد انما عند التلاوة في الايام التي سجد فيها اصل
الايام التي سجد فيها في الايام التي سجد فيها اصل
ما كان في الصورة الثانية في الايام التي سجد فيها اصل
ايستعبادة مقصود فلما التلاوة في الايام التي سجد فيها اصل
وسجد في الايام التي سجد فيها اصل

٤٢

۱۲۰

وَلَوْ عَنِ نَفْسِ كَفَّارَةٍ يَحْمِيهِ عَبْدًا مَرْضِيًّا بِرَجَائِهِ الْعَمَّةِ
وَحِجَابِ عَلَيْهِ الْمَوْتِ لَسَدَّ الْمَرْصُ بِحَبْرٍ وَأَيُّ كَانِ
لَا يَرْجِي لَا يَجُوزُ لَانَهُ مُنْتَبِطٌ حَكَمًا كَفَّارًا قَاتِلًا
سَمَاءَ

٥٠. وعند السجدة نتميم لكل فرض
ويصلح في النقل ما شاء
سبح

المجوس في السجن اذا كان في موضع تطيف ولا يجد الماء كان
 خارج المصرا قال اوج يصلي بالنيم وان كان في المصرا يصلي بالنيم
 ثم رجع قال يصلي ثم يعيد وهو قولهما فيهم منبه وفاقا في يوسف
 على الاعادة والوسير في دار الحرب اذا منع عن الوضوء والصلوة ثم
 يصلي بالاولى كما يصلي اذا قدر ولم ينع المجوس مع النيم ايضا فقد
 اوج يوتر الصلوة ولا يصلي ببلوطها وفاقا لا يصلي ثم يعيد
 واجمعوا على ان الماشي لا يصلي بالاولى وما هو مشي وكذا الساج
 لا يصلي وهو ساج وكذا المائل لا يصلي وهو قائل لانه العمل الكثير
 منافي للصلوة وعند ابو يوسف يجوز حال المشي بالاولى عند الخوف
 وهو قول مالك والشافعي واحمد بخلاف المنزعم وهو حال
 كونه يصلي ركبا بالاولى واقفا اي واقفا بدينه عن سائر
 وليس المراد انه واقف فوق الدابة او التسيروا بدينه او قدور
 وقيد بالتمتع اشار الى ما ذكر في المحيط والتحفة انه يصلي
 وهو مسافر اذا كان مطلوبيا وان كان طالبا لا يجوز لعدم الضرورة
 ولو صلى بالاولى لم يفرق عن رابع او سبع او مائة او طين بان لم يجد
 مكانا يابساً يصلي عليه لا يعيد بالاجماع لانه هذه العوارض
 سماوية والمقيد اذا صلى قاعد لعدم قدرته على القيام يعيد
 اذا قلح عند ابي حنيفة ومحمد وعنه ابو يوسف لا يعيد كالمجوس
 ويجوز النيم عند ابي حنيفة ومحمد بكل ما كان من جنس الارض

لا يعد المجوس الى
 ولا الاسلام

ان حال كونه واقفا بالاهلية او دابة واقفة
 وهو ركبا بدينه وقوع واقفا حاله في الفجر
 في ركبا او من الضيق فيصلي ولا يصح ان يركب
 واقفا على رجليه لا يتصل كونه ركبا واقفا على
 رجليه في حال واحد وكذا في ركبا على رجليه
 قوله ويستردا بدينه فانه يرد على الركبة
 للركبة على لا تستمر طالت سببها
 المعطوف والمعطوف يقال للركاب
 اذا وقف دابته انه واقف لانه وقفا
 مضاف اليه فلا يقال المراد واقفا على
 ظهر الدابة حال السير والعدولان في
 هذه الحال في غاية التفسير من شأنه
 العطف سراج كبير

كالتراب

في موضع تطيف ولا يجد الماء كان
 خارج المصرا قال اوج يصلي بالنيم وان كان في المصرا يصلي بالنيم
 ثم رجع قال يصلي ثم يعيد وهو قولهما فيهم منبه وفاقا في يوسف
 على الاعادة والوسير في دار الحرب اذا منع عن الوضوء والصلوة ثم
 يصلي بالاولى كما يصلي اذا قدر ولم ينع المجوس مع النيم ايضا فقد
 اوج يوتر الصلوة ولا يصلي ببلوطها وفاقا لا يصلي ثم يعيد
 واجمعوا على ان الماشي لا يصلي بالاولى وما هو مشي وكذا الساج
 لا يصلي وهو ساج وكذا المائل لا يصلي وهو قائل لانه العمل الكثير
 منافي للصلوة وعند ابو يوسف يجوز حال المشي بالاولى عند الخوف
 وهو قول مالك والشافعي واحمد بخلاف المنزعم وهو حال
 كونه يصلي ركبا بالاولى واقفا اي واقفا بدينه عن سائر
 وليس المراد انه واقف فوق الدابة او التسيروا بدينه او قدور
 وقيد بالتمتع اشار الى ما ذكر في المحيط والتحفة انه يصلي
 وهو مسافر اذا كان مطلوبيا وان كان طالبا لا يجوز لعدم الضرورة
 ولو صلى بالاولى لم يفرق عن رابع او سبع او مائة او طين بان لم يجد
 مكانا يابساً يصلي عليه لا يعيد بالاجماع لانه هذه العوارض
 سماوية والمقيد اذا صلى قاعد لعدم قدرته على القيام يعيد
 اذا قلح عند ابي حنيفة ومحمد وعنه ابو يوسف لا يعيد كالمجوس
 ويجوز النيم عند ابي حنيفة ومحمد بكل ما كان من جنس الارض

كالتراب والرمال والحجر بجميع انواعه حتى الفتيق والخراب
 ونحوها والخراب والخراب والخراب والخراب والخراب والخراب
 من تراب مرواسنة والنور اي الكلس والمفرق بفتح الميم مع سكون
 الفين وفهمها ولما اشتهرهما من انواع الارض كالتين الخوخ
 والارزني ونحو ذلك وعند ابو يوسف لا يجوز الا بالتراب والرمال
 خاصة وعند الثوري واحد لا يجوز غير التراب وعند مالك
 يجوز حتى بالعبث وبالنخ ولا يجوز عندنا ليس من جنس الارض
 كالذهب والفضة والحديد والرماسم واليخف والنحاس
 ونحوها ينطبع ويلين بالنار وكله خطه وسائر الجويات
 والاطعمة من الخواكة وغيرها من انواع النباتات مما يترمد
 بالنار اذا لم يكن عليها غبار وان كان على هذه الاشياء
 غبار يجوز النيم بغبارها عند ابي حنيفة وفي احد الروايتين
 عم محمد وفي رواية وهي المشهورة عنه لا يجوز بالغبار
 واما عند ابو يوسف فيجوز حال الضرورة لا حال الاختيار
 ثم عند ما اي عند ابي حنيفة ومحمد بشرط في صحة التيم مجردا
 لسائر الارض او على جنس الارض ولا يشترط ان يكون
 شيئا منها باليد وهذا على احد الروايتين عم محمد حتى ان لو
 وضع يده على صخرة لمساها لا غبار عليها او على ارض ندية لو فصل
 منها غبار ولم يعلق بيد شيئا من عند ابي حنيفة وفي احد

وقال ابو يوسف لا يجوز الا بالتراب
 خاصة وله في الرمل والطين
 استحبابا عدم الجواز

الاعطاف بدينه او دابة واقفة
 عند ابي حنيفة ومحمد وعنه ابو يوسف

في موضع تطيف ولا يجد الماء كان
 خارج المصرا قال اوج يصلي بالنيم وان كان في المصرا يصلي بالنيم
 ثم رجع قال يصلي ثم يعيد وهو قولهما فيهم منبه وفاقا في يوسف
 على الاعادة والوسير في دار الحرب اذا منع عن الوضوء والصلوة ثم
 يصلي بالاولى كما يصلي اذا قدر ولم ينع المجوس مع النيم ايضا فقد
 اوج يوتر الصلوة ولا يصلي ببلوطها وفاقا لا يصلي ثم يعيد
 واجمعوا على ان الماشي لا يصلي بالاولى وما هو مشي وكذا الساج
 لا يصلي وهو ساج وكذا المائل لا يصلي وهو قائل لانه العمل الكثير
 منافي للصلوة وعند ابو يوسف يجوز حال المشي بالاولى عند الخوف
 وهو قول مالك والشافعي واحمد بخلاف المنزعم وهو حال
 كونه يصلي ركبا بالاولى واقفا اي واقفا بدينه عن سائر
 وليس المراد انه واقف فوق الدابة او التسيروا بدينه او قدور
 وقيد بالتمتع اشار الى ما ذكر في المحيط والتحفة انه يصلي
 وهو مسافر اذا كان مطلوبيا وان كان طالبا لا يجوز لعدم الضرورة
 ولو صلى بالاولى لم يفرق عن رابع او سبع او مائة او طين بان لم يجد
 مكانا يابساً يصلي عليه لا يعيد بالاجماع لانه هذه العوارض
 سماوية والمقيد اذا صلى قاعد لعدم قدرته على القيام يعيد
 اذا قلح عند ابي حنيفة ومحمد وعنه ابو يوسف لا يعيد كالمجوس
 ويجوز النيم عند ابي حنيفة ومحمد بكل ما كان من جنس الارض

الرواية بين عند محمد وفي رواية اخرى عن محمد لا يجوز خلوقا
 لا يبرسف اما الفرق بين الصخرة وبين الذهب والفضة
 وهما في الحال ان كلا المذكورين من الصخرة والذهب مع
 الفضة خلقت في الارض هو الذهب والفضة يزويان
 في النار فلم يكونا كالتراب بخلاف الصخرة فانها لو نزلت في النار
 فكانت كالتراب ولا الذهب والفضة ونحوهما لا يتأثر به
 لفظ الصعيد الذي هو وجه الارض فانها لو يطلق عليها اسم
 طريق واصطلاح الارض في الصخرة حتى لو خلقت في الارض فليس
 على الصخرة بحث ولو جلس على الفضة او نحوها لم ينجس واما
 التيمم بالاجر فقد ابي حنيفة يجوز بطلان سواء في اوله وفي
 لونه من اجزاء الارض وعند محمد يجوز التيمم به ان كان قد
 والا فلا وهذا على الرواية المشهورة عنه في عدم جواز التيمم
 بالجر المدخل غير عليه فاء الاجر ما لم ينجس صا را كجره على
 حكمه فاء كان مدفوقا او كان عليه غير يجوز والوفاء ولو تيمم
 بغيره فهو او غير اي بغير غير فهو في الابعاد الطاهرة
 كالحصير والشار واللبد ونحوها او هبت الريح فاقترع الغبار
 فاصاب وجهه كليم ونرا عيه فمسحه اي العنق الذي اصابه
 الغبار ثم توجهه او الزاوية بنية التيمم جائز فبهمه عند
 حنيفة ومحمد سواء وجد ترابا اخر او لم يجد وعند الجليلي

الصعيد عاكة
 طريق واصطلاح
 وجه الارض
 الفرق

لا يجوز

لا يجوز نزع وجد ترابا اخر لانه الغبار ليس ترابا في كل وجه
 جائز عنه الضرورة لا عند عدمها ولها ان تراب فري فجاز
 به مطلقا كمل في الحشن ولو تيمم بالملح كان ما بقا اياه كان ماء
 فجد لا يجوز تيمم من اجزاء الارض وان كان جليبا الى مكان
 من اجزاء الارض فاستحال لما يجوز لانه من جنس الارض فقال
 شمس الائمة السرخس الصحيح عنده انه لا يجوز لونه
 صار كالماء ولهمذا يذوق في الماء ويخل بالبرد ويشند بالحر
 فيخرج من كونه اجزاء الارض كذا ذكره في المحيط وصح صاحب
 الهداية وصاحب الخلاصة وقاض خا الجواز نظر الى اصله
 والسجدة يفتح السنين مع كسر اللها وسكونها وهما من ذات
 تراب ملح بمنزلة الملح فانه غلب عليها التراب لا يجوز التيمم بها
 كالمح المائي وان غلب عليها التراب جاز كما للمح الجلي خلوقا
 وفي يوسف وذكروا لا سيما في شرحه يجوز التيمم بالسجدة
 بناء على الغالب وهو غلبة التراب مسافرا صا به مطلقا بطل
 فربه ويسرجه ولم يجد ترابا جافا ولا حجر الحصا يتوضاء به
 فانه يلطخ فربه او بدنه او غيره ذلك بالطين ويحققه بغيره
 بعد الجفاف وتيمم به وقدماء بعض الساف المتأطين تسحب
 بعد التراب المظاهر في صرة اذا جمع الى السفر ولا يجوز التيمم
 بالطين لانه الغالب عليه الماء وفيه شبهة الوجه قال شمس

الوجه الذي هو وجه الارض فانها لو يطلق عليها اسم طريق واصطلاح الارض في الصخرة حتى لو خلقت في الارض فليس على الصخرة بحث ولو جلس على الفضة او نحوها لم ينجس واما التيمم بالاجر فقد ابي حنيفة يجوز بطلان سواء في اوله وفي لونه من اجزاء الارض وعند محمد يجوز التيمم به ان كان قد والا فلا وهذا على الرواية المشهورة عنه في عدم جواز التيمم بالجر المدخل غير عليه فاء الاجر ما لم ينجس صا را كجره على حكمه فاء كان مدفوقا او كان عليه غير يجوز والوفاء ولو تيمم بغيره فهو او غير اي بغير غير فهو في الابعاد الطاهرة كالحصير والشار واللبد ونحوها او هبت الريح فاقترع الغبار فاصاب وجهه كليم ونرا عيه فمسحه اي العنق الذي اصابه الغبار ثم توجهه او الزاوية بنية التيمم جائز فبهمه عند حنيفة ومحمد سواء وجد ترابا اخر او لم يجد وعند الجليلي

الاغمة الخواص لا يتيم بالطين اي لا ينبغي ان يفعل فانه فعل يجوز وهو
 الظاهر لمحصل المقصود وفيه خلوف لا يجوز في وقت واحد زهنا
 الوقت يتيم به خلوفه وكذا يجوز التيمم بالجمود والواحد الكثرة
 والحيات والغضائر وهي الطين الحر والراد ما يجعل منه السكاج
 ونحوها اذا لم تكل باله نك والحيطة من المدرك واللبس سواء
 كان عليه اي كل من المذكور غير ان لم يكن عند الي حنيفة وجوز
 الروايتين عن محمد كافي الحجر والاجر ولا يجوز التيمم بالغضائر
 المستطيلة بالاولى بعد المنة وضع النوى وهو الرضا من المنة
 لو وقع على غير من الارض ثم بطن الغضائر وظهرها على السو
 فابها كما مطلبها بالاولى لا يجوز التيمم به وما ليس بمطلبية
 جاز الا اذا كان عليه اي على الغضائر المستطيلة غير فانه يجوز
 كما في الحنيفة ونحوها على الخلاف المتقدم ولو تيمم بالحنيفة او القمار
 ان كان متخذ من التراب الخالص ولم يجعل فيه شئ من الورد
 كالغ والشعر ونحوهما مما يجعل في الطين الذي يتخذ منه البراق
 جاز التيمم به وان لم يكن عليه غيرا وان كان فيه شئ منها
 فهو كالمطل بالاولى وان تيمم بالرماد لا يجوز وان اخلط
 الرماد بالتراب ان كان التراب غائبا يجوز وان كان الراد
 غائبا لا يجوز لان الحكم للغالب وانما صابت الورد فخلطت
 كسفة او رقيقة اخفت بالشمس او غيرها وفيها باعتبار

وهو المسمى بالطين في اللغة
 الوقت قبل ان يتيمم بالطين
 عند لا يتيمم الا بالتراب الجيد
 عند لا يتيمم الا بالطين الجيد
 يتيمم بالطين والاولى

فانه كان فيه شئ من الورد
 لا يجوز ان يكون عليه غير ما تقدم في الكلام
 بالاولى وان كان فيه شئ من التيمم
 لم يمتد وما كان يخلط الراد مع التيمم
 لا يكون في حنيفة الا في حنيفة

الغالب

الغالب وذهب اشراها من اللوف والراجة جائز الصلوة عليها
 بطايرتها ولا يجوز التيمم منها في ظاهر الرواية لعدم طهرتها
 وتحقيقه في الشرع وروى بعض اصحابنا انه يجوز ايضا
 وهي رواية شاذة رواها ابن كاشس واذ التيمم الرجل من
 موضع فسمع الحز من ذلك الموضع بعينه ايضا جاز له الاستعمل
 ما في يده بعد السجدة في غير التيمم في الجنابة والحدث الميت
 سواء اي صفة التيمم لم وجب عليه الغسل ولم وجب عليه الوضوء
 واحدة وهي مزبانية لمسح العضوين وهذا باجماع الا انه ولو
 صلى بالتيمم ثم وجد الماء في الوقت لا يعيد له انما اذا كان بالقدرة
 الكاشفة له عند انعقاد سببها والرجل السجدة في المصير لصلوة
 الجنابة اذا خاف الغوت بسبب الوضوء عند ما خلافا للشاذ في
 الاول لانه لا يتطهر ولا يجاف الوضوء ولا حاجة الى استنائه
 بعد تعييد بخوف الغوت وذكر في الحاشية يجوز التيمم للولان
 الوقت وغيره في ذلك سواء على ما حققناه في الشرح وكذا اذا حدث
 المتوضي من شرع بالوضوء في صلوة العيد يتيمم ويخفى قوله الي
 حنيفة وقالوا لا يجوز التيمم لانه اتم من الغوت او اللوح كانه
 خلف الامام وان فرغ الامام وله ان الخوف بان لا يبرأ من ارجام
 فيقاب اعترافا رضا بصلوة فبقيد بالمتوق لانه لا يشرع
 بالتيمم فاحدث يجوز البناء بالتيمم اتفاقا والخلاف انما هو في الاستك

اور في الوقت
 فانه لا يبرأ من
 التيمم من
 التيمم من
 التيمم من

الا وهو المسمى بالطين في اللغة
 الوقت قبل ان يتيمم بالطين
 عند لا يتيمم الا بالتراب الجيد
 عند لا يتيمم الا بالطين الجيد

وهو المسمى بالطين في اللغة
 الوقت قبل ان يتيمم بالطين
 عند لا يتيمم الا بالتراب الجيد
 عند لا يتيمم الا بالطين الجيد

وهو المسمى بالطين في اللغة
 الوقت قبل ان يتيمم بالطين
 عند لا يتيمم الا بالتراب الجيد
 عند لا يتيمم الا بالطين الجيد

وهو المسمى بالطين في اللغة
 الوقت قبل ان يتيمم بالطين
 عند لا يتيمم الا بالتراب الجيد
 عند لا يتيمم الا بالطين الجيد

قال لا يدرك وعده حلو كان يغلب على ظنه عدم عروبه المصدا
 لا يتم اجساما وكذا ان خاف خروج الوقت في وقت صلوة العبد
 يتم وبني لا خلاف لانها تبطل بخروج الوقت ولا يقضي بعد تجلو
 غيرها ولو خاف خروج الوقت بسبب الوضوء في سائر الصلوات ما عد
 صلوة العبد والجماعة لا يتم عندنا يتوضأ ويقضي ما فاته اخرج
 الوقت وقال زفر بنهم ولا يفرق الصلوة وقال الزاهد
 وقد قال مشايخنا ان يقدر الوقت وذكره الطولي
 المسافر اذا لم يجد مكانا طاهرا فانه كان على الارض نجسا
 وابتل بالطرأ واختلط فانه قدر على ان يسرع حتى يجد
 طاهرا قبل خروج الوقت فعل والوفى في كل حال ولا يصح
 فقد اعتبر الحلواني خروج الوقت بجواز الانا واعتبار
 في جواز التيمم ولو كان حيا طاهرا يصل بالتيمم في الوقت
 ثم يعيد ليتخرج مع العبدتين بيقين وكذا لو خاف فوت الجمعة
 لا يتم بل يتوضأ ويصل الظهر ان لم يدرك الا صام لانه فاتها
 يؤدي الى الخلف وهو الظاهر بخلاف العبد ولو تيمم ليس المصحف
 التيمم عند دخول المسجد وسوا المصحف وجوب الماء كجاء في هذا المحيط
 او لدخول المسجد عند وجود الماء والعقد على استعماله
 فذهب التيمم ليس بشئ معتبر في الشريعة بل هو عدم لاء التيمم
 انما يجوز ان يعتبر عند العجز عن استعمال الماء حقيقة او
 حكما كخوف الفوت لو الى خلف وسوا المصحف وقول المسجد
 كقوله الجاهل كقوله العبد

وقال زفر بنهم لا يتوضأ الا التيمم انما
 يشترط لتفصيل الصلوة في وقتها
 فلم يفرق بين وقتها والوقت الى خلف
 كل وفوات ولم يتوجه سواها انما التيمم
 جاء في قبله فلا يجب التيمم
 عليه وهو ما خالفتم انما اخر لا يفرق
 كذا قاله المحقق الشيخ كمال الدين
 بن المهام كبير

لا يجوز ان يدخل المسجد في وقت
 لا يجوز ان يدخل المسجد في وقت
 لا يجوز ان يدخل المسجد في وقت
 لا يجوز ان يدخل المسجد في وقت
 لا يجوز ان يدخل المسجد في وقت

ليس
 لا يجوز ان يدخل المسجد في وقت
 لا يجوز ان يدخل المسجد في وقت
 لا يجوز ان يدخل المسجد في وقت
 لا يجوز ان يدخل المسجد في وقت

ليس عبادة يخاف فاتها **فري** لو تيمم لجأته وصلى ثم حضرت
 اخرى قبل ان يقدر على الوضوء وهو يخاف فاتها لا يلزمه
 اعادة التيمم خلافا لمحمد المسافر لجاها رتبة يعني حينئذ ان
 يطأ جاريته وكذا زوجته فانه علم اي ولو علم بعدم الماء
 ويجوز له التيمم لا يراه طهر المسلم عند عدم الماء فكما يجوز
 له ان يباشر بسبب الحدث من النعم وغيره وكذا بسبب
 الجناية اذ هما سواء في منع جواز الصلوة وارتفاعها بالتيمم
 عند عدم الماء ويتقضى التيمم كل شئ يتقضى الوضوء ويسلك
 بيا ما يتقضى للوضوء ان شاء الله تعالى ويتقضى اي التيمم
 رتبة الماء الكافي لطهارة رداء قدر على استعماله عند رتبته
 اما قلة الماء الكافي لطهارة لانه من عليه الغسل اذ التيمم
 ثم وجب ما لا يكون لغسله او الحدث اذا تيمم ثم وجب ما لا يغير
 كافي الوضوء لا يتقضى تيممه ولو كان معه ذلك قبل التيمم جاز
 له التيمم بدونه استعماله اذا المراد بقوله نقا فلم يجد وماء
 اي ماء كافيا لطهارة رتبته لانه هو المعيار ولا فائدة في استعمال
 ماء لا تحصل به الطهارة بل هو اضعاء ماء اذ الطهارة لو
 فتجوز وان راء في خلل الصلوة فسد صلوة لونه فانه
 طهارة قبل تمام صلوة وان راء المصل بالتيمم سوا الجار
 او ينسأ التيمم وقدر على استعماله فسد صلوة عندئذ

انما الضربة الاولى فتدبر هذه فتدبر
 اخرى فتدبر ولها اليها تيمم ولها ماء التيمم
 الاول انما مع كونه عجزا عن استعمال الماء
 حكما وهذا المعنى باق بالنظر الى الجملة الاخرى
 شرح كبير
 اما شدة الماء فتدبر فتدبر لانه لا يستنجى
 فانه يحداه وانما التيمم الحث السابق وانما اخاف
 الانشغال الى التيمم لانه على ان يقضى السابق وهو
 الحث حينئذ فانه خاف ان يضيع اليها مجاز في عدم
 ان اجنب الرجل ومعه من الماء قدر يتوضأ فانه
 تيمم ولو يتوضأ به لانه لا فائدة في الوضوء
 اذ لا يلهيه التيمم فاذا تيمم ثم اخذ بعد
 فله ومعه قدر ما يتوضأ به ولا تيمم
 لانه قد خرج من الجناية بالتيمم الاول ثم اذا
 وجد بعد هذا ماء بقلبه كالمو غسال
 عادت جناية فيغتسل فافا لم يغتسل
 حتى عدم الماء ثم وجب ما يكفي للوضوء
 فانه لا يتوضأ به بل تيمم فانه وجد بعد
 هذا ماء بقلبه للوضوء توضأ به وهذا ما
 ضياء معصوي

هذه الرواية في سائر الجاهل غير موجودة ولعل مراده ان تلك
 الصلاة لا تجزئ ما لم يتوضأ وبصليها به يحصل الجمع بين
 التيمم والتوضأ في تلك الصلاة فاما الجمع بين الوضوء والشكوك
 وبين التيمم يلزم ان يكون في وضوء واحدة ولو كانا متفرقين
 باء بصليهما باحدهما وحده ثم بالآخر في المسئلة المذكورة
 يفتى على وضوء ثم يتوضأ بالشكوك ويعيد بها واما بنيد التيمم
 فالمدكور قول الجنيبة له عند يلزم التوضأ ببدونه
 التيمم عند محمد هو الحكم كسائر الجاهل فيمنع ثم يتوضأ به
 ويعيدها وعند الجيسف يفتى ولا يعيدها ولا يميز التيمم بغير
 الوضوء به يفتى ولو راقى المصلي بالتيمم سرا باقطن ان ماء
 مشى نحوه فاذا هو سراب فسدت سواجا وزسوخ سحره
 اوله لا يفسد القطع بمشيه ويجل له القطع ان غلب على ظنه
 انه ماء وان شاك انه ماء او سراب فاستوى الظن ان اى طرفا
 التردد فانه لا يقطع بل يفتى على وضوءه اذا لم يجل قطعهما
 بالشك فاذا فرغ منها فتنظر فانه كان الذي في ماء يتوضأ به
 ويستقبل الصلاة او يعيدها والا فلا وكذا تجب الوضوء
 لوطن ان المرى سراب ثم تبين انه ماء والاصل ان اليقين
 لا يزول بالشك ولا يزيل ولا يعتد بالنظم المتيقن خطاؤه المسافر
 اذا مر بماء موضع في الجب اى الى ان لا يفتى بغيره لانه الظاهر

ان

ان لم يوضع للوضوء الا اذا كان الماء كثيرا فيستدل بكثرة على
 انه وضع للوضوء والشرب جميعا والاولى ان يعتبر في ذلك العرف
 دون الكثرة حتى لو تعرف وضع القليل لطلق الى خذ شربا
 وغيره يفتى وان تعرف تخصيص الكثرة بالشرب لا يفتى وان
 اشبه العرف يستدل بالكثرة وذكر الامام محمد بن الفضل ان
 الماء الموضع للشرب يجوز منه الوضوء والموضع للوضوء لا يباع
 منه الشرب فقل هذا يفتى مطلقا والاول اصح ولو ان التيمم اذا
 مر بماء وهو لا يعلم به او كان فاما حال الموضع لا يفتى بغيره
 وفي رواية عن الجنيبة انه يفتى والاول اصح وكذا لا يفتى
 تيممه لو علم بالماء وكان لا يقدر على النزول ولا على الوضوء غير
 نزول اما الخرف عند الخرف سبع او لخوف ذلك مما لا يمكنه
 معه الوضوء الا يلزم ضرر وكما لو كان انزل لا يقدر ان يركب
 ولا يستطيع المشى لمرضه وضعف وعدم معين جنب اغتسل
 وبقيت على بدنه لعة اى بنية لا يصبها الماء وليس معه ماء
 يغسلها به تيمم للمعة لانه الجنازة باقية لعدم الخزي وان
 وجد ماء بعد ما تيمم او بعد ما احدث بغسل للمعة و
 تيمم للمحدث اذا كان الماء يكتفى للمعة ولا يكتفى للوضوء
 لانه كما لعدم بالنظر الى الحدث وان كان الماء يكتفى للوضوء
 ولا يكتفى للمعة يتوضأ به للمحدث وتيمم للمعة ولا يفتى بغيره

في سائر الجاهل غير موجودة ولعل مراده ان تلك الصلاة لا تجزئ ما لم يتوضأ وبصليها به يحصل الجمع بين التيمم والتوضأ في تلك الصلاة فاما الجمع بين الوضوء والشكوك وبين التيمم يلزم ان يكون في وضوء واحدة ولو كانا متفرقين باء بصليهما باحدهما وحده ثم بالآخر في المسئلة المذكورة يفتى على وضوء ثم يتوضأ بالشكوك ويعيد بها واما بنيد التيمم فالمدكور قول الجنيبة له عند يلزم التوضأ ببدونه التيمم عند محمد هو الحكم كسائر الجاهل فيمنع ثم يتوضأ به ويعيدها وعند الجيسف يفتى ولا يعيدها ولا يميز التيمم بغير الوضوء به يفتى ولو راقى المصلي بالتيمم سرا باقطن ان ماء مشى نحوه فاذا هو سراب فسدت سواجا وزسوخ سحره اوله لا يفسد القطع بمشيه ويجل له القطع ان غلب على ظنه انه ماء وان شاك انه ماء او سراب فاستوى الظن ان اى طرفا التردد فانه لا يقطع بل يفتى على وضوءه اذا لم يجل قطعهما بالشك فاذا فرغ منها فتنظر فانه كان الذي في ماء يتوضأ به ويستقبل الصلاة او يعيدها والا فلا وكذا تجب الوضوء لوطن ان المرى سراب ثم تبين انه ماء والاصل ان اليقين لا يزول بالشك ولا يزيل ولا يعتد بالنظم المتيقن خطاؤه المسافر اذا مر بماء موضع في الجب اى الى ان لا يفتى بغيره لانه الظاهر

في سائر الجاهل غير موجودة ولعل مراده ان تلك الصلاة لا تجزئ ما لم يتوضأ وبصليها به يحصل الجمع بين التيمم والتوضأ في تلك الصلاة فاما الجمع بين الوضوء والشكوك وبين التيمم يلزم ان يكون في وضوء واحدة ولو كانا متفرقين باء بصليهما باحدهما وحده ثم بالآخر في المسئلة المذكورة يفتى على وضوء ثم يتوضأ بالشكوك ويعيد بها واما بنيد التيمم فالمدكور قول الجنيبة له عند يلزم التوضأ ببدونه التيمم عند محمد هو الحكم كسائر الجاهل فيمنع ثم يتوضأ به ويعيدها وعند الجيسف يفتى ولا يعيدها ولا يميز التيمم بغير الوضوء به يفتى ولو راقى المصلي بالتيمم سرا باقطن ان ماء مشى نحوه فاذا هو سراب فسدت سواجا وزسوخ سحره اوله لا يفسد القطع بمشيه ويجل له القطع ان غلب على ظنه انه ماء وان شاك انه ماء او سراب فاستوى الظن ان اى طرفا التردد فانه لا يقطع بل يفتى على وضوءه اذا لم يجل قطعهما بالشك فاذا فرغ منها فتنظر فانه كان الذي في ماء يتوضأ به ويستقبل الصلاة او يعيدها والا فلا وكذا تجب الوضوء لوطن ان المرى سراب ثم تبين انه ماء والاصل ان اليقين لا يزول بالشك ولا يزيل ولا يعتد بالنظم المتيقن خطاؤه المسافر اذا مر بماء موضع في الجب اى الى ان لا يفتى بغيره لانه الظاهر

في سائر الجاهل غير موجودة ولعل مراده ان تلك الصلاة لا تجزئ ما لم يتوضأ وبصليها به يحصل الجمع بين التيمم والتوضأ في تلك الصلاة فاما الجمع بين الوضوء والشكوك وبين التيمم يلزم ان يكون في وضوء واحدة ولو كانا متفرقين باء بصليهما باحدهما وحده ثم بالآخر في المسئلة المذكورة يفتى على وضوء ثم يتوضأ بالشكوك ويعيد بها واما بنيد التيمم فالمدكور قول الجنيبة له عند يلزم التوضأ ببدونه التيمم عند محمد هو الحكم كسائر الجاهل فيمنع ثم يتوضأ به ويعيدها وعند الجيسف يفتى ولا يعيدها ولا يميز التيمم بغير الوضوء به يفتى ولو راقى المصلي بالتيمم سرا باقطن ان ماء مشى نحوه فاذا هو سراب فسدت سواجا وزسوخ سحره اوله لا يفسد القطع بمشيه ويجل له القطع ان غلب على ظنه انه ماء وان شاك انه ماء او سراب فاستوى الظن ان اى طرفا التردد فانه لا يقطع بل يفتى على وضوءه اذا لم يجل قطعهما بالشك فاذا فرغ منها فتنظر فانه كان الذي في ماء يتوضأ به ويستقبل الصلاة او يعيدها والا فلا وكذا تجب الوضوء لوطن ان المرى سراب ثم تبين انه ماء والاصل ان اليقين لا يزول بالشك ولا يزيل ولا يعتد بالنظم المتيقن خطاؤه المسافر اذا مر بماء موضع في الجب اى الى ان لا يفتى بغيره لانه الظاهر

الجنابة لانه الماء في حق اللبنة كالمعدوم وان كان يكتفي بواحد
 اما للوضوء واما للتمتع على سبيل التزاد ولو يكتفي لهما معا
 فانه يغسل اللبنة لانه غلط الحديثين وفيهم لوجل الحديث ويجب
 عليه ان يبدأ بغسل اللبنة ليصير عادما للماء في حق الحديث
 ولا يجوز تبتمه للحديث قبله وهذا عند محمد لانه صرف ذلك الماء الى
 اللبنة دون الحديث ليس بواجب عنده بل على الاولوية وعند أبي
 يوسف يجوز ان تبتم قبل ذلك الماء الى اللبنة لانه صرفه اليها واجب
 عنده فيكون بمنزلة المعدوم في حق الحديث ولو كان تبتم الحديث
 ايضا في هذه المسئلة ثم وجد هذا الماء الذي يكتفي بواحد بما حفظ
 يتنقض تبتم الحديث عند محمد فتبعه بعد غسل اللبنة ولا يتنقض
 عند أبي يوسف ولو كان معه اي مع الذي بقيت عليه لغيره اوسع
 الذي وجب عليه الطهارة التكمية مطلقا توب نجس وهو مطلق
 الى تطهيره والماء يكتفي بواحد بما حفظ فانه يغسل الثوب بدين الماء
 وابتدأها اي محذورا مائة من متبرك منقوش وقال يبيع
 الخوف مني على اني التراب خضع الماء عندهما فاعل على
 طهارة التيمم طهارة بالتراب بدل الماء الطهارة وهذا لا يقتضي
 بعد الحاجة وقال محمد الطهارة بالماء فيكون طهارة التيمم
 ضعيفة وطهارة المسحوبة قوية فانه قيل اذا قطعهم
 المعتد في المسحوبة المتألفة لا يقل من الغسل فيتم تنقطع
 الرجعة عند وقول محمد ان لا تنقطع الرجعة عند تنقطع
 عندهما حق يصير فاذا كانت طهارة التيمم ضعيفة عند
 وقول محمد ان لا تنقطع الرجعة عند تنقطع عند
 بلا صفة قلت حكم محمد بانقطاع الرجعة صوابا للزوجة ثم انما
 وعمل في موضع الاحتياط لا ينافي اصل المسألة وانما ملجأه
 فقد جعل التيمم طهارة مطلقة في حق الصلوة لانه انما هو على
 تطهير فلا يخلو في الرجعة طهارة مطلقة نظرا الى حقيقة لانه
 قد ثبت في نفس الامر فشرط ان يتباه بالتيمم بانظام الصلوة
 التيمم التي شرع التيمم لوجوبها

وعند محمد

وعند محمد لا يجوز لانه صلوة القائمين اقوى ولهما انما
 صلوة صلاحها النبي عليه السلام صلواتها قاعدا والصلابة
 خلفه قائمين واما الماسح على الخفا وعلى الجبيرة فانه يقوم القا
 سلين بالاتفاق للاجماع على ذلك وكذا في كون الحصى يفتح
 الماء وسكون الصاد والراء المهلة وشرح على المنظومة وفي
 شرح الا سبيجاب وفي غيرها لا يصح امامة صاحب الجرح
 المسائل وكذا اسباب الحجاب الا عذارى ولو متحا وكذا لا يصح
 امامة الامي وهو الذي لا يحسن قراءة ما جوزه من الصلوة
 للقاري الذي يحسن ذلك وكذا القاري للويس ولو اقام
 اي صاحب الامي فهو بمنزلة صاحب الجرح والوجود العجز
 الجميع وانما ذكر هذه المسائل استطرادا وعللها مباحت الو
 الا قد لا وسند كرها ان شاء الله تعالى فصل في بيان احكام
 المياه ويجوز الطهارة اي الوضوء والغسل وازالة الخبث بما طهر
 وهو ما يسمى بالعرف فانه غير حاجة الى ذكر فيه طاهر اجزاء
 من النجس كما السماء اي المطر وماء الوديرة اي الينابيع
 وماء العين اي الينابيع وماء الينابيع وماء الينابيع
 الف وبقيت الرهنة واسكان البيا بعد ما هنت بماء ودهن بال
 جمع بين ماء البحار وتزول بها اي بالمياه المذكورة النجاسة
 مطلقا حكيم كانت وهو ما حكم الشرع بوجوب الوضوء والغسل

الغذر

الماء

الطهارة

انه اقتداء بالصحيح بالماسح على الجبيرة جائز في الروايتين
 لانه لم يمسح على الجبيرة بمنزلة الغسل بل كمن
 غسل رجليه واقتدى بمن مسح على خفيه
 مقترات

هو الذي سطراد وهو ان يكون التكلم في صدق وفن الكلام
 فيتم من اخرها مناسبه خارج عما هو بصدده ثم
 ترجع الى كلامك الاول ووجهه

حكم هذه المياه انها طاهرة وطهر تزيل النجاسة
 والحكمة والغلبة والخفية ضياء معنوي

لما بين كونه الطهارة شرطاً للصلاة شرع في ذكر
 ماء يحسن به الطهارة وهو الماء ضياء

والماء بلغة العرب الاما الذي يشرب قال الجوهري
 في الصحاح الرهنة فيه مبدوء من الاء وضع السلام
 والاصل قوة بالتحريك لانه يجمع على اسواد
 في القلة ومياه في الكثرة مثل حمل واحمال وحمال
 والذابيه منه الرهاد لانه تصغيره موبه واذا
 انشئت قلت مائة مثل مائة شرع شارب

وخلفها عند اربعة الصلوات لاجلها او حقيقة وهي الوضوء الخمسة
 ولا يجوز الطهارة بالحكمة بالمال المقيّد وهو ما يحتاج في تعريفه
 فانه المقيّد انما هو على اقله الماء كماله او شيئا من ما يابس وجوه
 وماء الشمار مثل النضاج وشبهه وماء البطيخ والخيار والقشور
 وخود ذلك واختلف في الماء الذي في الكرم قبل تجوز الوضوء به قيل
 لا يجوز وهو الوضوء وماء البياض بالافواه بالقصر مع تشديد اللوح
 وبالماء مع تخفيفا وهو الماء الذي يطبخ فيه بقل ومنه المرق او الماء
 ينضج فيه اللحم ونحوه وماء الزرع وهو ما يخرج من العصف
 المسقع فيطبخ ولا يصنع به وهذا اذا كان نجسا اما اذا كان قريبا
 على اصل سبله نه فيجوز الطهارة به لانه من ينزله ماء المني ونحوه
 وماء الزرع والبراد ايضا ما خشيته وجميع ماء الرقة
 او ما يستخرج منه طبيا كما يستخرج من الورد ونحوه
 الطهارة بماء الورد وسائر الازهار وكذا اللؤلؤ والعصير
 اي ماء العنب ونحوه كالا شربة ويجوز انزاله النجاسة
 الحقيقية عن الثوب والبدن بالمال المقيّد وبكل ما به طاهر
 يمكن ازالتهما به وهو ما يعصر بالعرض حتى تنزل جميع اجزائه
 وبالجفاف واحترقه به عن نحو الفضل واليمن فتولد كاللبن منه نظر
 فانه لا يزيل النجاسة لانه فيه دسومة لا يخرج بالعصر
 والمثل فانه اقلع من الماء النجاسة والعصير وما ذكرناه من الماء المقيّد

خبار قار وقارب
 كبريت كبريت
 قشور در قشور
 ابر القشور
 البقر ذوالها

وماء المقيّد انما طاهر غير طاهر
 يجوز ازالته او نجاسه النجاسة
 والابدان مع هذه النجاسة

الحصف بضم العبي والقاب بضم بويه ودر كذا
 ابر القشور وعربي بوبار
 اخبر

بشرط

بشرط ان يعصر بالعصر كماء الاشجار والشمار ولا زها ولا
 ما فيه دسومة من المرق او الخشخشة وان غسل النجاسة بالليل
 او الدين ونحوهما من الثوب او باليمن او بالدهن كالزيت
 والشيخ ونحوه ما لا ينزلهما ذلك الفصل لانهما في الوضوء المذكور
 لا تعصر بالعصر فلا تنزل اجزائها فلا تنزل اجزاء النجاسة
 تعالها وعند محمد ونحوه والائمة الثلاثة لا يجوز انزال النجاسة
 الحقيقة بغير الماء المطلق بالحكمة ويجوز الطهارة بما خالطه
 من شئ ظاهر سواء كان مخالطا للماء في جميع اوصافه او في
 بعضها فغير احد اوصافه اولونه او لونه او رحيه كماء اللد
 او السيل الذي تغير لونه بالتراب والماء الذي خالط به
 الاثناة او الصابون او الزعفران بشرط ان يكون الغلبة
 للماء من حيث الاجزاء فانه يكون اجزاء اكثر من اجزاء المخالط
 وهذا اذا لم ينزل عنه اسم الماء بحيث لو رآه المراق يقول هو
 ماء وبشرط ان يكون رقيقا بغيره فانه ما دام رقيقا بسيل
 سريعا كسب لونه عند عدم المخالطة فحكمه ماء المطلق
 يميز الوضوء به والا فلا وهذا في ماء المخالطة من الجمادات
 فانه الغلب فيه الرقة ولا عبادة باللونه والطعم والريح فانه
 القليل من الزعفران يغير هذه الاوصاف الثلاثة مع كونه رقيقا
 فيجوز الوضوء والغسل به وذكرنا في اجناس النجاسة التي تزيلها السيل اذا

بالعرض بشرط ان يعصر كماء الاشجار والشمار ولا زها ولا
 خبيثا كاشموشة وشدة اقل
 كشموشة او بوم من ريد رويوب
 اخبر

قوله فغير احد اوصافه انما هو
 انما تعين الوضوء او الاوصاف الاربعة
 التقوية والصبغ الذي يجوز ما دام رقيقا
 كما اذا وقع في الماء او زان الشئ
 وتغير بها اللون او الريح والطعم
 اما بشرط ان يكون رقيقا

اسم كذا

لم تكن رقة الماء غالبة لا يجوز وذكر في المتن ان الذي الزاج
 في الماء حتى اسود الماء ولكن لم تذهب رقة جاز الوضوء به
 مع تغير لونه وطعمه وريحه وكذا الغض اذا طرح في الماء فاسود
 يجوز الوضوء به مادامت رقة باقية وكذا الخبز والبقاقل
 ونحوهما اذا وقع في الماء ولم تزل رقة يجوز الوضوء به وان تغير
 اى لو تغير لونه وطعمه وريحه لانه المعتبر في مثله بقاء الرقة
 وذكر في الجامع الصغير لقاضي خا^ن ولو طعم الخبز او البقاقل
 ان كان الماء بحال لو رد لا يمتنع ولا تزدل عنه رقة الماء جاز
 الوضوء به والا فلا بناء على ما تقدم وذكر في الحديث لو توضأ بماء
 اغلى يا شيباء او قاس اي مرسين او شبي ما يتعالج اى يتلا
 الناس ببر جاز الوضوء به ما لم يغلب ذوق الشئ عليه اى على
 الماء بانه اخرجه عن رقة وكذا لو بل الخبز في الماء ان بقيت رقة
 كما كانت جاز الوضوء به وان صار الماء نخبنا بالخبز لا يجوز الوضوء
 به وفي شرح مختصر القدوري لا يغير الا قطع اذا اختلط الطاهر
 بالماء ولم يزل اسم الماء عنه ولم يتبدل له اسم اخر فانه يسمى
 او نبيذا او مشورا باحدة او نحو ذلك فهو طاهر ويطهر اى
 مطهر مسوله تغير لونه او لم يتغير ولم يترك عم اصحابنا خلافا
 في ذلك وعلى هذا الاطلاق الذي ذكر في شرح القدوري
 اذا تغير لونه الماء وطعمه وريحه بل تغير الاوصاف الثلاثة بطول

لو يعم الوضوء لا يختار
 فيه للموضوء لا يجوز

شعرا باجبه شعرا
 امرة

المكث

المكث او يوقع الاوراق فيه يجوز الوضوء به الا اذا غلب عليه
 لونه الاوراق فيصير الماء بسبب ذلك مقيدا هذا المشاء
 مروي عن المحدثين كذا اوضح ما ذكر في النهاية انه يجوز الوضوء
 بماء تغير لونه وطعمه وريحه بوقوع الاوراق فيه بناء على
 ما تقدم مرارا انه المعتبر فيه بقاء الرقة وكذا يمتنع بطوره
 اى يكون الماء مطهرا اجازت به الطهارة لانه غالب الفل ينزل
 اليقين في العملي حتى لو وجد ما قليلا ولم يمتنع بوقوع
 الجاسة فيه يتوضأ به اى بذلك الماء القليل وغسل فيه ولا
 يشي^ء لانه الوصل الطهارة وكذا ميتة فلا تنزل بالمشك وكذا
 اذا دخل الحمام وقوض الحمام ماء قليل ولم يمتنع بوقوع النجا
 فيه فانه يتوضأ به وغسل ولا ينتظر الى الماء الجاه ولا ينزل
 ذوق الماء لاجل النجس وقوع الجاسة لانه الوصل الطهارة
 وكذا اذا اتى في الماء الجارى الذي يذهب نسيته شئ نجس
 كالخيفة والحمر والبول والعدنة لا يتنجس الماء ما لم يتغير لونه
 او طعمه او ريحه لانها لا تستقر مع جريان الماء وروى عن محمد
 انه قال اذا صحت جيت اى ذوقه في الخبز في الغزاة وحل^{سفل}
 منه اى من مكان الصب يتوضأ جاز وضوء اذا لم يتغير
 احدا وصانه وكذا اذا جلس الناس معترفا على شطرها
 اى على جانب نهر يتوضأ جاز وضوء وهذا هو الصحيح خلافا

اذا ح

سبحان الله العظيم

لأنه لا يجوز وذكر الناطق سافيه صغيرة فيها كلب ميت
 أو شاة قد سدد عنهما جري الماء عليه لا جاس بالوضوء أسفل منه
 إذا لم يغير لونه أو طعمه أو ريحه وهو في هذا الحكم مروي عن أبي
 يوسف لما مره الأصل الظاهر ولا يزيل بالشك وذكر في النزول
 أنه إذا كان إذا كان الماء الذي يلوق الحيفة دون الماء الذي لا يلوق
 الحيفة يعني إذا كانت القلبة للماء الذي لا يلوق الحيفة فإنه جاز الماء
 عليها وغيرها حيث لا ترى من تحته جاز الوضوء من الأسفل ولو
 كان الحيفة مسيئة تحت الماء فلا يجوز وهذا اختيار
 الهندواني وعلى هذا ماء المطر إذا جرى في ميزاب السطح وكان
 على السطح عذرات أو غيرها من النجاسات وكان أكثر الماء لا ينجس عليها
 ولم تكن نجاسة عند الميزاب فالجاء ظاهر إذا لم يظهر فيه
 أثر النجاسة اعتبار الغالب أما إذا كانت العذرة عند الميزاب
 أو كان الماء كله أو نصفه أو أكثره يلوق العذرة وهو لو لم يكن
 يجري من الميزاب نجس ولو يتغير والو أي وإن لم يكن كذلك فهو
 طاهر اعتبار الغالب وإن سال المطر من السقف أو من الثقب
 كان المطر دائما أي مستمر لم ينقطع بعد فهو طاهر سواء عن النجاسة
 أكثر السطح أولا لعدم تحقق مخالطة النجاسة لاحتمال أنه
 من النازل قبل أن يصب السطح وإن انقطع المطر وبعد ذلك
 سال في الثقب كانت على جميع السطح أو على أكثره نجاسة فهو

سقف أو أدنى سقف
 البيت مضاف
 وسقف كل بيت
 أفرد

لذلك

أي ذلك السائل من الثقب نجس للعلم بأنه نزل بعد ما بته
 السطح وجريانه عليه مع أنه غالبه نجس والحكم للغالب والنصف
 له حكم الأكثر لا حياط كما تقدم وإذا كان الماء الجاري يجري
 جريا ضعيفا ينبغي أن يتوضأ المتوضئ به على الوضوء أي بالثاني
 حتى يمر عنه الماء المستعمل قال بعضهم يجعل المتوضئ عينه على جانب
 بينه إلى أعلى الماء يعني مودة الماء أي الجهة التي تأتي منها القلوة
 من فوق مكان سقوط الماء المستعمل وإذا استد الماء الجاري من فوق
 وتجرى به أسفل المكان الذي سد منه كان جازيا كما كان يجوز
 الوضوء لسايل المياه الجارية أما الحد في جريان المياه أي في
 كونه جاريا في الحكم فقال بعضهم أنه ذهب بمرتين أو ورف
 فهو طاهر وقيل ما بعده الناس جاريا وقال بعضهم أنه كان نجس
 أنه رفع بخرى فيكشف ما تحته وينقطع الجريان فليس
 نجسا حكما وأنه كان نجس لونه فهو جار والاول أشهر والثاني
 أظهر وفي المتن إذا كان بطن النهر نجسا وجري الماء عليه
 أنه كان الماء كثيرا بحيث لا يرى ما تحته لا ينجس وإن كان
 أي ولو كان جميع البطن نجسا وينجم منه أنه كان قليلا
 يرى ما تحته ينجس والكلوم فيه كالكلوم في المرور على
 الحيفة ولو كان في النهر ماء رابعا فتنجس ذلك الماء الزائد
 وتولد من أعلاه إلى على النهر ماء طاهر فاجزأه أي جرى الماء

جاز الوضوء به ط

استحياء من صور دران صوبه الغرض

مع القرب من مكان النجاسة وعدم الجواز ما تقدم من انه اذا
 كانت مرتبة لا يجوز ان يتوضأ الا بعيدا عنها بقدر جوف صغير
 واذا لم يكن النجاسة مرتبة يجوز مطلقا على اختيار علمي الجاري
 وروى عن الفقيه ابى جعفر الهندي اني لو توضأ المتوضي في لجة
 القصب اى في المقصبة وكانت في الماء فانه ماء لا يخلط
 بعضه الى بعض لانه اذا لم يخلط لم يجر وضوءه لو استعمل
 الماء المستعمل وان خلم بعض الماء الى بعض جاز الوضوء استعملوا
 الماء في الكثير واتصال القصب بالقصب لا يمنع اتصال الماء بالماء
 وانما يمنع انتساج القراي بعضها ببعض وكذا الحكم لو توضأ
 في الماء الذي فيه قصب او خلم بعض الماء الى بعض جاز الوضوء وكذا
 الحكم ايضا لو توضأ في غير وعاء جميع وجه الماء جوفه اربعين
 مفتوحة وبغير مجة ساكنة ثم راء مغسوة بعد ها واد
 والى واخرى مفتوحة والماء الذي كتب بعدها اماره
 فتحها وهي كلمة فارسية معناها خزن الضيق ويقال له الخليل
 وهو شئ اخضر يكون وجه الماء فقد قيل ان كان ذلك الخليل
 كمال يترك بترك الماء يجوز الوضوء له الماء يخلص بعضه الى
 بعض من تحته وان كان لا يترك فهو اسبق في الوضوء فيكون
 ما نجا خلوص بعض الماء الى بعض فلا يجوز الوضوء وكذا الحكم
 ايضا اذا توضأ من جوف قد انجد ماؤه والنجس على وجهه

الوجه بقع الاول
 وضوء الجوف
 اخبرني
 عن المقصبة بالفتح
 بوجه الكركي بركه
 بوجه الكركي
 اخبرني

يخسون

وهو بالعين المجهدة والذلة المهمة
 فعل مفعول من غير ان يجر
 وهو الذي تركه ماء السيل قيل
 بوجه قاع لا يجر باهله عند شدة
 الحاجة اليه كذا في الاكلية
 منه اخبرني

والقرب من مكان النجاسة وعدم الجواز ما تقدم من انه اذا كانت مرتبة لا يجوز ان يتوضأ الا بعيدا عنها بقدر جوف صغير واذا لم يكن النجاسة مرتبة يجوز مطلقا على اختيار علمي الجاري وروى عن الفقيه ابى جعفر الهندي اني لو توضأ المتوضي في لجة القصب اى في المقصبة وكانت في الماء فانه ماء لا يخلط بعضه الى بعض لانه اذا لم يخلط لم يجر وضوءه لو استعمل الماء المستعمل وان خلم بعض الماء الى بعض جاز الوضوء استعملوا الماء في الكثير واتصال القصب بالقصب لا يمنع اتصال الماء بالماء وانما يمنع انتساج القراي بعضها ببعض وكذا الحكم لو توضأ في الماء الذي فيه قصب او خلم بعض الماء الى بعض جاز الوضوء وكذا الحكم ايضا لو توضأ في غير وعاء جميع وجه الماء جوفه اربعين مفتوحة وبغير مجة ساكنة ثم راء مغسوة بعد ها واد والى واخرى مفتوحة والماء الذي كتب بعدها اماره فتحها وهي كلمة فارسية معناها خزن الضيق ويقال له الخليل وهو شئ اخضر يكون وجه الماء فقد قيل ان كان ذلك الخليل كمال يترك بترك الماء يجوز الوضوء له الماء يخلص بعضه الى بعض من تحته وان كان لا يترك فهو اسبق في الوضوء فيكون ما نجا خلوص بعض الماء الى بعض فلا يجوز الوضوء وكذا الحكم ايضا اذا توضأ من جوف قد انجد ماؤه والنجس على وجهه

رفيق يتكسر بالتحريك يجوز الوضوء واما اذا كان الجيد كثيرا
 قطعا قطعا لا تحرك بالتحريك اى بترك الماء لا يجوز الوضوء
 لانه يشع اتصال الماء بالماء بمنزلة صخرة وصخرة وان كان
 الجيد قليلا يتحرك بترك الماء بترك الماء بترك الماء اذا انجد
 ماؤه ففقط في موضع منه وان كان الماء متصلا به في الثقب
 كخبرة في أسفلها ماء فوفقت فيه اى في الثقب نجاسة
 لا ثقالة فيها ولا اثر لها او ولى فيه الكلب او توضأ به
 اى بالماء الذي في أسفل الثقب ان شاء الله قال ابن عبيد بن جابر
 بكره الا سكاف يتنجس الماء لكونه متصلا بالجيد فلا يخلط
 بعضه الى بعض فيكون وقع النجاسة او الماء المستعمل في ماء
 قليل فيفسد وقال عبد الله بن مسعود وابو حفص الكبير
 الجاري لا يتنجس اذا كان الماء تحت الجيد عشر في عشرة
 كان اى لو كان الماء متصلا بالجيد لكونه عشر في عشرة والغثوى
 على قوله يفر الى كبر الا سكاف لما قلنا واما اذا كان الماء تحت
 الجيد متصلا عنه فيجوز الوضوء ولا يفسد الماء لكونه
 عشر في عشرة ولم ينفصل بقعة منه عن سائر جوف الوضوء
 الاولى فيجوز بلو خالف بين المشايخ المذكورين وعلى هذا
 النفي اذا كان الغرض مسقفا وفي السقف كوة فانه متصلا
 بالسقف ويكون دونه عشر في عشرة فيفسد الماء بوقع المقدار

بوجه الكركي بركه
 بوجه الكركي
 اخبرني
 عن المقصبة بالفتح
 بوجه الكركي بركه
 بوجه الكركي
 اخبرني

والقرب من مكان النجاسة وعدم الجواز ما تقدم من انه اذا كانت مرتبة لا يجوز ان يتوضأ الا بعيدا عنها بقدر جوف صغير واذا لم يكن النجاسة مرتبة يجوز مطلقا على اختيار علمي الجاري وروى عن الفقيه ابى جعفر الهندي اني لو توضأ المتوضي في لجة القصب اى في المقصبة وكانت في الماء فانه ماء لا يخلط بعضه الى بعض لانه اذا لم يخلط لم يجر وضوءه لو استعمل الماء المستعمل وان خلم بعض الماء الى بعض جاز الوضوء استعملوا الماء في الكثير واتصال القصب بالقصب لا يمنع اتصال الماء بالماء وانما يمنع انتساج القراي بعضها ببعض وكذا الحكم لو توضأ في الماء الذي فيه قصب او خلم بعض الماء الى بعض جاز الوضوء وكذا الحكم ايضا لو توضأ في غير وعاء جميع وجه الماء جوفه اربعين مفتوحة وبغير مجة ساكنة ثم راء مغسوة بعد ها واد والى واخرى مفتوحة والماء الذي كتب بعدها اماره فتحها وهي كلمة فارسية معناها خزن الضيق ويقال له الخليل وهو شئ اخضر يكون وجه الماء فقد قيل ان كان ذلك الخليل كمال يترك بترك الماء يجوز الوضوء له الماء يخلص بعضه الى بعض من تحته وان كان لا يترك فهو اسبق في الوضوء فيكون ما نجا خلوص بعض الماء الى بعض فلا يجوز الوضوء وكذا الحكم ايضا اذا توضأ من جوف قد انجد ماؤه والنجس على وجهه

كان منفصلا لا يفسد ولذا قال وهو الحوض المجدد كالحوض
 المسقف في الحوض والحكم والتفصيل وانما نقب الجدد فلو الماء فلو
 يخرج اما ان يطول على وجه الجدار على في النقب كالماء في القدر
 فانه علا في النقب كالماء في القدر فلو سلع فيه الكلب او صابنه
 نجاسة اخرى يتنجس عند عامة العلماء ولم يعتبر الماء الذي
 تحت الجدار نكاه ما في النقب كغيره من الماء القليل واذا يتنجس
 فلم تزل نجاسة اي فلا تنزل ولم يخرج ما في النقب اي
 ما كان فيه وقت التنجس من الماء على ما ياتي في حوض الجرم وغيره
 ولو نزل ماء الا نساء من نقب الجدار المذكور فلم يقع غسالته
 في الماء جاز وضوئه على كل حال كغيره من النقب والصغير
 وان وقعت فيه وهو دون عشرة عشر لا يجوز الوضوء ولو وقع
 في النقب المذكور نساء او غيرها فانت اياه كالماء تحت الجدار
 عشر في عشر لا يتنجس لكثرة في فلا يتنجس ما في النقب ايضا
 لانه لو لم يحصل غالبا بعد التسفل منه حتى لو علم ان الموت حصل في
 النقب قبل التسفل منه او كان الواقع متنجسا فانه ما في النقب
 يتنجس وكذا ان كان الماء تحت الجدار اقل من عشرة عشر يتنجس
 جميع الماء واما ان علا الماء انبسط على وجه الجدار وكان
 عشر في عشر ولا يتنجس في الفرق ولا يتنجس والدي يتنجس
 ولو ان ماء الحوض اذا كان عشر في عشر فسفل اقل من اربعة اصبعا

او صغر
 في ربع

وانما
 يتنجس

في سبع مثالا فوفقت فيه النجاسة يتنجس لانه المعيار وقيل الوقع
 وانما استلذ بعد ذلك صار نجسا ايضا كما كان لما قلنا وقيل لا
 يصير نجسا والاول اصح حوض كبير جاف وفيه نجاسات
 فاما مثالا فلو يتنجس لتنجس الماء شيئا فشيئا وقيل ليس يتنجس
 لكونه كبيرا وبه اي لعدم التنجس لغيره انما المشايخ بخلافه ذكره
 في الرخيف والمخاراة الماء هنا ان دخل من مكان النجس وانقل
 بالنجاسة شيئا فشيئا فهو نجس وان دخل من مكان طاهر
 واجتمع قبل اتصاله بالنجاسة حتى صار عشر في عشر ثم انقل
 بالنجاسة لا يتنجس الماء ذكره فاصحاه وغيره وان دخل الماء
 من جانب حوض صغير قد تنجس ماءه وخرج من جانب اخر قال
 ابو بكر الا غش لا يطهر ما لم يخرج مثل ما كان فيه ثلث مرات
 فيكون ذلك عنسلا لانه لقصعة اذا تنجست فانها تنقل
 ثلث مرات وقال غيره لا يطهر ما لم يخرج مثل ما كان فيه مرة
 واحدة وقال ابو جعفر المندلي لا يطهر مجرد الدخول من جانب
 والمخرج من جانب وان لم يخرج مثل ما كان في الحوض وهو قول
 ابو جعفر اختيار الصديق الشهيد لانه يصير جاريا والجارى
 لا يتنجس ما لم يتغير بالنجاسة حوض صغير يدخل فيه الماء
 من جانب ويخرج من جانب اخر لو توضا فيه انساء وقعت
 غسالته فيه ان كان الحوض اربع ارجاء في اربع فمادنها جرح الوضوء

في

طلب
 من غير

لا الظاهر الماء المستعمل لا يستقر في مثل بل يدور حوله ثم يخرج
هو فيكون الجار وان كان الحوض اكثر من ذلك اي من اربع في اربع
لا يجوز لانه الماء المستعمل يستقر فيه فلا يكون كالجار في فكل
استعماله فلا يجوز الا ان يتوضا في موضع الدخول او في موضع
الخروج لانه جار وان كان خسا في خمس فما فوقه لا يجوز
الوقوف في موضع الدخول او الخروج وكذا عين الماء اذا كان وسعها
خمس في خمس وكان الماء يخرج منها اى ينبوعها ان كان يخرج
الماء حركة ظاهرة من جانبها اى من جانب ينبوعه فذكر العين
باعتبار وهو اى الماء يستعين بالمركة على الخروج من منفذ العين
يجوز الوضوء فيها لانه الظاهر ان الماء المستعمل لا يستقر لشدة
ارتفاع الماء في خروجه من ينبوع وان لم يكن الماء بهذه الصفة لا
يجوز الوضوء فيها وقال القاضى الامام فخر الدين فانه في هذه
الصورة والى قبلها الوجه ان هذه التقدير غير لازم وانما
الاعتقاد على المعنى فينظر فيه ان خرج الماء المستعمل اى علم
خروجه من ساعته لكثرة اى لكثرة الماء وفوقه يجوز
الوضوء في الحوض والعين والوفلواى وان لم يعلم خروجه الماء
المستعمل فلا يجوز الوضوء به بالتبع اذا كان زائدا بحيث يتقاطر
على الوضوء بجريانه لانه ماء مطلق ولا يتيمم اذا قدر على استعماله
كذلك والواى وان لم يكن زائدا ولم يتقاطر على الوضوء لا يجوز

في باب الاستبراء
مطلب

عند

عند ذلك يتيمم ولا يجوز نه امراد على العوض من غير تقاطر لانه
ليس بماء وحكم اليد حكم التبع حوض صغير كرى اى حوض
رجل منه يضر او يجرى الماء من الحوض فيه فتوضا ذلك الرجل
او غيره من ذلك التيمم جاز وضوئه لانه توضا من جار وان
اجتمع ذلك ذلك الماء الذي اجراه في موضع وكرى رجل منه
اى من ذلك الموضع يضر او يجرى الماء فيه فتوضا منه ثم جاز
وضو الكل اذا كان بين المكين مسافة فانه قلت اى ولو كان
المسافة قليلة ذكر في المحيط ومقدار تلك المسافة ان لا
لا يسقط الماء المستعمل ان تسقط في الماء الوضوء الجريان
وفي نوار المعلق اى ابي يوسف ماء الحمام بمنزلة الماء الجارى
في عدم نجسه بالنجاسة ما لم ينظر ان لها حقا دخل رجل بين
فيه وفيه قد تم نجس واختلف المتأخرون في بياض هذا
القول قال بعضهم مراده اى مراد ابي يوسف بهذا القول حالة
محضرة وهو اى تلك الحالة وانما ذكر باعتبار المعنى والحال
اما اذا كان الماء يجرى من الينوب الحوض الحمام والناس
يفترقونه منه عرفا متداركا بكسر الهمزة اى متلو حقا للينوب
بعضا وهذا هو اختيارنا فانما في الفتوى حقا لو كان الماء
ساكنا او كانا يفرقونه ولا يجرى من الينوب ما يتنجس
ما الحوض وعليه الاعتقاد وفهم اى المتأخرين من قال هو اى

ان يجرى من الينوب
او من الينوب
او من الينوب

والا ينوب جمع الينوب فامتنك اى يوضع
اراسه في الينوب فامتنك يوضع
وفي الدرر اختار كعب

Handwritten text in a cursive script, likely a manuscript or letter, showing several lines of text.

فالتبصرة اجبت ان لا يسل
فما غسلك في حقة وفضل
فصل في البقرة في غسل منها
فقلت ان قد اغسلك منها
وقال ان لا ليس عليه حياء
وفي رواية ان الماء لا ينجس
فولما ان الماء ليس عليه حياء يعني
ان الماء الذي ادخل الجنب فيه
ظاهره لم يذلم في الغسل بالخال
فيه الا ما روي الجباية في كنه
فان في كنهه صافية في الماء
ستعمل في النساء فانطق
من كنهه الى الله تعالى
صالح

الماء
في شرب
الخماسة
يرتفع

الحقير
التميم
الطاهر

فانه قيل في كتاب الرصية ان المسح على الخفين واجب
فلا وجه قلت المراد ان اعتقاد جواز واجب برئيل
لما في علم الكلام لا يثبت فيه الا مع العقائد
وقوله اذا لم يمسح عليه

هذا اذا حصل جليله والضمير
 مطلق مساقه على افعال السفر
 فانه لا يجره في غرضه
 اعضائه واحده بعد ذلك
 فانه لا يجره عليه
 مقرر

كل ما يلبس من اللبس البشري مستلزاما بوجوبه
 فيغيره في وقت لا يلبس فيه السج كاذب الالوان
 واما ثوب واحد يتجوز به التغير لا يتغير في وقت
 فيلبس اربابا فيكون في وقت واحد فيلبس
 ثم احترت بعد طلوع الشمس ثم توضع في وقت
 فيقول الله تعالى فيسبح المقيم الى وقت الحشر في اليوم
 الثاني في يومه يطلع الشمس في اليوم ويغير قول
 الثاني الى وقت اللبس ويغير القول الثالث الى
 ما بعد الزوال في اليوم الثاني وهو وقت اللبس
 والصحيح قول العامة لانه الحشر في سرية
 الحديث في وصوله الى الرجل والماء في انما يكون
 ما في حقيقة عند طرية المنوع والحقيقة اوله
 بالاعتبار فيغير المدة في غير كذا في الاكلية
 فيلبس قبل غسل الا
 في غير ثم غسل الاخرى
 وادخلها في الخف

فيما في من صاحبها اذا اوصى وليس خفيه فهذا على
 اربعة اوجه اما ان كان الدم منقطعا وقت اللبس
 واما ان كان منقطعا وقت الوضوء في وقت اللبس
 او ما عكس ولما استوفيت ما في كان منقطعا في الملبس
 فكم حكم الاصل لانه السلا في وجوب عقيب اللبس في طهارة
 كالملة منع سرية الحديث الى القديس ما دامت المدة
 فائمة واما الفضول الباقية فانه يمسح ما دامت الوقت
 باقيا في اخر الوقت نزح خفيه وغسل جلبيه
 عند استحبابا الثلاثة في ابدان في ترتيب الشرايع

مطهر بطهارة الغسل ولا يعتبر لا ابتداء المدة وقت الطهارة ولا وقت
 اللبس حتى لو ظهر لصلاة الصبح ولم يلبس خفيه الا وقت الطهارة فلم
 يحدث الوقت العصر فابتدأ اوده في وقت العصر لا وقت الصبح
 ولاح وقت الظهر فيجوز له المسح ان كان مقيما الى وقت العصر من
 اليوم الثاني واذا كان مسافرا فالى وقت العصر من اليوم الرابع
 ولو غسل رجله وليس خفيه قبل اكمال الوضوء ثم اكمل الطهارة
 قبل ان يحدث جائز له المسح عليهما عند ما كما تقدم ان الشرط
 كونه الطهارة كاملة وقت الحدث خلافا للشافعي فانه الشرط
 عند كونه الطهارة كاملة وقت اللبس واما يظهر خلافه المبني على
 هذا فيما اذا توضأ مرتبة فلما غسل لحيه وجلبه وادخلها في
 الخف فانه لا يجوز له المسح عند ويجوز عندنا لانه عندنا
 يكفيه جاء بكون الخف ملبوسا على طهارة كاملة عند اول الحدث
 بخلاف ما اذا كان ملبوسا على طهارة فافضه عند الحدث حيث
 لا يجوز المسح عندنا خلافا للفرق والطهارة التامة هي طهارة
 صاحب العترة وكذا طهارة التيمم حتماء المستحاضة والبراءة
 التي في الدم في قبلها ووجه ثلثة ايام او فوق عشرين ايام من
 الحيض او فوق اربعين في النفاس وهي حامل وفي في معانها
 كصاحب سلس البول او تغلوط البرج او استظا لوق البطن
 او الرعاف الدائم او الجرح الذي لا يبرأ اذا اذنا توصات ولست الخف

قوله على طهارة وقت الحدث قبل قبلها انما احتراز في وضوئه
 كوضوء المعذور مثل المستحاضة وضوء سلس البول في غسله
 الحقة ثم خرج الوقت وكالميت اذا لبس خفيه ثم جدد انما فانهم
 لا يمسحون لدم اللبس على وضوئه لانه يخرج الوقت بغير الحدث
 السابق وكذا في الماء طهره ان كان الخف رطبا لا مانعا اني جيبه

قبل ان يظهر منها شيء من دم الاستحاضة مسح كالا في اولها
 لست على طهارة كاملة ولو لست بطهارة العترة بعد ما
 ظهر منها شيء مسح في الوقت فقط ان حدث بعد اللبس حدثا
 غير عتريها عند فاد عند زرع مسح تمام المدة وتحقق الدليل
 من الطرفين في الشرح ولا يجوز المسح في وجب عليه الغسل
 كما لو توضأ ولبس خفيه ثم اجب فانه لا يجوز له ان يغسلها
 سائر يديه وليس عليه غسل على خفيه وكذا لو ان المسافر توضأ ولبس
 خفيه ثم اجب فانه وعند ماء فيكون للوضوء فانه ينعم
 ويصلي فانه حدث بعد ذلك وعند ذلك الماء وتوضأ وغسل
 رجله ولا يجوز له المسح لانه الجناية طحت القدم والرجل والركبة
 فيه اذ مسح الحقة سواء لانه الادلة لم تختص والشافعيان
 في الرجل في الاحكام ما لم يقع تخصيص والمسح انما هو على ظاهرها
 اي على ما دونها فلو كانا في اسفلها لما روي عن علي رضي الله عنه
 انه لو كان الدين ياراي لكاه مسح بالطن الخف اولى في ظاهره
 وكفى رايت رسول الله عليه السلام يمسح ظاهر خفيه ووجه
 بطا طهارة في رواية لكاه اسفل الخف اولى في اعلاه وسحب ان يكون
 المسح خطوطا بالوصابح لما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله
 عنه انه مسح على خفيه حتى روي اصابعه على خفيه خطوطا
 ولو وضع الكف ومدها او وضع الوصابح مع الكف ومدها

فيما في من صاحبها اذا اوصى وليس خفيه فهذا على
 اربعة اوجه اما ان كان الدم منقطعا وقت اللبس
 واما ان كان منقطعا وقت الوضوء في وقت اللبس
 او ما عكس ولما استوفيت ما في كان منقطعا في الملبس
 فكم حكم الاصل لانه السلا في وجوب عقيب اللبس في طهارة
 كالملة منع سرية الحديث الى القديس ما دامت المدة
 فائمة واما الفضول الباقية فانه يمسح ما دامت الوقت
 باقيا في اخر الوقت نزح خفيه وغسل جلبيه
 عند استحبابا الثلاثة في ابدان في ترتيب الشرايع

فانه قبل لا يجوز المسح على الخفين للغسل ويجوز
 المشقة فلما لا في الجناية لا يمسح وقوعها في وقت
 في زرع الخف عند غسل الجناية مشقة واما
 الحدث فذكر وقوعه في وقت في زرع الخف مشقة
 والمسح على الخف زحفه وورود الرحمة
 انما يكون لرفع المشقة ضياح

ط قال السرخسي في توجيه كونه انما عتقا
 بالحدث الا وضوء الجناية وما في حكمها كالحيض
 والنفاس بوجوب غسل جميع البدن ومع الخف
 لا يكتفي في ذلك بخلاف الا وضوء ما وجب
 غسل اعضائه ان يجمع بينه وبين مسح
 الخف ولانه الزحفه للبرج فيما ذكره في الجمع
 في الجناية لعدم التمسك اني جيبه

اذا اجنب الرجل ومعه في انما قدر ما يتوضأ فانه
 يمسح ولا يتوضأ به لانه فائمة في الوضوء اذ لا يبرأ
 في التيمم فاذا تيمم في حدث بعد ذلك ومعه ماء
 قد ما يتوضأ فانه يتوضأ به ولو لم يمسح لا يتوضأ به
 من الجناية بالتيمم الاول في اذ ابرأ من الماء بعد هذا
 ما يكفيه الوضوء عادته جبا بغير غسل
 اذا لم يغسل في عدمه وجب ما يكفيه الوضوء
 فانه لا يتوضأ به بل يمسح فانه وجب جوب هذا
 يكفيه الوضوء وضوءه وعلى هذا ابرأ من الماء

فيما في من صاحبها اذا اوصى وليس خفيه فهذا على
 اربعة اوجه اما ان كان الدم منقطعا وقت اللبس
 واما ان كان منقطعا وقت الوضوء في وقت اللبس
 او ما عكس ولما استوفيت ما في كان منقطعا في الملبس
 فكم حكم الاصل لانه السلا في وجوب عقيب اللبس في طهارة
 كالملة منع سرية الحديث الى القديس ما دامت المدة
 فائمة واما الفضول الباقية فانه يمسح ما دامت الوقت
 باقيا في اخر الوقت نزح خفيه وغسل جلبيه
 عند استحبابا الثلاثة في ابدان في ترتيب الشرايع

في موضع من موضع
في موضع من موضع
في موضع من موضع
في موضع من موضع
في موضع من موضع
في موضع من موضع
في موضع من موضع
في موضع من موضع
في موضع من موضع
في موضع من موضع

في موضع من موضع
في موضع من موضع
في موضع من موضع
في موضع من موضع
في موضع من موضع
في موضع من موضع
في موضع من موضع
في موضع من موضع
في موضع من موضع
في موضع من موضع

فكلاهما حسن والاحسن ان يمسح بجميع كذا في الخلاصة وغيرها
ويستحب ان يبتدأ في قبل الاصابع ويمد يدها الى اليكاف اعتبارا
بالفصل فانه المسح فيه ذكوة وايضا يستحب ان يكون من
واحدة وفرض من ذكوة المسح مقدار ثلث اصابع لمولود وعرضا
في اصابع اليد كما قال ابو بكر الرازي هو المختار لا كما قاله
الكرخي انه المقدار اصابع الرجل ولو وضع يده في قبل الساق
وتمد يدها الى راس الاصابع جاز للحصول الغرض وكذا لو مسح
عليهما عنهما جاز ايضا وكذا لو مسح بثلاث اصابع موضوعة
وضعا غير ممدودة بجزء ايضا لما قلنا ولكنه يكون مخالفا
للسنة في جميع ذلك وكيفية المسح المسنونة ان يضع يده
على مقدم خفيه او اصابع يديه ويجا في خفيه ويمد يدها
الى الساق او يضع خفيه مع الاصابع ويمد يدها حمله وهو
حسن والاول هو السنة ولو مسح برأس الاصابع ويجا في
اصول الاصابع والكف لا يجوز المسح الواه يكون الماسح طرا
لان البلية تغير مستحلا بمجرد الوضوء وفي المقاطع البلية
انما مية غير الاولى وفيها قامة السنة جواز استعمال بلية
الفرس بالفضي فلا يقاس عليه الغرض وكذا لو مسح باصبعين
او جواربه او يديه او يدها والسبابة مع ما بينهما و
والمتحجب ان يمسح بيدها الكف او في المتواضعة ولو مسح بظاه

وصورة المسح ان يضع اصابع يده اليمنى
مقدم خفيه الايمن واصابع يده اليسرى
على مقدم خفيه الايسرى ويمد يدها
الى الساق فوق الكعبين ويقع بين اصابعه
وهذا هو المسنونة واما الموضوعة فتدار
ثلاثة اصابع سواء مسح بالاصابع او
خارج الاصابع خفيه ما والمطر
متدار ثلثة اصابع متدار

لان البلية تغير مستحلا بمجرد الاصابع فذا
يكون متدارا طرا بالبلية انك تحلة او مستحلا
تأثيرا في الغرض بخلاف ما اذا كان متدارا طرا
البلية التي مسح بها تأثيرا بخلاف التي استعملت
او لا تحلة ان اقامة السنة فيما اذا وضع الاصابع
ثم مد يدها ولم يكن اذا متدارا طرا لان الفصل يغير
فيه ما لا يتغير في الغرض ويؤثر في له يتوذي
بما استعمل فيه تبعا فمروغ عدم شراعية
استدار على ان يرفع يده على يده عليه في خفيه
الصفة كان في جوار النعل ولا تأثيرا من عليه
الفرس لانه اولى منه مع ان المسح على خفيه
القياس شريع كبير

فمن لا يشكك استعما لك استعما لك جوازي

كيفية

كفيه يجوز الحصول المقصود لكن خالف السنة ولو مسح على
بالطن خفيه او من قبل العقبين او من جواربهما او جانب
لا يجوز مسح لانه لم يمسح على محل المسح وهو على الخلاصة
المعين بالنصوص وذكر في المحيط لوضوء مسح ببلية بما لكسر
اي بلل بقيت على كفيه بعد الغسل بجوار مسح لانه البلية الباقية
بعد الغسل غير مستحلة اذا استعمل فيه ما سأل على الغرض والتفصل
عنه ولو مسح نراسته ثم مسح خفيه ببلية بقيت بعد المسح ويجوز
لو نعت البلية مستحلة اذا استعمل فيه ما اصاب المسح و
ولو نوضاه ولم يمسح خفيه وكان خفيه في الماء لا يثبت المسح
ولم ينفصل احدى جلديه او اثرها او شئ في الخيش
المثل بالمال الجار عليه او بالظفر يجره في ذلك الحوض او المشي
عن المسح ولو كان الخيش مثله بالظفر فيقول لا يوجب عن المسح لا يتر
من نفس دايرة والاحسن انه يوجب لانه مكرر خفيف وكذا اذا
اصابه او تلف الظفر يوجب عن المسح وان لم يتر خلا للشاقي
في ذلك كله فالسنة شرط عند في الوضوء والمسح في بعض الروايات
النادرة لا يجره بدونه الغنية عندنا ايضا لا نقاي المسح
خلف في الغسل فاحتمل الى الغنية كالتيتم وهذا غير صحيح
فمن ذهب علما ثلثا ودر ابتداء المسح اي مدهقه وهو يقيم
فشار قبل قيام يوم وبلية مسح ثلث ايام وبقا لهما عندنا

فانه مسح بجمع واحد ظهر او بالمشا وجنب او مع
جازه ان مسح بيمين لا يجوز له مسح الا ان يمسح في الايام
والسبابة في موضعين يصفهما مع بينهما في المكنة في راسه ويجوز
كمسحه في ذلك بغيره ثلث اصابع وانه مسح ثلثة اصابع موضوعة
غير ممدودة روى في مشام عزابه وانه يرسف وانه
دسح عن محمد بنه لجزءه خفيه وقا به واشهر
الروايات لانه لا يستطاع غسل ما تحته استقلت الرخصة
التي سماها في الخف سر كبير

وهو في المبداء ولا يشترط في المسح على الخفين
كما لا يشترط في مسح الراس والجمع على كل واحد منهما
ليس يبدل عن الغسل بل يبدل ان يكون الخش
على الغسل وكذا في المسح ليس بشرط الجواز ايضا
بل الشرط انما يسهل الله له في خفيه او
اصابعه الحل جاز عن المسح صباه مقفوف

ولم يذكر استعمل الخفين بعد قيام يوم وبلية و
كاهرو هو وجوب المنع صدر الشرع

خلافا للشافعي لانه المعتبر احز الوقت وهو فيه مسافر
 ومن ابتداء المسح وهو مسافر ثم اقام ينظر ان كان
 قد مسح يوما وليلة او اكثر لزمه نزعها وغسل
 رجليه لانه صار كغيره من الغائبين فلا يمسح فوق
 مدة المقيم وان كان قد مسح اقل من يوم وليلة اتم
 مسح يوم وليلة لانها مدة المقيم ومن لبس الجرموق
 فوق الخف قبل ان يمسح على الخف مسح عليه الجرموق
 ما يلبس فوق الخف وقاية له وقد يكون من الجلود ومن
 الكرياس ومن غيرها فانه كما في من الكرياس لا يجوز المسح
 عليه بالا اتفاق الا انه علم ان البلية نفذت الى الخف مقدار
 الفرض او كان مجلدا اجلدا يستتر الاصاب والكميين فيجوز
 المسح عليه سواء لبسه وحده او فوق الخف كالذي
 من الادب او الضرم وكذا الخف فوق الخف وهو بدل
 عن الرجل لا عن الخف فلو جلد لبسه او لبس الخف فوق
 جوبه رقيق من كرياس او غيره جاز المسح عليه كما اذا كان
 المولى حشرو في ذريرة وصاحب النسيب بل ولا اعتبار
 بما نقله ابن فرشتة في شرح الجمع من فتاوى الشاذلي
 في عدم الجواز لانه الشاذلي رجل مجهول لا يجوز تقليده
 فيما يخالف الاصول فانه اتصال الملبوس بالخف وبين

بالرجل

ليس في المسح
 في غير وقت
 في غير وقت

بسم الله وسبحه

خنزير ينزير وسطا سبابه ابطار
 ديك بارموق

بالرجل ليس بشرط اذ لو كان شرطا لما جاز المسح عليه وتعلم
 البحث في الشرح فانه احدث بعد لبس الخفين قبل لبس
 الجرموقين ومسح على الخفين اوله يمسح ثم لبس الجرموقين
 لا يمسح على الجرموقين لانه شرط جواز المسح عليهما انه
 يلبسا قبل المحدث كما في الخفين ولو نزع احد الجرموقين
 بعد المسح عليهما او نزع احدهما بغير قصد فله ان ينزع
 الآخر ويمسح على خفيه وان شاء اعاد المسح على الآخر
 وعلى الخف الذي نزع جرموقه ولا يجوز ان يقتصر على مسح
 المنزوع من غير اعادة المسح على غير المنزوع ولا يجوز المسح
 على الجرموق المنزوع وان كان اي ولو كان خفاه غير
 متفرقين قياسا على الخفين وكذا لا يجوز المسح على خفيه
 خرق كبير بين اي يظهر منه اي من الخرق مقدار ثلث
 اصابع طول او عرضا في اصابع الرجل وفي رواية الحسن
 من اصابع اليد والاول ظاهر الرواية وهو الاصح والمعتبر
 اصغر الاصابع اذا لم يكن الخرق عند الاصابع وان كان عند
 بقية ظهر اليد الثلثة التي عند الخرق فانه كما في الخف في الخف
 اقل من ذلك جاز المسح عليه خلافا لزموا والشافعي لانه
 القليل عن ولد في الجرح ومما دونه ثلثة اصابع قليل لونه
 الا اصابع هي الاصل والثلث اكثرها وان كان الخرق في

وفي السراج الوهاج شرط الخف ان يكون عليه راحة
 احداهما ان يكون سائر القدم مع الكعبين
 من الخرق الثاني ان يكون مشغولا بالرجل
 عن مقطوع الاصابه اذا لبس وصار يمسح الخف
 خاليا عن مقدمه فمسح على موضع الخالي لم
 يجز ويجوز ايضا اذا كان الخف وسما
 وبعضه خاليا عن القدم فعلى هذا لا يجز المسح
 على الخالي فلو جعل رجليه في الخالي ومسح جاز
 وان زال رجليه بعد ذلك عن ذلك الموضع اعم
 المسح الثالث ان يكون متابعه المشي فيه
 احتراز عما لو جعله خف فوجد به او رجا
 او شرب لانه يمكن فيه المشي المقادير
 لو امكن جاز الرابع ان يقطع به مسافة
 السفر احتراز عما اذا لف على رجليه خرقه
 ضعيفة لم يجز المسح لانه لا يقطع به مسافة
 السفر

الخرق بالفتح يرتق ويرتق ويؤتي صخر جمع
 خرق وكله يقال خرق الثوب خرقه اي
 يشق فاخرق اعماشق وخرق اخرق

خف واحد قدر اصبعين في موضع منه او في موضعين وفي
 الخف الاخر قدر اصبع واحد واصبعين كذلك جاز المسح
 لانه المانع كون قدر الاصابع الثلاثة في خف واحد فلا
 يجمع لو كان في خفين بخلافه لو كان قد نصف درهم بخاف
 مغلفة في احد الرجلين وفوق النصف في الاخر حيث يجمع
 وينع جواز الصلوة وكذا لو انكشف وثنى كل من عشرين
 كل منهما عشرين يجمع ايضا وينع والفرق المذكور في الشرح
 وانه كان الخرق قدر اصبع مع الخرق قدر اصبعين في خف
 واحد يجمع في الحكم بالمانعية فلا يجوز المسح لوجود المانع
 وهو قدر ثلث اصابع في خف واحد ويشترط في المنع
 ظهور الاصابع بكمالها في الصبيح خلافا لما مال اليه
 السيرحسي من ان ظهور الاصابع مل وحدها مانع ولو
 اظهر اليهم تمام وهي مقدار ثلث اصابع في غيرهما فاعتبر
 اي غير اليهم جاز المسح لانه الخفة اذا كان عند الاصابع
 فالاعتبار ظهور نفس الاصابع وانه كان في موضع اخر غير قدر
 اصفرها ولو كان طول الخرق اكثر من قدر ثلث اصابع وانما
 اي مقدار ما يتقنع منه اقل من ذلك القدر لا يمنع جواز
 المسح لانه غير المنيعة لسهولة حكم الخرق لعدم ظهوره بشئ
 منه وكذا الحكم لو انفتحت خوزة اخرجت الخف الوانه اي

يخوف الممانعة فانما يجمع في خفين فاذا
 زادت على قدر اليهم صفت الصلوة لانه
 المانع مستوعب من حملها وهو حاصل لها وانما
 لا يجمع الخرق في خفين ويجمع في خف واحد
 الرجلين مختلف في حكم الممانعة بغير دليل اذ بطل
 احدهما لو ينقل الى الاخرى وفجر حل واحد
 ينقل الى موضع اخر ضياء
 وفي خرق الجبيل وقال اذا كان بيد وقد ثلث
 اقل من اصابع الرجل مل يمنع جواز المسح
 قال بعضهم لا يمنع وغير اليهم مال شمس الائمة
 السيرحسي وقال بعضهم لا يمنع ويشترط
 ان يبدد ثلثة اصابع ظهرها واليه مال
 شمس الائمة الحلوانية

اي الشاء
 مستحب بالفتح اجن وبارق ووكلاش
 وبارق ووكلاش
 وبارق ووكلاش
 وبارق ووكلاش

اي الشاء لا يرى شئ من قدره يجوز المسح لما قلنا ولو كان
 الشئ المذكور والمراد به المانع في حال المشي
 اي حالة رفع القدم ولكن لا يبعد في حالة الوضع يمنع
 جواز المسح لانه الاعتبار حال المشي كذا ذكر في المحيط ولو كان
 اليه موبيا للعكس لا يمنع وكذا الخرق اذا كان فوق الكعب لا يمنع
 وانه اكثر لانه ستر الخف لما فوق الكعب ليس بشرط ولذا
 جاز المسح على الكعب وفي ثياري قاصي خافه وما يقال له
 بالاعتبار به جاز وقا كان ستر القدم لا يرى من الخف
 ولا من ظهور القدم الا قدر اصبع او اصبعين جاز المسح
 عليه في قولهم جميعا وكذا على الخف الذي يقال له بالمانعية
 بشئ واحد وهو ان يكون مشقوقا مشدودا وفيها لو
 ليس مكعبا لا يرفع كعبا وقدميه الا مقدار اصبع او
 اصبعين جاز المسح وهو بمنزلة الخف الذي لا ساق له
 واذا اراد المسح على الخفين ان يخلع خفيه فانزع القدم
 من موضع الخف غير ان القدم في المشايعة انتقم مسحة
 اجماعا وانه نزع بعض القدم عن مكانه فقدمه في الخيفة
 انه اذا خرج اكثر العقب من عقب الخفا انتقض المسح لانه
 العقب ربع القدم ولان ربع حكم الكل وفي بعض الروايات
 ان الخيفة اذا صار النزع جاز الاعتدال المشي المعتاد مع انتقض

والكعب بالستر سلبه ويركض
 اياه كغيره ساقه بوقدر ان يركض
 ابد ر وساقه في ساقه سلبه
 جمع مكعب ككعب
 اخرى

ط الخلع خفيه بعد ما لبسها خافه نظرا لكان
 اي ان الخلع خفيه بعد ما لبسها خافه نظرا لكان
 لبسها على خفافه الاول ثم خلعها او خلع احداهما
 ثم ينفض بعد ما لبسها خافه نظرا لكان
 انتقضت الطهارة في الاول انتقض في الثاني
 اي وهو قول الخيفة ونحوه ان يركض
 عقيب الرجل او اكثر العقيب بكل مسحة
 مجاز في بقية ظاهر القدم في موضع المسح قدر
 اصابع لم يطل وانه بكل عليه اليد وايضا من
 الشايخ وانه اذا جدد القدم في موضع العقب
 يخرج ويدخل لم يسل مسحه حدانية

ط
وجرح القدم الى الساق نزاع لا يبين
المسح فيه كذا في بعض النسخ
خففه ربح انه يخرج عقيمة القدم الى الساق
قال آية يوسف علم ينجح القدم الى الساق
لو تكرر لانه لو كثر في الكحل قال محمد بن
من القدم مقدار ثلثة اصابع ثم يبلل
بقائه محل المسح ثم يمسح

المسح فلا فاء المعبر امكان متابعة المشي وفي رواية
عنه انه يخرج اكثر القدم الى الساق لئلا ينقص المسح والى
فلا قال في العداية وغيرها هو الصحيح لانه لو كثر
حتم الكل وقيل ينقص يخرج نصف القدم وفي بعض
الرواية ايضا انه في موضع ذرا القدم مقدار ثلث
اصابع ثم ظهر القدم سوى اصابعها لا ينقص المسح وهو
اي هذا القول رواية محمد بن عبد الله اخذ بعض المشايخ
وقال في الكافي وعليه اكثر المشايخ لانه مقدار ذرا المسح
باق في محل المسح وفي كتاب اصوله لابي عبد الله الزعفراني
رجل مسح على خفيه ثم دخل الماء خفيه اي خاص في الماء
انه ابتل جميع احدى القدمين ابتلاه هو غسل ينقص
مسحه والى فلا وكذا لو ابتل اكثر احداهما فيجب عليه ان
يكمل غسل جلبيه لئلا يكون جاسعا بين الغسل والمسح
رجل اخبر عقيب من عقيب الخف الى ان يمتد قدمه في غنم
الخف اي في موضع المسح لانه يمسح ما لم يخرج صدور
قدميه مع الخف اي من موضع القدم منه الى الساق اي
الحا ولحد المتاع في الخف وهذا سوانق لقول محمد
وذكر في بعض المواضع من الفتاوى انه كان صدور القدم
في موضعها ولكن العقب يخرج من عقب الخف ويدخل

في الزيادة انه يخرج بين غسل القدم والمسح على الخف
لا يجوز لانه الرجلان في حكم واحد وجوب غسل القدمين
لانه لانه جمعها في الامر كالفعل في الجمع
لانه لانه جمعها في الامر كالفعل في الجمع
نقل الملة من عضو الى عضو الحاجة لانه يجمع
البدن في الحكم كمنه واحد كمنه جنبا فلهذا
واحد وهو قوله وان كنته من الجنبا فلهذا
قيل ينبغي ان يخرج من قبل البدن الى البدن الاخرى
والرجل الى الرجل في الوضوء قال الاستاذ رحمه
عليه السلام في الرجلين شيئا في حقيقته وشيئا
واحد حكما فلهذا في الاول فيما ذكره شوايخ
التاخر فيما ذكره في غسل على العكس بدلالة العادة
فانه العادة جارية في البدن في الغسل دون
الوضوء مفرات

له بعض

لا ينقص مسحه لعدم النزاع وكذا لو كان الخف واسعا
اذا رفع القدم يرتفع العقب حتى يخرج الى الساق الخف وكذا
وضع القدم عاد العقب الى موضعها لا ينقص المسح وكذا
لو كان اعرج يمشي على صدره وقدميه وقد ارتفع العقب
من موضعه له المسح ومع ميلانه قال خف فيه فتن مفتوح
ويطانه الخف من خرفته او من غيرها غير مفتوح مخزون
اي حال كونه في النسي الذي هو البطانة مخزونا في الخف
وفي بعض النسخ مخزون بغير الف بالرفع او بالخفض جاز المسح
لعدم ظهور مقدار ثلث اصابع كذا ذكر في الزخيرة ولا
يجوز المسح على العمامة والقلنسوة بدل الرأس
ولا على البرقع بدل غسل الوجه وهو ما يجعله المراد على
محل وجهها مخزونا ما يحاري عينها منه ولو على القفازين
بدل غسل اليدين وهو ما يلبس في اليد لاجل البرد
او الطير او غير ذلك وجوز المسح على الجبا بجمع جبيرة
وهي ما يشتد على العظم المنكسر من العبدان وانه شدة
اي ولو شدة على غير وضوء باجماع الرواة المجتهدين
للخرج في الغسل فانه سقطت بعد المسح من غير
لم يبلل المسح لبقاء سبب شرعية وانه سقطت عن
بطل المسح لئلا يوجب غسل ما كان تحتها وانه كان

العيد بالفتح او زاف من اخا جرح في طهره
مقتضى ودفن في موضع الجبا بجمع جبيرة

بريد
البدن
والفعل
نقل الملة
كمنه
واحد
قيل
والرجل
عليه السلام
واحد
التاخر
فانه
الوضوء

السقوط عن برء في الصلوة لزعم الو سنيان ولا يجوز البناء
 والمسح على الجبيرة على وجهه ان كان لا يفرض غسل ما تحته بلزومه
 الفصل بالاجماع وان كان يفرض غسل ما تحته بالماء البارد
 ولا يفرض الفصل بما يحار بلزومه الفصل بما حار وان كان
 يفرض الفصل ولا يفرض المسح بمسح ما تحته الجبيرة ولا بمسح
 فوق الجبيرة هذا لفظا فاصحا والمسح على الجبيرة انما يجوز
 اذا لم يقدر على الفصل ولا على المسح على الفرقة نفسها بان
 كان يفرضها الماء من الفصل ومن المسح واما اذا كان لا يقدر
 على الفصل ولكن يقدر على المسح على نفس الفرقة فلا يجوز
 له المسح على الجبيرة ونحوها لعدم الفرقة والجمع قال
 برهان الدين صاحب المحيط ينبغي ان يحفظ هذا فاء التام
 عنه غافلون اي يظنون انه اذا اضربها الفصل يجوز المسح
 على الفرقة مع عدم ضرر المسح على نفس الفرقة وليس
 كذلك وان ترك المسح على الجبيرة والحال ان المسح عليها
 لا يفرض جاز عند ابي حنيفة خلافا لهما فاء عندهما
 لا يجوز لانه النبي عليه السلام امر عليا بتركه والامر
 لا وجوب وله ان الفرقة لا تثبت بخبر الواحد وقد
 سقط الفصل بالاجماع واما الو سنيان في مسح
 جبيرة فشرط عند البعض وهو رواية الحسن في جنيته

لا يلزمه بغسل
 بالاجماع

ولو ترك المسح على الجبيرة ان كان الماء يفيض من تحتها
 وكان الماء لا يفيض ولا يجوز ان المسح على الجبيرة واما
 هو الذي روي عن بعض المشايخ من تركه في وضوءه واما
 بقاء ما بناه في يد المسح على الجبيرة على الحنيفة فانه
 المسح على الجبيرة غير موقت بالاولى والمسح على
 الحنيفة موقت ومنها انه لا يشترط الطهارة لوضع
 الجبيرة حقلا وضوءا وهو مذهبهم ومنها انه
 ان يمسح عليها بخلاف المسح على الحنيفة فانه
 الجبيرة اذا سقطت عن برء كيتني فبطلت غسل
 الجبيرة اذا سقطت عن احداهما اذا سقطت عن
 الجبيرة فانه اذا سقطت عن غير برء وشروطه
 الرجلين ومنها اذا سقطت عن غير برء وشروطه
 لا يجب عليه اعادة المسح بخلاف الحنيفة ضياء

مسح الجبيرة وان شئت على غير فرقة
 من جوفها او واجب قبل الوضوء وفان
 كما قاله وقد اوجب المسح
 جميعه

الزياد

وبعض

وبعضهم كشع الاسلام خواهر فانه وغيره قالوا ان المسح على
 اكثرها جاز واليه ما لصاحب الهداية وصحة في الكافي
 ولو كان المسح على النصف او اقل لا يجوز ويكتفى في مسح الجبيرة
 بالمسح مرة واحدة كسح الرأس هو الصحيح والمسح لم
 يشع تكرار وقيل بترك ثلثا وهو غير صحيح ولو كانت
 الجراحة في موضع الفصل وليس تحت جميع الجبيرة ونحوها
 جرحه ويعسر عليه جعل الجبيرة بهذا الجراحة فحب جاز
 له المسح على كل الجبيرة بتعالمواضع الجراحة لانه الجبيرة و
 والعصاة لا بد ان يكون ازيد من الجراحة فحققت الفرقة
 الجواز المسح على الزايد اذا كان يفرض غسلها الفصل ما
 حول الجراحة وان كان لا يفرضه من مسح على الجراحة وغسل
 ما حولها ولا فرق في جميع ما تقدم بين الجبيرة وعصاينة
 والقبضة والفرقة والجراحة ثم المسح على الجبيرة ونحوها بمنزلة
 الفصل فيجوز ان يجمع مع الفصل ولا يتوقف بوقت فلو كان لا بد
 عليه فرقة فمسح عليها وغسل الصحيح جاز لانه ليس جمعا بين
 الفصل والمسح فلو ليس الحنف على الصحة وحدها ثم احث
 لا يجوز ان يمسح على الحنف لانه يكون جمعا بين الفصل فاء
 ليس الحنف علم ما جاز له المسح على الحنيفة ولو كان مقطوع احد
 الرجلين في الكعبا وودنها احدى الكعب فاء غسل موضع

شرطه كذا

تريق الكسح

القطع فربما غسل موضع القطع والرجل العجم وليس خفيه
 ثم احدث ينظر ان كان بقى من ظهر القدم المقطوعة مقدار
 ثلاث اصابع او اكثر يمسح على الخفين والراى وان لم يكن بقى
 من ظهر القدم المقطوعة قدر ثلث اصابع يغسلها اي كلها على
 الرجلين لانه اى الشاة وجب غسل موضع المقطوعة ويجوز
 المسح على الخف لللبوس عليه لتقصاته من مقدار الفرض واما
 وجب غسل المقطوعة وجب غسل الرجل المصيبة لانه يمسح
 بين المسح والفصل وان كان مقطوع الا اصابع في احطار الرجلين
 او كلتهما وبعض خفيه خال في القدم فمسح على الخف على المفسول
 اى ما بقى من القدم اى اى وقع المسح على المقدار الذي فيه القدم
 في الخف حال كونه ذلك المسح عليه مقدار ثلث اصابع جاز
 المسح لوجود مسح المقدار الفرض والاى وان لم يقع المسح مقدار
 ثلث اصابع على الموضع الذي فيه القدم في الخف فلا يجوز المسح
 وكذا الحكم على هذا التفصيل اذا كان الخف واسعا وبعضه
 خال من القدم والمخاض اى مقدار الفرض يغتفر من القدم
 له في الخف فانه وقع بتمامه على القدم جاز وان وقع اقل
 منه على القدم لا يجوز وجل فوضاه ومسح على الجبيرة وليس
 خفيه ثم احدث قبل ما برئت فوضاه بمسح على الجبيرة و
 والخفين لانه طهارته كاملة ما لم يبرئ حتى جاز له امامه

فانه يقع المسح على الخف

صلى الله عليه وسلم

لله صلاه

صلى الله عليه وسلم

صلى الله عليه وسلم

للادعاء فانه احدث بعد ما برأت لا يمسح لانه ليس خفين
 على طهارة فاقصه ذكره في شرح الاستيعاب وقد حققنا
 في الشرح واذا كان الشقاق في رجله او في يده فجعل فيه الدواء
 كالمرهم ونحوه والشمع بالماء فوق الدواء وجوبا ان لم يكن يضره
 ولا يبقية المسح لعدم الفروض وان كان الشقاق في يده وقد
 عجز عن الوضوء بنفسه يستعين بغيره حتى يوضيه استحبابا
 عند ابي حنيفة وجوبا عند حنابلة لم يستعين وشيخ وطحايا
 صلواته عند ابي حنيفة خلافا لهما وعلى هذا الخلاف اذا كان
 لا يقدر على الاستقبال او على التحول في الخفاصة ووجد
 من توجهه او يحول له يجب عليه الاستعاذة عند حاله
 عند لانه عند المكلف انما يكلف بقدر نفسه لا بقدر
 غيره فانه لم يجد من يوضيه له لم يكن عند احد او كان
 فاستعاذ به فاني جازت صاوتة بلو خلا لتحقق العجز في كل
 وجه اما المسح على الجوارب جمع جوارب وهو ما يلبس في
 الرجل لدفع البرد ويحذر مما لا يسمى خفا ولا جرمه وقا فلا
 يجوز عند ابي حنيفة الا ان يكون مجلدين اى استوعب الجلد
 ما يسترا القدم مع الكعب ومنعان اى جعل الجلد على ما يلي
 الورق منهما خاصة كالنعل بالرجل وقاله يجوز المسح عليهما
 اذا كانا خنثين لا مستفاه قال في المغرب مشقة الثوب
 ان يرك الماء

في من باب الاطفال والتغيب وهو ما يوضع الجلد على اسفل كالعقل
 فانه خفيف يركب مواضع المشقة عند كبر الخف وكبر القدم
 ستره لطيف

بر الدجانیان اسی طرح کل اسی طرح ۱۰۰

المقصود فخرج ايد و بر
اولا غورتر
٩١

34

او قطر في اجليده يشام سنان ثم في
في ال صلبه سنان الى موضع يحمي
صلى القطر لما اذا قطر في اجليده
ثم في سنان لم يسبل
لا ينقص ضياحه

[illegible]

وكذا ان عادته الودية وان عادته الخفية وكذا المستوط
لا ينقضان عادته الودية بعد ايام كذا في قوله قاضي
وان احتسب الرجل احليله بقطنة خروفا فخرج البول
ولم يزل فيه لولا ذلك القطن لكان يخرج منه البول فلولا
به بل ينبغي ان كان يريبه الشيطان ويجب ان كان لا ينقطع
الا به قدر ما يصل الصلوة وكذا الحكم لو احتسب برة ولا ينقض
وضوءه ما لم يخرج البول على ظاهر النقطة لعدم الخروج وان
غابت النقطة ثم خرجها او خرجت هي بنفسها حال كونها طيبة
ينقض وضوءه وان لم تكن رطبة لا ينقض كذا من يخرج ما
يغيب في الفرج فانه خروج من حيث كمال الاحتضار بهن ثم يخرج
وان اقبل الطرف الداخل من القطن ولم ينفذ البلل الى
ظاهرها لم ينقض ما مر وان سقطت بعد ادخال طرفها
ان كانت رطبة انتقض وان كانت باسنة لم ينقض وكذا
الحكم في كسوف النساء وهو القطن التي تحت بها المرأة
فرجها وهو في الوصل اسم للفطن مطلقا اذا سقطت اذا
كانت رطبة نقضت وان كانت باسنة فلا سواء كان
الكرس في الفرج الخارج فاقبل داخل الحشو انتقض
وضوءها سواء نفذ البلل الى خارج الحشو لم ينفذ للتيقن
بالخروج من الفرج الداخل وهو المعبر في الاستفاض لان

المستوط او داخل الدواة
في الفرج المستوط اسم
للفرج الدواة
في كسوف

وان كان احتسب في الفرج الخارج

في الفرج الداخل

الفرج

الفرج الخارج بمنزلة القلفة فكما ينقض بما يخرج من قصبته
الذكر الى القلفة وان لم يخرج من القلفة كذلك ما يخرج
من الفرج الداخل وان لم يخرج من الخارج وانما اذا احتسب
في الفرج الداخل في ان نفذ البلل الى خارجها لم ينقض
الاحتسب الوضوء والاداء وان لم ينفذ الى خارجها فلا ينقض
كما في حشو الاحليل هذا الذي مضى كانه في الخارج من احد
السبلين اما الخس الخارج من غير السبلين فيجب انتفاض
الطهارة ايضا عند فاعلى المفصل الذي سيذكر خلافا
للسانعي ومالك وذلك كالدم والقي وتخرجها من الفرج
والصد يد لقوله عليه السلام ينقض الوضوء من كل دم
سائل وتحقيقه في الشئ اما القتي فانه اذا كان مل
القم باء لا يمكن مع التكم وقيل ان لا يمكن امساكه الا
بتكلف فانه ينقض الوضوء سواء كان ذلك طعنا ما ارماء
او ماء او مرقه صفا او سوداء وعن الرقاء الطعام او الماء
من ساعته لا ينقض وكذا البصيرة او تضع وقاءه عن غش
او يكون نجسا قليل وهو المختار والصحيح انه نجس في الجميع
لما قلناه النجاسة وفي القنية لوقاء دودا كثيرا وجبة
ماوت فانه لا ينقض وذلك لونه طاهر في نفسه ولا يستبعه
قليل لا يبلغ ملو القم فانه كانه التي بلغا لا ينقض الوضوء

في الفرج الخارج
في الفرج الداخل
في الفرج المستوط
في الفرج الدواة
في كسوف
في الفرج المستوط اسم
للفرج الدواة
في كسوف

قال لا يخرج من هذا المثل القول ان يوسع لا يوسع في الجوف
 بل في الجوف من حيث هو لا في الجوف من حيث هو لا في الجوف من حيث هو
 بل في الجوف من حيث هو لا في الجوف من حيث هو لا في الجوف من حيث هو
 بل في الجوف من حيث هو لا في الجوف من حيث هو لا في الجوف من حيث هو

عند الحنفية ومحمد بن ابي حنيفة ان يوسع في الجوف
 وقال ابو يوسف ان يوسع في الجوف لا يوسع في الجوف
 ولهما ان يوسع في الجوف لا يوسع في الجوف
 غير فانقضى والطعام في مال الى قول ابو يوسف حتى قال يكون
 ان يوسع في الجوف لا يوسع في الجوف
 نظر مذكور في الشرح وان يوسع في الجوف لا يوسع في الجوف
 او في الجوف ساقلا او علقا ان كان ساقلا نزل في الرأس ينقض
 اتفاقا ان ساقلا يوزن وان كان علقا اي معلقا لا ينقض
 اتفاقا وان غلب الساقل على الزان ينقض وكذا ان كان
 مساويا باين كان اصغر فارحبا فان كان اقل صغره في ذلك فهو
 مغلوب فلا ينقض وكذا اللحم ان خرج من اسنانه وان صعد
 الدم في الجوف ان كان علقا لا ينقض اتفاقا وان يوسع في الجوف
 لو كان سوداء محترقة فاعتبر بسائر انواع التي وان كان
 ساقلا فليقل في الجوف ان يوسع في الجوف لا يوسع في الجوف
 ملو الدم كسائر الدم السائل لانه من جراحة في الجوف
 اذا لم يمسح بالدم وعند محمد لا ينقض ما لم يكن
 ملو الدم اعتبارا بالحي ككوف في الجوف وان كان طعاما او
 غير سويا لدم السائل وانما ذكر الطعام لانه يتوهم ان
 الضيق للدم المتقدم لا يوسع في الجوف لا يوسع في الجوف

ان يوسع في الجوف لا يوسع في الجوف
 ان يوسع في الجوف لا يوسع في الجوف
 ان يوسع في الجوف لا يوسع في الجوف
 ان يوسع في الجوف لا يوسع في الجوف
 ان يوسع في الجوف لا يوسع في الجوف
 ان يوسع في الجوف لا يوسع في الجوف

فقد وضع منقبا بين هذه المسئلة بوضوح اربعة انواع
 احدها ان يوسع في الجوف لا يوسع في الجوف
 والثاني ان يوسع في الجوف لا يوسع في الجوف
 السبب متخذ او الكائن متخذ لا ينقض الوضوء بالاتفاق
 لا يوسع في الجوف لا يوسع في الجوف
 مختلفا والكائن متخذ لا ينقض الوضوء بالاتفاق
 وباب يوسف لا ينقض الوضوء بالاتفاق
 ههنا

يللا

يللا ان يوسع في الجوف لا يوسع في الجوف
 يجمع عند ابو يوسف ويحكم بالنقض وقال محمد ان يوسع
 السبب وهو النفساني يجمع ويحكم بالنقض والا فلا وهو
 الاصح لانه الوصل اضافة احكام الى سببها وتفسير اتحاد
 السبب انه اي الاتحاد اذا كان اي كاي ان يوسع في الجوف لا يوسع في الجوف
 النفس عن النفساني واليهجان اي الاضطراب والحركة
 لدفع المعدة ما لا تطيقه وكذا قالنا وراها فهذا هو تفسير
 اتحاد السبب اما الدم ونحوه اذا خرج من المعدة فاما ان
 يسيل او لو ان ساقلا ينقضه نفس والا فلا فلو كان في
 اقرله عليه السلام ليس في القطر والقطرتين في الدم الوضوء
 الا ان يوسع في الجوف لا يوسع في الجوف
 بما يقطر ولا يسيل بل يوسع في الجوف لا يوسع في الجوف
 وعلى هذا الوصل وهو اعتبار السبب في الدم ونحوه ساقلا كثير
 منها اي في ذلك المسائل نقطة بكسر التوف وتحتها واما
 الجديري والبشرة فشرت فسال منها ما خالص اجندب
 من الخارج والتأمت عليه او دوما او صديدا او ما اصفر
 رقيق الدم او القيع ان ساقلا يوسع في الجوف لا يوسع في الجوف
 وان لم يسيل عن راس الجرح لا ينقضه وهذا يشمل ما اذا
 خرج بنفسه فسال او خرج بالقصر فسال وهو اختيار

الشيء او يوسع في الجوف لا يوسع في الجوف
 ان يوسع في الجوف لا يوسع في الجوف
 ان يوسع في الجوف لا يوسع في الجوف
 ان يوسع في الجوف لا يوسع في الجوف
 ان يوسع في الجوف لا يوسع في الجوف
 ان يوسع في الجوف لا يوسع في الجوف

وفي الغنا والغرب في العين بفتح العين المعجزة وسكون الراء
وخرج يخرج في مافها بمنزلة الجرح النحر لا يرى اي لا يجب
ولا يسكن وهذا اذا انقضى لا في جملته الفرج واما صاحب
الجرح الذي لا يرى فبالعين اي لا يسكن دمه عن الترقق
بدراساس البول اي عدم استمسكه في الوقت ما تشاؤون
الفرابي والنوافل فاذا خرج الوقت بطل وضوئهم وكذا في غير عرف
دايم او انقلا نزع او استطلاق بطل يتوضون الوقت كل صلوة
فيصلون بذلك الوضوء وفي بعض النسخ وكذا عليهم استئناف
الوضوء لصلوة اخرى وهو لفظ العذر وري وفيه دفع توهم ان
يبطل وضوئهم بالنظر الى الصلوة ولا يبطل بالنظر الى صلوة اخرى
وان توضحات المستحاضة حين تطلع الشمس يبقى طهارتها
حتى يذهب وقت الظهر عند ابي حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف
وزفر بناء على ان وضوئهم ينقض خروج الوقت فقط عند ابي حنيفة
ومحمد وبالدخول فقط عند زفر وبابها وجد ابي يوسف في
الصورة المذكورة حصل دخول ولم يحصل خروج فينقض عند ابي
يوسف وزفر لا عند ابي حنيفة ومحمد وفيما اذا توضحا قبل
طلوع الشمس ثم طلعت وجب الخروج ولم يوجد الدخول
فينقض عند الثلاثة لا عند زفر ويشفي وجوبا للخروج
ان يبطج حجه تعليلها للنجاسة ان لم يكن منعاً كلياً

كما قال ابن قتيبة اذا صدر الفرج من مكان
في حيزه وبنى في وقت النفل لم يلزم فيه
لاجل جازة فصلها ثم مضت اخرى
في حيزها فاما الميزان ابي حنيفة
قال وكان عليهم استئناف الوضوء
في حيزه
اعلم تعليل النقص في جازة النافذة في الفقه
السابق الذي اورد به العذر وهو جواز الوضوء او بعد
في الوقت وهو وجوب شرط التقضي سواء لم يقرب في الوقت لغرض
الحاجة الى اداء الوضوء فاذا خرج الوقت والى الحاجة
ذلك الحد بل هو المراد بالانقضاء لا ازواج
صحيها فانقضى
ابن بكير

قائمة الطهارة

قائمة الطهارة واجبة بقدر الامكان وان اصاب الثوب من ذلك
الدم اكثر من قدر الدم لم يلزم غسله فانه نجاسة غليظة هذا
اذا علم او غلب على ظنه انه اذا غسل لا يتنجس ثانياً قبل اداء
الصلوة ليكون الغسل مقبلاً ولو كان الثوب الذي اصابه ذلك
الدم بمجال لو غسله يتنجس قبل الفراغ من الصلوة فانياً جاز له
ان لا يغسله هو المختار للفقهاء وقيل لا بد له ان يغسله
في وقت كل صلوة مرة وصاحب العذر وخوفاً عن الخروج بعلاج
يخرج من ان يكون صاحب عذر لا من لا يمكنه الصلوة مع الطهارة
الكاملة لعدم النافي ولعمد المعنى المقصود لا يكون صاحب
عذر ويجلوف الحائض اذا احتشت ومنعت الدم عن الخروج
حيث لا يخرج من ان تكون حائضاً لا من صفة الحيض اذا تغيرت
لا يتوقف بقاؤها على حقيقة خروج الدم بمجلوف العذر فانه متعلق
بحقيقة الخروج الدم النافض ولم يوجد رجل به جدي
وخروج منها ماء صديد هو سائل وقد صار بسببه صاحب
عذر فتوضا منه ثم سال الفرقة التي لم يكن سائله
نقض ذلك وضوئه لانه الجدي في خروج متعدي له فرقة واحدة
فصار بمنزلة جرحين في موضعين من البدن احدهما لا يترقى
لو توضا لاجله ثم سال الاخر وعلى هذا مسئلة المجزئين اذا
كانت الدم يخرج من احدهما وصار يده صاحب عذر فتوضا ثم سال

المقصد بالترك
قائمة المرجح
ديكر

الذي لم يكن يسيل ينقض وضوءه لما قلنا وصاحب الحديث
 الرائي ليس ينقض به خروج المحدث في غير انقطاع بل هو لا ينقض
 عليه وقت صلاة كامل وهو المحدث الذي ابتلي به يوجد منه فيه
 وهذا يعرف صاحب العذر في البقاء بعد نكح كونه صاحب عذر
 فإدام يوجد منه في كل وقت صلاة ولو مرة في باقي على كونه صاحب
 عذر لكن نكح ابتداءً إنما يكون باء لا يمكنه أن يتوضأ ويصلي
 خاليًا عن العذر الذي ابتلي به في أول وقت صلاة إلى الغرض فيشرط
 في الثبوت استيعاب الوقت بالحادث على هذه الصفة كما يشترط
 في الزوال استيعاب الوقت بالطهارة منه بقاء بمعنى الوقت ولا
 يوجد ذلك الحادث فيه وفيما بينه وبين كونه للبقاء وجود الحادث
 في كل وقت مرة وإذا تضاء صاحب العذر لحادث آخر غير الذي
 ابتلي به والدم ونحوه الحادث الذي ابتلي به منقطع ثم سأل فقل عليه
 الوضوء ذكره في أحكام الفقه لا الوضوء لم يقع لذلك العذر
 بل وقع لغیره وإنما لا ينقض به في الوقت ما وقع له وإذا انقطع
 الدم ونحوه إلا عذر وقتا كاملا يخرج من أن يكون صاحب
 عذر بالنظر إلى العذر المنقطع فإنه كان تضاء وصلى على الانقطاع
 ودلم الانقطاع لا يعيد فإنه صحيح صلى بطهارة الأصحاء
 وكذا لو كانا على السيلون ونحو الانقطاع لا منه معذور صلى
 بطهارة المعذورين وكذا لو تضاء على الانقطاع وصلى على

فإن الامام الرضوي ليس يبرأ من وجوبه في موضعين
 كامل في المذهب أنه لا يجوز في الوقت في غير
 الحادث بمكة الوضوء وأداء الغرض
 إن كان

السيلون

السيلون لا العذر إنما اعتبار لا داء وهو قائم وقت الاداء
 وإن تضاء على السيلون وصلى على الانقطاع ونحو الانقطاع يعني ما
 الوقت الذي أعاد لا منه صلى صلاة في الإعذار والعذر ينقطع
 كذا في الكافي رجل انشأ في استخرج ما في نفسه بالنفس فمقت
 من انفة كلمة دم اكتملة بالضم الكاف الجملة المجمعة في نحو
 التمر والطين والمراد به هنا قطعة مجمعة من الدم الجامد دم
 ينقطع وضوء لونه العلق وهو الدم المنجم بجملة الطبيعة يخرج
 عن الدموية والدم النفس هو المسفرج الحائل وان فطرت
 في الدم فإنه يكره ويثبت انتقض وضوءه للسيلون والقرا هو
 الكبار من الحناء إذا مضمض العضو وامتلأ وما إن كان كبيراً باء
 ما مضته يمكن أن يسيل بنفسه لو خرج من العضو انتقض به
 الوضوء وإن كان صغيراً باء كان ما مضته دون ذلك لا ينقض
 أما العلق إذا مضت الواحدة من العضو حقاً متلات وكانت
 بحيث لو سقطت وشقت لسال منها الدم انتقض الوضوء وإن
 لم يمس من العذر لا ينقض وإنما الذباب أو البعوض والبرص
 ونحوها فإنه إذا مضى وامتلأ لا ينقض وأما الدم القليل الذي
 ليس له قوت السيلون أو القليل الذي لا يملك القوت فلا يمكن
 كل واحد منهما حدًا لم يكن نجسًا عند أبي يوسف وهو الصحيح
 خلوا للمحدث فإذا أصاب الثوب لا يمنع جواز الصلوة به وإن

المستحاض إذا ارتد عذبه الشمس والدم السيلون فمقتناه
 على السيلون ثم انقطع عنها الدم قبل الشروع في صلوة الطهارة بعد
 ما شئت فيها قبل أن يتعد قدر التشبه بعد ما قد قدر التشبه
 خبر السلام فتم ذلك انقطع من خروج وقت الطهارة فمقتناه
 طهارة لانه وضوءه باء ما في نفسه بالنفس فمقتناه
 لو تضاء العذر فتم ذلك انقطع من خروج وقت صلاة الطهارة
 بخروج الوقت ولكن يجب إعادة الطهارة لانه الدم منقطع وقت صلاة
 كامل وهو وقت العذر فثبت أنها حصلت صلاة الطهارة والدم
 الاعداد العذر الزاوي على هذا سلس البول والرحا والدم
 وكبح السائل لا سواهم في العذر مفرات في اذابة الجفن

لو تضاء لظفر على السيلون ثم انقطع صلى على الانقطاع ودالم الى
 القرب أعاد الطهارة لأنه خرج من العذر له دم الانقطاع وقت العذر
 صلاة تاما قبيحا أنه صلى الطهارة فبها العذر لا الانقطاع لم يمس
 زائل ولو عاد الدم في العذر لا يعيد الطهارة لان الانقطاع لم يمس
 وتبين في باب الجفن وقت صلاة كاملا

الذي باب بالضم سر سلك بن كيم جمع يوضا
 البوضه بالضم سر سلك بن كيم جمع يوضا
 الح

عدلو فحش و زاد على برع الثوب وكذا اذا وقع في الماء القليل لا يجزى
 لانه لو كان نجسا لنقض الطهارة وكذا النوم فاقض الوضوء اذا كان النيام
 مضطجعا اي واضعا جنبه بالارض او مكانا اي مقعدا على مرقفه
 او مستندا الى شئ بحيث لا يزال ذلك الشئ لسقط النيام اي صار
 من الوضوء استرخاء بجال لولاه ذنب الشئ لسقط لقوله عليه السلام
 العناء وكاء الله فمن نام فليتوضا وفي الكاف لو نام مستندا
 الى الشئ لو ازيل سقط لانه ينقض في ظاهر المذهب وعند الطحاوي
 انه ينقض لو كان اذا كان بهذه الصفة وجوز ان التماسه في كل
 وجه وقول الطحاوي هو محتمل صاحب الهداية والفتاوى وغيرهما
 وهو الاصح ولو نام جالسا يتمايل ربما يزول مقعده في الارض
 وربما لا يزول وقال الحارثي في ظاهر المذهب انه ليس بحدوث وقال
 الحارثي لا ذكر للناس مضطجعا والظاهر انه ليس بحدوث لو نزع
 قليل وقال الرافعي انه كاف لو فهم عامة ما قبل عند كاهن حداثا
 وان كان يسهر عن حرفا وفريقا فله وانه نام في الصلاة قائما او ركعا
 او قاعدا او ساجدا فلو وضو عليه لم يضر عليه السلام لو يجب الوضوء
 عليه ثم نام جالسا او قاعدا او ساجدا حتى يضع جنبه فانه
 اذا اضطجع استرخى مغا صلبه وانه كاف الرجل خارج الصلاة
 فنام على هيئة الساجد فنيه اختلافيين المتأخر قال ابن شجاع
 انما لو كان حدثا في هذه الوضوء اما خارج الصلاة

طحاوي
 هذا اذا لم يكن اليه مستوفى في الارض او جالسا او قائما
 مستوفى فالقعود في كلام الشيخ النقي وهو اختياره في ظاهر
 المذهب لا ينقض وهو اختيار الحارثي والسيد الشافعي
 الطحاوي اذا نام مستندا الى شئ ينقض ولو كان على ركبته ولو نام
 جالسا ولو وضع راسه على يد او على راسه ولو نام
 وضوء اذا كان مضطجعا على الارض مستوفى في الارض والظاهر
 لانه ينقض ولو لم يكن مضطجعا او اذا كان في الارض
 استرخى عن وجهه مغا صلبه ولو نام في الصلاة
 او في غيره وضوء في كل حال ولو نام في الصلاة
 حلقه سقطت اصله ولو نام في الصلاة
 استا كل ركن من ركعاته ولو نام في الصلاة
 وفي رواية العناء وكاء الله ولو نام في الصلاة
 كونه بركتين باعده كونه ركعة او بركتين
 جزلوا

واما في النوم احترازه النفاذ
 في هذا الموضع والفرق بينه وبين النوم
 انه اذا نام يسبح ما يقال عند الوضوء
 وهو نفاذ وانما يسبح في الوضوء

فيكون

فيكون حدثا واليه مال المعوق قال وطا المذهب انه يكون
 حدثا وهو المروءة والشخص الائمة الحوان وقال في الحاشية المذهب
 لا فرق بين الصلوة وخارج الصلوة وفي الهداية مع عدم الفرق
 والاعتدال انما نام على الهيئة المنسوبة في السجود رافعا يطنع
 فخذ به محافيا من فقيه عجميه لو يكون حدثا او لا فهو حدث
 لوجود نهاية استرخاء المفاصل سواء في الصلوة او خارجها ولو نام
 تحقيب في الشرح وانه نام قاعدا مسترخيا او غير متبع في هيئة
 القعود واضعا اليه على عقبه حال كونه مستويا في الحالين
 او واضعا يطنعه عن فخذيه لا ينقض وضوءه ذكر محمد بن صالح
 الزهر في الرخيق لو نام قاعدا ووضع اليه على عقبه وصار يشبه
 المنكب على وجهه قال ابو يوسف عليه الوضوء كذا في المبسوط
 انتهى وهذا هو الاصح لانه اذا انكب على وجهه وجعل يطنعه
 على فخذيه ارتفع جانب الخاق في مقعدته وزال التمكن وما جعل
 اليه على عقبه ولم يضع يطنعه عن فخذيه فعدم النقص وفقد
 الصورة هي المذكورة في فتاوى قاضي خان بخلاف الصورة الملق
 ولو نام مجتبا بازا يجلس على اليه ونصب ركبته ونشد يديه
 الى انفسه بشئ يحيط ظهره عليها لا وضوء عليه لشدة من المقعد
 وعدم تمام الاسترخاء وكذا لو وضع في هذه الحالة راسه عن
 ركبته لما قلنا في الخلاصة فانه نام مرتجا لا ينقض الوضوء وكذا

المسألة في تركيب الوضوء في فائدتنا
 ابدا في الوضوء في فائدتنا
 اخرى
 ولو نام على راس الشئ وهو جالس فادلى جالسا كان خاضعا

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وجلاله
وآياته وبرهانه

وحد التسم ما لا يكون مسموعا أصلا له ولا جوارحه وكذا في القاري
الحاقانية وغيرها التسم لا يبطل الوضوء ولا الصلوة والضمك
يفسد الصلوة لا يزيله الكلام المسموع لا يفسد الوضوء
النص ورد في التهمة والضمك ومنها وحده الضمك انه يكون
مسموعا له دون جوارحه وكذا المباشرة الفاحشة فاقضه للوضوء
من الرجل والمرأة وان لم يخرج من مذي عندا حنيفه وابه يوسف
خارفا لمحمد وهي ان يمس بطنه بطنها او ظهرها وفرجه مشتركا
فجميعا فغير حائل في جهة القبيل والبروف لانه هذه الحالة
يغيب فيها خروج المذي فاقض السبب الغالب مقام للسبب وما
مثل الذكر واكل كل شئ مسنه الماء مباشرة كالشوا وبجائل
كعين فانه لا ينقض الوضوء عندا خارقا للشافعي في مثل الذكر
واما اكل ما مسنه الماء فالشافعي لم يخالفتا وفيه وما لا واحد
بإيقاع الماء في كذا من المرأة لا ينقض الوضوء عندا سواها
بسم الله او بدنها وقال الشافعي يتيقن ان لم تكن محرمة مطلقا قال
ماله واحد يتيقن ان كان بسم الله والدلائل مستوفات في الشرح
ولحق الشراي شعر راسه او لحية او شاربه او قلم او ظفار
بعد ما نزل لا يجب عليه اعادة الوضوء ولا امر الماء عليه
ولا اعادة غسل ما تحت الشعر والظفر ولا مسحه لانه الغسل
والمسح في محل وقع طهارة حكمية للبدن كله في الحد لا يختص

وحد التسم ما لا يكون مسموعا أصلا له ولا جوارحه وكذا في القاري
الحاقانية وغيرها التسم لا يبطل الوضوء ولا الصلوة والضمك
يفسد الصلوة لا يزيله الكلام المسموع لا يفسد الوضوء
النص ورد في التهمة والضمك ومنها وحده الضمك انه يكون
مسموعا له دون جوارحه وكذا المباشرة الفاحشة فاقضه للوضوء
من الرجل والمرأة وان لم يخرج من مذي عندا حنيفه وابه يوسف
خارفا لمحمد وهي ان يمس بطنه بطنها او ظهرها وفرجه مشتركا
فجميعا فغير حائل في جهة القبيل والبروف لانه هذه الحالة
يغيب فيها خروج المذي فاقض السبب الغالب مقام للسبب وما
مثل الذكر واكل كل شئ مسنه الماء مباشرة كالشوا وبجائل
كعين فانه لا ينقض الوضوء عندا خارقا للشافعي في مثل الذكر
واما اكل ما مسنه الماء فالشافعي لم يخالفتا وفيه وما لا واحد
بإيقاع الماء في كذا من المرأة لا ينقض الوضوء عندا سواها
بسم الله او بدنها وقال الشافعي يتيقن ان لم تكن محرمة مطلقا قال
ماله واحد يتيقن ان كان بسم الله والدلائل مستوفات في الشرح
ولحق الشراي شعر راسه او لحية او شاربه او قلم او ظفار
بعد ما نزل لا يجب عليه اعادة الوضوء ولا امر الماء عليه
ولا اعادة غسل ما تحت الشعر والظفر ولا مسحه لانه الغسل
والمسح في محل وقع طهارة حكمية للبدن كله في الحد لا يختص

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وجلاله
وآياته وبرهانه

بذلك المجل فلا يزول حكمه بزواله وعلى هذا لو كان في بعض أعضائه
بشيء وقد انشرب جلد جوارحه الغسل او المسح عليه ثم قشرا
وقش بعض جلد جلد جوارحه او غيره من الأعضاء بعد الوضوء والغسل لا يبطل
طهارتها تحت ذلك لما قلنا وفيه يتيقن في الوضوء بالوضوء
وشك في الحدث فلا وضوء عليه لانه اليقين لا يزول بالشك
وفي شك في الوضوء يتيقن في الحدث اي يتيقن ان واحد وشك
هل نوى بعد ذلك ام لا فعليه الوضوء لما قلنا وفيه شك في
خلو الوضوء في غسل بعض أعضائه هل غسله ام لا فعدم غسله
كانه متيقنا فلا يزول بالشك فعليه غسل ما شك فيه وان
شك في ذلك بعد تمام الوضوء فلا يلتفت الى المشك ولا ياتيه
غسل ما شك فيه ما لم يتيقن بعدم غسله لانه التام قرينة
ترجح غسله وفي علم انه قد فعل للوضوء وشك هل نوى ام لا
فهو على وضوء وفي علم انه جلس لقضاء الحاجة وشك هل قضاها
ام لا فعليه الوضوء نظرا الى القرينة ولو يتيقن انه لم يغسل
أعضا واحد من أعضاء الوضوء ونسي أي عضو هو ذكر في مجموع
النوازل انه يغسل الرجل اليسرى وفي رأي بلال بعد الوضوء
لا يعلم هل هو ماء او بول ان كان أول ما عرض له اعادة الوضوء
وان كان الشيطان يربيه كثيرا لا يلتفت اليه لتيقنه بما
لطمته وشكه في الحدث وينبغي ان يضيح فرجه وسراويله

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وجلاله
وآياته وبرهانه

انه بوله ظاهر للفروغ وعموم المبالى لتعد الزرع عن وقال
الغنية ابن حنيفة بن الحسن الوفاة دون الثوب وهو حسن لا العاد
تخير الوفاة فلا ضرورة في حقها بخلاف الثوب واما خر ما توكل
لحمه من الطيور بسوى الدجاجة والبط والوز وغيرهما فظاهر
عندنا واذن كالحمامة والعصفور وغيرهما للوجع على اقتنائها
في المساجد مع الامر بتطهيرها فلو كان خبزها نجسا لما تركها
فيها ولو وقع في الماء لا يفسد ككونه ظاهرا وكذا بغير الماء اذا
وقع في الدهن لا يفسد اذا كان قليلا بحيث لا يظهر طعمه لعموم
المبالى وفيه نظر ذكرناه في المشرح وفي تناو قاضيه وبول
الفرز والغاز بنحس في الظاهر رواية يفسد الماء والثوب ولو طحن
بغير الماء مع الخلطة ولم يظهر اثره يعني للفروغ والبيضة اذا
وقعت في الخلطة في الماء اتم المرفة لا تفسد وكذا الخلطة اذا
وقعت في رطوبة في الماء لا يفسد ^{او حيد} لانه الرطوبة التي عليها ليست
بنجسة ككونها في مطهرها وكذا الوتقة بكسر الهمزة وفتح الفاء
وقد تكرر ما يكون في معدة الرضيع من اجزاء اللب الذي طاهر عند
ابن حنيفة اذا خرجت من ثبات ميتة سواء كانت جامدة ومائعة
وعندنا وعندنا الماء ببيعة نجسة والجامدة متنجسة تطهر
بالغسل اما لو خرجت من مذقة فلا خلوق في مطهرها والخلوق
في لبن الشية على هذا اما الماء المستعمل ^{اي ليس عليه} فنجس بحاسة غائبة

عندنا

عند ابن حنيفة في رواية الحسن ابن زياد عنه وعند ابن يوسف بنحس
بحاسة خفيفة وهي رواية عن ابن حنيفة ايضا وعند محمد بن
رواية عن ابن حنيفة ايضا طاهر غير مطهر او مطهر وبالحذر
اكثر المشايخ وهي ظاهر الرواية وعليه الفتوى لانهم لم يرو عن
البنى عليه السلام والصحابه الترخيز عنه فكما طاهر ولم يرو
عنهم انهم حملوه في الوضوء سيما في الوضوء ما كن العدمية المياه
ولا ان بعضهم اخذوا في عضو غير واستعمله تدل على عدم كونه
مطهرا ولا فرق في ذلك بين كون مستعمله مائيا او غير مائيا خلافا
لما في غير الحديث والماء المستعمل هو كل ماء انزل به حدث كما
اذا استعمله في ريحته ولو بالونه او استعمل في البعد على وجه
القربة اى العبادات او قصد باستعماله التقرب الى الله تعالى وكذا
مستعمله غير حدث كالوضوء على الرضوخ فيصير مستعملا باحد هذه
الامر بن عند ابن حنيفة وابن يوسف وقال محمد لا يصير الا
بالقربة فلو قوض او اغتسل وهو حدث بل بنية كنعيم الغير
او التبرؤ لا يصير الماء مستعملا عندنا ^{اي قد زيل} بل بالحدث
لعدم نية القربة ثم انما يصير مستعملا اذا زال عم البعد في الغسل
او عم العضو الذي استعمل فيه في الوضوء لفروغ التطهير وعند
البعض لا يصير مستعملا حتى يستقر في مكان والصحيح انه كما زایل
عن العضو صار مستعملا لزوال الفروغ وقوله اذا استعمل في البعد

مالا تخله الحيات منها طاهر اذا لم يكن عليه وسوءه لما روي عن
 عبد الله بن عتيق قال انما هم رسول الله في المية طاهر اما
 الشر والفسق فلا يابى به والكلام عليه مستوفى في الشرح واما
 جلد الفيل فيظهر بالرباغة كسائر السباع وعظمه طاهر حتى
 يسعه والا شفاه به الا عند محمد فانه عند الفيل خمس العيون كالنمر
 فلا يجوز الا شفاه منه شق وتروى عن محمد امراءه صلت في غنمها
 فلاوة عليها ^{اسد} اسد او تغلب او كلب جازت صلواتها
 لغيرها ^{او كلب} وكنى ^{او كلب} كلب ^{او كلب} كلب ^{او كلب} كلب ^{او كلب} كلب
 الصلوات مطلقا على ما ذهب عنه من انهم اذا زادوا على قدر البر
 وذكر الشيخ الامام لا سيما في كلبهم ^{او كلب} اسكنا السبع المملة بعد
 قيا موحدة والنعم من ساكنة وكان مشرقه الى اسبابة فربة في
 في ابي جابر في شرحه ^{او كلب} كلب ^{او كلب} كلب ^{او كلب} كلب ^{او كلب} كلب
 الله مدبره لو دكة الميت لا يجوز الصلوة به ما لم يغسل لانه ينجس بعد
 الدباغة بالورد فيظهر بالفضل فلنا مع العصور علم انه مدبر
 بشي طاهر جازت الصلوة وان لم يغسل واشد انه مدبر بشي نجس
 او بشي طاهر الا افضل انه يغسل لشره والشفافا لم يغسل جاز بناه
 على الاصل الطاهر والدباغة وهي ما يمنع النجس والفساد
 الجلد على ضربين حقيقة او حكمية فالحقيقة انه يدبغ بشي طاهر
 في الادوية القدر للدين كالتعصير والسجدة والشب والمخ والمزج

او ملحق
 حروق
 الجود
 30

واما ما بعد البلغة فابن لا يعود نجسا واما الحكمة فخرج
 الحاد من حكم النجاسة ونزوله النجس عنه من غير استعمال شئ في الادوية
 اما التراب او جعل التراب عليه او جعل في التراب او المشرق او فناء
 الشمس او بالقاء في الريح فنزول رطوبة هذه الاشياء يصير
 طاهرا ولكن اصابه بعد الدباغة الحكمة ما فابن ففن الى في
 نجاسة او ابقاء في رويته يعود نجسا لعود الرطوبة في رويته لا يعود
 لانه هذه الرطوبة طاهرة غير ذلك الرطوبة نجسة التي كانت
 فيه وكذا الحكم التوب اذا اصابه مني فترك اصابه ونزله
 الارض اذا اصابها نجس وجعت ثم اصابها الماء وكذا البر
 اذا نجس فصار ماؤها حرة ماؤها في كل هذه المسائل
 رقباء في عدم ما نجسه والاصح في غير المنى عدم العود وفي
 المنى العود وقوله في فتاوى قاض خان انه الاظهر في البرا يعود
 نجسا غير صحيح بل المذكور فيه في فضل البر الصحيح انه طاهر ويكفي
 ذلك بمقالة الترح وقد كفي الخط الاظهر لا يعود نجسا لانه
 ان اكل لا يعود بلا سبب ^{او كلب} كلب ^{او كلب} كلب ^{او كلب} كلب ^{او كلب} كلب
 نرجحت اى خرجت ماؤها وكما نزع ما فيها من الماء طاهرة لها
 فلا يجتمع الى غسائها او بشي اخر وان وجعت فيها فانز او عضف
 او ما صخرها في الحذر نزع منها عشرة دلوين فلتش ما روي
 في النسل انه قال فان ما شق البر فاخرجت في ساعته ابيض منها

ابو حنيفة

40

عشره دلو فاغشوه بطريق الابواب والمثلث بطريق الاستنجاب
 والمغيرة هو الدلو الوسط وهو ما يسجد عام للحج المقبول وان مات
 فيها حيا متاود جاجة او سقر او ما قاربها في الجنة تنزع منها
 اربعون دلو وخمسة كوا في الجامع الصغير قال في الهداية وهو لا يدرى
 يعني انظر في قول القدر على سبعة حركات الى سعيد المحدث انه
 قال في الرجعية اذا مات في البر تنزع منها اربعون دلو وهذا
 البياض الابواب والمثلث بطريق الاستنجاب وان مات فيها شاة
 او كلب او ادى تنزع منها جميع الماء لما روي ابن سيرين انه نجيا
 ورفع في زمزم يعني مات فامر به ابن عباس فاحرق فامر به ان تنزع
 جميع الماء وكذا ينزع جميع الماء ان يخرج الكلب والحزير جيا والم
 اى ولم يصب منه الماء لانه الحزير يحس العين وتم الكلب في روبة
 ليس يحس العين فام يصب منه في الماء لا يجب نزع حة كفى سائر السباع
 وقبل عندهما يحس العين وعندك لا اوقرا ستونين ذكر الاختلاف
 في الشجر وكل حيوان سوا كلب والحزير على ما ذكرنا اذا خرج جيا وقد
 اصابه الماء فانه ينظر ان كان سقرا طاهر ولم يعلم ان عليه نجاسة
 لا نجس الماء ولكن لا يتوضا منه احتياطا للاختلال ان كان عليه نجاسة
 او انه احرق عند الوقوع ومع هذا ان يتوضا جانا لانه الاصل عدم ذلك
 الا ما كان غاليا كما قال في القارة اذا هربت من القربة فسقطت في
 البر فيجسد الغلبة البول منها عند الخوف في المهرق والمكان سقرا

خس

نجسا ينزع كله لتنجسه بسقوره ولا تظهر وجوب الترح فيما سقرا
 نجس سواء اصابت فيه الماء او لم يصب على ما احتيا قاضية وقد
 حققنا في الشرح وان كان سقرا مكرها ينزع منها عشرة دلو
 ونحوها استجابا لما في الخلاصة احتياطا وان كان سقرا مكرها ينزع
 كله ايضا لئلا يهيبا لشدة كثر روى عن ابي يوسف في قتال ولم يذكر
 غير غير خلافه وان انتفع فيها الحيوان الواقع او نفعه نزع جميع ما فيها في البر
 من الماء سواء صغره من الحيوان او كثر بعدا كان ما عسى الماء وتوالي
 وقع فيها ذئب القارة ونحو لا تشاء النجاسة في جميع الماء وحيوان
 فيها خاف من ميتة ولا يدرى انها ميتة وقت ولم تستقم اعاد الصلوة
 يوم وليلة اذا كان في وضوء منها في دين اليوم والليله وضوء كل
 شئ اصابه ما وقع في الزمان المذكور وان كانت انتفعت او
 نفعتم اعاد وضوء ثلثة ايام وليا لها او ما اذ به موضعهم
 منها في وضوء المذكور وعمل كل ما اصابه ما وقع عند انزع الى حقيقه
 وقال ليس عليهم اعاد شئ ولا غسل شئ حتى يتحقق شئ وقت
 لاحتمال انها وقت تلك الساعة فمات او كانت ميتة متخذه
 او متفسخة ثم وقت بريح او غير ولا فيح لانه لو كان في البر يسب
 ظلالها به فيجعل عليه احتياطا لا تتفاد او تفسح بول على البول المذكور
 فقد كانت باعنا القالب واذا وقعت ميتة في البر في
 بول الابن والنفث فاني اخرب قبل الاضراق لم يتنجس البر احتياطا

يؤصلون

انها

انها

البرقانة اخرجت بعد الافتراق يتجسس البرق فمذا استفسار القياس
 ان يتجسس البرق على كل حال لانه هذه نجاسة وقعت في ما قليل
 فينجسه كما لو وقعت في الاثنا كدر الخرج لانه ابا الغلو ليس لها
 اعليته والواشع بعرجولها والرياح تنهب فجعل العليل غفودون
 الكثرة وان وقعت في البقرة والبرقانة في اللبن والحب فخرجت
 وقعت ولم يبق لها اثر لم يتجسس اللبن انفسه كما لم يتجسس البرق هو
 مروي عن علي رضي الله عنه وان وقعت في خرزما للباب فهو كوقوعها
 في سائر الاول فينجس في الاصح لانه الفروقة انما هي في ماء الحلب
 لانه عادتها ان تغرق في الوقت والاحتراق عنده غير كثر
 غير مروي عن ذلك حليمة اذا كانت باسنة لم يفسد الماء اي ماء
 البرق ما لم يستكن الناس لعلوم البكوي وفيه اشاعة الى الرطبة
 ليست كذلك وفيه ان حد الكثرة يستكنه الناظر وهو الاصح وقيل
 انه لا يخرج كل دلو من بئر او بئرين ومع محمد انه ياخذ به وجده الماء
 وفي الرطبة والمنكسر الباسنة اختلاف بين المتأخر بعضهم فني
 فيما بالقبض وبعضهم سوى اي بين الرطبة واليبس المنكسر
 والصحيح وهو مختار صاحب الهداية لتحقيق الفرق في الجميع
 والاول ان يتنزه المنكسر للتلطذ والآخر فيهما ونما لا
 واكثر الشايخ على انه تغيب فيه الفرق في العامة والباري ان كان
 فيه فرق في تقدير الاحتراق وقع الخرج كما قال الغلو في غير الخلق

الكثرة

الكثرة الطارق لا يحكم بالنجاسة للفروقة وان كان الاحتراق
 متفسرا كما بالريوت والاماكن المحفوظة الطليقة الطارق بمنزلة
 الاناء لا يعنى فيه القليل وهذا هو الذي ينبغي ان يعتمد عليه
 الجميع يستدلون بالخرقة فينظر الى ما هي فيه والبرق اذا كان
 طليقا من منزلة البقرة في حكمه وان وقع الحمام والعصفور في البرق
 لم يفسد ماؤها لانه طاهر وهذا مذهبنا خلافا للنشاف
 وان وقع جرب الرجاجة انفسه لانه نجس غليظ وكذا ساقبه
 وكذا خثر الحفاش بوله لا يفسد للفروقة وكذا ذرق ما لا ينزل
 لحمه في الطيور فانه طاهر عند ما في رواية خلافا لمحمد
 بناء فمروا به فيما تقدم وقال كل ما طاهر وقال بعضهم مروي
 عن ابن حزم مروي عن ابن سنان في سباع الطير نجاسة مخفية
 لا يفسد الثوب اذا خشن وفسد الماء وان قل كسائر النجاسة
 ولا يفسد الماء بالكتير ما لم يغيب كسائر النجاسة وفسد ما الاواني
 وان قل لا مكان صوتها عنه ولا في يفسد ما البرق لتقدر صوتها عنه
 وان بادت شاة او بقر او غيرها مما ياتي كل لحمه في البرق يتنجس لانه
 خفة النجاسة لا تظلم في الماء بمكن صوت البرق من الاعن محمد
 لانه غفر وان افطرت دم او خمر في البرق ولو قطرة واحدة فينجس
 ماء البئر كله للنجس وفي النجس جرب نزع البرق ولو اصب
 على راسه ثم استقى ولو الخمر فقط من جده في البرق لا يتنجس الماء

وان قدرا الماء المستعمل نجس للظفر اذا في التمر عنه في هذا
الحالة نجس ماء وقع جب او حدث في البراءة دخل فيها اللاب
الدلو الى الم بن الغسل او الوضوء قال انه في رواية المجل
جب والماء نجس قالوا لانه باوله ملاقات الماء صار مستعمل
نجس في بقية الاعضاء وهو نجس فلم ينزل عنها الحدث فيبقى على
جنايته وقال في رواية اخرى يخرج من الجنابة اذا مضى او استنشق
ثم انه يتنجس بخاسته الماء المستعمل فعلى هذه الرواية يخرج لانه
يغير القراءه لخروجه عن الجنابة قال في الهداية وعنه ان الرجل
طاهر لانه الماء يعطى حكم الاستعمال قبل الانفصال للظفر وهو في
الروايات عنه انتهى والاصح قال ابو يوسف ان رجل جنب والماء طاهر
لانه ابا يوسف يشترط الصب او ما يقوم مقامه في طهارة الغسل
ولم يوجد فلم يغير الرجل وجع الماء لم ينزل به حدث والاستعمال للظفر
فبقي كما كان وقال م م وكلاهما طاهر الرجل لخروجه عن الحدث والماء لانه
لم تقم به فربة لعدم النية هذا اذا لم يكن على يده او فوق يده نجاسة
حقيقية وان كانت على يده او ثوبه نجاسة حفيفة او مستحبة
الماء يتنجس الماء بالاجماع ولو وقع الحايض كانه بعد انقطاع الحيض
فهي كالجنب وان كان قبله فكما طاهر غير الطاهر المحدث ولو وقعت
في البراءة فارة فقد روي عن ابي حنيفة انه قال الى ابي بن مزيه
عشره ولو دلوا ان ثلثون حكم الاربعة حكم الواحدة وان كانت الفارة

بركني وحدثني في رواية
عنه ابي بن مزيه في رواية
ابن مزيه في رواية
ابن مزيه في رواية
ابن مزيه في رواية

مقصود

الظاهر من نفي ضرورة

الواقعة

الواقعة حسا بنين اربعة دلو او خمس الى سبع حكم الواقعة
على الاربعة الى سبع حكم الدرجة فاذا كانت الفارة عشر بنين
ماء البراءة كله ينزله الكلب وروي عن محمد الفارسي ان كانا كفتة
الدرجة بنين اربعة وفيه الفريين بنين كل الماء في التنجيس وهو
اقبس من قول ابي يوسف لانه يكون مراد الصغيرة التي للنسب فقدر
الدرجة ونحوها فلا خلاف في الحقيقة وان كانت البراءة بعينها
نزعها لا يخرج عظيم اخبرني هو مقبل ما كان فيها الماء وقت ابتداء
النزع ثم ان الشايخ اختلفوا كيف يقدر ما كان فيها قال بعضهم يخرج
حقيقة من عرق الماء وطوله وعرضه وتخصص فينجس الماحني
تلا الحنفية وهو مروي عن ابي حنيفة وقال بعضهم وعنه ان في ابني
يحكم به فاعذر في اهل البصرة بالماء فينجس منها حكمها فاقالا
ان ما فيها من الوقت الغدلو مثلا نزع ذلك الماء وهذا شبه بالفتنة
قال في الهداية وفي الكافي هو الاصح وروي عن محمد انه قال بنين منها
مائتا دلو الى ثلثمائة دلو وانما اجاب بنين بناء على كثرة الماء في
ابا بعد ادكنا في المسبب والمروي عن ابي حنيفة انه قال بنين منها مائة دلو
ولو لم يكن كافي وهو بناء على ابا الكوفة لقله الماء فيها كذا في الكافي
هذا اي اعتبار الغالب ابا رابعا يسير على الناس واعتبار قول العربيين
احوط واذا نزع بوقوع الفارة عشر دلو او ثلثون طهر دلو
والوشا ما اكسروا المد وهو الجبل وكذا انظر الكبر في نواحيها

وهو مروي

ويد المستقي بقا لطهارة البين كذا في كل موضع شرح مقدار ما وجب وفي
 وجوب نزع الكل اذا وصل الى احد لا يلاء نصف الروكاه نزع الكل
 وحكم بطهارة البر وتوابعها ذكر بعين البراز في ذكر قاض خا ان
 اذا بقي مقدار زراع او ذراعين بصير الماء طاهرا وطورا وهو موضع
 وذلك احوط ولو زرع او يد ولو شترق فانه يخرج فيه اكثر من نصفه في هوية
 دم سائل لا يتنجس الماء ولا غيره اذا مات فيه كالقاي البغض
 والمزاج والمزاج في جميع انواعها والعقاب والحناف والعاق اي
 وما يشبه ذلك من فرائض وضعا للحشرات وكذا موت ما يتنجس في الماء
 اذا مات في الماء او في شئ من الماء لا يتنجس كالمسك والصفير الماء او في
 والسطح والحق المائيه وان مات في غير الماء من الاطعمه والاشربة
 فنية تفصيل اما السمك فانه لا يتنجس بلا خلاف واما الصفير
 اذا مات في المعبر ويخرج فقد اختلف المتأخرون في كونه يفسد او لا
 وقال الصفير والثر على ان يتنجس قال في الهداية لا يفسد المذمة فيها
 وفي السمك وقبل لا يفسد وهو الاصح لان لا دم فيه لا الدموي
 لا يعيش في الماء وفي الهداية الصفير الجري والبري سواء قبل البري
 يفسد لوجود الدم وعدم المذمة ثم المائي بما يكون في البري ومثواه في
 الماء فيطهر الماء يفسد الماء اذا مات فيه في الجميع وكذا غير الماء بالبري
 الاولي وذكر الاسبيجاني في شرحه ما يفسد في الماء ما لا يفسد في
 اذا مات في الماء لا يتنجس فانفتحت ونفخت يتنجس وتفت فانه يفسد

ذكره البري ذابضا
 وموت ما ليس له

او صقلش
 او دم صوب

ذلك الماء

او اما الحية البرية اذا مات في الماء يفسد

ذلك الماء في موهود في عهد لا يخلط الاجزاء الحرم اكملها بالماء او ختم
 ابتلاها معصوما جعل فيه تناول الحرام بين تناول وفي التجسس لو
 كما الصفير اي البري دم سائل يفسد ايضا ومثله لو مات حيث تجسبه
 لادم فيها في الماء لا يتنجس وان كان فيها دم يتنجس وقول المعرك
 الحية المائيه اذا كانت كبيرة لها دم سائل مبي على الماء والماء مع دم
 لانه فيها ليس بدم حقيقه الدموي لا يعيش على ما تقدم في الهداية و
 الكاف وكذا في رقة اذا كانت كبيرة اي بحيث يكون لها دم سائل فانها تفسد
 الماء لما تقدم في الصفير المائي هو الذي يكون بين احدا به شر البري
 بخلافه **فصل** في الاعتكاري جميع شئ بالمرئ والمراد ما يتبع شرب
 المشارب وتدر يطبق على اية الطعام شئ لا يفسد طاهرا ولا اتفاق
 سواء كان مسلما او كافرا او جنبا او حائضا او محرما او طاهرا
 جميع الاحداث اما لو نجس في غير شئ او غيرهما فشرجه في فوه يتنجس ولو شرب
 بعد ما رده وسبقه في فيه وذهب الانزلا يتنجس شئ عند رزح
 واجبة في خلاف المجد وكذا شئ ما في كل لحم من الحيوان طاهرا بالاتفاق
 كالابل والبر والغنم لقوله الامام من لحم طاهر واما شئ الفرس
 فمن لحم ربح فيه روايات ذكر في المحيط الا ان ما قاله المعمر في رواية
 نجس ليس منها كما انه لغير المعمر بل في المحيط في رواية قال يجب
 الى ان يتوضأ بغيره وروي رايه النبل عنه وفي رواية هو شئ كونه
 كونه الحمار ورواية وروي رواية الحسن عنه انه مكره كونه المذموم

البر والحية

الخربة وفي رواية وفي رواية كتاب الصلوة انه طهرها اكله وهو الصحيح من جهة
 لانه كراهة اكله كراهة لحيث فيه ولما عندنا من طاهر لا يمكن
 لانه ما كحل اللحم وبه اي يكون طاهر اذ غير كراهة اخذ بعض الشايع بل
 المتأخرين في شواكل الكلب والخنزير وسائر سباع البهايم نجس باثبات
 علماءنا لما نقلوه من نجس خلاف لما ذكر في الكل والشايع ولما في الكلب
 والخنزير وسائر سباع البهايم والكلب والصفر والبازي والناهي ونحوها
 وسائر ما يسكن في البيوت من الحشرات وغيرهما مثل الحية والعقرب و
 الوزغة والقارورة والرجاحة الخ لانه المصلحة غير المجبوبة والموت
 ويكره اكل ما بقي منها مكره اي يمكن يتوضأ به عند جود غيره وكذا شربه وقد رجحه
 بالحالات حتى لو كانت مجبوبة فانه كانت في مكانا ورأسها وعلمها يكونان
 خارجا بحيث لا يصل منها شيء الى ما تحت جلدها فلا ياكل منه شيء
 وقال شيخ الاسلام ان كانت لا تصل الى نجاسة غير نجاسة اكله تسورها
 وان كان يصل منها شيء الى تحت جلدها لانها لا ياكل في نجاسة نفسها
 ويحايي بوجاهة سوء البهية غير مكسوة والرائحة مستوفاة في الشرج
 وانما اكل البرق والقارورة ثم شرب الماء على العذبة غير ان تمكث وتلت
 فيها فينجس الماء وانما تمكث ساعة ولدت فيها نكسوه ونجس نجس
 عندنا في رواية خلافنا لغيرنا على التطهير بغير الماء وسواء الحمام
 والبغل والرياحه انما مشاؤون قبل مشاؤون في طهرها رقت قبل في طهرها
 وهو الاصح والواجب عليه غسل رأسها اذا وجد الماء الطاهر بعد التوضي

ويكره اكل ما بقي منها

بالمشكوك

بالمشكوك وتعيد البغل بالذي اصابه اذا ذكر جماعة منهم السروجي في شرح
 المهدية في كراهة اكله فليس في كراهة كراهة القدر بالام وكذا
 كانت امه بقر وعرف كل شئ معتبر قسوة فما كان سوية طاهر ففرقه
 كذلك وما سوية نجس ففرقه نجس وما سوية مكره اي
 يكون اكله يضر وبه انه او ثوبه ملبوس به الا ان عرف الطاهر وكذا
 للبغل طاهر بلا شئ وان فز من اشد في طهره سوية وقوله
 عندنا في الروايات المشهورة انما هو لانه الرواية عندنا في
 الاية المشهورة هي رواية الطهارة لانه الاما بين نجاسة
 وكذا ذكر القدر في اي ذكر عرفه طاهر في الروايات المشهورة
 وفي بعض الروايات انه نجس فليطو وقال الشمس لانه نجس فليطو
 الا انه لكنه جعل عفوا في الثوب والبهية للفرقة وفي بعضها نجاسة
 خفيفة والمشهور في الصحة انه طاهر ولين الا انما في الخارج
 نجس في طاهر الرواية عن اصحابنا الثانية وروى محمد بن النضر
 انه طاهر ولكن لا يترك كل وطير لم تصبحة بغير المعبر بل الصحيح انه
 نجس على ما حققناه في الشرح وان اصاب الثوب والبهية من السور
 الكبر لا يمنع جواز الصلوة وان قس ان ولو كان يبيح بعد كثر
 فاحشا لانه لا يترك الصلوة معه كما يكون الى ثوبه واكله و
 وشربه وان يبيع ترك الهمة تلحس برونه او ثوبه ثم يصلي به غير
 غسل والاصح انها كراهة تنهى عن اكلها انما في ثوبه

على ما اخبره الطحاوي وانه اصاب التوب او البذر شئ في السق والشكوة
 لا يمنع جواز الصلوة اليه وانه فحش وروى في الاستسقاء قال شيخنا
 فحش بناء على انه جنس نجاسة خفيفة والصحيح انه الشك في طهره لا
 في طهارته بل هو قطعاً وقد تقدم وانه اصاب التوب او البذر شئ
 في السق لم يمنع جواز الصلوة اذا زاد على قدر الدرهم والا صل فيه
 اي فيما يمنع جواز الصلوة ان النجاسة القليلة اذا كانت قدر الدرهم
 او دراهم من غرض لا يمنع جواز الصلوة عندنا وعند غيره والشافعي يمنع جواز
 الصلوة وانه قلت وكذا عند مالك واحمد ولكن ينبغي ان تغسل وان كانت
 اي ولو كانت النجاسة اقل من درهم الدرهم على ما تقدم في الادب حتى
 انه التوب والبذر اذا اصابتهما مقدار ما يجمع بطلان النجاسة
 او مع تلك النجاسة التي اصابته فلا يغير المجمع اكثر من قدر الدرهم
 منعت تلك النجاسة جواز الصلوة بالاجماع وقد روي في حقيقته انه
 انه غسل ثوبه فخره لم اصابته لن زيادة ورعه وحما ففته على اذ
 الشريعة ودقائق التقوى ثم الدرهم المقدريه هو الدرهم الكبير
 المسهل على بكسر الشين مشوق الى شمله على اسم موضع وهو مثل عرض الكف
 ان معز الكف وهو اقل اصل الاصابع قال الفقيه ابو جعفر الهندواني
 قدره بالوزن اي بالدرهم الوزني وهو ما يبلغ وزنه مثقالا في الخلقة
 ذات الجرم والجسد كالعنبر ولحم الميتة ونحوهما وتقدر بالبسط
 الى العرض المذكور في النجاسة الواقعة التي لا يجرم لها كالبول والخر

كذا في نسخة
 كذا في نسخة
 كذا في نسخة

والدم

والدم المانع ونحوها فالمعتبر في الكشف وزنه ذات النجاسة وفي الرقيق
 عليها قلت اصابها التوب ودهن نجس هو اقل من قدر الدرهم في
 الاصابة ثم ينسب بعد ذلك حتى صار اكثر من قدر الدرهم قال بعضهم
 يعتبر في وقت الاصابة اي فلا يمنع جواز الصلوة وانه بعد ذلك
 قال بعضهم يعتبر وقت الصلوة به مع منع جواز الصلوة وبما بالقول
 الثاني يؤخذ المشايخ لانه مساحة النجاسة وقت الصلوة اكثر من قدر الدرهم
 وما على به قبل الانبساط جاز لعدم القدر المانع في ذلك الوقت وانه
 اصاب الدرهم النجس للجلد وتشرب اي سواه من في الجلد واذا
 ادخل الرجل يده في السمن النجس وغيره في ادهان الخيش والحرارة اذا
 اختلصت بالحناء ونجس او غيره من الخضابات النجسة او التوب اذا
 ضيع بالصبغ بالكسر النجس ثم غسل كل من الاشياء المذكورة ثلاث
 مرة ظهر للجلد في النجس المشتبه والتوب في الصبغ النجس واليد من
 من الدرهم النجس والخضاب النجس وانه يبي اي ولو بقي اثر الدرهم
 من الدسومة في اليد والجلد واثر الصبغ في التوب واثر الخضاب في
 اليد لانه الاثر الذي يشوقه والله لا يفرق بينهما وما تشرب الجمل الدرهم
 من غرض كونه وذكور في المحيط يظهر التوب او لا يصبغ بشئ نجس
 بشرط ان يغسل حتى يصفو الماء ويسيل منه الماء لا يبق في الخالص
 في لون الصبغ وكذا قال قاضي خا في خضاب اليد ينبغي ان لا يكون
 طوام يخرج منه الماء الملو بلون الخاد او غسل ولو غسل اليد

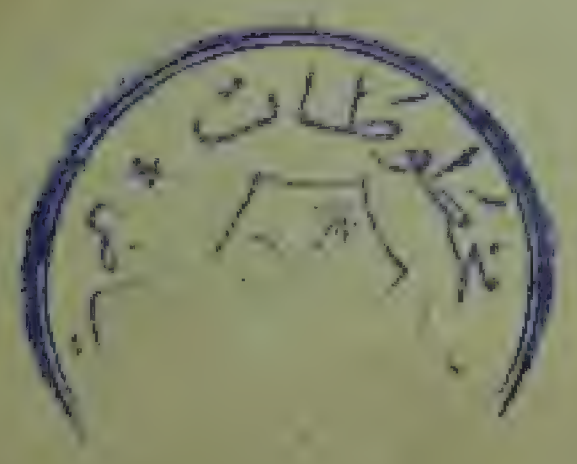
الماء يفرج من ولا صابون ونحوهما فانها يطهر اذا لم يبق في الماء لو لا ابرى
 الى جاري عروس في نظير الرهن التجسس اي المتجسس انما جعل
 الرهن في انا فاقب عليه الماء فيعكرو الرهن على وجه الماء فيمنع
 يثني ويراق الماء ثم يفعل هكذا حتى اذا نفل كونه ثلث مرات يحكم بطلان
 الرهن خلافا لمحمد والفتوح على قول ابي يوسف وذكر في النخبة رجل
 ادهن رجله ثم نوى غسل رجله فلم يقبل الرجل الماء جاز وضوءه
 لانه الغسل وهو سائل الماء وقد حصل ثوب مطبوخ اصابه في طهره فيجعله
 اقل من قدر الرهن فتعذر البطالة تصان التجسس باعتبار الموضوعين
 اكثر من قدر الرهن يمنع وان التجسس جاز الصلوة عند عدم البطالة مع
 الطهارة في حكم ثوبين وعند ايسر لا يمنع لانها في حكم ثوب واحد ولو فقد
 التجسس في الثوب الواحد الى الوجه الاخر لا يفر فكذا هذا وقبل ان كان الثوب
 مغزيا لا يمنع بالانفاق والاولى ان يوحى بقول ابي نسي في الصلوة ويقول
 من في غير المغرب لانه التقرب يصير ثوبا واحدا واذا انقضى الثوب المبلول
 التجسس في ثوب طويلا بس فظهرت نراوته ان نراوة المبلول على ما وكفى
 لا يصير طويلا بحيث يسيل منه شئ بالعصر بل كان بحيث لو عصر لا يسيل منه شئ
 ولا ينقطر اختلعا مستباح فيه والاصح انه لا يصير نجسا والمراد بالمبلول
 المبلول بالمالا المبلول بعين بالتجاسة كالبلول فاء الطاهر لو لم يبلل
 بالبول فظهرت فيه الندوة يتجسس على ما حققناه في الشرح وهو المراد
 اذا لم يظهر في الثوب الطاهر اثر التجاسة لم يوجع فلو ظهر شئ من ذلك التجسس

ولكن

ونذا حكم الثوب طاهر البابس اي اذا انبسط على ارض نجسة رطبة
 بالماء فظهرت رطوبتها فيه لكونه لا يقطر او عرقا انه لا يتجسس كذا لو كان
 الثوب مبلولا والارض رطبة نجسة لا يتجسس الثوب ما لم يظهر فيه عرق
 النجاسة وكذا اذا نام على فراش نجس عرقه وابتل الفراش فظهر عرقه فانه
 ان لم يصيب ببلل الفراش بعد ابتلاله بالعرق جسد لا يتجسس وكذا
 اذا غسل رجله فغشي على لبد نجس فابتل اللبد لا يتجسس رجله
 وكذا ان مشى على ارض نجسة بعد ما غسل رجله فابتل الارض
 ببلل رجله وهو وجه الارض لكونه لم يظهر اثر البلل المتصل الارض
 في رجله لم يتجسس رجله وجازت الصلوة لعدم ظهور عرق النجاسة
 في جميع ذلك واما ان صارت الارض رطبة رطبا من ببلل رجله فاصاب
 ذلك الطين رجله في يتجسس رجله ولا يجوز صلوة من لم يغسلها
 ان كان قد رما نعا وقال في النخبة في رجل رميت عينه فرفعت
 بكسر الهمزة فاجتمع رصها ففعلها وهو سبخ ابيض فجميع في الوضوء اي
 في جانب العين ما يلي الاذن قال حبيب ان يتكلم في ابدال الماء الى اللباق
 في حاله الصلوة اي في وقت المسئلة عليها مما حث الوضوء والغسل اذا
 صب الرجل وهما في اذنه فمك في دماغه يوما ثم خرج من اذنه فلا
 وضوء عليه لانه الرماغ ليس على النجاسة وكذا ان خرج من اذنه فلا وضوء
 عليه لما قلنا وان خرج من الفم فغلبه الوضوء قبل ان ياتي من الفم انما
 يخرج بعد الوصول الى الجوف وهو على النجاسة وان دخل ماء في اذنه

يخرج

في ثوبين
 في ثوبين
 في ثوبين



عند الاغتسال ثم خرج من انفه فلا وضوء عليه وان خرج من الفم فقلبه الوضوء
وكذا اذا عاد من اذنه وهذه المسائل وان كان عليها وضوء او وضوء كان
ما يوجب الوضوء يكون نجسا ناسبا ذكرها في مباحث امامنا بعد جليل
الاستطراد وهو قوله الفرجة اذا برأت وارتفع فشرها وهو الجلد الذي كان
تحت المادة ولكن اطراف الفرجة موصولة بالجلد المرتفع الاطراف التي كان تحت
منه الفرجة فانه منفوخ غير متصل بالماء فوضوءه صحيح في الجلد
المرتفع جاز وضوءه وان لم يزل يعل الماء حال الوضوء الى ما تحته او ما فوق
الجلد لا ما تحته باليمن وهو ما من يغسل القدم ولو وضوء الرجل ثم خلق راسه
او حلقه او قلم ظفره لم يجب امر الماء على تلك الاعضاء وقد تقدم ذلك في حلقه
الماء الذي يغسل فيه ثم يمسح برأسه من كان تحت الماء ثم انما يغسل في حلقه
وذكر في المحيط انه اذا جفت رجليه اشرب او لم يشرب من الخمر وقال في المحيط
هو طاعة اذا علم انما في الحلق وهو مكسب الماء المحيط وهو الاطراف وما
النجاسة الحقيقية في كل ما يولد من الحلق فانما مقدرة في منع جوار الصلوة
بالكثير المباحش الذي منقشه بالطبيعة السليمة او طبيعة المبتلى بغيره
في انه انما مقدرة بشر في بشر ههنا في جميع النسخ والصلوات وهذه الرواية
في ان يوسف لانه في حلقه راية في يديه وسف ايضا مقدرة في رايه في رايه
وروي في محمد انه مقدرة في رايه وهو روي في حلقه في رايه في رايه
والحاق في رايه في مقام الكل في كثير من الاحكام ثم اخذ في التباين في
كيفية اعتبار رايه في بعضهم يعتبر به جميع الثوب الذي اصابته النجاسة

وقال في

وقال بعضهم ربيع المواضع الذي اصابته النجاسة فلا يوجب الوضوء في الاضيق
الذي هو المعتبر في المنع وان كان حيا او كما في ربيع ذلك وكما قالوا في هذا
ايرادوا به ربيع ثلث الثوب المشا من اللبنة كله وقد بعضهم ربيع الثوب
وتحيز العنق وهو ما بين العروة والقول الاول هو المختار في ربيع الثوب
المصاب صغيرا كان او كبيرا اما الشرط الثاني فهو اظهاره في النجاسة في جميع
خمس بفتح الجيم نفس النجاسة وبشرها التي الحكوم بنجاسة والاول
اخر فكل خمس بالفتح فهو خمس ما يكسر في غير عكس يجب ان يفر على المصلي
ان يربما يصلي قبل الشروع في الصلوة ان يزيل النجاسة المانعة عنه بغيره
وثوبه والماء الذي يصلي فيه لقوله تعالى وثيابك فطهر واوجب تطهير الثوب
وبطهير الثوب والماء بالاولوية لانها الزم المصلي منه ان لا يفتك
منها وقد تنفك عن الثوب اذا لم يجد ثوبا اخر من الثوب الى النجاسة
الحقيقية بالماء المطلق فقد اخرجوا ان الثوب لا يقيد كما في الورد وما يبلغ
والخيار ويحل ما يراه ظاهر يمكن ان الثوب لا يخل ويحذف وكذا في ان الثوب
فالباب او ياتر ابلا المقتنع اثرها وذلك في موضع منها اذا انقطع
السكنى ويحذف بالزعم او يقطع رأس الشاة مثلا ثم ادخل الى الثوب فاحترق
الدم ونزل اثره طهر الرأس والسكنى لحصول المقتنع بالثوب وكذا اذا اصاب
السكنى دم فحشر بالثوب بطهر لما قلنا وروي في حلقه اذا اصابه المسافر
نجاسة قال محمد يمسحها بالثوب فحشوا المسافر لانه الغالب عليه عدم ما يزيل
به النجاسة من المباحث فيظلمه بالثوب وليس المراد انما فطر حتى يوزن

ذل مع رجوع الماء لانه لا يجب غسلها بعد ذلك اذا وجد وكذا اذا اصاب
 الخلف ونحو من النفل والجرح ونحوها نجاسة لها حرم نجفت فذلك بالار
 جازة كالعدوة والردف ونحوها في اليد من ان قال اذا مسحه بالتراب
 بالرجل على سبيل الباقية يطهر عليه اي على اليد من ان قال اذا مسحه بالتراب
 في المحيط عند الدخول يطهر بالردف اذا جفت النجاسة لا اذا كانت رطبة وعند
 جرح لا يطهر الا بالفضل وان لم يكن لها اي النجاسة التي اصابته بالخفج كما يبول
 والخمر ونحوها فلا يبوله الفضل بالانفاق رطبا كان او يابسا وكان الفاضل امام
 ابن علي النسفي يحكي عن الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل انه قال فيمن اصاب
 النفل النجاسة الرفيفة اذا شق على التراب او الرمل ولزق بعض التراب
 او الرمل بالنفل وجب مسح بالارض يطهر ايضا عند ذلك وهكذا اي كما
 روي ابن الفضل عن ابي جعفر محمد بن الحسن الميموني انه قال قال
 الائمة السرخس وهو الصحيح روي ابي جعفر محمد بن الحسن الميموني انه قال
 ابي حنيفة الا انه اي ابا بن مطلق بشرط الجفاف فيه كما يشترط ابو جعفر
 ما استجسده بالتراب والرجل في مسجد يطهر كما هو اصله في ذلك الحرم و
 والحاصل ان المختار للفتوى ان الخلف ونحوه يطهر بالردف سواء كان رطبا
 وان جرم من نفسه او صار من ذنوبه بغيرها كالرفيفة المستجسدة
 بالتراب ونحوه رطبة كانت او يابسة لحصول قلع اثرها ببول بالخطبة
 وكذا يجوز ان انتم اي ان لمة النجاسة في الحلة والحلة بالفضل والخلف
 بنحوه وحجر فافرك او ذلك بعضه ببعض واما الحلة والخلف فانه في

تفسير

ونحوه حتى اذا اصابته نجاسة لها حرم فيست بطهر بالحلة والخلف
 عند ذلك والاس خلافا لمحمد فلعنهما بكل منهما اذا لم يبق لها اثر في الخط
 انهما رجع الى قولهما في طهرهما الخلف ونحوه بالردف والحلة والخلف
 بالرجل لما روي عن عموم الباقين والخروج في صابون الاول ونحوه الخلف
 والنفل وانما انتفع البول على البدن او الثوب او المكان حال كونه مثل
 رويس الاربعين لا يتركه الطرف فذلك الانتفاع ليس بشئ معتبر
 في التقيس وقد مثل ابن عباس عن ذلك فقال انما ارجو ان يرضى الله
 به او سعة من هذا ولو دفع الشئ الذي انتفع عليه ذلك في ما قليل لا
 ينجسه وقبل جسه وهو الاصح لانه لا يخرج فيه وانتفاع الغالب
 في الاثام ان كان قليلا باء لا يظهر مواعظ القطر في الاثام لا يفسد واما
 مواعظ فليس يفسد ونجاسة الميت في الماء الاول والثاني والثالث
 فاسد وما يصيب ثوب الغاسل فذلك لا ينجس الا ان كان من عنده عرق
 قاصي خاذا واما الفرك فيزيل النجاسة في المني فيطهر الثوب في المني
 به اي بالفرك اذا سبر لقول عائشة رضي الله عنها كنت افرق المني
 من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان يابسا واعلم ان النجس
 نجاسة مقلقة عندنا وعند مالك واحمد في رواية خلافا للشافعي
 واحمد في رواية اخرى فانه طاهر عند مالك والشافعي يابسه عندنا
 ما يترك خطا لا لادن ونحوه لادلة في الشرح ولو بال ولم يستنجي بالماء
 قبل لا يطهر المختار مع بعد الفرك وقيل انه يجاوز البول فينقب بطهر

وكذا اذا جاوز وكذا يخرج المني وقتا لا يتم بهب المتجاوز وكذا يظهر
 الوضوء المني اذا اصاب بلمح والفرك وقد روى عن الامام الميرزا
 يظهر بالفرك وذكر مثله في الاصل والضم الكلام صاحب الهداية يخرج
 هذه الرواية لانه اضربها مع دليلها وعادته فافهمها هو الرابع مع
 دليله اذا يجب منه في اي حال كان التوب الذي اصابه المني طائفي
 اي بطلان فنفذ المني الى البطانة فانه يظهر بالفرك وهو الصحيح وقيل
 لا يظهر ما في البطانة بالفرك لرفته كما قال الفضل في مرة انه لا يظهر
 بالفرك لانه الرقيق لا يظهر بالفرك لانه رقيق وكما يجوز ازالة الفحاسة
 في الجملة بالحسن كما اذا اصاب الفحار به فاحسه ثلث مرة يظهر به
 برهقه كما يظهر فيه برهقه خلافا لغيره على ما روي اما اذا اصاب التوب
 نجاسة فاما ان يكون مرتبة او غير مرتبة فان كانت مرتبة فظهرها
 في الوضوء الاما ان يكون غير مرتبة في الوضوء الى غير الماء كالصابون ونحوه
 بقا فان الاثر لا يضر واذا زالت العيون ولو بغسل واحدة طهر ولا يحتاج الى
 غسل بغيره وهو الصحيح وقيل يغسله بغيره ثلثا وقيل مرتبة وان لم يكن
 النجاسة مرتبة يغسلها حتى يظلم على خشفه انه قد طهر وهذا الامام
 لها ترجيح فان كان يجب الغسل الى زواله الاما شيق وهكذا العلم وقيل
 اذا غسل التوب من غير المرتبة مرة وعصر بالماء لانه يظهر كما هو في الشافعي
 وقيل انه لا يظهر ما لم يغسل ثلث مرة وبعضه باعصر في كل مرة والتوب على اللز
 انه يغسل غلبة المني قطعاً للوسوسة فلهذا ذكر ثلث في اكثر الكتب وسر

لكن جعلوا الثلث قائمة مقام غلبة المني

العصر في كل مرة هو في الرواية وعنه محمد انه يكفي بالعصر في المرة الاخرى
 وعنه ابن ابي عمير بشرط الصحيح والرواية ويستخرج على هذا الا
 من اشهر اطلعة النظر في عصره وثلث مع العصر في كل مرة مسائل ذكر
 في المحط والجامع الصغير للتحقق فاشي منها ما روى عن ابن ابي
 انه الجنب اذا اتر في الحمام وصلى الماء على جسده من حيث اى جهة
 الظاهر والبطي حتى يخرج من الجنابة ثم صب الماء على الاثر يحكم بطلان
 الاثر وان لم اى ولو بعصره وقال ابو س في موضع اخر اى في رواية
 اخر اى صب الماء على الاثر وامر الماء بكفيه فوق الاثر اى احسن
 وان لم يفعل على اجزائه لفروقه بستر العورة وكذا قال في المتن بشرط
 العصر على قوله اى من ابيض وقد تقدم انه نظ المذهب في الكل في المتن
 اية ولو لم يكن البول ثوبه ففقس مرة واحدة في نجار وعصره يظهر
 وهذا قول ابن ابي عمير في غير الرواية وذكر في الاصل وهو الرواية
 وقال ابن ابي عمير يغسله ثلث مرة وبعضه في كل مرة وعنه محمد في غير
 الرواية وايضا انه يغسلها اى النجاسة من المرتبة ثلث مرة وبعضه
 في المرة الثالثة فقط فان التوب يظهر وقد تقدم ان ذلك غير رواية
 الاصول ثم في كل موضع شرط العصر ينبغي اى يجب ان يبالغ في العصر
 حتى يصير التوب بحال لا يضر فيه ولا يسيل منه الماء ولا يقطر ولا
 يقرب في كل شعرة فوقه وطائفة حتى يصير صاحبه حتى صار بحيث لو
 عصره لا يقطر ولو عصره من فوقه منه يقطر فانه يظهر بالنسبة

الى صاحبه من الشجر الا في كل مكان باقى سم ثم ذكر مسائل قد
 حكم بطهارتها في غير ما لعصر العصور لتقدر فقال في تناول اليد
 خف بطنه مسافه ذكر اساق اتفاقا بطنه في الكرابس
 فدخل فخره اى فباطنه وفي شيخ الفتاوى وغيرهما في قوله
 ما جنى ففصل الخف فذكره باليد ثم ملأ الماء الخف ثلثا واهرقه
 الا انه لم يتهربا له عمر الكرابس فقد طهر الخف بجر جرارة الماء ظاهر
 او بطنه في غير بقية وروى في القاسم السفار انه قال في رجل استنجى
 ويحيى ما استنجاه حتى جابهه من غير ان يستنجى تحتها وهو مخفف
 فيصيب الماء خفيه ويسب خفيه شرقا فلم ينفذ ذلك الماء الى بطنه
 الخفين له ان يصل مع ذلك الخف لا يظا صلا فاما الاخير فاما الاستنجاء
 بطهر الخف كما يظهر موضع الاستنجاء تبعا لموضع الاستنجاء للفرق بين
 البكرى وفي المقتطاة كان خفه اى خف المستنجى متفرقا واصاب الماء
 اى الاستنجاء رجل وناقته جوده سعة الامر فيه باظهار الرجل
 واللقافة تبعا لمنع الاستنجاء الا يراى البشا الفحصل لا يجعل
 في نهرين فيه يوم وليلة كذا في نسخ هذا الكتاب بالاولى واللاحقة
 انه يراى في عامة الكتب فانه اذا ترك يوم وليلة في نهر جوفى الماء
 عليه بطهره في غير ولا تخفف لكن بشرط ان لا يبقى للجاسة فيه اثر من
 او يرخ الا ان استدلال على المسئلة السابقة بهذه المسئلة وقباسها
 عليها فيه فطر لا يخفى ولو كان على يد نجاسة رطبة واخذ ببلل اليد

الفقة

الفقة اى لا يربى في النجاسة كلها صبا لما عفاذ غسل يديه التي
 باخذها العرق ثلثا ظهرت العرق اليد وظهرت العرق تبعا لليد
 والكل ومغيرا لا يبقى للنجاسة غير مشاق والحضرة النضب
 اذا اصابته نجاسة فحقت يديه حتى تحت النجاسة ثم يغسل ثلثا
 من الواسية غير احتياج الى تخفيفا انه صلبا لا يشرب النجاسة فان كانت
 النجاسة رطبة يغسل ثلثا ولا يحتاج الى شئ اخر هذا اذا كان في نصب
 او ما يشبهه في الصلاة كالخض المسمى بالسماة وان كان في المصحة
 يروي او ما يشبهه يغسل ثلثا او يحفظه في كل مرة باء يديه حتى
 ينقطع المقاطر منه لانه يشرب النجاسة ليقاؤه فان ظهر غفقه
 بناء على احكامه فظهر ما لا ينفع عنده وعلية الفتوى خلافا للمجد وفي التوازي
 اذا اصابت الخرق والاجر الغير المفروش نجاسة كان في طرفي والاجر
 قدما اى استعلا بطهر بالغسل ثلثا سواء جفف او لم يجفف لانه لا يشرب
 النجاسة وان كان حرا فباى غير مستعلا بحيث يشرب النجاسة فلا بد
 يجفف في كل مرة حتى ينقطع المقاطر وذكر في المحيط بغسله اى الخرق
 اى الخرق والاجر المستعلا مقدار ما يقع اكثر رايه انه قد طهر وقد
 تقدم ان التمسك فانه مقام اكثر الراى واشتراط صاحب المحيط مع ذلك
 انه لا يوجب منه طهر النجاسة ولا الوضوء ولا رجها على الاستعلا
 خفيفة اكثر الراى لا يحتاج الى هذا الا شدة اطلاق اكثر الراى لا يحصل
 وجوب شئ من ذلك الا ان يصل الى حد المشقة ومع حكم بالظواهر لم وجوب

ان يغسل ثلاثا

فناء وجد احد هذه الاشياء المذكورة لا يحكم بطهارته الا ان يصل الى حد المشقة
وعليه اكثر الشكج بل لا ينبغي ان يكون فيه خلل او موت لعدم اى ما يجعل من
للمدبرة الاالات كالسكين وخرها بالماء المجس ثم يموت بالماء الطاهر
ثلاث مرارة فيظهر السكين اذا لم يمت بما وجب له الجوز عند انفس خللا في الجوز واما
فظهر فانه خلاف في العمل في الملوحة اما في حق الاستعمال باه قطع به بطي
او غير فلا خلاف فانه لا يتنجس ذلك القطوع وفي الحقيقة الشمس لانه
السر حسي تحت قدميه وحت كل قدم اقل من قدر الارض هم وكفى لوجع
تبلغ اكثر من قدر الارض هم لايجز الصاق بها ولو كانت القياسه في موضع سجد
اقل من قدر الارض هم وحت قدميه اقل من قدر الارض هم كذا في الصاوي وذكر في
الفتوى المارض اذا جفت بعد اصابة الجذامه ولم يبين ان الجذامه
ينها نظير سواء وقع عليها الشمس او لم يقع وقد تقدم مستوفى في التيميم
ولو ابره نظيرها عاجلا فطره اذ يصب عليها الماء ثلاث مرات حتى
لا يظهر اثر الجذامه وان كسبها بناب القاء عليها فلم يوجب رجوع
الجذامه جازية الصاوي عليها ايضاً وكذا المحقق اذا تنجست جفت الجذامه
وذهب اثرها فظهر ايضاً اذا كان متداخلاً في الارض غير منفصل عنها فانه
وج شمله في الحكم وكذا المثل بكسر اللام المتكثرة وهو التجيل والشمس
وهو الكلاء اليابس وكذا سائر ما ينبت في الارض مادام هذا المذكور
قائماً على الارض ولم يتفصل عليها فانه نظير الجفاف مطلقاً سوى اوجف
بالشمس وبره اذا ذهب اثر الجذامه ذكر في الزندوسى وغيره الماء

ما انفصل

ما انفصل بالارض حكمه حكمها في ذلك وذكره ابو بكر محمد بن الفضل
انه قال الحارث اذا جال في المشقة او المكاء الغايب فيه التليل وقع عليها
اي على المشقة الطشل اي الندى ثلاث مرات وقع عليها الشمس فحفظها
ثلاث مرات فقد طهر التليل الذي فيها وهذا يخالف ما قبله من الاطلا حيث
شهر فيه وقع الندى ثم الجفاف ثلاث مرات والجوز على الارض وعليه
الفتوى وكذا الجوز والاجرة اذا كان مفروقاً اي متباعد في الارض يطهر بالجفاف
وذهب الازل الجافه في الارض ولها ان كانت الجوز والاجرة مضمومة على الارض
وسمح حيث تنقل وتخل في مكان الى مكان في الارض في طهرها كذا في العمل
ولا تدرى الجفاف لعدم تبعيتها للارض وكذا اللبنة اذا كانت مفروقة
وتنبت جاز الصاوي عليها بعد الجفاف وذهب الازل والارض وكذا
في موضع اخر في قاضي خا بعد ذكر هذه المسائل باستنطاع كانت
الحجر التي تنقل وتخل تشرب الجذامه كجر الرحي يطهر بالجفاف و
وذهب الازل والارض وان كانت الحجر لا تشرب الجذامه كجر خامه
لا يطهر الا بالافضل ثلاثاً والتجفيف كل مرة اما بالمسح او بالمكن الى
ينقطع التقاط الماء والشراب اذا خلطوا وكان احدهما نجساً فالطين
الحاصل منهما نجس لانه اختلاط النجس بالطاهر نجسه هذا هو المعج
وقيل العبرة بالماء وقيل باللقاب وقيل العبرة بالطاهر فانها كانت طاهراً
الطين طاهر ونسب طم وبعض ائمة به وفيه نظر ذكر في الشرح والطين
النجس اذا جعل منه اكثر من الارض او غيرهما فطهر كذا في طاهر الزندوسى

فإلنا ر هذا الم يكن أثر النجاسة طاهر فيه بعد الطبخ ولو خربت القدرة
 أو الروث ضار كل منهما رماد أو مات الحمار في المنقعة وكذا قطع فيها
 بعد موتها وكذا الكلب والخنزير لو وقع فيها فصار يلجأ أو وقع الروث ونحو
 في البين حمأة ذوات نجاسته وطهر عندهم خلافاً للابن سفيان عند الحرف
 لا يطهر العين النجاسة بل يبقى الرماد نجساً والقوي على قول لم يتبدل تلك
 العين بالكلية وخبرتها حقيقة أخرى كالحرف إذا صار حلاً حتى لا يخلو اللحم
 أو صلى على ذلك الرماد جازر وكذا قال المصنف في دفع الرماد في الماء
 الصحيح أنه يتنجس وهو ليس بصحيح إلا على قول ابن سريج به في التجسس
 وكذا البحر المنفصل على الأثر إذا تجسس بظهره بالغسل فلا تارة النجاسة كل مرة
 تكون إنما يظهر ظاهره لا ما طهر حتى وقعت قطعة منه بعد ذلك في الماء
 يتنجس في ذلك الماء كذا ذكر في الخط لأنه تشبه النجاسة إلى بالذات فإذا
 زالت في ظاهره بالغسل بقي في باطنه وعلى هذا الوجه المصلي الذي يصرقه
 كونه حاملاً للنجاسة حار بالقاء الماء فخرج منه رشاشاً فصار فيه
 ذلك الرشاش نجساً لا يمنع ذلك من جواز الصلوة حتى يستعين أنه في
 ذلك الرشاش بوله وكذا أمر ميت القدرة في الماء فخرج منها رشاشاً فصار
 نجساً ظهر فيه أثرها يتنجس إلا فلا ضار من النجاسة وبه أخذ الفقهاء
 الذي سواه كذا الماء جارياً أو أكرأ وفي قتاري فافتحاً في قول أبي الجارود
 وغيره في قول الحارثي قال إذا بول في ماء أو كبر أو أصاب الرشاش في ماء
 درهم أنه يفسد التوب ويمنع جواز الصلوة برونه كونه من بني الفضل عكس

اختار

اختيار الفقهاء في الجارية والراكز وهو أنه إذا كان في رجل الفرس نجاسة
 على السرقين أو الروث فشي في الماء فخرج منه رشاشاً فاصطاد به الركب
 صار التوب أو موضع الاصطاد به في التوب نجساً سواء كان ذلك الماء أكرأ
 أو جارياً أو لم يكن في رجله نجاسة فلا يضره ولا يصح هو الأول لأن العين
 لا يزيله بالمشقة وقد مثل ابن نصر الدين سبي مع يغسل العروة فيصيبه ثم ذلك
 الماء الذي يسيل منها شق أو يصيبه عن غيره ما شق قال لا يضر قبل وإن
 كانت أرى ولو كانت قد غرقت في بولها أو رويها قال لا يضر وتنازع
 وذهب عنه لا يضر بغيره وذكر في التوبة إذا ألقي الحجر المتطعم بالقدرة في
 الماء الحار فارتفعت قطرات فاصطاد بها نجاسة أكثر من قدر الدرهم
 قال أبو بكر يعني الرائي لا يجب غسله إنما يغسل فيه أي في التوبة
 النجاسة وقال غير يعني أبو ابن يحيى عليه غسله والاصح قول
 أبي ابن المقدم وذكر في المفتي وليس ببول الحقائق وخرقة شق وكذا
 دم البق والبراغيث ليس بشئ وإن كثر ولو صلى أحدهم شعره نجساً
 أكثر من قدر الدرهم جازر في الصلوة لأنه طاهر وبه أخذ الفقهاء أبو جعفر
 الهندواني وأبو القاسم الصغار وغيرهما من المشايخ وهو الصحيح وروي
 عن الشيخ رواية شاذة أنه لا يجوز الصلوة لأنه نجس وبه أخذ غيرهم
 يحيى وليس بصحيح لأنه شعر الميت إذا لم يجسأ فكيف يكون شعر الإنسان المكرم
 نجساً جازي البعير كسرقين لا تفصلها يحمل النجاسة كالتق والجرة بكسر
 الجيم وقد تفسح ما بعيد البعير ببوله لا ابتلاع فيمنعه السرقين الشرعي

يكسر لولها ان ينزل مطلقا وتخرج كل حيوان يجتر كالغزال والغنم والبطيخ
 حكمه في سبيله من كل حيوان كونه لانها من صنفه وهي خمسة ثلثها الفضل
 واذا وقع جلد انسان في الماء القليل انما مقدار نصفه اجوده لان
 ابيض من الخبيث والى كونه وانما اقل من صنفه من غنود فعلا للخروج فاء الخنزير
 ووقع القليل من غنود في اشياء الا في اخلاذ المشايخ والعجيج الذي هو
 الرواية انها طاهرة وذكر في فتاوى الباقين قطعة جلد كلب اي غير مبيع
 ولا موقى افرق في اجبه في لسان اي جعل في فيه ثم فقه في فقه الجراحه بعد
 ما صلى به اخذ من الجلد اذا كان اكثر من قدر اليد ومن او بالتمام نجاسة
 اخرى وان صلى من اوجبه او في كماله ليس بنجس نجاسة في صلوة
 مطافا ان جلس بنفسه واما ان حمله فان لم يكن على ظاهره نجاسة مانعة
 فكذلك والا فلا يجزى صلوته كما لو حمل شيئا لا يستسكه بنفسه في ثيابه
 او يده من نجاسة مانعة بخلاف المستسكه لانه المصل لا يتنجس بحامل النجاسة
 التي عليه بخلاف جود الكلب ونحوه مما سبق من نجس اذا حمله فانه لا يجزى صلوة
 لانه حامل النجاسة التي هي عليه اما اذا جلس عليه بنفسه ولم يحمله فعلى
 روايه انه نجس العين كذا كان احكامه وهي نجاسة واما على الرواية الصحيحة
 فيبقى ان يجزى صلوته انه غير حامل للنجاسة واذا لمحت المهر كذا رجل
 او من صفا اخر من يده يكره له او يبرعها تفعل ذلك لان ريقها مكره
 والمكشوف بالكره وكذا كبره ان ياكل او يشرب مما بقي منها مما اصابه
 لعابها وذكر في موضع اخر انها وان لمحت غصن اشيا ففصل بيقل الفصل

العضو جاز فله المصاف والاولى بفصل وهذا لا يخالف ما قبله
 الكراهية لا يتأني للوانز والمكره تستحب الزالة وفعل السجدة والى من
 تركه وذكر في النجاسة اذا كانت النجاسة في موضع الاستنجاء الشربة
 قدر الدرهم واستجرى سبيل ثلثة اجزاء فقاء او موضع الاستنجاء
 ولم يغسله بالماء قال بعضهم فقيه ابن اللب فتاواه يخرج به من راحة
 وانه كذا الفصل افضل وبيان الاجزاء فاخذ بل الاختلاف فيه الوجه الثاني
 بالماء وخرج بعد ذلك بربع قبل ان يسير موضع الاستنجاء هل يتنجس
 من البيت الموضع الذي من الريح بتمام ام لا اختلف فيه المشايخ والاصح
 انه ان الموضع الذي من الريح لا يتنجس خلافا لما اخذاه شمس الامنة
 الحوافي وكذا لو من ريع على النجاسة وهو ما ثبت في بابها لا يتنجس
 خلافا له وذكر في موضع اخر ان عليه ان يعيد الاستنجاء يخرج منها
 الماء الذي دخل وقت الاستنجاء فانه نجس كونه دخل المحل النجاسة
 ثم خرج والاصح انه لا يعيد مالم يتحقق ذلك او يغيب على نفسه وكذا اذا كان
 قد يسر سرائله مبتكة فخرج منه يبع لا يتنجس السراويل على الاصح خلافا
 للحوافي واذا ارتفع نجاس الكسف او الخلاء او نجاس المربط الى المكان الذي
 تربط فيه الدواب كالا صبر فاستجد ذلك النجاس في كنف
 الفوق السقف والجدار يستجد في الباب ثم ذاب الجود ونظر على الجود
 فاصاب ثوبه فانه يتنجس لانه ذلك الجود اجتمع من اجزاء النجاسة والمذكور
 في فتاوى فاضل خا، وغيا، النجس قياس والاستحسان لا يتنجس للفرز

وعسر الخنزير وكذا الحكم في بخار الحام ونحو ذلك ما فيه الخجاسة كلب مشي
على طين رطب فوضع رجل قدم على ذلك الطين في موضع رجل الكلب يتجسس
قدمه يتجسس من الموضع بانصال رجل الكلب به وكذا الحكم اذا مشى الكلب
على قلع والتلج رطب وهذا كله مناه على الكلب بجنس العين والاصح
خلافه ذكر ابن الهمام وان كان الشاة الذي مشى عليه الكلب جازم اليه فيه
طوبى في حق طاهر لانه اتصال الجنب الحراف والبط الحراف لا يتجسس الكلب
اذا اخذ عصفوا شاة او غيره لا يتجسس ما لم يفر فيه الببل لا يتجسس الكلب
بالشاة سواء كان ذلك الكلب راضيا حال التلاعيا وكان غصبا
ذكر في الملنقط وهو المختار خلاف لما قبله في حال التلاعيا
يتجسس لسيلا لعا به وفي حال الغضب لا يخاف الكلب اذا اكل بعن
عنقود العنب يغسل ما اصاب فيه ثلثا ويترك كل التجسس بلعا به
كما يغسل الا اذا فر ولوعه ثلثا وكذا يفعل بعد ما يبسل العنقود
وهذا عندنا واما عند الائمة الثالثة فانه يغسل من ولع الكلب
واما اصابه لعا به سعا احدهم بالتركيب لكن استجبا باعنه
ما لا وجوب عندنا في لجمه وحقن الدليل في الشرج ولو عسر
رجل العنب فادى رجله افرغ منها الدم وسال ذلك الدم على
العصر والعصر يسيل ولا يظهر اثر الدم فيه لا يتجسس وهذا القول
قول ابو حنيفة والشافعي في الماء الجاري ذكره في المحيط وخرم منه انه
لو لم يكن العصر سا ثلا وقت الا اذا او ظهر اثر الدم فيه كان نجسا

ولا يمكن

والا يمكن نظرين حتى لو صار خمر ثم تخلص فالتحاشا لله لا يظهر قال في
الخلاصة انه وقت الفاتر في خمر نصا في خلا نظير اذا الفاتر قبل
الخلل وان تفسخ الفاتر لا يباح ولو وقت الفاتر في العصر ثم خمر
ثم تخلص لا يمكن بطله ما لو وقت الفاتر في الخمر وهو المختار وكذا لو
ولع الكلب في العصر ثم خمر ثم تخلص في الخلا فيراد لعلاء العالم انه
لا يظهر انتهى فعلم انه العصر لا يتجسس ثم صار خمر ثم تخلص لا يظهر
وان ترضى الرجل بالماء المشكوك او بالماء الكروي ثم جرد ما خالصا
من الشاة وان كان في ليس عليه غسل ما اصاب الماء المشكوك والكروي
لانما طاهره الا ان يستحب لانه ان كان في الماء ما لقي في الدم
السائل بالدم من جنس وما بقي في اللحم والعروق في الدم غير السائل
فليس يتجسس لانه الجنب انما هو الدم المسفوح في اختيار الجمهور
وفي الايضاح الدم الباقي في العروق ودمه انما يسرع في الاكل وفي
الشيء وهو رقيق عا شية كانت يري برمتها صفرة لحم العنق كذا
في القبة وفيها اصابه دم القلب يتجسس وهو صاحب المحيط في المحيط
قال في الزيت في جوف الكلب الكمال والقلب اذا شق وخرج منه دم
ليس سائل فليس يشي او ليس يشي معن في التجسس في الخلاصة الدم
الذي خرج من الكبد في الدم بكمية غير متمكنا فيه فهو طاهر والمزول
اذا قطع فالذي فيه من الدم ليس يتجسس وكذا مطلقا الدم انتهى وقال في
الملنقط لو صلى وهو حامل رجل شهيد وعليه اي على الشهيد ما ز

اي اوقات

اي اوقات

تجزئ صلواته لانه دم الشهيد حقا ما دام متصلا به ولو لم يجزئ غسله
 عند انما اذا انفصل عنه فمن كسائر الماء وقال صاحب الشفا في
 من منع اخر امره صلت وهي حاملة صبي يصب صبي جاز في صلاته
 وقد قدمنا انه اذا كان الصبي يستمسك بنفسه لا اذا كان لا
 يستمسك فانه غير المستمسك بمنزلة المولود وكانها حلت استنقه بعضها
 نجس اذا صلى متار بين شاة مينة باء ان النكاح السن والنكاح علاج
 فقل بها اي مبرأ جاز في صلواته اذا كانت باءه لا انها صارت كالجلود
 المذبوحة قال فاضل خاء وكذا في اصل الشاة ودينها وجعل فيها اللبن و
 والسمي وكذا كوي متى ولو صلى معه فانه مسك بعض النكاح في جاز
 صلواتها لانها مذبوحة تدرك عنه التان والفساد والمسك حال النكاح
 كل حال يترك في الاووية ذكر فاضل خاء امره صلت ومها صبي
 سب فانه لم يستهل عند ولادته او لم يصف والمرد ان لم تمام حياته
 عند الولاة فصلواتها فاسفة سواء غسل او لم يغسل لانه نجس في كل
 حال ولذا لا يصلي عليه وتكون الحكم ان استهل باء علمت حتى يصف
 او حركته وكمن لم يغسل فانه الميت قبل الغسل نجس واما اذا كانت تمام
 وغسل فصلواتها فانه للحكم بطهارته ذكر في العيون وهذا في المسلم
 واما في الكافر فانه لا يطهر بالغسل حتى لو صلى مع جملة ميتا كافر لم يغسل
 فصلواته فاصدة لانه نجس على كل حال كسائر الميتات وذكر في قوله
 الرقاء قال يعقوب يعقوب ابا بن سفيان في جلد خنزير يذبح جاز في صلواته

نقال

وقال ابو جهم لا يجزئ صلواته فيه ولا يطهر بالبراءة وهذا هو الظاهر
 في ان من اغتسل من الحيض ولو صلى معه ببقية قد صار نجسا بالحاء
 المعلقة اي صفارها وما جازيها من لاء النجاسة ملات في صلواتها لا
 يعطى اياها حكم النجاسة ولو صلى معه فانه في صلواته لا يجزئ صلواته
 لانها نجاسة او انقصت من صلواتها رجل صلى في ثوب نجس فلما اخرج
 حرق وجعل فيه فانه ميتة يا بسة ينظر ان كان في ذلك الثوب ثقب او
 حرق يعيد صلواته ثلاثة ايام وليا بها عند اجماع خلافا لما كان في الكوفة
 في البر والاي فانه لم يكن في الثوب ثقب ولا خرق او كان وكفى في موضع اخر
 ليس بينهما وبينه منفذ يعيد جميع ما صلى به من الثوب نظرا انها فيه من
 قبل ان يخاط وهذا بالاتفاق ومن لم يجد ما يزيل به النجاسة صلى معها لانه
 التكليف بقدر الوسع ولم يجد وهذا بخلاف ما اذا لم يجد ما يزيل به ولا
 ما ينيم به حيث لا يصلي عند اجماع وعندهما يصلي تنبها ثم يعيد يعني بهذه
 المسئلة اذا كان على جسد نجاسة وهو مسافر فانه يركع بغير الغالب
 والا فلا فرق بين المسافر وغيره وليس معه ماء او ما يزيل به النجاسة
 معه ماء وهو يخاف العطش في حال او في المستقبل على نفسه او غيره
 ليس من مثله فانه ينيم ازالة تلك النجاسة ويجوز له ان يصلي بها
 واما كانت النجاسة بالثوب وليس له ما يستر عن رقبته فيظن انه كانت
 اقل من ربع الثوب طاهر اذ في النجاسات عنه اجماع وان شاء صلى به
 وان شاء صلى بها فانه كان ربه او ثلثه اربعة اجزاء لم يجزئ صلواته

طاهر طاهر

لانه يقع مقام الكل بل يصلي به باخلافه عندهم يصلي به في الركعة الاولى
 انه يصلي بها في الركعة الاولى كما في جميع الترتيبات في الصلاة في الركعة الاولى والركعة الثانية
 مذكور في الشرح وان صلى بها في الركعة الاولى او الثانية يصلي فاعاد الركعة الاولى
 والسجدة اياما براسه وجعل سجدة اخف من ركوع كما في الموضع الفاضل عن
 الركوع والسجدة كما في الركعة الاولى ثم اذا صلى العارضة كان كيف يقصد
 قال بعضهم تقعد كما تقعد في الصلوة قياسا على تقعد الركعة الاولى في الركعة
 تقعد ويرجله الى القبلة ويضع يديه على ركبتيه الخفيفة اي على يارتي
 ذكره وهذا الكيفية او في الركعة الثانية المستبرها على صلي في الركعة الاولى فلو
 اء في البيت الى اذ في الركعة الاولى وهو الصحيح خلافا لما قاله بعض والاباء
 انما هو في الركعة الاولى في الركعة الثانية في الركعة الاولى في الركعة الثانية
 الركعة وان صلى قائما لم يركع وسجدا وركع بها وكذا في الركعة
 وسجدة القاعد في الركعة الاولى في الركعة الثانية في الركعة الاولى في الركعة الثانية
 افضل لما فيه من ستره ولو قام على شيء نجس اكثر من قدر الركعة الاولى في الركعة الثانية
 لانه طهره الكاشر والمرا اذا كان النجس قد راعا نكاحا وصلى على شيء بطن
 وفي ما فيه قد راعا في ما طهره نجاسة ما نفعه منكره انما ذلك للبطور
 مخيطا نظر بالايضا صلوة اذا كانت النجاسة تحت موضع قيامه
 واحدا وان لم يكن مخيطا جاز صلوة لانه حكم في بين كونه بشرط ان يكون النجس
 حيث لا يظفر منها لونه النجاسة ولا يبرحها كما في البسط على الارض النجاسة
 ولو سجد على شيء نجس نجاسة ما نفعه تقصير صلوة سوا عاده سجد على شيء

اولم بعد

اولم بعد عند اء وم وقال ابو سريانة عاده حين علم انه سجد على النجس على شيء
 طاهر لا تقصد صلوة وان كان موضع قدميه وركبتيه طاهرا لم يضره
 وانقعه نجسا تقدره ع ٢٢٢ انه قال سجد على انقه وجوز صلوة لانه
 موضع الاثني اقل من قدر ادمهم خلافا لما كان عتق ما لايجوز الاقتصار على
 الاثني في السجدة بل اعذر في الجبهة وفي رواية ع ٢٢٢ ان البصرة لايجوز
 لانه السجدة لما لم يقع الا على النجاسة صار ركعهم السجدة ومنه الرواية هي
 الاصح وان كان موضع انقه نجسا وسائر الموضع اي باقية طاهر اجاز
 صلوة بلا خلاف لانه الاقتصار على الجبهة في السجدة جاز بالانفاق فكانه
 اقتصر على ركع يضع الاثني وموضع الاثني اقل من قدر ادمهم فلم يضره الصلوة
 برفق كونه من النجاسة السجدة انما كانت النجاسة في موضع الكعبين
 والركبتين جاز صلوة لانه وضع اليدين والركبتين في السجدة ليس بضر
 بل هو منه عندنا فلا يشترط طهره موضعها ولا مكان موضعها على النجاسة
 لعدم وجهه فسد وقال في العيون هذه رواية جاز الصلوة في نجاسة
 موضع الكعبين والركبتين رواية شاذة اي غير مشهورة وانكرها الفقيه
 ابو الليث والسجدة انما قال ان كان يعني النجس في موضع ركبتيه لايجوز صلوة
 ولم يرد لهم ما اذا كان النجس في موضع اليدين والصحيح ان الحكم في موضع الكعبين
 كذلك ايضا والحاصل ان وضع اليدين والركبتين في السجدة ليس بضر
 ولو وضع سبأها منها على النجاسة لا يعني بل يمنع جواز الصلوة ان كان
 قد انفق وجاز انقضا الى غير وان كان موضع ارض قدميه نجسا لايجوز صلوة

اذا كان قد وضعها اما اذا لم يضعها فانه يجوز صلاته لا الغرض وضع لصلى القديس
 لا طهرها وان كان تحت كل قدم اقل من قدر الدرهم فلو جمع يكتفى اكثر من قدر الدرهم
 يمنع وهو ياتي ما قد مضى في الحديث والكتبين وهو قد كان في فتاوى قاضي
 خا، كما يمنع الجنس اذا كان في ثوب ذي طائفة كل طاق اقل من قدر الدرهم ولو
 جمع زاد على قدر الدرهم فانه يمنع اذا كان ملبس ^{الفاصل} او محو الا ان كان في ثوب تحت
 قدسه وثوب غيره وانه اضعف الصلوة في مكان طاهر ثم نقل قدسه وخرجه من
 بجوارها على شئ من جنس وقام امكنه عليه ان لم يكتف مقدار ما يجرى ركنها
 او مقدار اداء ركنين جازت صلاته اتفاقا والاى وان مكنت مقدار ما يجرى
 ركنها فلا اى فلا يجوز صلاته وهذا عن قوله من وقال من يجوز ما لم يجرى ركنها على
 ثوبه الخال وكذا ان يمنع اى جعل فطية في الصلوة وعليها كذا ما منع ان ادى بها
 ركنها من حيث صلاته اتفاقا وان لم يجرى فانه لم يكتف مقدار ما يجرى ركنها
 وكذا لا تقصر اتفاقا وان مكنت قدر ما يجرى ركنها ليس عندنا بربن وقد
 والخالف قوله بربن في الجميع لانه احوط وقال فتاوى اهل سمرقند لو كان
 المصل تحت اذا سجد ورفع ثيابه على شئ من جنس جازت صلاته اذا كان
 ثوبه نجاسة باسنة لم يحصل منها ثلث بقدر ما منع ولم يتصل به شئ من
 اعضائه سجد في اختلافه في كتاب المسح بالخطا في ركنه
 اذا كانت النجاسة على باطن اللبنة او الامر وهو على ظاهرهما قائم يصلح التمسك
 صلاته وكذا الحجر وبذلك ان مثل المذموم وهو عدم النكاح اذا حلت النجاسة
 بحيث تمسكها وصل على الرجل فانه اذا غلط الخشبة بحيث تقبل النعل
 او دون ذلك

اى يكتفى بشئ فيما بين الرجل الذي فيه النجاسة والوجه الاخر يجوز للصلاة
 عليها والا فلا لانها بنيت في اللبنة في الوجه الاول وبنيته التي بين الرجل
 المتأخر واذا اصاب الارض نجاسة رطبة او باسنة ففرضها بطريق او
 فصل عليه جاز لانه حاصل من النجاسة وليس هذا كالتوب فانه لو فرض على
 نجاسة رطبة لا يجوز الصلوة عليه ولو فرضها بالتراب ولم يجرى فانه اذا كان
 التراب قليلا اى رقيقا بحيث لو شتمه احد جرد راحته النجاسة لا يجوز
 الصلوة عليه والاى وان لم يكن قليلا بل كان كثيرا اجمعه كئيف بحيث لا يجرى
 راحته النجاسة يجوز صلاته عليه وكذا اذا فرض على النجاسة الباسنة
 فانه رقيقا شتم ما تحت او جرد منه راحته النجاسة على تقدير ان لها
 راحته لا يجوز الصلوة عليه والاجازت ولو كان على اللبنة بكسر اللام وسكون
 الباء نجاسة فقلب وصل على الرجل المتأخر الذي ليس عليه نجاسة يجوز
 صلاته لهذا اذا كان غليظا ^{او قال} يمين ان يقسم حرمه نصفين لانه بنيت في اللبنة
 وقال ابو يوسف الجوز وان كان غليظا وبداخر بعض المشايخ ومنهم شمس الامنة
 الحارثي فانه قال لليمين ^{ان لا يمس} يمينه بفعل الطرف الظاهر في النجاسة وهذا
 المذكور من الجوز في الشبهة مذهب من وهو مذموم في الحديث والخالف في
 ابي يوسف لانه بنيت في المذهب ولو بسط المصل الى السجادة على شئ من جنس
 او جلس على الارض نجاسة رطبة او لفت التوب اليها بس الظاهر في ثوبه نجس
 رطبة فانه رطبة النجاسة اقل منه او في صلاه ينظر ان كان فائضا
 الرطوبة حال الوضوء التوب او المصل يتقار منه شئ والاى وان لم يكن فائضا

اسمه عبد
العزیز وابنه
احمد

كذلك فلا يتنجس وقد تقدم الكلام عليه في فصل الاشبار وقال شمس لانه الحاكوي
لكنه قائل ان الرطوبة حال لوضع اشبار عليه تبطل به بغير الترتيب والمصلحة
لجسها والافلا وهذا الذي ذكره شمس لانه قريب في المعنى من القول الاول لانه اذا
كانه حال لوضع فطر تبطل اليد عند الوضع عليه والافلا فروع شتى تتعلق
النجاسة لم يذكرها المعروض الا في ظاهره والبلل الذي بقي فيه طاهر وظاهره
يفطر لوعده الذي يفطر نجس وكذلك اليد ولا يشترط الصب في تطهير العضو
كما لو بشرط في الترتيب وقال ابن سفيان يشترط الصب في تطهير العضو وما يقع
مقام الصب كالجزء حتى لو دخل العضو النجس في ثلث اجزاء نجس الجميع
ولو يطهر ما لم يغسل في ماء جار اوجب عليه ولو غسل شئ نجس كما اذا
غسل اليد بنوع الشاة قبل نزول حكم النجاسة الاولى وشيت حكم الشاة
وقال المسح شئ التطهير بالبول لا يكون وفيه عباة الهداية ما يشير
اليه حيث قال ويحل ما يبع طاهر ففهم ان المائع النجس لا يزال النجاسة
يتنجس طرفه من الترتيب فيسهل طرفه منه بخر او بدوء تحوّل كمن
انه عام بعد ذلك ان النجس لم يغسل ما صلى مع ذلك الترتيب وفي
التطهير به اذا نسي الطرف المتنجس يغسل الترتيب كله هو احوط ولو
بالتحريم على الخطاة حال الرد من فذهب بعض الخطاة فالباقي وكذا اذا
ايضرت بالوعة جعلت بر ماء ان حفرة قد رقا وصل اليه النجاسة
طهر ما رقا ليجوئها فان وسعت فوق ذلك طهر لكل كذا اطلقوا في
انه يغيد بما اذا زاد في عمقه في الصلوة الاولى وما اذا لم يغسل الترتيب

في الماء

في الماء وكلتا الصورتين والبعيد بين البالوعة وبين الباقي
انه يكون خمسة اذ يبع وقبل سبعة والختم بقدر ما لا يظهر اثر النجاسة
من لون او طعم او ريح او قسا ومشى على الواح مشرقة بعد ما مشى من
حمله قدر لا يحكم بنجاسته من عالم يعلم انه وضع رجل على موضعه للفرقة
ومثله المشى في ماء الحمام لا يتنجس ما لم يعلم انه في النجس بل نجاسة
ينبع من الصلوة اذا زاد على الدرهم وان كانت لانه لا يحل له باغضوا
فيهما فالاصح انه اذا وجد الشجر في بئر الابل والغنم يغسل ويحل الا ان
يوجد في الخشنة لانه لا صلاح فيه وهذا التعليل انه اذا جوفى الروث يغيد
فان كانا صلبا يغسل ويؤكل والا فلو مشى على الطين او اصابه وصى ولم
يغسل جازفة ما لم يظهر فيه اثر النجاسة هو الاصح للفرقة فارة ماتت
في دهن ان كانا صلبا قويا ما حولها والباقي طوا ان كانا ذائبا فكله
نجس والدم النجس نجس ان يستصحب به في غير المسجد ويجب فيه الجلد
قال بعض المشايخ بكن الصلوة في ثياب الفسق وقال صاحب الهداية في
التنجيس الاصح انها لا تنجس لانه لم يكن من ثياب اهل الزمعة الا للسر اويل
مع استحلالهم للخرق فهذا اولى فلا يجوز الصلوة في الثياب التي يشبه
اهل فارس لانهم يستعملون فيه البول للزيادة في ريقه كذا ذكر ابن
الهام في المشرح الهداية وذكر في القنية في صلوة الاثر من غير
ذكر في اداء الصلوة فيا له فيه صبي يصنع به الترتيب ثم يغسل ثلثا فيطهر
وقد مر منه في فصل الاشبار اذا الاولى في مثله ان يغسل حتى يغفر الماء على

لنجاسة يغسل ثلاثا في ماء
فيظهره قبل لا يطهر وفي غير
حالة الغليان

هذا لو كان الوجه المذكور ونحوه لا ينقض ولا يتلو فيه الماء فلو كان
ابيض بطهر بالغسل والعمر ثلثا وفي القية الكفت المرفوع بوجه الخنزير لو
غسل طهر ولا يغسل بقا الاثر والجلود التي تدمع ولا يغسل منجها ولا يتوضى
النجاسة في ذنبها ويلبثها على الارض النجسة ولا يغسلها بعد تمام الركعة
في طهر مني اخذ الحنفية والمكعب وغلاف الكتب والمشط والقرابة
والدلاء منها رطبا او يابس اذا وقع في قدر اللحم حال الغليان يغسل ثلثا
والمرقة يغسل فيها الا ان يكون طلة النجاسة خمر اذ افة او مشي فيها خل حتى
صار يشك كل خل خامسة طهرته ولو لم يطفئ الحنطة في الحرق قال ابو يوسف
تطبخ ثلثا بالماء ويخفف كل مرة وكذا اللحم وقال لا يطهر ابر قال في
التجسس وبه يفتى ولو انفتحت جاحية حالة الغليان في الماء لتفتت قبل
ان تنطف او كبر شق الغسل لا يطهر ابر الا على قول ابو يوسف على قافية
ما تقدم في اللحم وان كان الماء لم يصل الى احد الغليان عند الماء فلو كان
وكس سكين عند الماء ولم تنك حتى يغلي عليها يطهر بالغسل ثلثا بالماء
ضريح شافس رتبها فجعلها بيد رطبته في نجاسة اللبى ربا ثبات في
القنية حيوان البحر وان لم يؤكل حتى خنزير البحر لو كانت ميتة قال
اناس ومن اهل زماننا في الرضى الزكاني الذي يجلس في البحر البلقي
ويكن ما ذكر في البحر يد وشرح القدر وي وصلاته الجلاء ثلثي فلو كان
وفيها من الحسن في بيرة وقعت في قدر حنطة فطخت لم يؤكل وقال ابن قتيبة
تؤكل ما لم تغير طعمها وكذا الرضى واللبى انتهى صلى على طرف ثوب او شاة

او نحو

او نحو ولم يضر الاخر بخمس جازت سوا ترك احد طرفيه بركته الاخر وهو
الصحيح بخلاف ما اذا كان يلبسه او حامله والى طرفه النجس على الارض
وصل ثوبه ان ترك بركته لا يجزى والا جاز ان تجامعه على ان لا يجزى
قال في المبسوط واكثر مشايخنا جازت ولو قام على النجاسة وفي حليمه
خفاء او جربا او غلا لا يجزى صلواته الا نجعلها ونغوم عليها كذا
لو ستر النجاسة بكمه وسجد عليها لا يجزى الا ان يكون منفرعا وكذا
لو كان اسفل الغلبة نجسا وصلى بيها لا يجزى وانزعها جازت و
ثوب ديباج وثوب نجسا نجاسة ما نفع ولا مظهر صلى في الديباج
اما الشرط الثالث في ستر العورة اي ما يفرز ستره في الصلوة ولا
يجزى النظر اليه العورة من الرجل ما تحت السرة منه الى الركبة وعلم
بهذا ان السرة ليست بعورة والركبة عورة افر لوقله عليه السلام الركبة
من العورة لكن العورة المذكورة المذكورة انما هي عورة من غير ثوبها
هو الخمار وروى في شجاع عن ابي جابر في ستر العورة في قوله
انها قال اذا كان المصلي حال المحجب فينظر الى عورة اي عورة نفسه
لا نفسه صلواته وهذا هو الذي مشى فاجتنب في ثوبا او غيره المشايخ
جعل ستر العورة من نفسه ايضا شرطا وروى في هذا عنهم حتى قالوا
اي يفرز المذكورة وان كان المصلي المحل للمحجب كشف اللحية تسوقا
لحيه حبيبه بالستر تجزى صلواته وان كان حفيف اللحية لا تغطي اللحية
جبية حتى لا يفرز ثوبه نظر في حبيبه وروى في فصله فاسدة و

اي هذا القول يفتي بعض المشايخ وفي الخلاصة جعل هذا قولهم والاول
قولها كما لو على الانسان بيان في بيت مظلم ان في ليلة مظلمة فيجب
طاهر كله او اربعة وهو قادر على البس الجوز صاولة بالاجماع وهي
بمن قول المولى الذي افتى ببعض المشايخ اذ لو كان في حجب السجدة
مربعة العروة لجازت الصلوة في هذه الصورة ونحوها فاعلم انه في حجب
للصلوة نفسها كمن يلبسها واذا العروة مستوية في سلكه الحلال
والرؤية بعد السجدة تكلف النظر في نواف او في اسفل لا يفرق بين المرأة
المرأة كلها عروة لقوله عليه المرأة الاوجهها وكيفية فانها ليس
بعروة لا في حق الصلوة ولا في حق النظر الاجلبي والاقدمها وكفي
القدمين اختلاف المشايخ وذكر في المحيط ان الاصح انها ليس بعروة
قال للمحاجة اي الشوق في النظر فاء وظهر في رديها خصوصاً للمفترقات
منهن وكذا في الهداية الاصح انها ليست بعروة وكذا في الفتاوى
واللاسني وقال في الحاقيات الصبيح ان انكشاف ربيع القدم يمنع
اي جواز الصلوة كسائر الاعضاء التي هي بعروة وقال في الاختيار الصبيح
انها ليس بعروة في الصلوة وعين في الصلوة انتهى ونحوها صاحب الجواهر
والكافي ما في المحيط ولا فرق بين ظهر الكتف وظهره خلافاً لما قيل ان
ليس بعروة وظهر عروة ونحوها عروة كبطنها في ظاهر الرواية
في اصحابنا الثلاثة وروي في غير ظاهر الرواية عروة من ان عروة في
ان زراعتها ليس بعروة واختيار في الاختيار روي بعضهم انه عروة

في الصلوة

في الصلوة لا خارجها والقول الاول وهو الرواية هو الصحيح لعدم
الفرق في ابتدائه واما شعر المسترسل او التار في راسها فقد قال
الفقيه ابو الليث ان انكشاف ربيع المسترسل فسد صلواتها لانه
عروة وهو المتكرر في عامة الكتب وهو الصحيح وقال في الفتاوى طائفة
المعتبر في فتاى الصلوة انكشاف ما فوق الاذنين من الشعر لما ثبت فيها
وكذا ان الاذنان لو انكشاف ربيع واحد منها يمنع جواز الصلوة قاله وهو
الصحيح وهو اختيار صدر الشهيد والذي صححه صاحب السهر القوي
هو ان المسترسل عروة والرييل محقق في الشرح اما الخفيا مع المتكرر
فقبل مجيها عروة واحد وقال بعضهم يعتبر كل منها عروة على حدة وهو
الصحيح حتى لو انكشاف ربيع المتكرر او ربيع اثنين بفردهما منع في
الصلوة وكذا اختار في الركبة مع الفخذ فقبل كل منها عروة واحد
وقال بعضهم الركبة مع الفخذ كلاهما عروة واحد وهو الصحيح
في الخلاصة وصححه ابو الهمام في شرح الهداية وعلى هذا روي في الجبل
وركنه ما شققتا والفخذ معصية جازت صلوة لاء الركبتين لا يلفا
فدر ربيع الفخذ مع الركبة وكذا كعب المرأة تبع لساقها لا عصى مستقل
فانكشافه غير مانع امرأة صلت وربع ساقها ما شققتا فغير صلواتها
عند اذنه ومن كان انكشافه في ساقها اقل من ذلك اي في ربيع لا يبعد
اتفاقا لاء القليل عصى بخلاف الكثير والربع كثير اقبامه مقام الكل
في كثير من الاحكام بخلاف ما دونه وقال ابو سنان انكشاف ومادون

النصف لا يمنع جواز الصلوة وعند انكشاف النصف رواية في رواية
 لا يمنع لانه ليس بكبير وفي رواية يمنع لانه ليس بقليل فيعلم الحكم في الشعر
 المسترسل في المرأة للفرقة والبطن والظهر في المرأة مطلقا والغنم في المرأة
 والرجل كالحكم في الساق فادعوى من هذا ان انكشف ربيع يمنع عندهما
 خلافا للدينين وما حكم العورة وهي القبل والبربر في هذه النكاحات
 المذكورة في الساق يعني اذا انكشف في احد ربيع يمنع عندهما خلافا لادعوى من
 فانه لا يمنع عند ما لم يكن نصفا واكثر هو الخلاف مفكوك في الزيادة وكذا
 في غيرهما وذكرنا ان في المانع النورة الغائبة ما زاد على قدر الزهر
 والاول هو الاصح لانه خلقه الله عز وجل في ربيعها وعليها لا يبر على البربر
 فلو كان كما قال الجاريد للصلوة مع انكشاف جميعها وفيه قبح وقيل
 الحقة مع التبيين عضو واحد فعلى هذا يتجه قولنا ان في ربيعها
 غير الاصح بل كل التبيين عضو والبربر قائمتها اما ثوب المرأة فانه كما سئل اهله
 او لم ينكس ثوبها وهو المعتبر في المراهقة فلو ان ثوبها تبع المصدر
 فلا يمنع الا انكشاف ربيع المجموع في الصدر والتدين وان كانت كبيرة
 قد انكسر ثوبها فالنكاح اصل بنفسه حتى لو انكشف ربيع من
 كانه ما نكحوا كل اذن عضو مستقبل غير الراس وكذا ما بين السرة
 والعاية عضو على جده واما الجنب فتبع للبطن في شتر الشمس لانه
 السرخسي انا كانه الثوب رقيقا بحيث يصف ما تحته اولى البثرة
 لا يحيل برستر العورة وهو طوكا غليظا لانه السقف وشكله

شكله

شكله ينبغي ان لا يمنع لحصول السر وجعل بقميص ليس عليه غير فلو قدر ان
 لو نظر الانكشاف تحت راي عورة فلهذا الحال ليس بشئ معتبر في منع جواز الصلوة
 لحصول السر الماء عورة به وذكر في الذباوات لوان المرأة صلت وهي
 تعبر على الثوب الجريد اى ان في ليس فيه حرف فاحش فليست في الجاريد
 قاذية حرف فاحش فانكشف في شعرها بشئ مخفها شئ في ساقها شئ
 وكما انكشاف تحت لوجع جميعه يبلغ ربيع انسان وفيه يبلغ الساق
 لايجز صلواتها فكما ان بناء على ان الساق اصغرها وهو اختيار البغوية
 المتعبد في جميع المنزلة بلوغ الجميع ربيع الاعضاء المنكشفة حتى لو انكشف
 في الاذن تسعها يمنع لانه المجموع ربيع الاذن واكثرها المختار للجمع بالاجزاء فلا
 يمنع ما لم يكن في الاذن منها ومنه القنطرة منها ومنه الاذن ثلث ربيعها ومنه
 القنطرة ثلث ربيعها اما العورة من الامة فما هي عورة من الرجل اى تحت السر
 الى تحت الركبة ويطبقها وظهرها عورة ايضا ما عدا ذلك وهو في البطن
 فما فوقه ومنه اسفل الركبة في حته فليس عورة واجماع الامة لانها محل
 الخزينة والاسرها لا يبالي بانكشاف ذلك منها والمذموم والولد
 والمكاتب منقولة الامة في الحكم المذكور لبقاء الرق فيمنع ولو اعتقت
 وهي في الصلوة مكشوفة الراس وحتى تشرق بعل قليل قبل ان تتركها جازية
 لا لو بعل كثيرا وبعد ركعتا وان انكشف عضو ساقا وهي عورة في الصلوة
 فستر من غير لبث لا يعز ذلك لانكشاف ربيع اوى معه اى مع انكشاف ركبنا
 كالقيام انا كانه فيه اى الركوع او غيرهما فلهذا ان انكشاف صلوة وان لم يترك

مع ذلك لا ينشأ ركنا ولكن مقدارها يرد في ركنا بنه وذلك عند
 ثلث تسميات فلم يسترد ان العنق مشدود صلوة عند ايم بن خلف الجوهري
 وكذا اذا وقع الرجل المصل للركعة وصفا لسيا او وقع امام اي قدم الامام
 او رفع يدايته ثم التي اي تلك الركعة فغلى هذا الخلاف المذكور في كنه
 قدر ركس من ان يرد به نفسه عند ايم بن خلف الجوهري والخيار قوله لا يرد
 وهذا كله اذا حصل ثبوت في ذلك بغير ضعه فان كان بضعه مشدود في الحال
 اتفاقا لم يجد ما يسترد به العروة على قاعدة ابا ياء كما ذكرنا في بحث الركعة
 ولو وجد ما يسترد به العروة وجب استعاله وان قل ويقدم في السرا هو
 اغلظ كالسنتين ثم الخندق ثم الركعة وفي المرة بعد الخندق البطن والظهر
 الركعة ثم الباقي على السواء ولو كان ما يسترد به الخشيش في ركعة
 السرا وفي الركعة عريا قدر على طين بلخط بعروة انه علم انه بقي عليه
 ورق الشجر فروع مع رقيقه فوجب وعده ان يعطيه اذا فرغ من صلوة ينظر
 وان خاف فوجع الوقت وعاد ان ينظر ما لم يفت الوقت وهو قول ابي يونس
 والظاهر وان كان يوجب وجود التوب في زمان لم يفت وقت الوقت كلها في
 المكاء وفي الركعة صليت مكشوفة الرأس لا تقرأ بالاعادة ولو صليت
 مكشوفة العروة يعني الخندق ونحو ذلك بالاعادة وكذا بغير وضوء انتهى
 والمسحبة ان يصل الركعة في ثلثة اثنى اربع فيصير ازار وعامة ولو صلى
 في توب من شحان بركا فيفعله الفصا في حال عملة جازية في ركعة
 ولو صلى في سراويل فقد ازار في غير ركعة في الخلاصة لم يخرج

الحج

الحج بركعة ومعها توب لو صلت فيه قائمته ينكشف شئ من فخذها
 او من ساقيها يمنع جوار الصلوة ولو صلت قاعده لا ينكشف فانه تعالى
 قاعده ولو كان التوب يعطى جوارها ويبلغ راسها فتركت تقطع الرأس
 لا يجزئ صلواتها لو كان يعطى اقل من الربع لا يبرها في التقطع الشرط
 الرابع في استقبال القبلة فمن كان بحضر الكعبة ادخل القابض في الارض
 مقدرا يجب عليه اي يرض عليه اصابه عينها اي يكون وجهه مقابلا لعين
 الكعبة حتى لو صلى مكة في بيت جب ان يكون تحت لوزان بيت الجردان ونحوها
 يقع استقباله على جبهة الكعبة كذا في الكافي وفي رواية من الكعبة في
 الكلام المعقبة منها وعلى الاول مكة ومن كان غائبا عنها ففرضه جهة
 الكعبة اي ان يتوجه الى الجهة التي هي فيها قال في الهداية هي الصحيح
 واحسن زبدة قوله الجرجاني ان فرض الغائب اصابه عنها وفرضه
 الخلاف فظهر في الشرط النية وعدمه للغائب وكذا الشيخ الامام
 ابو يونس محمد بن حامد لا يشترط على الغائب نية الكعبة مع الاستقبال
 القبلة بناء على ما هو الصحيح وقال الشيخ الامام ابو يونس محمد بن الفضل يشترط
 ذلك بناء على اختياره قوله الجرجاني وبغير التيمم يقول ان كان المصل الى الحراب
 فكما قال الحارثي او ابن حامد لا الحارثي وضعت غابا بالبريد
 واجتماع الاراء فكافة كافيته في النية وان كان يعطي في الصحراء فكما قال
 الفقيه اي ابن الفضل لعقد اجتماع الاراء فيها غابا وقبلة اهل المشرق
 هي حتى المشرق عندنا في غير احتياج اعراض اهل بلادنا بغير المشرق وفيه

الى الخلاف فانه عند الشافعي لا يرفع الخرافة بغير ان يكون انما ليس سائت لها
 ولكن في امال الفتاوى هذه القبلة في بلادنا يعني بها سمرقند ما بين
 مغرب الشتاء ومغرب الصيف فانه سمرقند معتدلة بين مرق الشتاء
 والصيف قبلها بين مغربها فانه توجه الى جهة خارقة فوجه العرب
 لا يبع والبعد المائل الى الشرق في الصيف فقبله ما يله الى مغرب الشتاء
 ذلك وبالعكس وان كان المصلي من غير ما لا يقدر معه على التوجه الى
 القبلة وليس معه احد يوجه اليها او كان يصحح بقدر على التوجه الى
 خلافه توجه من عدمه ولو سبغ ياتيه من جهة اخرى فيصير في ماله
 او يربيه وكذا لو كان على ضيعة في الجحيف الغرقاء توجه فانه لا يلزم
 التوجه الى القبلة في هذه الاحوال بل يصلي الى اي جهة قدر على التوجه اليها
 لانه السكف بقدر الى سبع وكنز الاصل في الفريضة بالعز على الرابة فانه
 كان لا يقدر على النزول او ان نزل لا يقدر على الركوب او خافه فدر ولو
 سبغ فانه لا يصلي الى حيث قدر ولو كان يصلي اليها لاجل الطين فانه
 يستقبل بها القبلة واقفة ان لم يحث الانقطاع عن الرقعة وكذا ينبغي في
 كل موضع جاز له الصلوة الفريضة راكبا حتى في النزول وحده اذا
 لم يكن الطين مما يفرض فيه الوجه لكن الارض مبللة لزم النزول
 ذكر في الخلاصة والنافلة معطوف على الفريضة اي اذا كان يصلي النافلة
 على الدابة بغير عذر ايضا فلما يصلي الى جهة توجهت وهذا اذا
 كان خارج المرام في المعرف فلا يجزى عند ابن حنيفة ويجزى عند محمد بن
 ابو يوسف

ابو يوسف

ابو يوسف لا يرفع الخرافة في مقدار الخروج قليل قدر من سجنه وقدر من
 والاصح قوما يبتدئ فيه المسافر العسر واليسر خارجا عن المصلي في كل وقتها
 راكبا او لا يركب على الدابة ويقيم على الارض ويستقبل القبلة عند الخروج الى المنزل
 على الدابة ليس يوجب خلافا للشافعي وانما اشبهت عليه القبلة وليس
 بحضرته من اهل ذلك المكان في يسلكه عنها اجتهاد اي بدله جود طاقته
 في طلبها بما يغلب على ظنه من الاماكن والدلائل وخرى او طلبها في الارض
 والاين من الدلائل والاماكن فغلبت على الجهة التي اداه اجتهاد وخرى
 الى انما هي القبلة وذلك بالاجماع لقوله تعالى عز وجل فانما تولى وجهه
 الله الى جهته الى امر بان توجه اليها نزلت عندهما اشبهت القبلة على
 جماعة من الصحابة واصلوا اليها مختلفين وفي قوله ليس خفزة شاة الى
 انه لا يجب عليه طلب من يسأله ولا يستحق من سأل من سألهم للمسأل
 عنها فانه علم انه اخطأ بعد ما صلى فاداه عليه لانه في جاهل الحق
 عليه النظر الى وسعه وقدرته وان علم ذلك للخطا وهو في الصلوة استند
 الى القبلة وبنى عليها ما بقي منها لما روي انه اهل مسجد قيلم كانوا
 في الصلوة متوجين الى بيت المقدس في صلوة الجفرا خروا نحو بل
 استندوا الى القبلة واقربهم النبي عليه السلام على ذلك سواء اشبهت
 القبلة في المنازلة او في المصير سواء كان ذلك في ليلة مظلمة او في نهار
 لانه الدليل لم ينص الى خروا وقع غربه على جهة فخر كرها او صلى الى جهة
 الخوف بعيدا وانما اصحابه اي وعلما انه اصاب القبلة عند اداه محمد بن

انه يخشى عليه الكفر وقال ابو يوسف انه اصاب لا يعيد هالانه بعد الى
 الجبهة التي صلى اليها فلا فائدة في الاعادة ولها ما في جهة اخرى وقد
 ولو اشبهت عليه القبلة ولم يخرج فشرح في الصلوة وصلى بها لا يجوز صلواته
 لانه الخري فرض عليه وقد تركها ولو علم في مكان الصلوة انه اصاب القبلة
 مستقبل الصلوة عند ابراهيم وقال ابو يوسف ان تقدم لصلى في مكان
 ان حال بعد العلم ان في منها قبله وبناءا على الضعيف لا يجوز وان علم بالاشياء
 بعد الفراغ فلا اعادة عليه اتفاقا كذا الفرق مذكور في الشرح ولو خرج فلم يخرج
 عنه على شئ قبل بخر وقيل صلى ابراهيم مرات الى ابراهيم جهات وهو لا حظ
 ولو اشبهت عليه القبلة وكذا بخبره من سألته عنها في اهل ذلك المكان
 فلم يسأله فخرجي فاء اصاب القبلة جاز صلواته لمصلحة المصلحة والافلا
 يجوز صلواته لترك وصلى العمل بما في اليد اليسرى وهو السؤال على الاصل وكذا
 الاصح اذا توجه الى جهة وعند من يسأله انه اصاب القبلة جاز صلواته
 والافلا ولو كان من بخبره ليس في اهل ذلك المكان لا يوجب ذلك ان لم يوفق
 عنه لانه مجتهد مثله ولا يجوز المجتهد تقليد مجتهد ولو سأل مجتهد
 من اهل ذلك المكان فلم يخرج حتى خرج وصلى ثم اخبره القبلة في جهة التي
 توجه اليها لا يعيد ما صلى لانه لم يغير حيث سأل ولو شئت في القبلة
 فخرجي وصلى ركعة الى جهة وقع عليها اخرى ثم سأل وهو في الصلوة وخرجي
 وقع عن يمينه اخرى صلى اليها ركعة ثم خرج حتى انه اذا صلى ابراهيم
 الى ابراهيم جهات بالخري جاز كذا في الفتاوى الحاقا بنية لانه الاجتهاد المجتهد

لا يسخ حكم ما قبله في حق ما مضى لاختلاف المأخذ في ما اذا تحول اليه في الثانية
 والى بقية الى جهة الاولى منهم فلا يتم الصلوة ومنهم من قال يستقبل كذا
 في الخلاصة والاول اوجه وهذا كلما شتهت عليه القبلة وشك فيها اما
 لو شرع في الصلوة غير ان يشك ولا يخرج ثم شك بعد ذلك في وجهه لا يجوز
 يعلم فساد بيقين فيعيد وان علم بعد الفراغ انه خطا وكذا كبر الله عليه
 الاعادة وذكر في امال الفتاوى وان علم المصلي ان قبلته الكعبة ولم ينو
 وقت الشروع جاز له عدم اشتراط النية الكعبة وذكر في الحاقا بنية ان في
 المصلي يعني وقت الشروع ان قبلته محراب مسجد لا يجوز لانه علامة على
 جهة القبلة وليس بقبلة فيكون مضافا الى القبلة بينه وبين توجهه الى الكعبة
 الجاني فاما بالصلوة الى بيت المقدس فانه في القبلة وان لم يشك
 لكن عدم النية الاغراض عنها شرط ولا حول صدره في القبلة بغير
 عند فصدت صلواته اتفاقا في الصحيح والاحول وجهه عنها كما عليه
 واجبا وان استقبل القبلة من ساعته ولا تقصد صلواته بكون الخريف
 ولكن يكون اشد اكل هذه لقوله صلى الله عليه وسلم حتى يسكنه عليه
 في الاتفاق هو خيلته يجلسه الشيطان من صلوة العبد في عليه
 السلام لا غير ذلك والاتفاق في الصلوة فاء الاتفاق في الصلوة فلك
 هلكه ولو ظن المصلي انه احدث فتحو في القبلة لا وضو ثم علم انه
 لم يحدث قبل ان يخرج من المسجد لم تقصد صلواته عند ابراهيم لانه استغنى
 لم يكن للرفق بل قصد الاصلاح وان علم انه لم يحدث بعد الخروج من المسجد

فندت صلواته بالاتفاق لانه اختلاف المكان مبطل للابعد والمسيح مكان
واحد فقام فيه لم يختلف مكانه بخلاف شروجه منه وهذا اذا لم
يكن اماما واستضاف مكانه فانه كانه اماما واختلاف ثم علم انه لم يحد
فندت وان لم يخرج لانه لا يستعملان في غير خله منافع كل خارج ولم يسجد
وكذا لو ظن انه اضعف بلا وثوقا فندت ثم علم انه كان متوقفا فندت صلواته
وان لم يخرج من المسجد كذا لو لم يستقيم سرايا فظنه ما فاندت ثم علم
انه لم يتم تصد الصلوات وان لم يخرج من المسجد لانه انما عرفه على قصد الرضا
لا على قصد البناء بخلاف الرضا فان كان احد وان في البحر وبجاءه فندت
الصنف فحكم المسجد حتى لو علم قبل مجازتها في ظن سبق الحشد لم
تفسد وان علم بعد مجازتها ففسد هذا ذهب الى خلاف وان توجه
قدومه فالمعتبر مجازة سفر الامام وعدمها ان كان له سفر والا
فقد ابرها لو تأخر ومجاز الصنف وان كان منفردا اعتبر مجازة قدر
موضع سجود وعدمها فخرج في شرح البخاري الكعبة اسم للعرضه فانه
المطلة لو وضعت في موضع اخر فطلى اليها لا تجوز ولو صلى في جوف الكعبة
او على سطحها جاز ولو صلى الى الخليم وحده لا يجوز والا صلى في السفينة
فلا بد من الاستقبال اذا كان قادرا ولا يجوز ان يصل حيث توجهت و
يلتزم ان يستدير الى القبلة كلما دارت ولو صلى جماعة بالبحر في تخالفين
في الجواز فانه يصل منفردا بجازت صلوة الكل وان صلى جماعة لم يخرج
صلواته مخالفا امامه علما بها حال الصلوة وجازت صلوة غيره ان لم يعلم

ان امامه

ان امامه خلفه قوم صلوا متخربين جماعة وفيهم مسوق والحق فلما
سلم الامام قام للقضاء فظهر لهم ان القبلة غير الجهة التي صلى اليها الامام
امكن المسوق اصلاح صلاته بانه يستدير لا من منفرد فيما يعنيه بخلاف
اللاحق فانه مقتدى والمقتدى اذا ظهر له وهو راء الامام القبلة حجه
اخرى لا يمكنه اصلاح صلاته لانه اذا استدبر مخالفا ما مد واللكا فمما
صلاته الى غير ما هو القبلة عند وكل منهما مفسد فكذا اللاحق رجل نرى في
محله فاندت اخرى بلاخر ان اصاب الامام جازت صلاتها والاحزاب
صلاة الامام فقط ولو صلى الا على وقت الشرع من سبال لم يخرج صلاتها
والاحزاب صلاة الاعمي وانه مقتدى والشرط الخامس في الشروط
الستة هو الوقت اول وقت الجز اذا طلع الفجر الثاني وهو الفجر الثاني
البياض والوقت المستطير اي المنتشر في الافق او في فوج السماء والظلمة
فيلو الفجر الاول المسمى بالفجر الكاذب وهو البياض المستطير الثاني
بيد وطول امتد الى جهة الفجر غير اخذ في عرض الا فوج ثم يعقبه الظلمة
لا يخرج وقت العشاء ولا يدخل وقت صلوة الفجر لانه من حكم الليل حتى يحرم
على الصائم فيه الاكل لقوله عليه السلام لا ينبغي لكم ان تسمى اذ بلال
ولا الفجر المستطير ولكن الفجر المستطير في الافق وقال في الحديث اما الفجر الكاذب
وهو ان يرفع البياض في جهة واحدة ثم يتلاشى اي يصيب الاشياء فلا يخرج
مروقتا العشاء ولا يحرم الاكل على الصائم وهذا الامر مجمع عليه واخر وقتها
قبل طلوع الشمس اي الفجر الذي يعقبه طلوع الشمس من الزمان وهذا ايضا جامع لامة

واول وقت صلوة الظهر والشمس اذ يبعقبه طلوع الشمس في الزمان وهذا
 ايضا جالسا جامع واخر وقتها عند ان حنيفة اذا صار ظل كل شئ مثله سوى
 الزوال اي سوى الفتي الذي يكون لا شيئا عند الزوال وقال ابو يوسف ومحمد
 وهو قول الاثنا عشرية انه اذا صار ظل كل شئ مثله سوى في الزوال في ارج
 من رواية اسد بن عمار اذا صار ظل كل شئ مثله سوى الفتي خرج وقت الظهر
 ولا يدخل وقت العصر الى المسكين قال المشايخ يفتي ان لا يصلي العصر حتى يبلغ المسكين
 ولا يخرج الظهر الى ان يبلغ الثلث لخرج في الخلاف فيها والاصل في الجاهل بين من يرى
 في المشرح في اول وقت صلوة العصر اذ يخرج وقت الظهر على القولين فطريقه
 اذا صار ظل كل شئ مثله سوى في الزوال وعلى قولها اذا صار مثله سوى
 واخر وقتها ما لم تغرب الشمس اي الى الزمان الذي يبعقبه غروب الشمس
 وهذا اجماعي واو وقت المغرب اذا غربت الشمس جالسا جامع واخر وقتها
 ما لم يغرب الشفق اي الى الزمان الذي يبعقبه غروب الشفق وهو اي الشفق
 المذكور ايضا في الزمان الذي يبعقبه غروب الشفق في المشرق عند طلوع
 وقال ابو يوسف ومحمد وهو قول الاثنا عشرية ورواية اسد بن عمار
 اي ايضا الشفق المذكور وهو الحرة نفسها ايضا في الزمان الذي يبعقبه غروب
 في المشرق وفي المشايخ من افق رواية اسد بن عمار والموافقة لقولها قال
 ابن الهمام ولا تساءل رواية دراهمة تمام هذا في المشرق اي في اول
 وقت صلوة العشاء اذا غرب الشفق على القولين كما مر واخر ما لم
 تطلع الفجر اي الى الزمان الذي يبعقبه طلوع الفجر الثاني ووقت صلوة الزهراء

او الوقت

او الوقت الذي هو وقت العشاء عند ابي حنيفة وعندهما وقتها بعد صلوة العشاء
 الا انه ما سوى المصلي كما من بتقديم العشاء عليه اي على الزمان عند ابي حنيفة
 وجوب الترتيب لقوله صلى الله عليه وسلم انه الله مع امركم بصلواتي خير لكم
 من صلاتي وهي التي جعلها لكم بين العشاء الى طلوع الفجر فليصلوا على
 الزمان قبل العشاء قصد الانه يحال على الوقتية قبل الغائبة ذكره وهو
 صاحب ترتيب اما لو وقع خلاف بلا قصد صح عند حنيفة الزمان على العشاء
 بنوب ثم زينة وصلى الزمان بنوب اخر ثم ظهر ان النوب الذي صلى العشاء به
 كما نجسا فان زينة العشاء دون الزمان عند ابي حنيفة خلافا لهما واعلم ان الوقت
 كما هو شرط لاداء الصلوة في سبب لوجوبها فلا تجب بدونه كما في السئلة
 التي وردت فتوت في زمن الصدر بها الائمة لانا لا نجد وقت العشاء
 في بلدتنا هل عينا صلواته فكتب ليس عليكم صلاة العشاء وبلغ في ظهر
 الدين المرعيان ووردت هذه الفتوى ايضا في بلدة بلغار فاف البحر يطبع
 فيها قبل غروب الشفق في اقصاها الى السنة على شمس الائمة الخواني
 فان في قضاء العشاء ثم وردت بخلافه على الشيخ الكبير سنة
 البقال فان في بهم الوجوب فبلغ جواب الخواني فان عمل ميتا له في
 عامة مجامع خوارزم ما تقول فيمن اسقط من الصلوات الخمس واحدة
 هل يكفر نساء وامن الشيخ فقال ما تقول فيمن قطع براه مع الرقيقين
 او حرا مع الكعبين ثم فرغوا ونحو ذلك ثلث لغات عمل الرابح قال
 قلده الصلوة الخامسة فبلغ الخواني جوابه فاستحسنه ووافقه فيه

ولا ينال الرمام عليه اعتراض قد احسبنا عنه في الشرح ويستحب في الصلوة
 لا يسفارها بآء تضي في وقت ظهور النور واكتشاف الظلمة والافاس بحيث
 يرى الراعي موقع بيله عند دخلا للثالثة لقوله صلى الله عليه وسلم اسفروا
 بالبحر فانه اعظم للاجر وقال قالوا فبعد الاسفار ايضا يبدؤ في وقت يمكنه
 ان يصليها فيه على وجه السنة ويبقى في الوقت بعد سلامه ما لو ظهر انه
 كان على غير طهارة يمكنه ان يتوضأ ويعيدها على وجه السنة قبل خروجه
 ثم استحباب الاسفار عندنا عام في الازمنة كلها الا في صلوة الغر يوم النحر
 بزدلفة فانه المستحب فيها التقايس اجماعا في سبعا الوقت الوقت ويستحب
 ان يعزنا الاراد بالظن في الصف لقوله عليه السلام اذا اشتد الحر فابروا
 بالصلوة فانه شدة الحر من فيج جهنم ويستحب تقديمها في الشتاء ويستحب ايضا
 عندنا تأخير العصر في كل الازمنة الا يوم القيم عالم تنقر الشمس ويؤاء
 تضر الى ان يتغير من الشمس لانه صلى الله عليه وسلم كان يصلي العصر في الشمس
 مرتفعة بيضا نقيه فالعبرة بتغير الفرم لا بتغير الضو فانما يحصل بغير الزوال
 فتصهار الفرم من حيث لا يخاد فيه العين فقد تغيرت والافلا كذا في الكافي
 ويستحب ايضا تعجيل المغرب في كل الازمنة الا يوم القيم لقوله رافع بن
 خديج كنا نضلي المغرب مع النبي عليه السلام فيصرف احدنا وان لم يصبر موضع
 بيله ومع ابا عمر انه لم يفرها حتى يبدؤ نجم فاعنى رتبة وهو يدل على كراهة
 تأخيرها الى ما بعد النجم وفي القية يكون تأخير المغرب عندهم في رواية
 ابي جهم ولا يكون في الحسن عنه ما لم يغيب الشفق والاصح انه يكون الا بعد كمال الشفق

والكوا

والكون على الاكل ونحوهما او يكون التأخير قليلا وفي التأخير تطويل القراءة
 خلاف اخر وتأخير صلوة العشاء الى ما قبل ثلث الليل يستحب لقوله صلى الله
 عليه وسلم لو لانا شق امتي لمرتهم ان يؤخر العشاء الى ثلث الليل ونصفه
 الليل صباح لما بيناه في المشرق وتأخيرها الى ما بعد اي بعد نصف الليل
 الى طالع الفجر مكره اذا كان بغير عذر لانه يؤدى الى تعجيل الجماعة اما اذا
 كان بغير عذر فمكروه واما تأخير في الوتر فالاصل فيه انه الافضل ان كان
 لا يشق الانتباه ان قبل النوم واذا كان يشق بالانتباه فتأخر الى اخر
 الليل افضل لقوله صلى الله عليه وسلم من خاف ان لا يقوم اخر الليل فليس
 تراوله وفي طمع ان يقوم اخر فليس تراخر الليل فانه صلوة اخر الليل شريفة
 وذلك افضل واذا كان اليوم يوم غيم فالسجدة بالفجر والظهر والمغرب فخيرها
 يعنى بالتأخير عدم التعجيل في اول الوقت الى التأخير الشديد الذي قد
 يسببه في بقا الوقت قال في المحيط المربع تأخير المغرب قدر ما يحصل التيقن
 بالمغرب في المستحب في يوم الغيم في كل من العصر والعشاء تعجيلها المراد
 بتعجيل العصر قدر ما يقع عندها لا تقع حال تغير الشمس وتتعجيل العشاء
 التعجيل قليلا على الوقت المعتاد وكذا في المحيط لندا نقل الجماعة على
 الضرر في الحسن عن ابي جهم تأخير في الحج يوم الغيم لانه ادرى الى احتياط
 ان يقع قبل الوقت اما الاوقات التي تكون فيها الصلوة فحسنة المراد
 من الحسن ما يقع عدم الحجز ان يكون كل ما لا يجوز من ركعة ثالثة او ثلثة
 اوقات منها اي تلك الحسنة يكون فيها الغرض والتمتع فالكراهة في

الغرض من كل وقت تنفع الصحة لوجهه بسبب كامل وكذا الرضا الفاتية كسيرة
 الصلاة حيث تبتلأ في وقت غير مكره وجناز في وقت فيه والوقت لا يثبت
 كاملة فلا بد من فاقصة وانكراه في الطمع لا تنفع الصحة ولكنها كراهة
 تحرم وتحقق ذلك في الشرع وذكر المذكي من انكراهه كما بين عند طبع الشمس
 وعند غروبها الا عصر يومه ووقت الزوال لمنه صلى الله عليه وسلم
 في الصلوة في هذه الاوقات واستثنى عصر يومه لانه يصح عند الغروب لانه وقت
 فاقصة فاداه كما وجب بخلاف عصر يوم اخر وغيره من الفاتية على احق
 في الشرع وفي كتب الاصول وروى عن ابي يوسف وهي الرواية المشهورة
 عنه انه جازر الطمع وقت الزوال يوم الجمعة او غير كراهة وادله
 وجوابه في الشرع ولا يصح فيها الا في الاوقات الثلاثة المذكورة وعلق
 الجنازة لا يسجد لتلاوة اذا كانت حرة او تلبت في وقت غير مكره ولا تنفع
 ولا يسجد فيها لسهر لانه من غير الصلوة ولو قضي فيها فربما اى صلوة مفرقة
 بعدوها لعدم صحتها على ما ذكرنا من اوقات تلاوتها او في وقت من الاوقات الثلاثة
 امر يسجد فالا فضل ان لا يسجد بها فيه ولا في غير هذه الثلاثة فانه يسجد بها
 في ذلك الوقت لا يجبرها لانه اذا كان كما وجبت وكذا في سجودها في غير وقت
 تلاوتها من الاوقات الثلاثة يصح عند اختلاف الزمان وكذا اذا حضر من الجنازة
 في وقت من الاوقات الثلاثة فليصل عليها من غير تسليم والافضل ان يصلح ولا يؤثر
 لانه المعجل فيها مطلوب مطلقا الا لما منع كحضورها في وقت غير مكره واما
 الوقتان الاخران من الخمسة فانه يكون فيهما الطمع فقط ولا يكون فيهما الغرض

والاخر

والاخر لانه يتصدق الفوات وعلق الجنازة وسجد التلاوة
 بخلاف المندوب والامام بها الشرع ويحقق الطواف فانها تكون في وقتها
 غيرهما وهما اى الوقتان المذكوران ما بعد طلوع الفجر الى ان تطلع الشمس
 فانه يكون في هذه الوقت النوافل كلها الا سنة الفجر لانه صلى الله
 عليه وسلم لا صلوة بعد الفجر الا سجدة يمين يمين ركعتين وما بعد صلوة
 العصر الى غروب الشمس لا نعيم نهي عن الصلوة بعد الصبح حتى تشرق الشمس
 وبعد العصر حتى تغرب وما بعد غروب الشمس قبل صلوة المغرب ايضا التلوة
 فيه مكره لا لانه من اواخر المغرب بسببه مع استحباب تجليها وتقسيم
 ذكر كل هذه التاخير ولكن ذكر يكون الطمع اذا خرج الامام الى صعد على
 البر للخطبة يوم الجمعة روى عن اكار الصالحين كخطبته الراسخين
 وغيرهم انهم كانوا يكرهون الصلوة والكلام بعد خروج الامام وكان يكون
 الطمع عند الاقامة اى يوم الجمعة كراهة فاقصا وصحب الخطبة
 وغيرهما واما في غير الجمعة فلا يكون بمجرد الاخذ في الاقامة ما لم يشرع
 الامام في الصلوة وبعد شروعه ايضاً لا تكون سنة الفجر علم انه يكره
 الامام الركعة الثانية او التشميم على ما فيه من الخلاف ولا يكون بقية
 المسحاة علم انه يكره قبل الركوع في الركعة الاولى وفي السروحي
 وغناه الى التحفة بل يكون جميع ذلك ان يصلح في المصافاة وخالف
 الصف من غير حاجة بل يصلح في المسجد الصفي اذ كان الامام في المشي
 وبالعكس اذ خلف اسطوانة فانه كان قد شرع في صلوة الطمع قبل

خروج الامام للخطبة ثم خرج الامام لا يقطعها بل يتيمها ركعتين ان كانت
 تحتها المسجد او قفلا مطلقا وان كانت سنة الجمعة قبل يقطع على رأس
 الركعتين وقبل يتيمها اربعاً قال الرغباني هو الصحيح وهو اختيار حكام
 الدين الشهيد وذكر في النوادر انه يسلم على رأس الركعتين وانما الى
 الثاني وقيد بها بالسجدة ايضا اليها الاربعة وسلم وخفف في القراءة
 وحكى في القاموس الامام ان على النسي ان يرجع اليه بعد ما كان يفتي بالاول
 واليه قال السرخسي والبقالي وقال الشيخ كمال الدين بن الهمام انه لا وجه
 ولم يذكر في النوادر ما اذا قام الى الثالثة ولم يقيد بها بالسجدة وخلف
 فيه فقيل يعود الى العترة ويسلم وقبل يتم وخفف وهذا وجه على ما
 حققناه في الشرح ثم ان سلم على رأس الركعتين وقال بن كثير بن الفضل
 يقضي اربعاً في اي حال قطرها لانها بقوله صلوة واحدة وكذا يكون التلويح
 ايضا قبل صلوة العبد بن وعند خطبتها وكذا بعد خطبة ما في المصلي على المصحف
 ولا يكون بعد رجوعه منه وكذا يكون التلويح عند خطبة اكسف وعند خطبة
 الاستغفار وكذا عند الخطبة في الحج للاخلال بالاستماع والانتباه في كل
 ولو شرع في صلوة التلويح في الاوقات الثلاثة فالأفضل ان يقطعها ثم يقضيها
 في وقتين مكررة تخلعها في الكراهة ولم يقطع بل يتم شفعاً فقد اشأنا
 للمخالفة التلويح وهذا لا يفتي عليه اي مسلم اعاد ما صلى لانه في بها
 كما وجبت عليه ولو شرع في النافلة في الوقت اي بعد طلوع فجر الى طلوع
 الشمس وبعد طلوع العصر الى غروبها ثم اتمها لزمه قضاء وقد علم هذا

من قوله

من قوله سابقاً يقضيها لانه ان الزم قضاء ما شرع فيه في الاوقات
 الثلاثة وانفسها ولو اتي النافلة في وقت مستحب غير مكررة ثم انفسها
 او فسدت لا يقضيها فيما بعد العصر قبل الزوجه او بعد طلوع فجر قبل ارتفاع
 الشمس اي يكره ان يقضيها ولو قضيتها صحت مع الكراهة وكفلت عنه
 وكذا سائر اوقات الكراهية ما عدا الثلاثة فانها لا يقطع عنها بقضائها
 في وقت منها ولو اتم سنة الفجر لا يقضيها بعد ما صلى الفجر كما مر من
 الكراهة قضاء ما لزم بالشرع في الوقتين ولا يفتي الى ما ذكر في
 الخطبة في بعض المشايخ انه انما لا يبرأ من الركن لو صلى السنة فاما
 فالاحسن ان يشرع في السنة وليكن اخري للفرصة فيخرج من السنة
 ويصير شأها في الرخصة ولا يصير مفداً بل يصير مجازاً لم يل الى
 على عدم الفائدة في ذلك لانه وان سلم انه لا يصير مفداً لكن كراهة
 قضائها بعد صلوة الفجر باقية اللهم الا ان يفعل ذلك في يقضيها بعد ارتفاع
 الشمس وعلى كل حال فهو غير اداء السنة كما سئله فلا فائدة في هذا
 التكليف وقبل يقضيها بعد صلوة الفجر وهو غير صحيح كما تقدم في الكراهة
 مرجحة فيه ولو شرع في اربع ركعات قبل طلوع الفجر فلما صلى ركعتين
 منها طلوع الفجر ثم قام بعد طلوعه وصلى ركعتين من غير ان يسلم تنوب
 صلواتها اي الركعتين غير ركعتي الفجر عندهما اي عند اي يكون دم وهو
 اي قولها احد الروايتين عن ابي جعفر والرواية بناء على ان السنة
 تؤدى بطلان نية الصلوة وهو الصحيح وهو الحسن عندنا لا تنوب

وذكر في التخيير ولو صلى ركعتين على غير النية لم يطلع الجهر وقد
 تبين ان بعد ذلك ان النية كما قد طلع الجهر عند المتأخرين بخلاف ذلك
 الركعتين ركعتي الجهر وهذا البعد هو في الرواية ولو شك عند صلاته
 الركعتين في طلوع الجهر واستمر شاة لا يجزئ به ركعتي الجهر بالاتفاق وهو
 الرواية وان طلع الشمس حتى رتعت قدر ركعتين او قدر ركعتين في صباح الصلوة
 او غل هذا هو المذكور في الاصل وقبل ما طلع الانشا فقدر على الشتر في ركعتي
 الشمس لا تباع الصلوة فاذا جازع النظر اليه تباع وقبل يرد في ركعة على
 ويظهر فانه لم يرد في ركعة الصلوة وان نظر فلا وهذا ليس الا في ركعة
 طلعت الشمس والمصل في خلال اي في أثناء صلوة الجهر نفسه صلوة الجهر
 لغرض في التقصا على ما وجب بالسبب الكامل ولو غلبت الشمس هو
 في خلال الصلوة العصر لا تقدر لغرض الحال على ما وجب بالسبب المتأخر
 وقد حققنا في الشرح اما الشرط السادس لنية هي قصد كذا الفعل لما
 شرع له في العبادة قصد كذا ما هو خالص له تعالى قال الله تعالى وما
 امر الا لعباد الله مخلصين له الدين المصل اذا كان متفلا بكنية مطلقا
 بنية الصلوة ولا يشترط تعيين كونه ذلك النفل سنة مؤكدة او غير مؤكدة
 في التراخي اختات او خالف بعض المشايخ المقتد باني فانهم قالوا لا يجزئ
 اي فعل التراخي لا يجوز بطلان النية بل لا بد من تعيينها والمذكور في فتاوى
 فاما في الاختلاف في التراخي والسنة وذكر المتأخر في التراخي وسائر
 السنن تناو بطلان النية وهو اختيار صاحب المهر الذي هو تأجيله وهو الصحيح

على ما حققنا في الشرح والمعتبر في ما مضى حيث قال ولا يصح ان ياتي
 التراخي ان ينيى التراخي لا يجوز بطلان ثم قال بناء على ذلك والاحتياط
 في نية التراخي ان ينيى التراخي نفسه او ينيى سنة الوقت انما
 هي السنة فلو ان الوقت او ينيى قيام الليل يكون خارجا عن الاحتياط
 فالاول والاحتياط للخروج من الخلاف في النية ان ينيى السنة نفسها او
 ينيى الصلوة متابعة للنيى على الله تعالى عليه وسلم ولو رزى في الصلوة الوتر
 او في صلوة الجماعة او في صلوة العبد فانه ينيى صلوة الصلوة الوتر فيعينها
 وكذا ينيى صلوة الجماعة وصلوة العبد اي يشترط التعيين اتفاقا ولا
 يكفي بطلان النية وكذا جميع الغرض والوليامة المندرجات وقضائيا
 لهم بالبشرع وبغيرها وفي صلوة الجنازة ينيى الصلوة لله تعالى والربما
 للمنية ان ينيى شئ من غيرها والمفترض المنفرد لا يكفي فيه مطلق الغرض
 ما لم يقل في النية الظاهر والعصر مثلا يميز ما شرع فيه من غير الغرض
 ولا فرق في ذلك بين المنفرد وغيره وان نوى فرض الوقت ولم يعينه انه
 ظهر او غير ولم يكن الوقت قد خرج اجزاء ذلك الا في الجملة لا فرض
 الوقت عندنا الظاهر للجملة الا انما امر بالجملة لا لسقاط الظاهر وقد فاض
 حاشا لو كان عند اي فرض الوقت للجملة جائز ولا يشترط متعديا ان كان
 اجملها تكونها معينة معارضة ولو نوى الغرض والنطق معا جائز
 ما صلاه بتلك النية في الغرض عند اي من لغز الغرض فلا يجرى الجملة الضعيف
 خلافا لجمهور فانه لا يجوز في الغرض عند ولا في النطق ولو افتح المكسوة

او فوها ثم ظن انها تطوع فصل على نية التطوع حتى فرغ من صلوة في اي
صلاوته من تلك المكتوبة التي شرع فيها فاذا لم يشرط استصحاب
النية الى اخر الصلوة وكوبى نوى التطوع ثم كبر بنوى الغرض يصير شاعرا
في الغرض وتبطل نية التطوع ثم ولو صلى ركعة من الظهر ثم افتتح نكوبا
العمارة والتطوع يتبين ويتعلق بانفتح فقد نفذ الظهر وصح شرعه فيما
كبر فاذا ناله وكذا اذا شرع في المكتوبة او مكتوبة كانت ثم كبر بنوى الشرع
في النافلة اي نافلة كانت يصير ناقضا للمكتوبة بنوا على النافلة او
لو كان من شرع في المكتوبة منفردا فلي بنوى الاقتداء بالامام فانه يصير
شاعرا فيما كبر فاذا ناله من الصلوة مقتديا باقتداء الصلوة منفردا للمقتدي
منها من حيث الصفة والصلوة الركعة من الظهر ثم كبر بنوى الظهر في هي
لعدم مفارقة ما شرع فيه لما كان فيه فيكون مقدر له وهذا اذا نوى قبله
وكبر بانفسه اما اذا قال بلسانه نويت ان اصلي الظهر بطلت تلك الركعة
كبر في الخلاصة ويجزى اي يكتفي بتلك الركعة لعدم بطلانها وحمل عليه
بأبى الظهر حتى انه لو كان معها مقيم وصلى اربع اخرى بعد ذلك السكبر
على ظن ان ركعة الاولى انتفتت ولم يقعد على رأس الركعة الرابعة من
صلاته التي هي الثالثة بعد ذلك التكبير فصدت صلوة لشركه ففرضا
وصرفه لا لاخبر ولو نوى ما يتبين معا احدهما دخل وقتها والاخر
لم يدخل وقتها بانه نوى في وقت الظهر ظهر هذا اليوم وعمره معا فحق
النية انتهى المكتوبة التي دخل وقتها لانه لم يدخل وقتها الا في الجملة

ولو نوى

ولو نوى فالتبين معا في النية للاول منهما لتجربتها بالسبق وان
فأبنة الظهر نوى في وقت العصر الظهر والعصر معا في النية للمفانية
اذا كانت في وقت سعت كذا ذكر في الخلاصة في المثنى وذكر في الجامع
الكبير ان لا يصير شاعرا في واحد منها والمصاحفة على المثنى قلدا
قال الا انه يكون في اخر وقت النية في يكون النية للمقنية لتجربتها
وقد اشار الى كونه المصلي صاحب الترتيب فان لم يكن صاحب الترتيب
ينبغي ان لا يصير راجعا اذا كان في الوقت سعة للترحم والتجاء بالامام
في صحت اقتدائه الى نية الامامة حتى لو شرع على نية الاقتداء فانه
يخرج الى حق جبر اقتداءه لنفسه فانه اقتداءه هي بغيره لا يجوز عالم بنوى
انه يكون اماما للصلى او لم يتبعه عن ما خلافا للفرز واما المقتدي فينوى
الاقتداء بغيره ولا يكتفيه في صحت الاقتداء بنية الغرض والتعيين اي
تعيين الغرض بل يحتاج الى يتبين نية الصلوة المتابعة وان نوى الاقتداء
بالامام ولم يتبين الصلوة يجزى ذلك وهذا هو قول البعض وذكر قاضي
خاء انه لا يجوز له هو المختار لانه الاقتداء كما يكون في الغرض يكون في الفعل
فلا يتعين احدهما بغيره التبين وكذا الحكم اذا قالت نويت ان اصلي مع
الامام قال بعضهم يجوز وقال بعضهم لا يجوز والمنازعة من الجواز وان نوى
ان يصلي صلوة الامام ولم ينو الاقتداء لا يجزى له بشرطية بنية الاقتداء
في صحة وقال اذا انظر تكبير الامام ثم كبر بعد بجمع شرعه في صلوة
الامام وان لم تحضر بنية الاقتداء لقيام الانظار مقام النية وان نوى

الشرع في صلوٰه الامام فقد اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يجزئ في
في صحة الاقتداء والاصح انه يجزئ قال فافضنا وقال ظهر الي من ينبغي
بني يد فيقول نويت الشروع في صلوٰه الامام واقتربت به ودلوا احتيا
في الخروج من خلاف ذلك البعض وكذا لم يعلم الامام في صلوٰه هو نوي
صلى الامام واقتربوا به نحو رسولوا على صلوٰه الامام في غيرها لا يجزئ وان
نوي ان يصلي صلوٰه الجمعة ولم ينو الاقتداء بالامام جازع عند البعض وهو
المختار لا للحقيقة لا يكون الامام فثبتها مستلزما للاقتداء وان نوي
الاقتداء ايضاً ليس في نيته تعبد بالامام ولكن لم يحضر بباله من هو
الزبير وغيره ومع الاقتداء لا طلاق وكذا ان نوي الاقتداء وهو فظنا
اي الامام زبير فاذا هو مع ومع الاقتداء ايضاً ليس في نيته تعبد الا اذا
اقترب به وقال اقتربت بزبير او نوي الاقتداء بزبير فاذا هو مع لا يصح
لكونه نيته مقيدة بشخص ليس هو الامام وفي الاول نوي الاقتداء بالامام
والا فضل ان نوي الاقتداء بعد ما قال الامام الله اكبر ليصير مقيداً بما يصلي
كذلك ذكر في المحيط وهو قولهما وعندنا لا يخرج الا حصل مقارنته بكبير المقدي
لكبير الامام ولو نوي الاقتداء حياً وقت الامام موقفاً لاسما جازع عند
اكثر المشايخ وان تحضر النية عند الشروع ولو نوي الشروع في صلوٰه الامام
وكبر على نطقه اي الامام وقد شرع قبل شروعه وهو الحال اي الامام
لم يشرع لم يجز لم يشرع في صلوٰه الامام لانه قصد الشروع في الحال في صلوٰه
من ليس يصلي ومن صلى سني ولم يعرف المتأفك من الفريضة وانما يفعل كما يفعل

الذي

الناس ان يظن ان كل شئ يصلي به فريضة جازع فعله وسقط عنه
الفرق وان لم يعلم ان فيها فريضة واعلم ان بعضها فرض وبعضها سنة
ولم ينو الفريضة لا يجزئ وعليه قضاء صلوٰه تلك السنين ثم فيما اطلق
ان الكل وقضية ولو اقترب به احد ان كان في صلوٰه الاسنة قبله كما لو
صحت صلوٰه المقدي وان كان الرجل شاكاً في بقاء وقت الظهر مثلاً فنوي
ظهر الوقت فاذا الوقت كان قد خرج من ظهره بنا على فعل القضاء بنية الاداء
وفعل الاداء وفعل الاداء بنية القضاء كما اذا قال وهو في الوقت نويت
قضاء ظهر اليوم تجزئ وهذا وهو المختار كذا ذكر في المحيط اما جواز القضاء
بنية الاداء وعكسه فجمع عليه عندنا واما بنية ظهر الوقت بغير خروج
الوقت فالصحيح انها لا يجزئ صريح به وفما وقعنا في خلافه ونحوها وليس من
القضاء بنية الاداء وانما القضاء بنية الاداء فما اذا نوي ظهر اليوم هو
يلحق ان الوقت لم يخرج وما ذكره بقوله ولو نوي من يوم يجزئ بغير خلاف
وان لم يعلم بخروج الوقت فهو ايضا لانه فرض اليوم محتمل لفرقته و
والقائبة والصواب ان يقول ولو نوي ظهر اليوم وفعل الظهر لظهر
اليوم او ظهر الاسس مثلاً ونوي ان هذا من ظهر يوم اشكنا اي ان كان
اليوم يوم اشكنا وان الظهر منه فثبت ان ذلك من الظهر من يوم الاربعاء
اي تبين ان ذلك اليوم الاربعاء والظهر منه جازع ظهره والغلط انما هو في تعيين
الوقت اي اليوم ان نوي الظهر منه وذلك لا يفرق احصل بتعيين الفرض ولو
شرع في صلوٰه ما اي صلوٰه من الصلوٰات هي عليه ظن انها سببها في صلوٰه يوم

اشكته لحديث ابن مسعود ربه انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينجى
 صلاته ولا يقم الرجل فيها ظهره في الركوع والسجود وفي المتن صلته مكانه ظاهر
 وهو من الرواية بالفتح والمجوز انه ظني لا شبه به الغرض منه تحقيقه في الشرح
 ثم شرح المعنى تفصيل الغرضين بعد ذكرها بالجملة لا فقال ولا دخول في الصلوة
 لا يتكبر في الافتتاح للجماع الامة على ذلك في قوله اي قوله العبد الله اكبر
 ولا خلاف فيه او الله الاكبر خالف فيه كما قال واحد او الله الكبير او
 والله كبير ولا خلاف فيما الشافعي ايقنتم منه اذ يروي عنه انه كان يحس التكبير
 باحدى هذه الالفاظ لا يجوز ايراد اللفظين وقال ابو جعفر ومحمد بنهما الله وان قال
 لا اله الاكبر الله اجل واعظم او الرحمن اكبر ولا اله الا الله او تبارك الله
 او غيره اعيان المذكور من اسماء الله تعالى وصفاته التي لا يشترك فيها كالحسن
 والملائكة والرازق وعلم الغيب والشهادة وعالم الحقائق والقادر على
 كل شئ والرحيم لعباده لجزائه ذلك ان التكبير لانه المقصود العظيم وحاصل
 بما ذكره وقوله وذكر اسم ربه فقل ولو افتتح الصلوة بالاسم اي بقوله
 اللهم من غير زيادة وقال يا الله بجمع افتتاحه لانه الله تعالى اريد به
 العظيم والضرع وخائف الكون في الله في الله لانه معناه عندهم يا الله معنا
 بخير فكان سؤالا لاسئل الله اغفر لي والجميع من عبد الله يعني يا الله يا الله
 فقط والجميع المستندة عن من عرف الله وان قال بذكر التكبير اللهم اغفر لي
 او اللهم ارحمني او قال استغفر الله او اعوذ بالله او لا حول ولا قوة
 الا بالله او ما شاء الله لا يصح شروعه لانه المقبول بهذه الالفاظ ليس هو المقصود

يشتر

في الصلاة
 في الركوع
 في السجود
 في القيام

يشتر به في السؤال ضحكاً او تعريضاً وكذا قال بسم الله لا يصح شروعه
 وكذا لو كان سائلاً بصفته كالرحيم والحكيم والابن الا انه يني بصفته
 نعم وكذا ذكرنا ان كبرها واقتضى به المربى في انتهى ولو قال الله في غير
 زيادة يثني بصيرتها عما عند ربه فقط في رواية الحسن عنه وفي ط
 الرواية لا يصح شارباً عما ذكرنا في الخلاصة عن الجري وذكروا خلاف
 وفي الكافي انه صارت لها عند العامة تقديراً خالصاً انتهى وان قال
 انما يبادر حال الافتتاح بالاب والاب لا يصح شارباً وان قال كما ذكرنا في
 خلاص الصلوة نفسه صلوة قبل لانه اسم من اسماء الشيطان وقيل لانه جمع كبير
 بالجر كذا وهو الجبل وقيل يصح شارباً ولا نفسه صلوة لانه اشياء والاول
 اصح ولو قال الله اكبر ما كان الصفتين اي الرخوة كما ينطق بعض البدو
 فيه المبريئة والكنون والاصح انه يصح شارباً على الخلاف بين المبريئين
 والكنونيين انما هو في قوله اللهم على ما قدمناه ولما كان الرخوة فلا
 خلاف في انه يصح شارباً كما ذكرنا في المحيط الا انه ذكر في مسئلة
 اللهم عظيم ذكر الكافي الرخوة مع ذكر الحذف فظن المراءاة الحذف فيها
 ولو ادخل المرفع في انقطاعه كما يذكر في قوله تعالى الله اذ نزلتم وبشبهه نفسه
 صلوة ان يحصل في ثنائها عند اكثر شارب لا يصح شارباً بها في ابتدائها
 ويكفي لو تقرر لانه استغفارهم ومقتضاها الشك وقالم بن مقاتل انه
 كان لا يمين بينهما او الله وعنده لا نفسه صلوة ولا استغفارهم محض
 ان يكون المستغفر لكى الاول اصح لانه مثل هذا الجهل لا يصح عذر ولا انسا

لا يصلح ان يقرأ نفسه ولو افتتح اي كبر مع الامام وخرج من قوله الله قبل
 فراغ الامام من قوله الله لا يصير شعارها في اظهر الروايات وانه وقع قوله
 اكبر بعد قول الامام اكبر ولو قال الله مع قول الامام الله اوبعد وكن
 خرج من قوله اكبر قبل فراغ الامام من قوله اكبر لا يصح انه لا يجزئ شروعه ايضا
 لانه يصير شعارها ما قبل مجموع الله اكبر لا يقول الله فقط او اكبر فقط فيقع
 الكل فيها وكذا لو ادرك الامام ركعا فقال في حال للقيام ولم يخرج من
 قوله اكبر الا في الركوع لا يصح شروعه لانه الشروع شرط وقوع الخربة
 في محضر القيام ولو كبر قبل الامام حال كونه متقدما به لا يصير شعارها
 في صلوة الامام اتفاقا كما مر من ذلك لا يصير شعارها في صلوة نفسه في
 رواية التواتر وقيل يصير شعارها في صلوة نفسه واليه اشبه في
 الاصل وقيل هذا قول ابي اسحق والاول قوله موطا انه اي ان يقرأ قبل الامام
 كبري بعد ما كبر الامام يعني كبري ثانيا ونوي بهذا التاكيد الشروع في
 صلوة الامام والافتداء به يصير شعارها في صلوة الامام وقاطعا لما كان
 شريعته على تقدير ان يصح شروعه في صلوة نفسه والافضل ان يكون
 فكيف المعتدي مع تكبير الامام لا يجوزها عند اوج رحمة لانه فيه مساهمة
 الى العبادة وفيه مشقة وقال لا لا تكبر الا افضل ان يكبر المعتدي بعد
 تكبير الامام لتبطل الاشياء بالكتابة ويكبر قبل فراغ الامام من الفاعلة
 ادركه في اوج تكبير الافتتاح وانه شك المعتدي انه هل كبر مع الامام
 او قبله او بعد يحكم بالكثر مراتبه او بآداب ثلثة فانه استوى لفظا في اللفظ

اللذان

اللذان وقع فيهما ان الشاء فانه اي التاكيد والشرح يخرج به على الامام على
 الصواب والافضل ان يكبر ثانيا ليؤمل الشك والتاكيد من القرائين القيام ولو
 صلى الفريضة قاعدا مع القدر على القيام لا يجزئ صلواته بخلاف الفاعلة
 فانه يجزئ المريد من القيام حقيقة او حكما بان كان يقدر عليه لا ان يجزئ
 ان قام ان يزاد من عند او يعلو رقبته او يجهد لما شدد به اصبغ قاعدا كبر وسجد
 لقوله عليه السلام صلى ثانيا فانه لم يستطع فقاعدا فانه لم يستطع فطلي جنته فانه
 لم يستطع فستلقيا ولو كان يكفه بسبب القيام نفع مشقة فغيره لم
 شدد رقبته لا يجزئ له ترك القيام ولو قدر عليه شكنا على مصاف خادم
 قال الحارثي انه الصحيح انه يلزمه القيام ولو قدر على بعض القيام لا على كله لانه
 ذلك حتى لو كان لا يقدر الا على قدر الخربة لانه ان يخرج فاما لم يقدر فانه لم
 يستطع الركوع والسجود قاعدا او يراسه لها اياه وجعل السجود جفت
 من الركوع ولا يرجع الى وجهه شيئا يسجد عليه من وسادة او غيرها لقوله عليه
 السلام المريد عادة فقرأ بعل على وسادة فاحذر بها فري بها وقال صلى على
 الارض ان استلقه والافادوم اياه واجعل سجيون اخفض من ركوعك
 ورواية المروفت بالمعة وهو قوله اذا قدرته ان يسجد على الارض فاسجد
 والافادوم يراى ولو رفع شيئا يسجد عليه فانه كما يخفض راسه صح ويكفي
 صلواته بالايه ولو كانت الى سادة على الارض يسجد عليها حاز ايضا كبري
 كما تجدد في الارض تكون صلواته بالركوع والسجود والافادوم بالايه ايضا كبرا
 في الزينة فانه لم يستطع القعود استلقى على ظهره وجعل وجهه الى القبلة

فأوحى بها أي الركوع والسجود ويجعل تحت كتفيه وساقه بكتفه لا يلبس الرأس
 وإن قدر على القعود مستنداً لزمه ذلك ولا يجوز الاستلقاء وإن استلقى على
 جنبه الأيمن ووجهه متوجه إلى القبلة فأدى جازي القعود لا سلقاً أفضل
 عند القدرة عليه فإنه ينظم الأيدي برأسه أصلاً اختارت الصلوة عن يمينه
 وإن لم يستطع ذلك يعقل وفي رواية سقطت عنه بالكيفية وإن كان يعقل هذا
 زاد غيره على يمينه وليكن على يمينه ولا يعقله ولا يجانبه ولا يلبسه
 وهذا هو الأصل الرواية ومع ذلك إن لم يجرى عليه ولا يجانبه ولا يلبسه
 فأمره بيمينه بيمينه عند الشك في هذا إن زال عزمه لا يلبس الرأس
 وقد روي عليه نظراً كما يعقل الصلوة حالة المرض والجوع والألم ما لم يلبس
 فإنه يلبس القضاة على رواية الأولى وهي قوله لغيره عنه ولا تسقط والآلة
 وإن لم يلبس يعقل الصلوة فلا يلبس القضاة نصاً كما لم يلبس عليه فإنه وإن كان الألف
 أقل من يومه وليكن تفتي ما فإنه زمن الألف وإن كان الألف أكثر من يومه وليكن
 سقطت عنه الصلوة بالكيفية ولم يلبس قضاة متى فلكل المربح العاجز
 الألبان بالأسان كما لا يعقل الصلوة أكثر من يومه وليكن سقطت وإن كان يعقل
 لا تسقط وإن كثرت بل فآخر إلى زمن القدرة قال صاحب الهداية ومجيب المناظر
 هو الصحيح وعلى رواية الثانية وهي أنها تسقط عنه إن زاد غيره على يوم
 وليكن ولو كان يعقل الصلوة لا يلبس القضاة إذا برز وجهه فأنفخه و
 وما حب المحيط واختاره شيخ الإسلام وفخر الإسلام وما صححه صاحب
 الهداية أصح والرد لا نيل في الشرح ثم الزيادة على يومه وليكن تحت الساعات

عند الجوع

عند الجوع فأذا زاد على اليد في ساعته سقطت عندهم في حيث الوقوف فأذا زاد
 الوقوف القوي على حسن سقطت والأفلا و صح في المبسوط والنخبة قول محمد
 بعد ما ذكر الخلاف بينه وبين الأسانيفاء ولا شك أنه أحوط ويأمن
 أن يركب عليه عند الزوال فاستمر إلى ما بعد الزوال في العذر يسقط عنه القضاة عند
 ولا تسقط عندهم ما لم يخرج وقت الظهر وهذا إذا لم يفوت المدة فإنه يفتي
 والأفان في وقت معلوم كأنه يخفف منه عند الصبح فيفتي قبل أن يورد الألف في إفادة
 معتبر بطل ما قبله من حكم الألف وإن لم يكن لها وقت معلوم لكن يفتي بقية
 ثم يفتي عليه فلا اعتبار بهذه الأفان ولو زال عقله بالبحر أكثر من يومه وليكن
 يلبس القضاة عند الجوع وسقطت الألبان وإن قدر المربح على القيام في الركوع
 والصبح أي إن كان بحيث لو قام لا يقدر أن يركع ويسجد لم يلبس القضاة عند
 بل يجوز أن يركع قاعداً وهو أفضل خلاف قول من قال إن كان يركع يلبس
 يركع قائماً وقد كثر في النسخ أن قدر على القيام والركوع دون السجود يعني
 يقدر أن يقوم وإذا قام يقدر أن يركع ولكنه لا يقدر أن يسجد لم يلبس القضاة
 وعليه أن يعطي قاعداً بالأيدى قوله وعليه يوم منه يوم القعود وليس كما
 بل إن شاء أركب قائماً وإن شاء قاعداً فلو قال ولما يصل قاعداً بالأيدى كما
 أصوب الأيدى قاعداً أفضل لقربه من السجود وذكر الزاهد أن يركع للمركع
 قائماً والسجود جالساً ولو لم يكن لا يصح رجل في خلقه مجردة تسبيل إذا صلى
 بالركوع والسجود لا يصل بينهما بل يصل قاعداً بالأيدى وهو الأفضل وقاعداً
 كما مر في لاء الصلوة فالأيدى أصوب من الصلوة بالأيدى أصوب من الصلوة مع الحث

شيخ كبير اذا قام في الصلوة سلس اي زل بوله او كاه به جرح تسلس
 وانه جلس اي صلى جالساً ركوع وسجود ولا تسيل المراحة ولا يسلس
 البوله فانه صلى جالساً ركوع وسجود لا يزده عز ذلك وكان لو كان بحيث
 لو سجد سال بوله وانقلت رجليه فانه صلى قائماً لا يما ولا قلما واما
 لو كان حاله لو صلى قائماً يسيل بوله او جرحه وخي ذلك ولو صلى مستلقياً
 لا يسيل منه شئ فانه صلى قائماً ركوع وسجود لانه الصلوة بالاستلقاء لا يجزئ
 بل عذر كالصلوة مع الحدث فتخرج ما خذه الانبياء فلا ركعة وعزم في التوادر
 انه صلى مضطجاً وبود القوة بنى له الحديث في جميع ما ذكره من التسلسل
 ولو كان حاله لو صلى قائماً ضعف عن القراءة ولو صلى قائماً قدر عليه صلى
 قائماً بقراءة لانه الصلوة بلا قراءة كالصلوة مع الحدث لا يجوز زل منه بخلاف
 الصلوة مع القوة يعني بالركي تضعفه عن القراءة بالقيام اصلاً الشيخ الثقلاني
 انه لا يقدر على القراءة بالقيام اصلاً اما ان يقدر على بقراءة ان اقام
 فانه يلزمه ان يقرأ مقدار قدرته قائماً والباقي قاعداً والقياس بالشيخ
 اتفاقاً الا في رأي الشيخ وغيره من اصحاب الضعف ولو كان حاله لو صلى مقروناً
 يقدر على القيام ولو صلى مع لا يقدر عليه يشترط قلنا ثم يقعد فاذ ان
 اقرب وقت الركوع يقوم ويكمل ان اعاد في شئ مما تقدم اجماعاً ثم لم يقدر
 في الصلوة من ان لها الى ارضها كما يقعد في التشهد ان استطاع وهو قول
 زفر وعليه الفتوى لانه المعروف في الصلوة وفي رواية في اجمع يقعد كنيته
 وقيل يقعد في ما عدا حالة التشهد كسائر الصلوة والظاهر الاول وعند زفر يقعد

استطاعه

استطاع ثم وفي الحديث امره خرجه راس والرها ونكفت في الوقت
 تؤذنه ان قدره والا نيمت وجعل راس والرها في قدره وجعلت
 قاعده ركوع وسجود فانه لم يستطعها سوى ايماء اي يصلي بسطاً فقام ولا
 تفرد الصلوات لانه الصلوة لا تشق عنها ما لم يخرج اكثر الولد ولا يخرج اسم
 فقصر نفسه رجل ثلث اي يست يداً وليس معه احد يوضه او يمسحه
 فانه يسبح ويحمد ربه راعيه على الحائط بنية التيمم ويصلي ولا يجوز له ان
 الصلوة ولا فائزها عن وقتها ان قدر على الوضوء والتيمم بوجه ما قال
 الحاصل انه لا رخصت في ترك الصلوة مع م باي وجه كان فاقطر
 ايها العاقل وقا في هذه المسئلة من التي فيها الاية رحم الله من
 تجد فيها عذر عن غير الجرائم فتأخير الصلوة عن وقتها فقل لا تركها
 وويله ان كلمة تجع قبل معناها الفجعة واستعملها في طريق الفتوة
 وقوله لتأخيرها ان تأخر الصلوة التيمم به وادعوه الفجعة لا التيمم
 بسبب تركها من الاتم العقيم المحب للعذاب لا ييم قال ادله مع مخالفة
 بعدهم خلفه اصحاب الصلوة قيل لم يقعدوا وجوبها وقيل تركها
 ولم يجازوا عليها ومع جملة ان معناه افرها عن سواها واتبعوا الشهوة
 ضوف باقوا فيما قيل اي اضللا وقال الحسن عزابا لم يدا وقال ابن
 عباس شرا وقيل هو داء في النار شرها كرا واجودها فراقه يشترط
 له المذهب وقيل ابا في جيم يسيل اليها الصدور والفتح كذا في كتاب
 التفاسير ومع النبي عليه الصلوة والسلام انه ترك الصلوة يوماً فقال حادظ

عليها كانت له فورد بها ونجاة يوم القيمة وختم مع قادس وفرد
 وهما ما والى ابن خلف والاحاديث في ذلك كثير ذكرنا طرافها في الشرح
 واصل الصبح بعض صلوة قانا فورد في ثنائها من اورد اخر الصبح
 له القود وبينها قاعدا ركع ويسجد هاهنا قدر على الركوع والسجود او
 قاعدا لم يستطع ما ارسلنا او على جنب ان لم يستطع القود فيها يجب
 قدره وان كان قدر على اركع صلوة قاعدا ركع ويسجد لم يضر ثم صح في ذلك المرض
 في ثنائها وقدر على القيام بنى على صلوة وانها قانا عند بها ان يركع
 والذين رجعوا وقال يستقبل الصلوة لانه اقتداء القام بالقاع للبحر
 عند رجعوا عندها فكذا بناء القام على القود وان على بعض صلوة بايام
 ثم قدر على الركوع والسجود قاعدا اوقانا يستأنف الصلوة بالاتفاق لانه
 اقتداء من ركع ويسجد بالموضع غير جائز فكذا بناء وهما على الايام للبحر
 وهو الصلوة قاعدا غير عند عليه اجمع الائمة وقد فعله النبي صلى الله
 عليه وسلم ويستثنى من ذلك منته الفخر قانا لانهم قاعدا بلا عند رجعوا
 استثنى التراويح ايضا والصحيح جواز التراويح ايضا والصحيح جواز التراويح
 قاعدا بلا عند ركع وكبر وصلة القود ما في المربع وان استمر الصلوة
 قانا الى ان يقب فلا بأس ان يتوضا او يقعد على عس او على حاله
 او نحو ذلك او يقعد لانه عند رجعوا اتفاقا وكما لا يكره لو انكاه غير عند
 فانه يقب اتفاقا اما القود يقب عند رجعوا الافتتاح قانا فيجوز مع كراهة
 عند رجعوا اختيارا في الاسلام الذين انجى عندهم كل امة ووالا صح في ثنائها

للبحر

للبحر وهذا تعد في الركعة الاولى والثانية اما لو قعد في الشفع الثاني
 فيبقى ان يجوز عندها ايضا في غير سنة الظهر والمجعة وان افتتحها قاعدا
 ثم قام جازر بلا خلاف لجواز اقتداء القام بالقاع في الثاني اتفاقا ويجوز
 صلوة التطوع على الربة اياها لا مسافرا بالافتاق والمقيم خارج الموضع
 صلوة التطوع على العارية بالافتاق الى اجمعة فوجعت جائز في مكان خارج الموضع
 ليس بين اقبية او بناء سلق كان مسافرا في غير مسافر عندهم من العلماء غير
 ما لان فانه شرط كون مسافرا ولو كن في الترخيق عندهم وليس شرط من عندهم
 ان يساها بحر في الصلوة بالاكل هه وعندهم تخير معها واليحي عندهم
 مع في الصلوة فيما ذكر المعوي سديد تمام بيا في الشرح ولو افتتحه
 خارج الموضع فخله قبل الفراغ قبل ثنائها بالايام على الربة وقيل بينهما بالشرول
 على الارض وعليه الاكثر ولو نزل بعد افتتاحها ركبا قبل الفراغ يبنى فيها
 ركع وسجد ولو صلى بعضها فانه لا ثم ركب لا يبنى فيها يبنى يستقبل فيها
 وكذا عهدهم في ثنائها اما صلوة التراويح على الربة فيجوز اياها
 بالاعذار التي ذكرنا في فصل التيمم من خوف المرض والعدو والسبع او
 البلي فاذا خاف من نفسه او دابة فوسع او لصوا كان في حين يغيب
 الوجه فيه للبحر مكانا جافا او كان مريضا يحصل له الشرول والركب زيادة
 مرض او يلو من جازر له الايام بافرض على الربة واقعة مستقبل القبلة
 انه امكنه ذلك ولا يقدر الا مكانا وكذا شيخ ركب دابة ولم يقدر على النزول
 او كان بحيث لو نزل لا يقدر على الركوع او امره ليس معها محرم ولا تشيع



النزول والركوب بنفسها فانما يصليها عليها اي على الارابة وكذا لو كانت الارابة
 جوا ولو نزل لا يمكنه ركوبها الا بعناء ولا تسمى الامانة عند نزول العزير في جميع
 ذلك والمعلي على الارابة السائر يركب على الركوع والسجود ويجعل السجود اخف من
 الركوع كما لم يفرق المصلي قاعدا بالايامه ما تقدم ولو سجد على شق وضع عنده
 على ظهر الارابة ان سجد على سرجه لا يجزئ في السجود ولا يكون سجد على الارابة
 الصلوة على الارابة شرعت بالايامه ولو كانت على سرجه نجاسة كثيرة او في
 ركابه فانها لا تمنع جواز الصلوة على قول الاكثر وقبل منع وللاول هو القول في
 ركاب الارابة المتوجهة الى القبلة لعرفت دابته عنها وهو في الصلوة لا يجزئ
 صلوة ذكر الملوكة يعق اذا كان العزير يركب على ما تقدم من الخلال ولو
 صلى في شق محل والارابة واقفة جاز ان يركب تحت خشبة كالصان على
 الحيلة الموضوعة على الارض واقفة فيكون كالصان السري وان لم يكن تحت
 الحبل خشبة او كانت الارابة شبيهة في صلوة على الارابة كما اذا كانت الحيلة
 شابة لا يجزئ العزير الا العزير والواجب النزول كلها على الارض اما
 السنن الرواتب فكسائر النوافل وفي جميع ان ينزل سنة الفجر ولا تقل
 على الارابة بلا عذر رتاكها ولو صلى العزير في السفينة قاعا غير عذري
 يجزئ عذري وقال لا يجزئ الا عذري بانه يحصل له دورة اتراس القيام
 او غيره من الاعذار لانه القيام ركبي فلا ينزل الا بعذر وله دورة اتراس
 فيها غالب والغالب كالحق والقيام افضل عنده وكذا المذبح والصلوة على
 الارض افضل ان كان في الخلاف في السائر وشملها المروحة في الحيلة فان

نظري

نظري شديد فانه لم يكن الاضطراب شديدا او كانت مهولة بالسطح
 فقبل هو الخلال ايضا والصحيح عدم الجواز اتفاقا في الايضاح ان كانت موقفة
 في السطح وهي على قرار الارض فليجانبها حكم الحكم الارض والافلاحي
 ان كان الخرج لانها اذا لم تستقر في كرامة انتهى والناس من هذه المسئلة
 غافلون ثم المعلي في السفينة يلزمه استقبال القبلة عند الاقتراب وكما كان
 لانها يولية البيت في حقه حتى لا يتلوع فيها موبيا مع قدرته على الركوع والسجود
 والمثالث من الغرائب القراءة وهي يصح الحرف بلسان يمين يسمع نفسه
 فانه يصح الحرف في غير ما يسمع نفسه لا يكون في قراءة في اختيار المهند ولو
 والنصلي قبل اذا صح الحرف في تجوز وان لم يسمع نفسه وهو اختيار اكثر
 وفي المحيط الامع قوله الشيخين وفي الكافي قال الشيخ الامام الملقب بالشيخ
 انه لا يجزئ به ما لم يسمع اذ فاه وسمع من يقر به انتهى على هذا كل ما يتعلق
 بالفتن كالطلاق والعق والاشهاد والتسمية على النجاسة والبيع
 وهو في السجدة بطلاوته ونحو ذلك لا يصح عند الشيخين ما لم يسمع نفسه
 ومن يقر به والقراءة فممن في جميع ركعات النفل وكذا جميع ركعات الوتر
 لانه لا يشهد بالسنة وكذا فرض القراءة في كل الفرض في ذوات الركعتين
 كالنحر وجعله ونحوها اما في ذوات الاربعة كغير المقيم وعمره ونشأته
 وكذا ذوات الثلث كالخروج ففرض القراءة اما هو في الركعتين من كل
 منها حال كون الركعتين بغير عنيهما اي سائر كانت في الاوليين والآخرين
 او الاولى والثالثة او الاولى والرابعة او الثانية والثالثة او الثانية والرابعة

وعندنا في القراءة فرض في جميع ركعات الفرض وعندنا في الركعة فرض
في ركعة واحدة وعن بعض ليس بفرض بل هي مستحبة والركعة الأولى في الشروع والفضل
أن يقرأ في الأولى سورة الفاتحة وسورة بعدها كذا ذكر في الفتاوى في شرح
الركعة وهو يقضي أنه لم يقرأ فيها لا يكتفي بالصحيح أنه يكتفي أن كان عامدا
وسجده للمشهد كان ساهيا لا يجزي القراءة في الأولى وسجده واجب إذا قرأ
في الأولى في موضعين آخرين شاء فقرأوا شاء سبح ثلث تسبيحات
وإن شاء سكت مقدار ثلث تسبيحات وقيل مقدار تسبيحة والقراءة أفضل
من السبح ثم التسبيح أفضل من السكوت وقراءة الفاتحة وحدها سنة وقيل
مستحبة وروى الحسن بن علي بن محبوب في الخبرين يجب سجود السهو بركعتي
سأهبا ورجعه ابن الهمام في شرح الهداية وعلى هذا يكون الافتقار
على التسبيح أو السكوت ثم لما يقرأ في الفرض من القراءة شرع في قيامه
فقال وأما التقدير أي بيا ما فرض من مقدار القراءة فالقراءة أية وهو
في كل ركعة فرضت فيها القراءة وإن لو كانت تلك الآية غير قوله ثم
نظر وهذا غير المجموع في الظاهر الروايات وعنه في رواية ما يطلق على اسم القراءة
ولم يشبهه خطاب أحسن من هذه الرواية لا يخرج به عن قوله ثم نظر وعنه ما كوفي
رواية عنه أيضا ثلثا أدان نصارى ثم نظر ثم عيس وبسر ثم ادبر واستلم
أو أية طويلة مقدار ثلث أدان مقدار ذكر في المسألة ما قاله ما حيا
وأما إذا قرأ الآية كلمة واحدة فهو قوله ثم مدحها مستأذنه وحده في قوله
وإن شاء كل من هذه أية عنه بعض القراءة فقد اختلف المشايخ فيه أي في كونها أية

والأصح

والأصح أنه لا يجوز لأنه لا يسمى قارئاً براءة فلو لم يكن له براءة براءة
المداينة وهي قوله فاجتنبوا الذين آمنوا إذا نذرتهم بدين إلى آخره فقرا البعض
أن النصف منها في ركعة والبعض الآخر في الركعة الأخرى فقد اختلفوا فيه
قال بعضهم لا يجوز لأنه قد أيت ولا يصح أنه يجوز على قوله إنهم ركع وكذا قولها
لأنه يربط على تلك آيات نصارى الذين ولا يحسن ولا يعلم أنه يقرأ الآية وحده
الباقي ما ذكرنا من أن يقرأ الآية عتق أو عتقهم أو عتقهم جميعا وعنهما ما يكتفي بركعة واحدة
وأما التقدير على قراءة الآية ذكر نصفها مرتين أو أكثر فلا يجوز عند القادر على
ثلث آيات لو كره أيتها لا يجوز عند جماعها والواجب من التوفيق الركوع وهو أي
الركوع المرفوع طاعة الرأس أي خفض الرأس مع انحناء الظهر لأنه هو المرفوع
من موضع الكفة وكذا قال وإن طاعة رأسه على ما لا يقدرا قبله ولا
يعتدل أي قائم يصل إلى حد الاعتدال من الركوع إنحناء إلى الركوع الكامل أقرب
منه إلى التحلل القيام جائز ركوعه لأنه ما قرب من الشيء أعطى حكمه وإن
كان إلى القيام أقرب فإنه لم يخرج من طاعة رأسه مع صلته في تكبيرة
لا يجوز ركوعه لأنه لا يقدر على إكمال ركوعه استنجى إلى الإمام وهو أكبر
ومن الرجل وقع تكبيره وهو في الخلل أنه إلى الركوع أقرب منه إلى القيام
فصلوة فاستدعى لعدم صحة شروعه لأنه الشرط وقوع التكبير الأحكام
في بعض القيام ولم يوجد رجل أحرب بلغت حد وقته إلى الركوع خفض
رأسه في الركوع تحقيقا لا انتقالا من القيام إلى الركوع وذكر في عمدة الفتاوى
إذا ذكر الرجل الإمام وأقوى بركعة بعد ما سجد الإمام تلك الركعة

سجدة ترفع المنيعة وسجدة سجدة ترفع المنيعة لانه انفراد بصلوة ركعة
 كما ملك في موضع فرض فيه عليه لاقتدافيه ولو انه ادرك الامام بعد ما ركع
 وهو يعرف بالسجدة الاولى فركع وحده وسجدة سجدة ترفع المنيعة مع الامام لاقتدافيه
 وان كانت لا تختص بركعة لانه زيادة ما دونه الركعة غير مفيدة
 له وان ركع المنيعة قبل ركع الامام فركع رأسه قبل ان يركع الامام
 لا يجزئ ذلك الركعة حتى لو لم يركع الامام وركع على صلاته مع الامام
 فسدت صلاته وان ادركه الامام وهو في الركعة بعد اجزاء الى اخر المنيعة
 ومن الركعة عند اختلاف انفراد اذا انتهى الى الامام وصلى الامام ركعة فليكن
 التمام تكبيرة الافتتاح وقد حكي عن الامام رأسه من الركعة لا يصح المنيعة
 مدركا لتلك الركعة بل يكون سبقا بها وكذا لو لم يقف بعد التكبير بل ركع
 تكبيرة ركعة مع رفع الامام رأسه الى جهره الى القيام اذ يقول
 زفر يصير مدركا لتلك الركعة ثم علم انه مدرك الامام في الركعة لا يجزئ الى
 تكبيرة تين خلافا لبعض ولو نزل تلك التكبيرة الواحدة الركعة لا افتتاح
 جازا ولت نية بشرط وقوعها في حالة القيام كما تقدم وركبته الركعة
 متعلقة بأدنى ما يطابق عليه اسم الركعة لفت عند اربع وم خلافا لشرط
 العلمانية على ما بيناه وذكر في الشرح الا سيجاب ان لم يقبل تلك التسمية
 اول ملك متعارفة لا لايجزئ ركعة ولا سجدة وهذا قول شاذ كقولنا في
 مطيع الباني بفرقة التسمية الثلاث في الركعة والسجدة حتى لو انفرد
 لايجزئ ركعة ولا سجدة وكذا ركبته السجدة متعلقة بأدنى ما يطابق عليه اسم

السجدة

السجدة وهو وضع الجبهة على الارض وذكر في اد الفقهاء وكذا في غيره
 انه الذي تسبحات الركوع والسجدة انما تنوء الاوسط خمس مرات وكل
 سبع مرات لقوله عليه السلام اذا ركع احدكم فليقل تسبحات سبعين
 ربي العظيم وذلك ادناه واذا سجد فليقل سجدة ربي الاعلى ثلاث مرات
 وذلك ادناه والمراد انما يحصل به السجدة والركعة التمسك على التمسك
 كما انما في التسبحة لانياء فاسب ان يكون الاوسط خمسا والاعلى
 سبعا ويزيد المنيعة ما شاء مع الاتيان بها الامام فلا يربط على التمسك الا
 برضى الجماعة والخامس من الفرائض السجدة وهي فرضية تنادي بوضع الجبهة
 على الارض او ما يقابلها بشرط التحقاض الزايد على نهاية الركعة مع الموضع
 عن جهر القيام والتمثال فيه وضع الجبهة والانت والقيام واليد
 والركبتين لقوله صلى الله عليه وسلم امرت باناسيكم على سبعة اعظم على
 الجبهة واليد والركبتين والاطراف العزيم والافتد اخفى الجبهة
 لانه عظمها واحد وان وضع جهته دون انفه جاز سجدة بالاجماع وكفى
 انما كان ذلك في غير ذلك يكون ذكر في المنيعة والمنيعة وذكر في التحفة والبيع
 لانه لا يكون والا وله اظهر لما روي انه عليه السلام كان اذا سجد يركع انفسه
 وجهته من الارض وان وضع انفه دون وجهته فكذلك لايجزئ سجدة وكفى
 كذا ان كان يركع عند سجدة وقال لايجزئ السجدة بالانف وحده الا
 اذا كان وجهته عنده وهو رافعا يركع عن وعن في الركعة وفي الزاوية
 ذكر في الافتد وهو مما صلب دليل على انه لايجزئ السجدة على الارض وعلى

ان يكون ما صلب منه وفي كفاية الجالس في سجدة اذا وضع ارجله الله للجوز
 وانما يجوز اذا وضع عظم الله ولو وضع حدة في السجدة اذ قننه وهو ملحق
 بالمتين في الخلق لا يجوز سجد بالاجاع وانه اى ولو كان ذلك بغير
 مانع من السجود على الجهة والا لكان ذلك اذا عرض العذر المانع بوجوبها
 لسجود اياه ولا يسجد على حدة ولا دقته لسقوط السجود عند بوجوبه والقدرة
 في محله وهو الوجه والافت ووضعه اليدين والركبتين في السجود ليس بواجب
 اى بغيره بل هو سنة عند اختلاف الزعم في المشافى فانه ذلة في غيرهما
 حتى لو سجد رافعا يدين ركبتيه لا يجوز سجوده عندهما وكان عند الامام
 احمد للحدث المتقدم ولنا ان السجدة يتحقق بوجوبه وقام تحقيقه في الشرح
 ولو سجد ولم يرفع قدميه او احدهما على الارض لا يجوز سجوده ولو وضع
 احدهما جاز كما لو قام على قدم واحدة وقيل فيه روايتان وكذا المشافى
 ان اليدين والقدمين سواء في عدم القرينة وذكر الاكل الله الحي وهو
 بعيد على ما ذكرناه في الشرح والمراد من وضع القدم وضع اصابعها وان وضع
 اصبع واحدة اى وضع ظهر القدم بلا اصبع اى وضع مع ذلك احد قدميه
 مع والافلا فممن منه ان المراد بوضع الاصابع ترجمتها ما في القبلة لمكان
 الاعتماد عليها والافق وضع ظهر القدم وقد جعلوا غير معتبر وهذا ما
 يجيب التنبيه له واكثر الناس عنه غافلون ولو سجد بسبب الزحام
 على فخذ صلبه جاز وكذا لو كان به عذر منعه عن السجود على غير التقدير
 يجوز سجوده على التقدير في الخلاء ولا يجوز بلاءه على التقدير في الخلاء

ولو وضع

ولو وضع كفه بالارض وسجد عليها يجوز على الصحيح ولو بلاءه على الارض
 بركه وهو السجود على التقدير في سجدة ولم يرد في الاسمايين مخالفة
 وانه سجد على ركبتيه لا يجوز سجوده سواء كان بغيره او بغيره بل
 هو اياه وفي الزعمى عن الحسن الاصم انه اذا سجد على فخذيه او ركبتيه
 بغير جاز ولا افلا وانه سجد على ظهر رجل وهو اى ذلك الرجل السجود
 على ظهره في الصلوة التي يصليها بالاسجد يجوز سجوده وانه سجد على ظهر
 رجل ليس في الصلوة التي فيها لا يجوز سجوده لانه الفروقة انما يتحقق عند
 الاشتغال في الصلوة لا عند عدم الجواز بخصوص بغيره لانه دحام فلا يجوز
 بوجوبه ولو كان موضع السجود ارفع او على موضع القدمين اى كان ارتفاعه
 مقدار ارتفاع الشين منسوبتين جاز السجود عليه والاى وان لم
 يكن ارتفاعه ذمة التقدير بل كان ازيد فلا يجوز السجود عليه وازداد
 بالنية في قوله مقدار الشين لينة بخارى وهو مع نزول عرضة ست اصابع
 فمقدار ارتفاع الشين المنسوبتين نصف ذراع اثنى عشر شبرا واصبعها وفي
 الزعمى لو سجد المريض على ركبه او صدره بجوز كما يصح والاقرب
 ما ذكره المصنف انه سجد على ركبه عاتقه وهو دهرها يقال كان العامة
 وكبرها اذا ارادها ولغتها وهذه العامة عشرة اولى احوال او سجود
 على فاضل ثوب اى انى هو لا يسهل اذ وضع كونه العامة فاضل الثوب
 على شئ طاهر جاز سجوده عند اختلاف المشافى واحمد فانه عند حاله
 والاشافى في الشرح وبشرط في صحة السجود على كونه العامة كونه ما يجوز عليه منها

وقدر الغرض في القعدة مقدار في قراءة الشهادة وهو سريع ما يكون في بعض
 الفاقد لمعلوم اذا قلت هذا او قلت هذا فقد ثبت صلواتك على النعم
 يا حرد المشيخين واما بقوله النجيات الى الغرض واما بالقعدة فقد ثبت القول
 من الشهادة النجيات الى عبود ورواه لا ما نرى في بعض النسخ الشهادة بين
 فقط ونظر على فرضية او غير فرضية القعدة في ضمن المسائل وهي محل
 على النظر وهي ما خمسة مائة فيد الحاشية بالسجدة ولم يبعد على رأس الاربعة
 فقلت فرضية او فرضية صلواته وحيث صلواته نقلا عن ابي جعفر واذا سواها
 عندهم فبطل اصل صلواته وخرجت من كونها صلوة وكذا لو لم يبعد على النجاة
 في المغرب او ثمانية الفجر حتى في ركعة اخرى بالسجدة والثمانية في المسائل
 المسألة الثانية انما في المقيم في صلوة فاقية لا تقصده اقراؤه لانه القعدة الاولى
 فرض في حق المسافر وروى المقيم فيكون اعتدائه اعتداء المفروض المستعمل
 وهو غير جائز عندنا فيد بالاقية لانه لو اقتداه في الوقتية يقع لا صلوة
 يصير اربعا باقتدائه في الوقت لا بعد الوقت والثالثة في المسائل اذا ترك العمل
 بعين تمام الصلوة والقعدة قدر الشهادة سجدة التلاوة فعاد اليها في سجدة
 التلاوة بانه سجدتها ارتفعت اخر ذلك الى القعدة حتى انه لم يبعد قعدة
 السجدة قدر الشهادة بعد ما سجد التلاوة فسدت صلواته هذا اذا كان
 قبل السلام اما اذا كان بعد السلام يبعد الى السجدة التلاوة فلا ترجع القعدة
 لا لعدم فرض منها وهي القعدة الاخيرة والاربعة في المسائل اذا قام المصل
 في القعدة الاخيرة كلها فليما انشبه او فوق انشابه في فرض عليه ان يبعد

فقد

قدر الشهادة وانه لم يبعد فسدت صلواته لانه الافعال في الصلوة حالة النوم لا
 تحسب ولا تقدر لصدورها لا في اختيار ولا في وجوبها كغيرها كما اذا قرأ في
 القعدة فليما اقام او كان فليما ار سجد فليما وهذا في القيام والقراءة والركوع
 والسجود ومقدر فليما القعدة فقبل تقديمه القيام والاصح انها لا تقدر
 لانها في اجزاء العبادة فلا تشارك في الاختيار وهذا المسئلة وهي نوعين
 افعال الصلوة حالة النوم كثيرا وقومها لا سيما في الترويع خصوصاً في الليالي
 الصيفية والما من هذه المسئلة فاقولوا واما بقية من الفرائض وهي السجود
 المسئلة في المختلف فيها وهي الترويع من الصلوة يفعل المصل في ثمانية فرضين عند ابي جعفر
 خلافا لهما على ما ذكره ابي سعيد البرقي حتى ان المصل اذا احرقه عمل بغير قعدة
 قدر الشهادة او يكلم او عمل عملا ينافي في الصلوة كالاكل والشرب وغير ذلك منته صلوة
 بالاثان يتام جميع فرائضها وانه سبعة المحدث في غير قعدة في هذه الحالة
 فكذلك تمت صلواته عند ما لم يبق عليه الاثنى واجب وهو السلام وقال ابو جعفر
 يتوابعه السلام ويخرج من الصلوة فقبله قعدة لكن في فرضها في عليه في الفرائض
 حتى لو لم يتوابعه ويخرج بضعه فبطل صلواته وينبغي على هذه الاصل وهو كونه
 المخرج بفعل المصل فرض عند لا غنى بها المسائل فليتب ما شئ عشرية وهي
 المقيم او ارج الماء وقيل استعماله بعد ما قدر قدر الشهادة وكذا المصنوع
 بالسجدة اذا رأت الماء في هذه الحالة وعندها لما قد در على استعماله او كان
 المصل ما سجد على الخشبة فاستغنى مده مسجده بعد ما قدر الشهادة او
 اخرج خفيه او لحد بها حقيقة او كما يعمل بغيره حيث انما لا يظنه اخرج

المكان فيريد الله لخلقهم بغير كثير لا ينافي في الخلاف لوجود المرفوع بغيره وكذا
المصلي أيضا فقام من غير جوار القعود وقد استشهد بما ذكرها أو غيرها
مكتوبة فيها غير تكلف حتى لو قلنا ما في غيره لا ينافي في الخلاف لوجود بغيره بغيره
أو كان المصلي ما بها فوجبه من بغيره على لسانه بغيره فقد استشهد بذلك
المصلي من غير ما في الركوع والسجود فقد روي عن الركوع والسجود بغير القعود
قد استشهد بذلك وتكرر المصلي في هذه الحالة أنه عليه صلوة فأثبت في هذه الحالة
وهو صاحب الشريعة وأحراف الامام القاري في هذه الحالة فأستدل بما
أولاه عليه أو على المصلي الشمس في صلوة في هذه الحالة أو دخل وقت
العصر وهو في صلوة الجمعة في هذه الحالة أو كان المصلي ما سجد على الجسر فثبت
في هذه الحالة أو كان صاحب عذر فأنقطع عذره في هذه الحالة واستمر
الانقطاع حتى استوجب وقت صلوة بل أنقطع وهو في هذه الحالة في صلوة الظهر
واستمر الانقطاع حتى خرج وقت العصر في هذه المسألة لا شق عشرة فثبت
صلوة عند ما خرج من صلوة بغيره من الصلوة بغيره من صلوة بغيره بغيره بغيره
المذكور في تمام بحث وتحقيقه في الشرح وقد روي عن المسألة ما روي في الجا
لقد روي عن مالك بعد ما تقدم من الشبهة فقد روي عن مالك ما روي في الجا
من الثالثة في تصانيفه في هذه الحالة فلم تستر على الفور والثالثة من القرائن
وهي الثانية من الخلاف فيها تعديل الركعة أي طائفة واسكن والقراءة عند
الركعة من ركعة في ركعة الحركية أي حركية ابن سعد المتقدم في أول ذكر الركعة
وعندهما تعديل الركعة من الركعات لأنه القرائن وسئل عن ركعة الاعتدال

في الركعة

في الركوع والسجود فقال في اعتداله لا يكون صلوته وكذا في ركعة السجدة
ركعة الاعتدال أو بغيره أي بعد الصلوة بالاعتدال وفي المشايخ في ركعة الاعتدال
ويكون الركعة هو الثانية والخمسة الركعة الأولى والثانية في الجا الواقع
فيه بترك الواجب وكذا كل ما في أدب مع الكراهة الترخية في إعادة ركعة
في الركعة الأولى والثانية جازيا له ابن المهام في شرح المهام وقد روي
القومة من الركوع والجلوس بين السجدة وبين الطائفة فيها من غير عذر في
وتعديها وهي سنة على ما ذكر في المهام بقوله وقال ابن المهام في شرحها ينبغي
أن يكون القومة والجلوس واجبين لما ظنه ابنه عليه السلام عليها وهو عليه
السلام لا يجوز ما لا يتم الرجل فيها ظهر في الركوع والسجود وبذلك عليه
ما ذكر في الجا في ما يوجب السجود المصلي إذا ركع ولم يرفع رأسه في الركوع
حتى خرج ما جازيا حتى تملكه عند ما يخرج ومعهما الله عليه السلام
وفي القبة وقد شدد القاضي العيني في شرحه في تعديل الركعة جميعها
تشديدا مليفا فقال وكل ركعة واجب عند ما يخرج ومعهما الله عليه السلام
والثانية في ركعة في الركعة والسجود في القومة بينهما حتى يثبت
كل عضو هذا هو واجب عند ما يخرج ومعهما الله عليه السلام أو يتكلمها ساكنا
السجود في ركعة أي بعد السجدة الكراهة ويكرهه أي بعد الصلوة ويكرهه
في حق سقوط الشريعة وخوفاً من طائفة جنباً بغيره الإعادة والمعتبر الأول
كأن هذا انتهى وما سجد أو ما عدل تعديل الركعة من الواجبات جازيا فيها
منها تعديها في الركعة الفاتحة فأنها ركعة واحدة في ركعة الفاتحة في ركعة الفاتحة

تعيين القراءة للصلاة في الركعتين الأولىين منها الاقتصار فيها
اوفي الركعتين الأولىين على مرة واحدة في كل واحدة اى يجب ان يقرأ الفاتحة
في كل ركعة من الأولىين واحدة حتى لو كانها في ركعة كن اى على وجوب سجود
السجود من مخالفة المتواتر وقيد الأولىين لانه الاقتصار فيها على مرة في
الركعتين ليس واجباً بل هو سجد السجود في الفاتحة فيها سجد ولو تكرر لا يكره
ما لم يؤد الى التطويل على الجماعة او طالة الركعة على ما قبلها ومن الواجب
تقديمها اى تقديم الفاتحة على السورة للمواظبة ومنها ضم السورة او ما فيها
مقامها من الايات التي قبل السورة اليها اى الى الفاتحة في الأولىين للمواظبة
اي هو سنة عند الامة امكنة ومن الواجبات المبررة في القراءة فيما يبرر فيه
بها كالبقرة والجمعة وكما في غيرها من مخالفة ما بالركعة فيما خالف فيها
كان ظهر في بعضها ومنها قراءة التوبة في التوراة ومنها قراءة التوبة في العهد
الأولى والاخير وهو في الرواية وفي الرواية قراءة التوبة واجبة في
الفقرة الاخير فقط وفي الأولى سنة والاصح في الرواية انها واجبة في
العهدين ومن الواجبات الفقرة الاولى ومنها سجد التوراة فانها كونها
واجبة في نفسها وهي واجبة الصلاة ايضا فانها في حق كل من كان عليها
سجد سجد السجود ومنها سجدة السجود لا يجزى لما وقع الخلاف في الصلاة كما لا
لها وهو واجب ومنها تكبير صلاتي العبد للمواظبة في غير ذلك ايها والمواظبة
التكبير الربوي والتكبير الاحكام فرض وتكبير الركوع والسجود سنة الاربع
ركعة الثانية فانه تكبير واجب لصلاته بالواجب وهي الرواية ومنها الاشارة الى

الركعة

الركعة صديقه الى الغرض الذي بعد فانه واجب حتى لو دخل به كما اذا ركع ركعتين
يجب سجد السجود لا تنقله من الغرض الى غير الغرض الذي بعده وهو السجود كما
اذا سجد ثلث سجود او قعد من المنهض الى الثالثة او الرابعة فلم
يقف له مما يتخلل فيه بين الغرضين الشئ ليس بفرض وكذا رعاية الشئ
فيما شرع من غير الافعال فكل من اوفى كل الركعة على ما بيناه في الشرح
والرجوع من الصلوة بلفظ السلام واجبات ايضا ولم يذكرها المصنفين
صفة الصلاة من ايقاعها الى انهاءها على المرتبة فهو انه اذا اراد الجليل ان يركع
في الصلاة فوفى وهي الشريعة كما هو خارج يديه في تكبيرة وهو
ادب وليس بفرض في معنى الصلاة خلافا لما علم انه بالفتحة في المصنفين فيه
على ما بيناه في الشرح ثم اذا نوى تكبيرة الاحرام ورفع يديه وهو
سنة والافضل كونه المرفوع مع التكبير ابتداء عند ابتداءه وانها منه
غير ابتداءه وذكر في المهداية انه يرفع يديه اولاً ثم يكبر فانه قال
ولا يصح انه يرفع اولاً ثم يكبر انتهى والمصنف اخذ شيخ الاسلام صاحب
الفتاوى وقاضى خايم والفريرين وذكر في المصنفين انهما قال هذا قول
ايها ما جميعا وقبل يكبر اولاً ثم يرفع يديه والرفع والركعة غير ذلك
لانهم احيانا والسنة ان يرفع الرجل حتى يجازي او يقابل ايها ما به شئ
اذنيه وفي فتاوى خايم يمس طرف ايها ما به شئ اذنيه وعند الامة
الثلاث يرفع يديه الى تكبيرة ولا شئ اذ يديه اذا اراد منها الكفاة فادباً كانا
فاخذ من تكبيرة يرفع طرف ايها ما به حذاء شئ اذنيه ويخرج اصابعه

حال الرفع لكن لا يرفع كل الترفع كما انه لا يرفع كل الرفع بل يرفع على ما دونه
وتوجه حال الرفع بطن كفيه نحو القبلة كما لا يرفع يديه وقال بعضهم
يجعل بطن كل كف الى الكف الاخرى كما المرأة فانها ترفع يديها عند التكبير
تدبيرها بحيث تكون يديها احدا من كفيها لانه استمرها في كل حركة
اما الامة فكان الرجل في رواية الحسن ع ارفع اية المرأة كالرجل والصحيح الاول
والصحيح الثاني تكبيرها بغيرها بتكبير الامام عند ارجح وعنهما بعد تكبيره
الامام والخلاف انما هو في الاستسكان في الجوارح وقد تقدم ثم يضع يديه على
سائر بعد التكبير فلا يبر سلما عند اخلافا لما لا يرفع يديه على السهم
كأن يأخذ شحاله بيديه ويقبض بيده اليمنى بيمينه اليسرى اي
السنن اجمع بين الرفع والقبض جميعا وكيفية الرفع كذا البني على كنف
اليسرى ويحلق في باب التفصيل الابهام واخصر على الرفع ويسيطر الابهام
الثالث على الزرع ويقبضها الرجل تحت السر وعند المناقبة على الصدر وهي
رواية عن مالك والحمد والمنة تضعها تحت يديها بالاتفاق لانه استمرها
ثم الرفع منه لكل قيام فيه ذكره مسنونا عند ارجح حقه وايضا في حقه الله
وعند محمد منه لكل قيام فيه قرأة فيضع في حال نشاء والقوف والركوع
عنهما لا عند ويرسل في القومة بين الركوع والسجود وبين تكبيرهما
انفا كما في قوله سبحانه ان الدم وجوهك الى اخره او تبارك اسمك وتعالى جد
ولا اله غيرك كذا في حديث النبي عليه السلام واكابر القضاة وانه زاد
بعد قوله تعالى وجوهك حين نشاء ولا يمنع من زيادة وايسر عند لا يرفع يديه

الركوع

لم يذكر في الاحاديث المشهورة والا في تركه الا في صلاة الجنازة ويقول ايضا بعد
النشاء وقبله اني وجعت وجهي للذي فطر السموات والارض خنيما وانا
من المسلمين الى اخره عند ابي يوسف اهل طائفة وسكنوا مجاهدين وكان
لله رب العالمين لا شريك له وبذلك امرت وانا اول المسلمين عند
النشأ في تقبض عليه ثم في رواية عن ابي يوسف يقول التوجه قبل التكبير
والنية وفي رواية بعد التكبير وعنهما يقول التوجه انما قبل النشأ
ولما كان ظاهر كلامه انه باق في التكبير عنهما كما لا المتبادر
الا فتتاح قال يقول قبل النية ولا يقول ذلك بغير النية قبل التكبير
بالاجماع وهو الصحيح كما يفصل بين النية والتكبير وعلى تقدير الاجماع
انه مراد في قوله قبل التكبير اي قبل التكبير والنية اي في كل حركة فانه ثم
بغير الاستفتاح فيقول من الشيطان الرجيم المتنازع والتعود سنة وعنهما
واجب وتخفيه لقوله فاذا قلنا الامة وقولنا عليا في
الشرح ثم المتنازع في افضله عند صاحب المهداية استشهد بانه الى اخره
اختيار القضاة الى جعفر وعنه عن ابي جعفر بالنية في الشيطان الرجيم
وانتوى سنة وعنهما واجب ومحمد اوله الصلوة فلو شئت فقل
العام لا يقولون في الخلاصة ويفهم منه انه لو تكرر قبل النشأ لم يرفع يديه
وعنه في رواية يسألهما اما التوجه فتنا للنشأ عندنا من كل ما ياتي بالنشأ
ياقني به سلكا يقرأ او لا لانه يرفع اليدين سنة والكل يحتاج اليه حتى انه
ياقني به المستند كما ياتي به الامام والمنشد وفي العبد من ياتي به قبل التكبير

بعد الشاء لانه تبع له ومعه جرح ومعه النفوذ تبع للزاة فكل من يقرأه فاقى به لانه
 شرعية لها بالاية فلا ياتي به المقتضى لانه لا يقرأه بخلاف الامام والمقتضى
 بنوعه فليس العبد بالزاة المقر بها والمسبق فلا ياتي به عندهما الا بقوله
 الامام لانه عمل قرآن ومنه فليكن به مرتب لانه ينوي ان يقرأه كما قال المصنف المسبق فاقى
 بالثناء اذا ادرك الامام حاله الى ان فاته ثم اذا قام الى قضاء ما سبق كحرمة اخرها
 تفيد الحال وما ذكرناه انه ينوي مرتباً لختيا بالخلاصة وفي غيرها المسبق
 ينفي عنه ولو من عند الشروع فقط ولم يترك الموقوف له جرح وم بل انصرف على قول
 ابي يوسف كانه هو الاصح عنه تبعاً لصاحب الخلاصة لكن المتأخر هو قولنا على ما
 اختاره قاضي خاء الهادي وشهرها والكافي واكثر الكتب واذا ادرك الشاء
 في الصلوة عند شروع الامام وهو يجزى بالزاة لا ياتي بالثناء بل يسمع وينصب
 الابه وقال بعضهم ياتي بالثناء عند سكتات الامام كلمة كلمة او كلمتين
 كلمتين بحسب ما يمكنه لانه امكنه الاتيان بالسنة مع مرافاة الامر
 الفقيه ابي جعفر الهندواني انه قال اذا ادرك الامام في الفاتحة يفتي
 بالاثان ولا يركه في السورة يفتي عليه عند ان ينس لا عندهم كراهة في الزيادة
 وهو بعيد لما ذكرناه الامام في الحجة والعبد يفتي بها بناء على ان المأثبات لا يفتي
 الامام بغير فيها اذا كان المصنف حال المهر بعد ايم الامام بحيث لا يسمع صوتة فتدرك
 المتأخرة فيه كما اختلف في ذلك الا انصافاً على البعيد حال الخطبة قال بعضهم يجوز
 والتكسر للبعد والاصح انه يجب الانصاف عليه كذا ينبغي ان يكون هذا واذا ادرك الامام
 في الركعة فانه يفتي في الاتيان بالثناء ان كان اكثر من اربعة اركان في الركعة

في الركعة الاولى والى وكما للمكلم اذا ادرك الامام في السجدة الاولى غلب على

في الركعة

بذكر الامام في شئ من الركعة ياتي به فاما ثم يركع ليغفر الفضلين وكل
 الشاء وهو القيام والاى وان لم يكن غلبت عليه او ركعتي في شئ من الركعة ياتي
 بالثناء ويركع ويتابع الامام وتبوء الشاء لانه ادراك فضيلة الجماعة في
 تلك الركعة اولى وكما للمكلم اذا ادرك الامام في السجدة الاولى غلب على
 ظهره او لا كلها اذا اتى ويتبوء ولا يتبوء الشاء ويسجد الا من فضله مسجدين
 قيد بالاولى لانه لو ركعتي الثانية فانه لا يفتي بكسرة الشاء كنهه فانه في
 الركعة ولا ياتي بها بركعة فيما اذا ادرك الامام بعد الركعة لانه لا يجب له
 فتكون اشتغالاً بامرنا به ليس في الصلوة ولا يفتي مدركاً تلك الركعة ما لم
 يبارك الامام في الركعة كلمة او في مقدار تسبيحة منه فله عليه السلام ان يجتمع
 الى الصلوة ونحن في سجودنا سجوداً واحداً ولا تقروا بها شيأ من ادراك الركعة
 فقد ادرك الصلوة في الذخير قالوا، سوى ظهره في الركعة كلمة او في مقدار
 بغير حال كونه الامام راكعاً صار مدركاً او تلك الركعة فقد على التسبيح ولم
 يفتي اى لا يشترط المشاركة قدر التسبيحة وهذا هو الاصح لانه شغل المشاركة
 في جزء من الركعة وان كل اذاناه ان يفتي الى حد الركعة قبل ان يخرج الامام
 من الركعة وان ادرك الامام وصلى الفعدة الاولى والاخير قال بعضهم
 يكبر ويقعد بغير ثناء وقال بعضهم ياتي بالثناء ثم يقعد والاولى ان لا يحصل
 زيادة المشاركة في الفعدة ولا يقعد الا بعد انشاء لانه المتوارث وان كبر
 ونقود ونسي انشاء لا بعد وكذا ان كبر به بالقرآن ونسي بالثناء في النقود
 والتسمية لغوات محلها ولا يفتي عليه لانه من التسبيح في ركعتي الشاء

في الركعة الاولى

ثم بعد التعرف يسمى اي قراء بسم الله الرحمن الرحيم فباني بها اي بالتسمية
في اول كل ركعة يقرأ فيها وهي سنة وذكر ان يقرأ في شرح الكثير الا ان
انها واجبة وكذا في الركعتين وغيره ويستحب عليه وجوب سجود السجود
سواء في اية من القراءات التي في الفصل يبي السور ليستخرج من الفائدة
ولام سورة مريم سورة الفلق خلفا للشا في قارئها عند من يقرأ الفائدة
ومن كل سورة اي في قوله ثم في رايه في اربع ركعة ان يقرأ بها في اول ركعة
من السجدة والصحيح انه يقرأ بها اول كل ركعة يقرأ فيها احتياطا لانه اكثر
المتابعين يقرءون في النجاة في الحسن وبيناه في الشرح وتخي عندنا وعند
احد خلافا للشا في قارئها عند من يقرأ بها في الجهر وفي تحقيق الادلة في الشرح
اما الامام اذا قرأ فباني بها اي لا ياتي بها جهر بل ياتي بها سرا في
خافت قاني بها مخافته والمنفرد مثل الامام في ذلك كله واما التسمية
عندما تبدأ السورة بعد الفائدة فانه عندنا في لا ياتي بها في حال الجهر
ولا في الخافتة وكذا عندنا من وعندهم ياتي بها في اول السورة او الخافتة
بالقراءة لا ان يجهر بها لئلا يجمع بين الجهر والخافتة في ركعة واحدة ثم بعد
التسمية بقراءة الفائدة وانما قال الامام في اخرها ولا تضاعف بقوله
اي الامام امين والمؤمن ايضا يقولها وانما ما يبي سنة لقوله ثم انما
الامام قاصدا لقائه من وافق قاصده فاما ما يبي الملائكة غفر له ما تقدمه ذنبه
وتخفف بها اي الامام والمنفرد وتخفف امين خلفا للشا في لا ياتي بها في حال
والاصل فيه الاحتفاء لقوله تع ادعوا ربكم تضرعا وخفية ثم يسمي الى الفائدة

سورة

سورة او تلك ايات قصار من بعض سورة وجوب قارئها مع الفائدة اية
قصير او اثنين قصيرين ولم يخرج عن هذا الكيفية او كراهية التكرار
الواجب قارئها تلك ايات قصار او كانت الالة والائتاء بقوله تلك
ايات قصار خرج عن هذا الكيفية او كراهية التكرار في قوله ثم في
حد الاستحباب فيكون فيه كل ركعة تنبيه والمراد من الاستحباب السنة على اكثر
الكتب لانه الواجب هو ضم السورة واللايات اليها والى الفائدة في الاوليين
والمسجوب اي السنة على ثلثة اوجه احدها ان يقرأ في صلاة السفر حالة الفريضة
من خوف او عجلة لهم فها خفة الكتاب واي سورة شاء او مقدار اقل سورة
من او محل ينسب وثانيها ان يكون في السفر حالة الاختيار وعدم الفريضة
ثم يقرأ في صلاة الفجر مع الفائدة سورة البقرة وتخيها وتخي في الظهر يكون
وفي العصر والعشاء دونه فذلك في اطراف الشمس وضيقها وفي المغرب
بالنصار جبر الكاف والكوثر وتلكها ان يكون في الخفة او الخافتة في الوقت
يقراء قدر ما لا تقوى العاقبة كما في السفر حالة الفريضة وان لم يخف في الوقت
يقراء في صلاة الفجر في الركعتين باربعين اية وصح في الاستحباب اثنتين اية
وهو الاوسط والا على الزيادة على اربعين الى المائة فقد روي ابنه عليه
السلام كما يصلي فيها بالسنة الى المائة على ما بيناه في الشرح وذكر في الهداية
انه يقرأ بالاربعين مائة وبالكامل اربعين وبالاوسط ما بين خمسين الى
ستين وقبله كما لا ياتي قصار فاربعمائة كما في طوله الا فائدة وما بينهما
وقبل يقرأ في اول الاعمال وقصرها وقصرها وقصرها وقصرها وقصرها وقصرها

وذكر في الهداية
117

في الجهر فيها دونه اي دونه ما يقرأ في الجهر في الاصل وهو المعلوم به وفي
 الاختيار يقرأ في الجهر ثلثي اية يعني في الركعتين وفي العصر عشر اية انتهى
 ويقرأ في العصر والعشاء كل اية اي دونه ما يقرأ في الجهر ثلثي اية وفيه
 انه كان يقرأ في العشاء واليومي وان يتو وقال في العزور يقرأ في الجهر
 اولى ركعة بطول الفصل اي بسورة طوال الفصل وفي الظهر والعصر والعشاء
 باو سطر الفصل وفي المغرب بقصار الفصل لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كتب كى
 اني هو مني الا شعري اذ قرأ في المغرب بقصار الفصل وفي العشاء في سطر الفصل
 وفي الصبح بطول الفصل اما الطوال او الطوال الفصل في سورة الحجرات الى سورة
 البروج واما الامام في سورة البروج الى سورة لم يكن واما القصار في سورة
 لم يكن الى اخر لقراءة قل اعوذ بربنا من هذا هو الذي عليه الجمهور وقيل طوله
 من قاف وقيل من الفتح وقيل من الفتح وقيل من الجانية وقيل من الحرات الى عيسى
 والاولى الى الفصحى والباقي الى اخر القصار والمفرد كالامام في جميع ذلك وقيل
 الامام في صلتى الجهر ركعة الاولى على الركعة الثانية وهن الاطالة سنة
 اجماعا اعانه على اذ ركعة الاولى لانه وقته وقته وقته وقته وقته وقته وقته
 قراءة ثلثي العذر المستوفى فيها في الاصل وثلثي الثانية وهو معتبر في حيث لا بد
 ان تقارب طول وقراءتها فاقوت من حيث الحكمة والحروف وقيل تقرب في الاصل
 ثلثي وفي الثانية عشر او عشرين ولو قرأ في الاولى اربعين وفي الثانية ثلث
 ايات لابقا سبعة وذلك انما هو بين الاولوية وركعتي الظهر ركعتي الصبح
 اي سوي الظهر ببقية الصلوة وفي بعض النسخ وما سويهما اي ركعتي ما سوي

الجهر

الجهر والظهر سوي في قدر القرات المستوفى لاسيما طالة الاولى في غير الجهر عند
 ابي داود وحسن بن علي وقال محمد بن ابي طيلىب الركعة الاولى على الثانية
 في الصلوة كلها اعانه على اذ ركعة الاولى كما في الجهر في الوقت فيها
 سواها ايضا وقت اشتغال بالكتب كما لانها وقت اشتغال بالقرآن واما
 اطالة الركعة الثانية على الركعة الاولى فليس به بالاجماع ان كانت تلك
 الاطالة ثلث ايات او بما فرغها وان كانت اية او اثنتي عشرة لانه لم يزل
 المغرب لم يزد شيئا وقا بينهما الطول بآية وفي الثانية قراءة في الاولى على العصر
 وفي الثانية الهزقة ثلث الاطالة ثلث ايات وفي الثانية تسع وثلاثون زيادة
 والكثرة واما ما روي انه لم يزد في الاولى في الجمعة سبع اسم هذه الاطالة الثانية
 هل اية حمزة انما شبهه فزا او ثمانية على الاولى سبع كسب السبع في سورة
 الطوال دونه القصار لانه السنة هنا ضعف الاصل والسبع في اوله ضعف
 انتهى فعلم منه ان الاطالة المذكورة انما تسمى اذا كانت فاحشة الطول غير نظر
 الى عدد الايات وفي شرح الجمع خلاف محمد في اطالة الاولى على الثانية فيما
 سوى الجمعة والعيد من ايام الجمعة والعيد من ايام بيبي الركعتين انما اذا
 رجل تدبر يوم الجمعة انه لم يصلي الجهر والامام يخطب فيقيم ويصلي الجهر اما في
 السنة وفي سائر التوافل فيسوي بين الركعتين ولا يطيل احداهما على الاخرى
 بين الظهر والا اذا كان ما يقرأ فيها من رواية النبي صلى الله عليه وسلم واما ان
 عم الصبي اية فانه يصلي كما جاء في الرواية والاشهر وسيندر في فضل ما
 يكن ان شاء الله فلما ان غلب في صلاة ركعتي ركعتي ركعتي ركعتي ركعتي ركعتي

خاتمة القراءة بالركوع في غير تراجم وفيما قد قال ربما وصلت وربما تركت وقوله
 يكبر تكبيرا يرد على جعل التكبير مقارنا للركوع ثم صرح به في قوله وبنحوه يكون
 ابتداء تكبير عند اول الركوع ويكون الفرج منه عند الاستواء كما قيل يكبر
 قائما ثم يركع وبعضهم لو رفع المشايخ قالوا انما القراءة حالة للركوع لا لغيره
 بعد ان يكون ما يقع فيه القراءة ركعا واحدا او كلمة واحدة لا اكثر من ذلك ويلزم من هذا
 القول وقوع التكبير بعد الركوع والقول الاول هو الصحيح لا ينفك مكان يكبر
 يركع ويضع يديه في الركوع على ركبتيه معقدا عليهما ويخرج اصابعه كل
 الاصابع والابتداء الى التبرج الى هذه الحالة ولا الى الضم بما الاحوال السجود
 وفيما سواها وهو حال الركوع عند الخروعة والوضع في الشهر ينزل على عليه
 العادة في غير تلك ثم ولا يفرج ويبسط ظفيرة ويسوي راسه ظهره والاربع
 راسه ولا يمسكها لارجح البني كانه اذا ركع سجد فخره ظهره حتى لو
 عليه لما يستقر وان كان اذا ركع لا يصح راسه ولا ينفعه في ويسن في
 الركوع ايضا الصافي الكعبين واستقبال الاصابع القبلة وهذا كله في حق
 الرجال اما المرأة فتحي في الركوع قليلا ولا تعتمد ولا تفرج اصابعها بل تضمتها
 وتضع يديها على ركبتيها وضعا ولا تحسن ركبتيها ولا يجافي عضديها الا ذلك
 استر لها ذكر الزاهدي ويقول في ركوعه سجدة رجب العظيم واذا سجد فليقل
 سجدة رجب الا على ثلث مرات ذكره او قاله لقوله عليه السلام اذا ركع احكم فليقل
 ثلث مرات سجدة رجب العظم وكذا ذكره او ناه وان زاد على الثلث فهو ان الفعل الذي
 هو الزيادة افضل من ركعة لقوله عليه السلام ومن ادناه اي ادناه المسوق لا يشاء ان يركع

على الادنى

على الادنى افضل واذا زاد على السنة انه يختم على وتر لا الله تعجب الوتر
 وان اقصى في التسبيح على وتر واحد او ترك التسبيح بالكلية جازن وهو
 لعدم فرضية ولكن يكره ذلك التردد والافتقار الى المدة وكذا على رتبتي
 الاحلال بالنسبة ورواه ان يطبع الباكاني تسبيح الركوع والسجدة ركعا
 ولو تركه لا يجوز صلواته وهو قوله ثناء ولا ينبغي للمام ان يطيل التسبيح
 او غير على وجهه بل به القوم بعد الايتاء بقدر السنة لا انه ان يطول الذكر
 التغيير عن الجماعة وانه ان التغيير عن الجماعة مكروه لانه موقد الى حرمانه في
 الجماعة الزايد على الصلوة للسرقة بسبع وعشرين درجة وان رضى القوم
 بالزيادة لا يكره ولا ينبغي ان ينقص في قدر اقل السنة والقراءة والتسبيح
 بل لهم لانهم غير معذورين فيه ولو طال الامام الركوع لانه ركع الجماعة
 تلك الركعة لا تقربا الى يسوا لاجل التفرج جالركوع بالله فهو اي فعله
 ذلك مكروه كراهة خرم وتجنس عليه امر عظيم ولكن لا يكره بسبب
 ذلك لا ينهى بنو بعبادة لغير الله تع وقيل ان كان لا يعرف الجماعة لا يباين
 ان يطيل قدر ما لا يتقل على القوم وكذا ان طال القراءة لا يجلد الا اناس
 الركعة والاصح ان تركه اولى وقيل تجس على كسر لانه حرام وما لو طال
 الركوع عند محي الجاني تقرجا الى الله تع في غير ان يتحالم فليد شئ سوا
 التفرج فلا يباين به ان يفعل الاطاعة ولا شئ ان مثل هذه الحالة في غاية
 الندرة وهذه المسئلة تلعب لمسئلة الربا فينبغي التحرز والاحتياط
 فيها وقال بعضهم اذا احسن ما جاني بطل التسبيح وانه جاني في السلف

بها من غير ان يربط في عودها ولا فرق بين هذا وبين ذلك ثم بعد ان اتم الركوع
 يرفع راسه حتى يستوي قائما ويقول لا اله الا الله حال الرفع سميع الله في حجة
 وان كان المصلي منفردا ياتي بالتوحيد بانه يقول اللهم ربنا ورب كل شيء
 ربنا ورب كل شيء وربنا ورب كل شيء وافضلنا ربنا في ترتيبها كقولنا في الكافي والياقوت
 المقدري بالتسليم عندنا خلافا للشافعي لقوله عليه السلام اذا قال الامام سمع
 الله طمحه فقولوا اللهم ربنا ورب كل شيء فان كان المصلي منفردا ياتي بها في
 الاصح ذكر في الهداية وقبل ياتي بالتسليم فقط عند اربع ركعات في المخط
 عند الله ياتي بالتوحيد لا يرفع ويصلي الهداية او اما ما لا امام فباني بعد التسليم
 بالتوحيد ايضا على قولها ان قول ابي يوسف رحمه الله وهو رواية الحسن بن
 زاذان في الهداية عنده لا ياتي بالتوحيد واختار كثير من المتأخرين في قولها وقد
 بيناه في الشرح وقول المصنف في رواية يقول اللهم ربنا ورب كل شيء ولا يربط
 يومهم ان الشرح في حق الامام ذلك وفي رواية عنها وهو غير صحيح ان ليس
 لشيخ الروايات لا عنها ولا في اربع ركعات ان الامام يكتفي بالتوحيد وكانه يقيم
 وتأخير وضع الكتاب سهل وموضع قبل قوله اما الامام الى اخره فيكون
 الغير عائد الى المنفرد ان كان المصلي منفردا ياتي بها في رواية وفي رواية يقول
 اللهم ربنا ورب كل شيء ويرسل البعدين في التنية بعد الرفع في الركوع ايضا
 كما قال الصدوق في مشيئة حسام الدين في واقفاته وهو قوله اكثر العلماء
 وروى السيد الامام في المشيئة انه يأخذ اليد اليسرى باليمين في تلك التنية
 وهو قول غريب وفي صان الجاهل من اولها الى اخرها وقت قراءة الشاه

في سائر

في سائر الصلوات وقت قراءة التنية في الركعة الاولى خذ اليد اليسرى على قلبك
 المشايخ اختيار منهم لقوله اربع ركعات في سجدة واحدة وعندنا في حقنا بطل
 في جميع ذلك اختيارا منه لقوله في تكبيرات العبد بين اي يمين تكبيرتها
 يرسل يدها عن انفاق العبد الذي للسنة بينها عنونا فاذا طأها بعد رفع راسه
 في الركوع قائما وسكت اضطراب اعضائه الحاصل من الرفع كبر تكبيرا متصلا
 بالخروج والباء معقوب بانه يكون ايمانه مع ابتداء الخوض وانتهاه مع
 انتهائه وسجد وقوله يضع ركبته اوله ثم يركع وجهه بين ركبتيه
 على الارض في بعض النسخ بغير او تغني سجدة وفي بعضها ويضع يداها
 وهو على تفسير ثانيا كيفه السجدة وعلى وجه السنة كما في ابي عبد الله
 السلام كان اذا سجد وضع ركبته قبل يديه وانتهى رفع يديه قبل
 ركبته ووضع وجهه بين ركبتيه ويروي اي يظهر ضعيفا في عضوية قوله
 عليه السلام اذا سجد وضع كفيك وارفع رقبتيك ويجافي اي يباعه بطنه
 ثم يخذله هاتفي حتى الرجال والامراة فانها تحض اي تسفل في سجودها
 وتكون اي يطمعها بغيرها وهذا تفسير الاختصاص لانه استر لها وتقول
 في سجدة سبحان ربنا الاعلى قلنا ذلك ادناه وان راو هو افضل وينبغي على
 كما في الركوع ثم يرفع راسه في السجدة الاولى مكبرا ويقعد مستويا ويضع
 يديه على خدييه كما في الشهر فلذا اطمان قاعدا او سكت اضطراب اعضائه
 كبر وسجدة ثانيا ومعق التكبيرة عند الانتقال انه سبحانه اكبر ثم وجهه
 بهذا القدر بل حقه اعلى كما قالت الملائكة ما عبدوا الا حق عبادك وان رفع راسه

في الارض من السجود الاولى رفعا قليلا ولم يستوي فاعاد ثم سجد الثانية
 نظرا، كما الى حال السجود اذ قرب منه الى حال القعود لا يجزئ به من الرفع ولا
 ذلك السجود الثاني في ذلك في الماخذ انه يجزئ به وذكر في الهداية لا الاول
 اصح وكذا في المحيط لانه اذا كان الى السجود اذ قرب بعد ساجدا فكانها سجدة واحدة
 وقيل انما رفع قد مر ارجع وهو انقيا من وصحة شيخ الاسلام وهو ان كان
 الانقضاء عليه بين السجدة الاولى والثانية ما والجب ان يركع السجدة
 حيا لانه فاذا فرغ من السجدة الثانية ينهض قائما على صدره من سجدة ولا يقعد
 ولا يعتمر بيده على الارض عند النهوض لانه عند بل يعتمر على ركبته
 وعند انشائي واحد تنس جلسته الا استراحة لما روي انه دم كان يفعل
 كذا كان ولما ما روي انه دم كان يفرض في الصلوة على صدره من سجدة ولم يجلس
 وتما في الشرح وفي الركعة الثانية مثل ما يفعل في الركعة الاولى
 من الاقوال والافعال الا انه لا يستغفر فيها اي لا يقرأ دعاء الاستفتاح ولا يتنفل
 لانه عند اول الصلوة اول الفقرة ولا يرفع يديه في ثلث صلواته الا في الكبرى
 الاولى وفي ثلث الفترات يتكبر في العبد من عند انشائي في رواية فان
 واحد يرفع عند الركوع وعند الرفع منه والدلائل على الجائز في الشرح والرفع
 مستحب عند الاستقام الجركا لرفع في الصلوة وعند الرفع يجعل يديه في
 السجدة في كل موضع من الصف والمدة وعرفات ومنه لغة وعرفها واذار
 وغيرها واذار في راسه من السجدة الثانية في الركعة الثانية انترش
 حبله اليسرى وجلس عليها ونصب رجليه اليسرى نضاف يوحيا صابغة الى اصابع

لا اله الا الله

رجليه اليمنى في القبلة هذه كيفية الجاوس السنن الاول في القعدة بين
 عندنا وعندنا لكن من فيهما وعندنا شافعي واحمد في الاول كقولنا وفي
 الاخير كما ما كان ويقع يديه حال الشهد على خنبره ويفرج اصابعه بسطة
 لاجل الفرج هذا عندنا وعندنا شافعي بسط اصابع اليسرى وتقبض اصابع
 اليمنى الا المسجدة وهل ينبغي لسجود عند الشهادتين عندنا فيه اختلاف
 وصح في الخلاصة والبراري انه لا ينبغي وصح شرح الهداية انه ينبغي
 وكذا في المانطق وغيره وصفها انه يحلق في يده اليمنى عند الشهادتين
 والوسطى وتقبض اليمنى والخنبر واليسرى بالمسجدة او يقعد ثلثة و
 وخمس يديه بانه يقبض الوسطى والخنبر والخنبر ويضع راسها على راس
 مفصل الوسطى والوسطى ويرفع الاصبع عند التقبض ويضعها عند الانشائي
 ويكره ان يمشي بكلمة مستحبة ثم اذا قعد على صفته المكونة يشهد
 اي يقر الدكر الذي فيه الشهد ويقول عطف تفسير يشهد النبي لله
 والصلوات والطيبات الى قوله الى القول عبود ورسوله وهي السلام عليك
 ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين
 تشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبود ورسوله والمراد بالخير
 هنا جميع العبادات العينية وبالصلاة العبادات البدنية وبالعبادة
 جميع العبادات الدالة وهذه الصفة هي التي رواها عبد الله بن مسعود
 عن النبي صلى الله عليه وسلم وهي اصح الروايات في الشهد على ما حققناه
 في الشرح لا يرب على هذا القدر من الشهد في القعدة الاولى لما روي انه

عليه السلام كما ينبغي حين يرفع من الشهادتين وسط الصلوة فانه زاد
 على من الشاهد قال بعض المشايخ ان قال الله صلى الله عليه وسلم وعلى آله
 يجب عليه سجد السهو في كل ركعة من الصلوة عند ان يركعها وهو عليه
 سجدة السهو قال المصنف واكثر المشايخ على هذا وفي الخلاصة المختارة انه
 يلزم من السهو ان قال الله صلى الله عليه وسلم والاول وهو زيادة وعلى الراجح
 هو ان يركعها الاكثر وهو الاصح فان قام بعد الشاهد الاول الى الركعة الثانية
 لا يعقد يديه على الارض لما روي انه لم يركع بعد الركعة الاولى ان يركع
 في الصلوة وان اعتد لا بأس به ومقتضى الحديث انه يركع ان لم يكن عند ركعة
 عند هذا النوع ذكر في الاختيار وصرح به في الحديث الصحيح وان كان ذلك الصلوة
 من رتبة ثلاثية او رباعية فليس يجزئ فيها بعد الاولي ان يركعها فذكر فيهما
 بين ان يركعها يسجد ويبسك والقرآن افضل وقدم الكلام في ذلك
 عند ذكر الرتبة الثالثة وان فراه في الاخرى فركع الفاتحة فحسب سجد
 السهو جنباً على النعم بغير فطر ولا يركعها شيئاً لانه الترتيب فذكر عليه
 السلام فانه في السجدة الى الفاتحة سهواً يجب عليه سجدة السهو في كل
 ركعة من الصلوة في كل ركعة في كل ركعة وفي اوقات لا يجب عليه سجدة السهو
 لانه القراءة فيها مشروطة بغير تقدير والافضل على الفاتحة مستوفى
 اما اذا كانت وعليه الصلوة سنة من السنن الربوب او فطر او غير ذلك
 فتتبدل في العباد من الشاهد كما ابتدأ في الركعة الاولى يعني الثانية
 وابتداء والنوع احق به من رفع اليدين فانه لا يفيده لا كل شفع

من النقل

من النقل صلوة واحد على حدة ولو كان في الصلاة في الفقرة الاولى
 ولكن هذا في غير سنة الظن والمجته لانه كل واحد منها صلوة واحدة وقد
 صرح في شرح الهداية السري بانه لا يصل فيها في الشاهد الاول لا
 يستغنى اذا قام الى الثالثة وكذا في الثانية وفيها انه يصل في الفقرة
 الاولى من سنة الظاهر سبباً في وجوب السجدة السهو في كل ركعة من الصلوة
 مدكور في الشرح وتبعد في الفقرة الاخيرة مثل ما تقدم في الفقرة الاولى
 عندنا في غير فرق وقد تقدم والمرأة تقعد على اليدين اليسرى في الفقرة الاولى
 كلها جليها في الجأنا للفرق الا ان لا استر لها وشهد فاذ انتم
 الشاهد في الفقرة الاخيرة يصل على النبي صلى الله عليه وسلم وهو سنة في الصلوة عندنا
 وعند الجمهور وقال انما في غير من فيها ولا خلاف انها فرض في العزيم والحج
 وقال البخاري ويجب على كل ذكر وقال اكثر من يجب وقول البخاري اصح وهو
 المختار لقوله عليه السلام زعم انف رجل ذكر عنده فلم يصل على نبيه عليه
 السلام من ذكرته عنده فليصل على الاحاديث في ذلك كثيرة جداً ولو ذكر
 ذكره من مجلس واحد قال في الكافي يركع الامرة والصورة في الصحيح ركن
 يركع التكاليف بخلاف سجد التلاوة فانه لا يركع تكبير التلاوة في
 مجلس واحد والتسمية كالصلوة وقيل تجب في كل مرة الى الثالث ولو تكرر
 اسم الله تعالى في مجلس واحد في مجلس يجب لكل مجلس تكبيراً وعليه ولو تكرر
 لا يفيض بخلاف الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم لانه لا يخرج عن جديده نعم الله تعالى عليه
 فلا يخلص وقيل لافضل بخلاف الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم والمختار في صفة الصلوة بعد



الشاهد ان يقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم
 ان محمد مجيد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وآل ابراهيم
 مجيد ويستغفر بعد الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم نفسه واوليائه
 كافا في صين ولجميع المؤمنين والمؤمنات فيقول ربنا اغفر لولدنا
 وللمؤمنين يوم نقيم الحساب ونخزيك وديننا بالبركات الماتية في الاصلوة
 عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما قدمت واما اعزت ولما اسررت وما اسررت
 وما انت اعلم به مني انت المقدم وانت الموقر لا اله الا انت وانت على كل شيء قدير
 اللهم اني ظلمت نفسي ظلما كثيرا ولا يغفر الذنوب الا انت فاغفر لي مقرة غير
 وارحمي انك انت الغفور الرحيم ويدعي بما يشبه الفاذا القران كما قدم
 وقوله ربنا اننا في الدنيا حسنة وفي الاخرة حسنة وقنا عذاب
 النار وربنا لا نزع قلوبنا بعد اذ هودينا وهب لنا من رحمة الله
 اننا لو لم نذكره فانه يغفر بها الدعاء لا القرأة في شبه الانفا
 القرأة وليست بقرأة حتى جاوزها مع الجماعة والحفي ولا يدعي
 بما يشبه كلام الناس وهو لا يستجيب طلبه منهم ثم يقول اللهم
 او اللهم زدني ثلاثة او اعطني مالا ونحو ذلك حتى لو قال ذلك في وسط
 الصلوة نفسه صلوة اما بعد الصلوة الا خير قائلها لا نفسه بل ياتي
 فافضله لمرحمة السلام التي هي واجب وخير وجه منها بكونه كالنكاح
 او عمل مما امر به وما فيها ويحب عندنا ان ياتي بها في الدنيا
 اغفر ولو قال اللهم ارزقني حبله في الهداية مما يشبه كلام الناس

في الكافي ولو قال ارزقني الحبل في كلام الناس ورد في بعض النسخ
 انه قال لا يقول للتوارث فالصالح على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ورحم محمد فانه في التفسير
 في حقه ٢ واكثر الشايخ على انه يقول للتوارث فيه على ما روي في الحديث
 انه صلى الله عليه وسلم قال اذا شهد احدكم في الصلوة فليقل اللهم صل على
 وعلى آل محمد وبارك على محمد وعلى آل محمد وعلى آل محمد كما صليت وباركت
 ورحمت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم ان محمد مجيد قال ان شققتي ويكون
 معقوله وارحم محمد وارحم الله محمد فالنقص يرجع الى الله ويقول ان
 اني هذه الصفة من الصلوة ورحمت ولا ترحم الله قال اولاد وارحم ولا يغفر
 ورحم على محمد كمن هذا فان لم يات في الحديث ولما يقال ورحمت باسما
 الله فهو خطأ ولو قال بعد قوله ورحمت ورحمت بشدة لم يجر لأنه
 معني جميعا في اللفظة ولا يقول بوقوله في العالمين ربنا انك مجيد
 لعدم وروده في الاحاديث ولو قال ذلك لانا ليس به اي لا يكره وان كان تركه
 اولى ويشير باسبابه اذا انتهى الى اولى الشهادتين وقال في الواقع
 لا يشير والاول المختار على ما قد مرنا فاشارة في بعض الحنفية والبصر
 وخلف الوسطى بالابرام اي يجعلها حلقة وقد ذكرنا عند ذكر الشاهد
 فاذا فرغ من الادعية بعد الشهادتين يسلم على نفسه ويقول السلام عليكم ورحمة
 الله ولا يقول في هذا السلام اي في سلام الخراج من الصلوة سوى كما في الصين
 او اليسار وبركاته كذا ذكره في المحيط بخلاف السلام الذي في الشهادتين
 يقول السلام عليكم ايها النبي ورحمة الله وبركاته وينوي في خطاب عليكم

بالسجدة الاولى هو من بينه في الملائكة والذين آمنوا الشاكرين له في ما وروى غيرهم ويفعل في السلام عن يساه مثل ذلك اي قوله السلام عليكم ورحمة الله وبركاته هو من بينه في الملائكة والذين آمنوا والسلامة الاولى للجنة والذين هم الصالحون والثانية للنعوت بين القوم في الجنة ثم قبل ان الثانية سنة الامم انها واجبة كالاولى فيخرج لفظ السلام يخرج ولا يتوقف وقال بعضهم ان يقول العالم ينوي في الملائكة الحفظة الذين وكلوا بحفظه خاصة ولا يعلم السنية وقال بعضهم ينوي في الملائكة يعلم الحفظة وغيرهم لانه لو انشاء قد اختلف الاخبار في عدد ام قبل ان مع كل مؤمن خمسة كذا واقع في النسخة من خمسة في الملائكة ما انشاء والحسنوا صريح بينه يكتب الحسنات والجرع يساه يكتب واحراما له بلفظه الخيرات والحد وراسه يرفع عنه الكاهن واحمر عنده حبة يكتب ما يصلي على النبي وم يملقه اياه وقيل مع كل مؤمن ستون ملكا وقيل مائة وستون وقيل ملكا وقيل غير ذلك فلهذا ينوي في معه نحو ما في غير تعني عرود ينوي المقتردي لما في السامية الاولى مع من نوي فيها ان شاء الامام في بينه او عذرانه اي اذا كان الامام بجزائه ينوي في التسليمه الاولى ايضا وهذا عند ابى يوسف وعند محمد وهي رواية خرج بنوهم في التسليمين وينوي في التسليمه الاخرى اي الثانية اي كان في يساه والامام يقول بنوهم مع الحفظة في التسليمين هو الصحيح وقيل لا ينويهم اصلا وقيل بالتسليمه الاولى فقط ولما انفرد فلا ينوي سوى الحفظة وينبغي للمصل من طريق الادب ان يكون مشتمى بصريح في حال قيامه الى موضع السجود ولا يتجاوز في حال الركوع

الظاهر

الى ظاهر قدميه وفي حال سجوده الى ارضه الله اي طرته وفي حال فقهه الى حجر وهو ما على جميع قدميه من فوقه وقد كان كله مقتضى الشوق لانه لما شاع لا يتكلم بعينه ان يري في بقية اصل الحفظة واذا ترك العيز على اصول ما خلفت عليه لا يتجاوز فترها في الحالات المذكورة غير المواضع المذكورة وينبغي ان يكون بين قدميه حال القيام قد رابع اصابع مضمومة والسنة للامام في السلام ان يذكر السابعة الثانية اخفى في التسليمه الاولى في الصلوة فانه الجهر للابل الاعلام بالانتقالات وهو محتاج اليه في السامية الاولى والثانية فلا الاولى تترك عليها لانها تنفيها عما لبا ومن المشايخ من قال بجهر الثانية كذا في بعض النسخ ولعل مراده ان يجهر بها ولا يجهر لها اصلا وفي بعضها يخفى الاولى في الثانية اي يخفى الاولى ان يري الثانية وهذا غير صحيح لا يتولاه احد والاصح الاول ان يجهر بالثانية دون الجهر بالاولى لانه المقتردي في نظر من فيها لا احتمال ان عليه سموا سجود له قبلها وانما حلو الامام فهو مخير ان شاء اعرف في يساه وجعل القبلة في بينه وان شاء اعرف في بينه وجعل القبلة في يساه وهذا اولى وكل ما جاز لروي ابن سعود رضي الله عنه لا يجعل احكام الشيطان شيئا من صلواته يري ان حقا عليه ان لا يفرط الا في بينه لعدرايت رسول الله صلى الله عليه وسلم كثير ان يري في يساه وان شاء ذهب الى الجهر لانه لم يبق عليه شيء وان شاء استقبل الناس بوجهه لانه النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا صلى قبل على الصحابة بوجهه وروى انه عليه السلام كان لا ينوي في حال قيامه الى موضع السجود ولا يتجاوز في حال الركوع

في امر الجاهلية فيضكونه ويتسم وهذا اذا لم يكن بخلافه اي مقابلته الامام متصل
 فانه كان فانه لا يستقبل بل يخرف بينه وبينه او يساه او اقر في الصفوف الاخرى
 سواء كان ذلك المصل في الصف الاول فربما كان الامام او في الصف الاخير فيكون
 اذا لم يكن بها حائل والاستقبال الى وجه المصل مكره مطلقا وهذا لا يستقبل او
 الاخران كما هي مطلقا الا فضل فيه موضوعا دخلا لما قاله بعض الحكماء اذا
 لم يكن الجماعة عشر لا يخرف وقد بيناه في الشرح هذا الذي ذكرناه في الخبر الثاني
 يكن بعد الصلوة المكتوبة التي بعدها تطوع كالجهر والعمر في الخلاصة وفي
 الصلوة التي لا تطوع بدورها كالجهر والعمر يكن والمكث فاعلم في مكانه مستقبل
 القبلة فانه كان جرها اي بعد المكتوبة تطوع فيمضي الى الصلوة بلا فضل الا
 مقدار ما يقول اللهم انت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام وفي
 تأخير السنة في حال اداء الفريضة باكثر من عشرين الف مرة في كل سنة كما كان
 اذا سلم لم يتعد الا مقدار ما يقول اللهم انت السلام ومنك السلام اذ كان
 قام الامام الى التطوع لا يتطوع في مكانه الذي صلى فيه الفريضة بل يتقدم الى غير
 او يخرف بينا او شحلا لئلا يصل الامام في المواضع التي فيها الفريضة حتى
 ينحلي او يذهب الى بيته فيطوع في اي مكان يعني في بيته او في مكانه
 يصل السنن في بيته والافضل في النقل جعلا يصل في البيت الذي لم يشغله في
 ومنه المخرج المتأخر في غير الاخران بينا وقال في المصل اما ما يطوع في
 لبيار الجراب ويساير الجراب حتى يهيئ المصل ترجعا للتياس وقال في
 الائمة الحلو في هذا يعني ما ذكرناه ان كان بعد الصلوة فيطوع بغيره

في تأخير

غير تأخير الخ اذا لم يكن في قصده الاشتغال بالبرهان لم يكن له ورمعه
 بقوله عقيب المكتوبة فانه كان له وقد اعاد انه يقضيه اي ياتي به
 بعد المكتوبة فانه تقوم في مصلاه اي في المكتبة التي صلى فيه فيقضي
 قائما او في مكانه جالس في ناحية من نواحي المسجد فيقضي وروى في نعم الى
 الطوع كلاهما في كل في قراءة الورد قائما وروى جالسا في ناحية المسجد
 روى الصحابة رضي الله عنهم وما ذكر في ابواب المسئلة في تأخير السنة
 في اداء الفريضة دليل على كل هذه تأخير السنن في المكتبة وما ذكر في السنة
 دليل على الجواز في تأخيرها من غير كل هذه ذكر في الكلام المتقدم في الحديث
 واذا اراد بانكر هذه التنزيه قديم كلام شمس الائمة فان المشهور عنه انه قال
 لا بأس بانقر بين الفريضة والسنة الاداء ولفظ لا بأس به على
 الاخرى وان فعل سقط السنة وقالوا لو تكلم بعد الفريضة لا تسقط
 السنة لكن في ابواب اقل وقبل سقط الاداء والمطهر في غايته هذا فان كانت
 كان النبي وم اذا صلى ركعتي الجهر فانه كنت مستقبلة حداثتي والاصطبح
 حتى يؤتى بالصلوة او الفريضة بعد الفريضة الى اخر الوقت قبل ما يلي سنة وقبل
 ثلثي سنة وفيه الاحكام المذكورة كلها في حق الامام اما المقتدى والنزد
 قائما ان يسا في مكانها الذي صلى فيه المكتوبة جازوا قائما الى الطوع في
 مكانها من جازوا فيقولون لا بأس ان يطوع في مكان اخر غير مكان المكتوبة بان يتقدم
 او يتأخر او يحل بينه وبينه ويسحب الجماعة كسر الصفوف مثلا يظن
 الرخل نعم في الفريضة فصل في بيان ما او شئ الذي يكن فعله في الصلوة في الاما لا يكون

فعله فيها قال بكره للمصلي بغيره وانته ذكره فافض خافه الا عند التشاوب
فانه لا يكون تقطيعه اذا لم تستطع كسر ولا اوجب عند التشاوب ان يكتفي به اي
يسلكه وينتفع به لا تقطع ان قدر ذلك لقولهم اذا تشاوب احكم في الصلوة
فليكنه ما استطاع فانه الشيطان يوشع في فيه وان لم يقدر فلا بأس ان ينع
يد او كره على فيه كمن اراد عنه عليه السلام وكذا يكون التقطيع لانه دليل العقل
والكسل ويكره الاضحية وهو ان يلمع بعض الوساوس على راسه ويجعل لها منه اي
من الشواذ انما لا يفسد ان يتحرك بعض العامة شبه المجرى الكاين للنساء
بالحول وجهه المجرى من غير ثوب تلقه المرأة على راسها وقال بعضهم
الا عتبارا بشعره على راسه اي اذ راسه بالثوب وخوفه وسيرته اي
يظهرها منه اي على راسه وهذا هو المعنى في فتاوى فاضل خافه في حواشي
الموافق لا عتبار المرأة وكراهة التشبه بها ويكون التقطيع اي عطف الشعر
صغره وقوله واراد به في الجامع ان يجعل شعره على راسه ويشعر به ان
يلتصق وانته تشبه ذواته بضم الذال المعجمة وبغيرها ههنا مرددة
ثم ياخذ وقال في القاموس هي المناسبة والمراد هنا خصلتنا شعره على راسه
كما يفعله النساء في بعض الاوقات او ان يجمع الشعر كله من قبل او من جهة التقاء
ومسكته او يشده بخيط او خرقه كذا يوجب الارض اذا سجد وجميع ذلك مكره
واذا فعله قبل الصلوة صلى على تلك الهيئة اما لو فعل شيئا من ذلك وهو في
الصلاة فسدت الصلاة على كثير وجه الكل ههنا تنبيه عليه السلام ان يصل الرجل
ورأسه مقوس ويكره وضع اليد على الارض قبل وضع الركبة اذا سجد وفيها

لا يرفع

اي رفع الركبة قبلها اي قبل رفع اليد اذا قام في السجدة الثالثة السنة الا
اذا فعل ذلك في عذر فانه لا يكون ويكون ان ينقر المصلي في السجدة ثانيا الركبة
او كثر الركبتين في السجدة لما فيه من ترك الطمأنينة ويكره ان يقف في سجدة
اكثر من ركبة اي كافعا للكل وهو ان يضع البنية على الارض وينصب فخذه
وساقه فيها وقبل هواه ينصب يديه امامه فقبلا وقبل ان ينصب قدس كما
يفعله في السجدة ويضع البنية على عقيقه والاول اصح وقيل ان ينصب يديه امامه
قبلا والاول اصح قال في المستطفي افذا الكلب في النعلين وفي الايدي
في نصب الركبتين الى صدره ويكره ان يفرش يديه في السجدة او يفرش
كافرا اش الثعالب وهذه الاشياء الثلاثة من الموبقات المحرمة فانه
عليه السلام نهي كثر الركبتين واقعا كافعا الكلب وقيل ان
كافرا اش الثعالب ويكره ان يرفع يديه عند الركوع وعند رفع الرأس من الركوع
لانه فعل زاهر ولكن لا تقصد به الصلوة في الصحيح لانه من جنس خلاف لما
رواه مالك في انما تقصد به ويكون ان يستدل بقوله اي يسلطه
من غير ان يلبسه وهو اي السدل ان يضعه اي الترتيب كقوله ويرسله لمرأته
على مقعدة او صدره وفي القدر في شرح مختصر الكرخي هو ان يجعل على
رأسه وكفه ويرسل اطرافه من جانبيه وفي فتاوى فاضل خافه هو ان يجعل
الثوب على رأسه او على عاتقه ويرسل جانبيه امامه على صدره والكل
سوء فانه السدل في اللغة الارخا والارسال وفي شرح الارسل يرد
اللبس المعتاد وكراهة النهي البني من عنه ولو صلى في قباء او طرف بضم

الميم وفتح الراء ثوب من خزله اعلام اوبار في اي صراط على فتره ميسر
 وهو ما ليس للمطر ينبغي ان يدخله يديه في كفيه فانه يشد القباء وهو بالمنطقه
 احتراز عن السدول ولولم يدخل يديه في كفيه قبل لا يكون واخراجه من كفيه
 والبراري واخراجه فانه خافه ان يكون وهو الصحيح لانه يصدر عنه جود
 السدول ومع القفيه ان جبر الهمد وان كان يقول انه صلى مع القباء وهو غير
 والوسط فهو مستحق يعق ولو دخل يديه في كفيه وينبغي ان يتبين ان لم يرد
 انزاعه لانه يشبه السدول اما اذا رها فقد صار كغيره من الثياب في
 اللبس واما الاقبية الرومية التي تجعل الاكمام عند اعلى الفضل اذا فتح
 المصلي يديه من الخفي وارسل انكم فانه يبرئ ان يصدق السدول عليه لانه يشغل
 القلب ولانه فعل التكبيرين اذا لا يكاد نفوس اهل الدنيا تنسج منكم لو دخل
 انكم تحت منقطة ذات التراهة لو قال اسبابها المذكورة فيمكن ان يكون
 وهو في الصلوة لعل قليل ما يرفعه في يديه او في خلفه عند السجود او غيرها
 فيها وهو مكشوف كما اذا دخل وهو مشتمل انكم ان الويل وان يرفعه كمالا يرب
 ويكون له المصلي في ازاره او ما هو من اخلاق الجبابرة من ازالة الصلوة
 مقام التوضيع والتدليل والخضوع والتكبير والتجبر بنا فيها ويكون ان يصلي في ازار
 واحد وفي سر او يلفظ قوله لا يصلي احكام في الترتيب والاحكام عاتقة
 منه فحق الامر عند باب لا يجدي عنه ويكون ان يصلي حاسرا او كذا في راسه ما
 تكا سلا الى اجل اكمل بانه اشتغل بتعطيه او نهاه فاما ان لم يرها ازار
 مرقا في الصلوة والباس عليه اذا فعله او كشف الراس تدلا وخشعا

لانه

لانه الحق في الصلوة وفي قوله لا باس انما هو الى الاولي انما يفعل لانه فيه
 ترك لغنا لانه يتبعه المأمور بها معلقا في الله وكن من يكون ان يصلي ثيابا به
 البقلة بلبس اذن بالاذان المحجبة وهو ما لا يبيها ولا يحجبها الدر وخي
 او في ثيابه للهنة البرص في صلوة ان ارباب انهم يقبضون عمامة ولو صلى
 في ثوب واحد من ثياب جميع بنية كما يفعلها الغصاة في المنقر جافه كراهة
 كمن يركب فيه ترك الاستحباب وروى عن ابي اركان بلبس احسن ثيابا في الصلوة
 والمرءة تغطي في ثلثة اثواب ابيض خضر وخمار ومقنونة وفي الخلاصة فيص
 وازار ومقنونة وهو الاولي ان الازار فيه زياقة ستر لها والمقنونة تسد
 مسد الخمار وهو يكسر الميم ثوب يوضع على الراس ويربط تحت الحنك والفتحة
 او سبع منها بحيث يعطف من تحت الحنك ويربط من الوراء والخمار اكبر منها
 بحيث يغطي به الراس وترس اطرافه على المظهر والصدر ويكمن ان يفر المصلي
 ان يرفع راسه او يتكاسد وهو في الركوع الخالفة السبعة المستنقاة فيه
 ويكون ان يبعث ثوبه او ثوب في جسده العتب فعل فيه غرض غير صحيح والسعة
 ما لا غرض فيه اصلا كذا في الكردي وقيل العتب لعل لزة فيه واللعب
 هو ان في فيه لزة ويكون ان يكبر ان يرفع اصابعه باء يدها او ثمرها
 حق تصرف لنفسه عم عنه وقيل انه من عمل قوم لوط وعلى هذا في خارج
 الصلوة ان يراو شيئا يصاحبه لانه عليه السلام عنه ان يفعل في المسجد في
 صلوة اولى بالهي ويكون ان يجعل يديه على خصره لانه عليه السلام على
 الحضر في الصلوة وهو مفسر بذلك على الاصح ويكون ان يغطي الحصى بكل حال الا

حال انه لا يملكه المحض في السجود عليه بان يجتنب ارتكابه وانما ضاع كثيرا
بستر عليه هذا الغرض من الجبهة فيسوي به مرة او مرتين لانه فيه ركنين في
رواية يسوي مرة وفي رواية مرتين وفي اظهر الروايتين انه يسوي مرة في كل ركعة
لقد اعمد لا تسبح المحض وانتقل في كذا لا بد فاعلم ان ركعة او ركعتين في
جلى به الا انه عذر بخالفه الجلى من المسنون ولا يكون خارج الصلاة في الاصل لا ركعة
السلام كما جعل في غير الصلوة مع اصحابنا في مع كذا في ركعة او ركعتين
على الركعتين او لا في ركعة او لا في ركعة او لا في ركعة او لا في ركعة او لا في ركعة
الصلوة ويكره ان يكتف بحصة مينا وشمالا لقوله عليه السلام حين مثل عنه
لصلواته يجلسه الشيطان في صلواته العبد ولو التفت بصدوره تقصير
التفت وان يرف عينيه فلا يكره ويكره ان يسجد على كوعه او ركبته وقد تقدم في
بحث السجود وان يتخفف قصدا يعني بقوله قصدا اخيرا في ركعة وهذا
اذا كان التفت صورا فقط للمعروف له اي تلك الصورت وكذا لو كان له ركعة واحدة
يجوز ما اذا كان له ركعة او اكثر ان يكون مقصدا على ما بين ان شاء الله تعالى اما
السعال الغير المقصود المضطر اليه فلا يكره وكذا التفت اذا كان في ركعة او ركعتين
اذا منع الجفم في الركعة او في الركعتين وهو ما كان لا يكره ولا حسن ان يرفع
سأله ان يرفع على دفة من غير ركعة بل يرفع رجلا في الركعة او ركعتين
فكر ان شغل قلب يد ترفع فالاولى عدمه ويكره ايضا ان يرد المصلي السلام
بالاشارة بيده او بركبته لانه يوجب معناه ولو حصل حقيقته بغيره كما اذا اراد
بلسانه ان كان معناه فقط ولو صاح بنية السلام فسدت ويكره ان يرفع يده

المصلي

المصلي ان يرفع يده في صلواته لقوله عليه السلام ان في الصلاة شغلا
واكره ان يتخفف اي يخرج النخالة من خلفه ما بنفسه بقصد اي يغير
عذر وحكمه كما يتخفف في تقصيله ويكره ان يضع في يده راحة او دنانير
او غيرهما من لؤلؤ وكهف وهذا اذا كان بحيث لا يكون مبعده عن القراءة لم يكن
فيه من الشغل بلافائدة وان منعه ذلك في الركعة لم يتردد مقدار ما يجوز له الصلوة
او يلفظ بها بسببها فسد ركعة الفرض ويكره ان يتخفف وهو في الصلوة
يقبض ما استفتح المذكر يتخفف لاسبع صوته المسنة حرفا او اكثر فان سمع
له صوت مشغل على حرفين او اكثر فسدت والا فلا بل يكره ان يسمع ولا يسمع المصلي
ما بين السنانة اي بين له ذلك ان كان قليلا وانه قد رخصته في الصحيح وان
كان كثيرا زاد على قدر رخصته فان صلواته تفسد وكان ان كان قدر رخصته
في الصحيح ويكره للمصلي قضاء خمس بالتمتة والتامين وكذا ايام التمام والنحو
لخالفه السنة ويكره ان يتم الركعة في الركوع لانه ليس عليها ويكره ان يقول اي
بعد المدة اسم جنس واحدة اي بعد الايات والبيح وان بعد السورة ان
كررها في الصلوة يعني بالعدا المكلوه العد بالاصابع وهذا عند ابي وقال
ابن مسعود لا بأس بذكر اي بالعد لانه يحتاج اليه في مراعات تسميته في بعض
المواضع ولانه ليس من افعال الصلوة وفيه ترك الوضوء ثم من شغلها في حال
لا خلاف من التفت انه لا يكره العذر فيه ومنهم من قال خلا انما هو في التفت ولا
خلان في الماكث بل يكره ذلك فيها اتفاقا وقال الفقيه ابو جعفر الهندي في
الاخذ فيها اي في الماكث في التفت وفي التفت في الماكث انية ان يرفع يده

يعقوب بن ميمون في حقه كما هو على الهيئة المنقولة ولا يكون وقد ذكر في موضع اخر في الحقايق
 انه لو احتاج اليها او الى غيرها يعني بالنبج كما في البيع عودها كشارة او غير حيث
 الشارة او بقلبه او بغيرها ونظيرها بقلبه من غير الشارة بالامام وبيد غيره
 للمصلحة ان تبقى وهو في الصلوة على حائط او على عصا او على ما لا يثبت كاليد
 من جهة ثلثه ان يثبت خشوعه بالمها في كل ما يراه من اجزاء الارض والاشجار والحيوان
 اما لو كان في غير غير فلا يثبت كما تقدم في ابي القيام ويبيد ان يخطو خطا
 بغير عذر اما لو كان في غير فلا يثبت كما اذا سبعة الحوادث فخشى بوضوءه وكما في
 تقبل الحية والعقرب على قوله السير حتى هذا الى اكل هذه المذكرة في اذ وقت يعزل
 خطوه او بعد كل خطوتين وان لم يقف بل خطا ثلث خطوات متوالياً تنسد
 صلوة لا عمل كثيرا اذا كان ذلك بغير عذر اما اذا كان بغيره فلا تنسد فلو طأ
 اذ المستطاع كان بغيره لا ينسد ولا يثبت وان كان بغير عذر فانه كان ثلث خطوات
 متوالياً ينسد ولا يثبت ولا ينسد ويبيد التماثل في الصلوة على يمينه ثم وجب
 اخرى لانه من الغت لما في الخشوع ويبيد اخذ القلعة والبرغوث في الصلوة وقوله
 او دفعه وفي الخلاصة قال ارجح لا تقبل القلعة في الصلوة وتدفنها تحت الحصى
 وقال قلمها احب الى من دفعها وكلاهما لا باس به وقال ارجح ان يبيد كمالها
 انتهى ولا يخفى بقوله عموماً ولو اوجده من جهة ثلثه بغير خشوعه بالمها
 محل ما روي عن ابي داود بن علي الاخر من غير عذر القربة ولا باس بقل الحية والعقرب
 في الصلوة لقوله عليه السلام اقبلوا الاسودين ولو كنتم في الصلوة الحية والعقرب
 قالوا او قال بغير المشايخ هذا اذا توجه الى المشي اكثر من ثلث خطوات متوالياً

ولاي

ولا الى المعالجة الكثيرة كانت من باب متواليات واما اذا احتاج الى غير خشوع
 وعالج بنفسه صلوة كالوقوف في صلوة لانه على كثير من السير حتى للبطيخ ثم قال
 والاظهار لانه لا يقبل فيه لانه رخصة كالمشي في سبيل الموت وبيد اطلاق
 الحرب والاصح هو انفساً الا انه يباح له فسادها بقتلها كما يباح الاغارة
 ما هو او تخلف احد في سبب هلاك كسقوطه من سطح او غرق او قتل ونحو
 وكذا اذا خاف ضاع ما قيمته درهم له او غيره ونعم هذا البحث في الشرح
 ويبيد ترك الطلابة في الركوع والسجود لانه ترك الواجب وكذا في القنوت و
 الجلسة لانه ترك واجبا وسنة مؤكدة والحل مكروه ويبيد كمال ركعة السجدة
 في الركعتين في ركعة وكذا في ركعتين اذا كان قادراً على قراءة سورة اخبر اما اذا لم
 يقدر على قراءة غيرها فلا يكره تكررها في الركعة الثانية للغيره وهذا اذا
 كان من قصد ما اذا وقع من غير قصد كما اذا قرأ في الاولى قل اعوذ بجلالتي فانه لا يكره
 ان يكررها في الثانية ولا يكره تكرار السورة في الركعة او ركعتين في التلوة
 ويكره تطويل الركعة الاولى على الركعة الثانية في كل المشغع في التطويل الا اذا كان
 التطويل من وجاع البغيم في الاوامر ان يقرأ في السجدة عليه مفعلاً كما روي
 من قراءة سبع اسماء ربهم الاولى في الركعة الاولى وقيل بانها الكاف وفي الثانية
 وقفاً وقاضياً لو طال الاطراف الثانية في الشرايح لا باس به بل المختار
 فيه عند من عند ابي داود من جهة التسوية بين الركعتين كما في الظهور والعصر
 عند من فعلهم انما قال هنا فيه خلاف ويكره ايضا تطويل الركعة الثانية
 على الركعة الاولى في جميع الصلوات العزيم والنفل مكروه وقيل انه غير مكروه في النفل

والاول اصح واما اطاله الثالثة منه على ما قبلها فلا يكون لانه شفع اخر وكبره
 في الصلوة نزع الغنص ونحوه والفسوق وهو ما يلبس بفتح الفاء واللام وضع
 السبى وهو ما يلبس في التراس وكذا يكون لبسها اذا كان البس واللبس
 بعل يسير وان كان بعل كثير فسد الصلوة وكبره ان يشتم بفتح التاء في الصلوة
 اي يشتم طيبا بكسر الطاء اذا راجع طيبة هذا اذا قصد اما اذا حلفت الرحمة
 انفه بقي قصد فلا قصد وايضا يبرأه البراق بوزن عراب ما الغم اذا فرغ
 منه وصادم فيه ذوقا بوزن ابرح يستباحه بضم النون وهو اليلغم الذي ينفذ
 الى الحلق بالنفس الغيف امام من الخشوم او الصدر وانما يكون ذلك اذا لم يضطر
 اليه اما اذا اضطر جاز خرج سعال او يتنفع عزري فلا يكون البرح في ذم
 السبي اذا لم يبق في المسجد والادب ان يأخذ بطرف ثوبه ويتركه ابرح اي
 يجلب الريح بفتح الراء وهو نسيم الريح او الريح بفتح الراء بوجه تكسر
 الميم وفتح الراء وهذا الريح مبرحى فانه ربح ثلث مرة متواليات تنسد
 صلوة لا يبرح على كثير ويتركه ان يبرح كنه اي يتجه الى المرفقين وكذا الى الما دون
 المرفقين عند طوى الكفين وهذا اذا شمر خارج الصلوة وشرع وهو كبره اما
 لو شمر في الصلوة تنسد لانه على كثير ويتركه ايضا بفتح الراء بوضع يده حال القيام
 او الركوع او السجود والشهد في موضعها المسنون الذي في صفة الصلوة
 الا ان لم يرفع عنده بفتح الراء بوضع يده ويتركه ايضا بفتح الراء بوضع يده
 حال القيام من الركوع او السجود او قعوده وان يتركه التبيحات في الركوع والسجود
 وان يتنقروا ثلث تبيحات في الركوع والسجود لثلاثة السعة في ذلك كله

ولا ياب

وان يابى الذكر المشروعة الانتقالات متعلق بالمشروعة بعد تمام الانتقالات
 شطوط بانه يكبر بالركوع بعد الانتقالات الى الركوع ويقول سمع الله لم يسمع بعد
 تمام القيام ونحو ذلك لانه السعة ابتداء الركوع عند ابتداء الانتقالات وانتهاؤه
 عند انتهائه وفيه ادخال لآتياء المذكر كراحياء احياء بها تركها اي التلاوة
 في موضعه في موضع الركوع والاخرى تحصيلها اي تحصيل الادكا في غير موضعه
 اي في غير موضع الركوع ويتركه ايضا بفتح الراء بوضع يده او يسبح التراب جهنمه
 في أثناء الصلوة او في قعود الشهور قبل السلام لانه على لافته فيه حتى لو كان فيه
 طائفة بانه كان العرف يدخل عينه فيولجها ونحو ذلك لا يكون لمحصوله الفائز في
 دفع شغل القلب واما بعد السلام فلا يكون لما روي انه عليه السلام كان اذا قضى
 صلوة مسح جهنمه بيده اليمنى ثم قال تشهد لا اله الا الله اكبر انما
 ادم اذهب عنى الدم والخرق ولا فاس للشيوخ المنفردات استغفر بالله في
 النار عند ركوعها وان يسأل الله الرحمة عند ذكره الرحمة من الجنة والنجاة
 النعيم وان يستغفر بطلب المغفرة عند ذكر العفو والمغفرة وما استغفره
 وان كان المصلي والمنفرد وفي الغرض يكون له ذلك خطأ لا شافى واما الامام
 والمفتي فلا يفعل ذلك للركوع من السجدة ونحوه للفرق ولان النقل
 المشع بالجماعة كالركوع ولانها سببا يعطى متوجها الى ظهر الركوع او قائم
 يتحرك اذا لم يحصل في حرمه لفظ نجاة منه الغلط ويتركه ان يعطى الى
 وجهه انشأ الا اذا كان بينهما ثالث فلن الوجه المصلي الانتقال بسبب كراهة
 وهو التشبه بعبادة الصخرة او يعطى او لا بان سببا يعطى وبينه وبينه قد

معن مطلق او سيف مطلق لانها لم يبعد بها احد او على سبيل فيه نصا وير
 اي هو الحال انه لا يسجد على النصارى وقيل يكن وان لم يسجد عليها وهذا
 اذا كانت صورة دفعه اما اذا كانت صورة غير دفعه كالتسبيح ونحوه فالتناق
 لا يكون وان سجد عليها ويكن ان يسجد عليها اي على النصارى وانما نزع التشبه
 بعبادتها ويكن ما يفرق بينه وبينه في السجود او يفرق بينه
 او قدومه قريبا منه او بجوارحه او في مقامه بل انه وان لم يكن قريبا فمما يفرق
 في جوارحه او غيره او صورة موضوعة او معلقة لانه فيه تعليلها لغيره اذا كان
 خلفه لانه اهانته لها وهذا اذا كانت الصورة كسيرة غير مقطوعة الرأس وما
 اذا كانت مقطوعة الرأس يعني براد كالم يكره اي للشخصي المصور بالاصل
 وكذا ان رأسه يخط سجود عليه حتى طشت هيئته او كانت الصورة
 جوارحه لا يندوه او يظن بانها اذا كان قائما وهي على الارض او على الخشب
 تماثيل اعصابها فلا يكون باء يكون يتبع المعلى او دفعه رأسه ونحو ذلك لانها
 لا تقيد فاستغفرت التشبه بعارض الصورة فروع لو محاذية الصورة فليس
 رأسها بخلاف قطع بينها وجعلها والخط على عنقها بخيط وفي الخلاصة المتعار
 ان الصورة اذا كانت على سادة او بشا لانا س باسما لها وانما يكون اتخاذها
 وان كانت على الارض او السر فخفها فخره ويكون النصارى وعلى الترتيب صلى الله عليه
 وسلم لما اذا كانت في يده وهو يصلي فلا بأس به لانه مستور شيئا به وكذا لو كان
 على قامة ولو كان في بيت غير محرابه محرابها وتفرس بها اشبهت لعل المراد
 بقوله ان كانت في يده لانه معلقة في يده لانها يحسبها يده وفي قوله وانما يكون

اتخاذها

اتخاذها فظهر نورا وجهه في الشرح والاباس بالصلوة على النصارى يمنع الطلوك
 القاء جمع لنفسه وهي الباردة والحل وكذا لا بأس بالصلوة على النصارى
 العرش فبعضهم جمع فراسه وهو اسم لما يقرب من عموما اذا كان الشئ المرفوع
 رقيقا بحيث يجرد المشاجرة عليه حجم الارض ولكن الصلوة على الارض بلا حائل
 او على ما استنبه الارض كالصراط البردي افضل لانه اقرب الى التواضع وضعه
 في خلاف الامام مالك فانه عند يكر السجود على ما ليس من جنس الارض ولا
 ما بين ما يكون مقام الامام اي موضع قيامه وحمل قدميه في السجود اي
 خارج المحراب وقد يكون سجود في الطاف اي في المحراب ويكن ان يقوم الامام
 في الطاف بانه يكون قدامه في المحراب لا في جنبه التشبه باهل الكفا في امتياز
 الامام مكانه خصوص وفيه بحث مذکور في كبره ان يفرق الامام في التوسعة في
 مكانه هو احد من مكان القوم اذ لم يكن يعقو القوم معه لما فيه من التشبه
 المذموم وذا انزله الامام في التوسعة بالمكانه الاصل اختلف المشايخ فيه قال
 الصحابي لا يكره لعدم التشبه باهل الكفا فانهم خصوص امامهم بالمكانه
 المرتفع وظروا رواية اكثر هذه لانه فيه ادوار بالامام ومقدار ارتفاع الذي
 يحصل به كراهة الانفراد وقيل مقدار قامة وقيل ما يقع الارتفاع وقيل مقدار
 الزراع وعليه الاعتماد ويكون المقدس ان يعقو خلف الصف وجوه اذ لم يجز
 في الصف فيه يمكنه القيام فيها والتمنا لانه اذ لم يجز فرجة ان ينظر الى
 الركوع فانه جاز فيها والافا القيام وجوه او على من جاز به رجل من الصف
 في زماننا فقلبة الجمل من بابا يقضي الجمل الى صفه الجوز وكذا يكون للمنفرد

وهو يوم المفترض والمنفصل ان يقع في خلال النصف بين المقتدر فيصلي صلوة
 التي هو فيها فنجما الغنم في قيام والتعود والركوع والسجود ويكبر الصلوة في طريق
 العامة لانه عليه السلام انما يصلي في سبعة مواطن في المنيابة والمجزرة والمغيرة
 وقارعة الطريق وفي الحمام وفي موطن الابل وفي ظم الكعبة وفي الصلوة
 في الصحراء في غير سنة اذا خاف الصلوة في الطريق اي في غير بيده ويمن اي في
 موطن الابل اي مباركة لها وفي المنيابة وهي ما في الزيل السر والباطن
 الجزرة اي موضع الجزرة او في الجوار اذا كانت في الغنم وغيرها وفي المنفل اي موضع
 الاغتسال وفي الحمام وفي المغيرة لما مر من الحديث ولله هذا الواضع موضع
 النجاسة ويكره ان يغتسل على سطح الكعبة للحديث المتقدم من قاضي خاء
 في الفتاوى انه اذا اغتسل من موضع في الحمام ليس فيه فاشل اي صرة وفيه
 لا تأسى به ولا يطهر بصل فيه الا للضرورة كخوف الفوف ونحو ذلك لان الحديث
 واما الصلوة في موضع جلود الحمام فقال القاضي خاء لا بأس بها لانه لا نجاسة
 فيه وكذا قال في السنن لا بأس ما لم يعلق في المغيرة اذا كان فيها موضع
 اعراس الصلوة وليس فيه قبل انتهى كلام الفتاوى ويكره ان يقرأ كلمة او
 كلمتين من سورة ثم يترك تلك السورة فيقول بغيره ويكره ان يقرأ في سورة
 اخرى وكما لو انتقل الى اية اخرى من تلك السورة وتركه بينهما شيئا واحدا
 حصر ما بعد تلك الاية قبل ان لا يتم سورة الفقرة فلا يكره الانتقال الى اية
 اخرى من تلك السورة او من سورة اخرى للنداء هذا ان انتقل فصلا او
 انتقل في غير قصدهم فتكره ينبغي ان يعرف في الغيبة وان لم يجد فلا يقرأ

ابن القيم

الغيب لعدم التصديق ويكره للامام ان يقوم قوما وهم له كارهون بخسلة
 اي سبب خسلة توجب الكراهة اولها ان يقوم وهو لا منه بالامانة
 واما ان كانت كراهتهم اقل سبب يفتنيها فلا تنزل اما من قبلها كراهة
 غير مشروعة فلا يغير ويكره ان يقول الامام ان ينقل عليهم اي على الغنم بالمطير
 الزائر على القراءة وسائر الاذكار ويكره ان يعلم ان كان في نسيجات
 الركوع والسجود وقراءة الشهادتين ويكره ان يلجئهم اي يحجزهم الى الفتح عليهم
 في الزاوية بعوا اذا اخرج عليه في الزاوية ينبغي ان يركع ان كان قد قرأ للمندار
 المسنن او ينقل الى اية اخرى ان لم يكن قراءة ولا يجوز ان ينقلوا
 عليه ان يجب عليه اي على الامام ان يقرأ ما ينسب عليه قراءة من القراءة
 وروى ما هو عليه لم يحكم حفظه وان عجزه شئ من الحصر انتقل الى اية اخرى
 او يركع ان كان قد قرأ ما يكره وهو قدر السنة وقيل قد ما يجوز الصلوة
 وقيل قد الواجب ويكره للمعلم ان يثبث في مكان الذي صلى فيه الفرض فيه
 اشارة الى ان لو قام في مكان قد قرأه قايما او جالسا في ناحية المسجد لا يكره
 كما هو في الخبرين بعد ما سلم في صلوة بعد سنة كالفجر والحجفة و
 المغرب والعشاء الا قد ما يقول اي قد قرأه اللهم انما السلام وشك السلام
 تبارك وتعالى بالجلال والاکرام اي بعد المثلث الا هذا العذر وهو لا يشرع
 على ما تقدم وتنبؤ تقديم العبد للامامة لانه الغالب عليه الجهل حتى لو علم انه
 عالم لا يكره وتقديم الاعرابي لما قلنا في العبد وهو المستوفى الى الاعرابي
 وهو مكان النبوة في الرعي ويطبق بهم سكانها فيهم كان تركها والاكبر

وتقدم الامحى انما يمكنه الاحتراز في النجاسة ولا تحصى الاستقبال القبلة
 كما ينبغي وتقدم انما سنننا هله في الامور الدينية وتقدم وتراننا
 بنا على ان الغالب فيه والجهل اذ ليس فيه من الجهل على التعليم حتى يحققه عدم
 الجهل لا يكون تقديمه كالعباد والاعمال وان تدر مواجيزه في جازت الصلوة
 وترام مع الكراهة ولا تتعد خلافا لما في القاسن ارادهم بقوله
 تقدم الامحى في الجاهل دوة العالم ما قدرناه وبين النقل قبل صلوة العبد
 مطلقا وكذا في الجاهل في الصلوة والمراد بها قضاء المصلي للصلوة العبد
 والمجوس لا فرق في هذا الحكم بين الجاهل والجاهل وتيقن في غير الجاهل واما
 في مسجد اي مسجد محله اذ في بيته ويكره ان يدخل في الصلوة وقرا خروجا
 او يلق عليه السلام لا صلوة بخبر طعام ولا هو بل نفعه الاغتسال وان كان
 الاهتمام بالبول والواتطيشه اى يشغل قلبه في الصلوة وينزع خشوعه
 فيقطع الصلوة ليوثرها على وجهها ان كان في الوقت سعة والا
 فلا يقطع لانه القوت عند غروب الشمس واما مضى عليها اى على الصلوة فيما اذا كان
 الاهتمام يشغله اجزاء كفاه فطهر او قد ساء وكذا انما لادائه اياها مع
 التلوه الشرعية وكذا الحكم ان اخره البول والفايط بعد الاستماع وان لم يكن
 موحدا عند الاستماع فانه يقطعها وان لم يقطع اجزاء مع الاستماع ويكره ان يكون
 القبلة المسجود الى المخرج ان الخلاء او الى الحمام او الى القبر في الخلاصة لهذا ان لم
 يكن بين المصلي وبين هذه الموانع حائل كالحائط فانه حائط لا يكون وان
 صلى بينه وبين الحمام فلا بأس به لانه الكراهة في المسجود انما هي لاعتباره لا لكونه الصلوة

عند النجاسة لانه جدار الحمام حائل بخلاف ما لو كانت النجاسة بين يديه فانه
 يكون ولو في بيته ويكره المرور بين يديه المصلي لقوله لم يعلم المار بين يديه المصلي
 ما اذا عليه لكان ان يقف اربعين خيلا له من ان يمر بين يديه وفي رواية اربعين
 خيلا هذا اذا لم يكن غفوة اى غفوة المصلي حائل بحول بينه وبين المار حتى
 استتر اى اعصا المراكز امامه ولا سلطان بضم المضى والطاء والحق
 او نحوهما شجرة او ادى وادى او غيره ذلك فانه لا يكون المرور من الحائل
 وانما يكره المرور عند عدم الحائل اذا مر في موضع سجدة هو الاصح وفي النهاية
 الاصح لانه لو صلى صلاته لم يفسد بانه يكون بصره حال قيامه الى موضع سجدة
 لا يقع بصره على اثار لا يكون والاول فغمار السر خسي وما في النهاية فغمار السر
 الاسلام وان كان يصلي على المراكاة فانه جاز في أعضاء المار ايضا المصلي بين على
 في النهاية وغيرها وهذا في العواء اما ان صلى في المسجد فانه كالمسجد صغيرا
 كمر المرور مطلقا وان كان كبير اقل هو كالمصلي لا يمر بينه وبين حائط القبلة
 وقيل كالعواء من غير ان يرفع سجدة وقيل يمر من خستين زراعا وقيل
 قدر ما بين الصف الاول وحائط القبلة وزجج اى البناء حاذق في النهاية
 من غير تفصيل بين المسجد وبين غيره وينبغي للمصلي في العراء ان يتخذ ستر قدر
 زراع في قنطرة اصبع وقرب منها ويجعلها قبالة احد جانبيه لا بين يديه
 وان الى العاصي بين يديه ولم يبرزها او فط خطا قبل بجزءه في السرة وقيل
 لا وعلى قول المجوز فقبل خط خطا كالحجاب وقيل من جهته يمشي الى شماله واما الوضع
 في الكفاية فيضع طولا لا عرضا ليقف على مثال الغرير ويبرز المار اذا اراد ان يمر في موضع

سجود اربعين وبي السجدة بالاشارة والنسج لايها معا وشراها من شدة
للنفس ويحيى في السجدة في موضع قاي المرو فيهم في القبلة في قام في اخر
الصفحة المسجود بينه وبين الصفوف موضع خاتمة فلكه لعل في بي بي بي
لنصل الصفوف لانه اسفل حرمه نفسه فلا ياتي المار بي بي بي فروع كذا في
رفع اليد الى السجدة في الصفوف وتكون الصفوف بحفرة الطعام وتكون في راس الصفوف
قبل الامام وان يسلو بي بي بي تنويرا في موقرة بخلاف الشمع والبرق و
التدليل وفي فتاوى المحبة الاول عدم من جهة السجدة ويكن في يده اصابع
يديه او حطيه في القبلة في السجدة وتكون كل ما فيه مخالفة السنة والوجوب
وفي الاخر في القبلة وفي الموقرة ودوا المرولة للصلوة في المرولة في جاذبة
اليد بين يدي اليمين ورفع اليدين تحت المنكبين وسجدة السجدة قبل السلام
وقالوا في شدة القدم في السجدة وفيه نظر لان في صفوة في شدة الوسط
وقيل يكون المختار الاول والاما على وهو مشتمل لكم فيقول بكونه لانه في الزيادة
وقيل لا قال صاحب الغنية وهو المحرط ولعل له في ذلك ما ينكشف لكان لا
الرفع الى السجدة والمرفق فانه مكره على ما روي في الصفوف في راس الصفوف في الازالة
وقيل ان كانت السجدة لم تكن مرفوعة فلا ولا ياتي بي بي الصفوف في راس الصفوف
او في الطريق فانه كانت مرفوعة او الكافر لانه استغفرت لهم في قطعها كما
يقولون في سقوط اجنبية في سطح او نحو وانزله اربعة وسبعة ما بينه
درهم له او في فصل في السجدة المار بها في هذه الموضع ما بين في الصفوف
من قول او عمل ولا جملها في غير افعالها اولها اي السجدة الازالة وهو سنة فيكون

للصلوة

للصلوة الحسن والجمعة ورواها في كملوا العبد ورواها في كملوا العبد
اذا صليت جماعة سواء كانت في وقتها او فامة في كملوا في وقتها في
جماعة اذ لا يولي منها واقف في البر في انشاء في اقام في انشاء في
الاقامة اذا صليت من اليه ويستحب الاذان والاقامة في كل صلاة في بيته والمسافر
الا انه يترك الترك للمسافر فقط كما يكون الترك للجماعة لا للجماعة النساء وحدها
وجامعة المعذورين في المصلي في الجماعة فانه الاذان والاقامة مكرهان لهم
كل هذه صلاتهم جماعة وصفة الاذان مشهورة ولا ترجع فيه غير خلافا
للثبوت وهو ان ينفرد في اولها بالشماديتي ثم يجمع فيدها في يده
في اذانه في الجنب في الصفوف في النوم مرتين والاقامة مثل الاذان عند
الانشاء واحد ويستحب كونه المودع عالما بالسنة تقيافين اذا لم يحصل
والفاصول في عليه السلام نبوة لكم خيالكم ويكن اذانه البصير والاعانة
عاقلا في رواية وفي رواية لا يكون اذانه عاقلا ويكن المصلي في الاذان
لانه ليس في الافعال الانقياد وتكون في الغزاة وتحسين الصوت والتخليص فيخرج
الحرف عما يجي في الاداء ويستقبل القبلة بالاذان والاقامة لانه للتواتر
صوتهم ويحوله في يده يميناً عن يمينه على الصفوف وشمالاً عن شمال الصفوف
في الاذان والاقامة ويستند في المدا في اذانه يحصل عام القامة فيجوز
الوجه مع بساط القدمين ويجعل اصبعيه في اذنيه لانه عليه السلام
بالا لانه وقال انه ارفع يده في الصفوف ولا يرفع يده في الصفوف ولا يرفع يده في الصفوف
نبوة او يرفع يده في الصفوف في اذانه لانه في الصفوف ولا يرفع يده في الصفوف

عندنا خلافا للثبوت فانما عندنا في اذانه انما في الصفوف

ولو سلم عليه فيه ولا يثبت العاقل وكثيرا يؤذ قاعرا ان اذ انفسه
 وكثيرا كما في طر الرواية الا لساخر وينزل للاقامة ويجوز ان يؤذ متوجها
 حيث توجهت دابته وكثيرا يؤذ جنبيا في رواية في واحدة ومجرا لا يكون
 في اخرى الروايتين وفي الاعادة بسبب الجارية والبناء والاشبه به
 الا اذا لا الاقامة لا تكرر من شئ في كل يوم الجماعة دونه تكرر لها كذا في
 التمهيد وكثيرا الاقامة وهو في المشهور وقيل لا ويستحب عادة اذ ان
 ويجب اعادة اذ السكينة والمجوس والصبي غير العاقل وان اذ في اثنا الاقامة
 والاقامة يجب الاستئذان وكذا ان جن او غي عليه ان سجد فخره فذهب
 وتوضا او صر ولم يلقنه احرا او اخر من فانه يجب ان يستقبل الاقامة والاقامة
 هو وغيره ولو قدم فيه من ابعده الى الترتيب والارتداد ولا يكون اذ ان
 العبد والاعراب والاعمى والارنأ وكثيرا غيرهم اولى ويكره التخرج عند الاقامة
 والاقامة الا من عذر كتحصيل الصوت وتحسينه ولا ينبغي في الاقامة والاقامة
 الاقامة فانه متى الى مكان الصلوة عنوقد قامت الصلوة فلا يناس بركا
 هو الامام وقيل ملقا ويترسل في الاقامة فانه لا يفصل بين كلماته بالسكرت
 ويجوز في الاقامة فانه يتابع كلماتها ويكره مخالفة ذلك حتى لو طر الاقامة
 اذا اذ فترسل فيها ثم علم فانه يستقبلها من اولها في الاصح قاله في فائده
 وينبغي المؤذ ان ينظر الناس وان علم بضعف يستعمل او قام له ولا ينظر
 ترأس التماس الحلة لا فنيه ربا ويزاد وكثيرا ان يذ في مسجد
 شخص احده والتحسن المتأخر في التوسيع في الاقامة وهو العود الى الاعلام

ما

ما فارة كل قوم وخشي بانه من له زيادة يستفاد بالامر العامة كالاس
 والافاضى والمغنى وينبغي ان يفصل بين الاقامة والاقامة والفصل وكثيرا
 في غير المغرب مقدار ركعتين اذ اربع ركعات في كل ركعة قراءة اثني عشرية
 واما في المغرب ففقد في بعض يسكنه قدر ثلث اذ اذ قضا او اذ طولة
 وقيل قدر خطوات وعندهما يجلسه خفيفة ولا يركب عند ما قالا ولا
 عند ما قالا اما الخلاف في الافضلية ولا يجوز في الاقامة الصلوة قبل دخول
 وقتها وجوز ابو س والفتنة في الجوز وجب الاعادة لو اذ قبله لانهم
 يحصل به الفائدة المعقودة منه وهي الاعلام بيقول الوقت واسماع الاداء
 ينبغي ان يجب اي يقول مثل ما يقول المؤذ عند على الصلوة وعلى الفلاح
 يقول لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وعند الصلوة جزمه النعم يقول قد
 وبركة فاجابة على هذا الوجه قيل واجيب وقيل الواجب الاجابة بالانعم
 واما بالثنا فستجبه وهو الاظهر وفي الاقامة مستحبة اجماعا وفي
 التحسين لا يكره الكلام عند الاقامة بالاجماع وان سماع الاذ ان يقرأ مرة يجيب الاول
 سوا كما مؤذة مسجدة او غير وفي الحيونقاري سماع الاذ في الافضل
 ويسمع الاذ وقال البر يستغنى بعض في قرائته ان كان في المسجد وكذا
 ان كان في بيته ان لم يكن اذ ان مسجدا وينبغي ان يقول عقب الاذ ما ورد
 من انه قال من قال حين يسمع الاذ اللهم رب هذا الصلوة العارفة والصلوة
 القائمة اذ محمد الوسيلة والفضيلة والدرجة الرفيعة العالمة وابغته
 مقام محي والرفيع وعدا حينا انك لا تخلط العبادة حلت له شفاعتي

وثاني السنن رفع اليدين عند تكبير الا فتتاح مع التكبير وتقديم الكلام عليه
في صفة الصلوة وثالثها شتر الاصابع عند التكبير بدون تكلف ضم والابترج
ورابعها جهرا الامام بالتكبير وكذا بالسمع والسلام وخامسها الشكاه
اي قرأ سبحان الله والحمد لله وسادسها السجود وسابعها التسمية وثامنها
اقتراب يدي وتاسعها الاضائة اي بالاربع المذكورة في الشكاه وما بعد
امامها كالمصلي ومقدمها او متقدمها او متأخرها وضع ايدي عن اليدين على
الشمال منها وحاشي عشرها كفي ذلك الوضع تحت السرة للرجل وكفى على
الصدر للمرأة وثاني عشرها التكبيرات التي يوقع بها في طلال الصلوة عند
الركوع والسجود والرفع منه والنهوض السجدة والقعود الى القيام وكذا في السجود
ونحو ذلك وثالث عشرها تسبيحات الركوع والسجود واربعة عشرها تسبيحات السجود
وخامس عشرها اخذ الركبتين باليد في الركوع حال كونه مفرجا اصابعه
وسادس عشرها وسابع عشرها اقتراب يدي الرجل اليسرى والقعود عليها وضرب
الرجل اليمنى بجهة اصابعها كفي القبلة في القعدة بوجه الرجل والنزول فيها
للرأة وثاني عشرها الصلوة على النبي ثم بعد الشهادتين في القعدة الاخرى وثالث
عشرها الدعاء في اخر الصلوة بما يشبه الفاظ القراءة والادعية المأثورة وقام
العشر من الاشارة بالسجدة عند ذكر الشهادتين في بعض الروايات كما ذكرنا
في صفة الصلوة وقدر قبل قراءة الفاتحة في الاخرى في الفريض ايضا سنة وظن
ظ الرواية وقدر قبل واجب وقيل مستحب وقيل الخروج من الصلوة بلفظ السلام
اي قول الصبح انه واجب وقيل غير عينية وسبائر سنة والاصح اكلها كالحديث

بعض الروايات

بعض الافعال التي ذكرنا انها سنة انما هي الاجابة والاصح اجمعها سنة سوى
ما بيننا رجاء وجوبه وما ذكرنا يعنى في صفة الصلوة ما سبق ذكره للذكر
هناك السنن فواجب ومما فيه انه لم ينص على انه فريض او واجب ولم
يزكن هنا ما هو مذكور في صفة الصلوة فلو ادبنا خرج المصلي من
الدين عند التكبير ونحوه فيه نظر فانه حجة ذلك وضع اليدين والركبتين
في السجدة وصية سنة وكذا البراء ضعيفين وبما فاة العبد عن الغفوي تيمنه
الاصابع نحو القبلة فانها سنة ايضا فصول النوافل جمع فافلة وهي
في اللغة الزيادة وفي المخرج العبادة التي ليست بفرض ولا واجب
فيتم السنة والسجدة والنطوع قبل الوقت اعلم ان السنة قبل الفجر
اصناف الفجر ركعتان وهما في السنن المذكورة حق ركعتان في الجليل
انما لا يخرج من القعود لغيره من ركعتان عليه السلام حينهما وكذا لا يخرج
للجليل ثم الاكد بعدهما قبل ركعتي المغرب ثم القعود الظهر ثم القعود العشاء
ثم القعود الظهر والاصح ان القعود الظهر ركعتان الفجر ثم الباقي على السواء
واربع قبل الظهر وركعتان بعدها لما روي عنه مما ذكرناه يعني ركعتين واربعة
قبل العصر واربعة ركعتين وسنة العصر مستحبة لا مؤكدة وركعتان بعد المغرب
لغيره صلى في يوم وابيكة اشترى عشر ركعة سوى المكتوبة بنحوه سياتي في
الحقة اربع قبل الظهر وركعتين بعدها وركعتين بعد العصر وركعتين بعد
العشاء وركعتين قبل الفجر واربعة قبل العشاء وهي مستحبة واربعة بعدها كركعتين
وان شاء ركعتين وهما في ركعة المغرب المتقدمة اتفاقا وما ذكرناه السنة

قبل العصر والعشاء فذلك مستحب كما ذكرنا ونزول الأربع بعد العشاء يستحب
الأربع بعد العشاء لقوله عليه السلام من حافظ على أربع ركعات قبل الظهر
وأربع بعد الظهر علم الله على النار ويحب في الأربع بعد الظهر كونه تسليمة
واحدة أو تسليمتين كونه تسليمة واحدة أفضل اتفاقا وفي التي بعد العشاء
كونه تسليمة واحدة أفضل عنده وعندنا بتسليمتين ولا يستحب الست
بعد المغرب لقوله صلى الله عليه وسلم من صلى المغرب ست ركعات كتب له الأجر والبر
أن كان في الأجر والبر غفورا ويحكي هل الأربع بعد الظهر والعشاء
والست بعد المغرب سوى المؤكدة وأنها والنظر اتفاقا لأنه يصرف
عليه أنه صلى الله عليه وسلم والعشاء أربعاً والمغرب ستاً والركعتان في
صلاة ذلك وذكر في المخطط أن طرغ قبل العصر بأربع ركعات والعشاء بأربع
فحسب لاء النبي عليه السلام لم ينو تسليمتين فلا تكونان مؤكدتين والسنة
قبل الجمعة أربع لاء النبي عليه السلام وأحب على الأربع بعد الزوال والجمع
الأيام وبعد ما أي بعد الجمعة أربع لقوله عليه السلام إذا صلى أحدكم الجمعة
فليصل بعدها أربعاً وعندنا يومئذ السنة بعد الجمعة ست وهو مذهب
عليه وأفضل عندها أن يصلي أربعاً ثم ركعتين للمخرج فذلك ما ذكره في
سنة الفجر أن غير المؤكدة قبل فائتم والاصح أنه لا فائتم لكن تقسمه إلى جاذ
والثواب ويستحق الملائكة هذا إن شاء الله وأما ما لم يستحبها ولا يشرها
سجدة الضحى أي صلوة الضحى فذكر ورقة الأحاديث فيها أي في غيرها
من الركعتين التي تسبق ركعة وهي مستحبة روي عن أنس قال قال النبي

بارس

بارس الله قال إذا صليت الضحى ركعتين لم يكتب في الغافلين فإذا أصليتها
أربعاً كتب في العابدين وإذا أصليتها ستاً لم يتعد ذلك اليوم ذنب
وإذا أصليتها ثمانية كتب في القانتين وإذا أصليتها عشرة كتب في الكاك
بيتاً في الجنة ورواه عنه عليه السلام قال صلى النبي اثني عشر ركعة في الله
له قصره ذهب في الجنة ووقت الصلوة الضحى من ارتفاع الشمس إلى ما قبل الزوال
ووقتها المختار إذا مضى ربع النهار ثم الأفضل في صلاته الليل والنهار من
التطوع المطلق أربع ركعات بخرقة واحدة وسلام واحد عند أو عن آخره ولا
الحائز من وم الأفضل في صلوة الليل ركعتان وفي النهار أربع ركعات بخرقة
واحدة وعندنا في الأفضل في الليل والنهار الركعتان بخرقة واحدة واللائل مستوفى
في الشرح والزيادة على ثمانية ركعات بتسليمة واحدة ليلاً وأربع ركعات
بتسليمة واحدة نهاراً مكررة بجملة الاجتماع في أئمتنا لعدم ورود الأربعة
ومنه شرع في صلوة التطوع أو في صوم التطوع ثم أقصد بما فعله قضاؤها
عندها وعندنا أن وهو قول أبو بكر الصديق وأبي عيسى وكثير من الصحابة
والتابعين خلافاً لما في واحد وتخفيفه في الشرح وإنه شرع في التطوع
بنية الأربع أي بنية أن يصلي أربع ركعات ثم قطع أي منعه ما شرع فيه قبل
اتمام شفع لا يلزمه الأربع إلا شفع أي العشاء شفع عندنا في وخلاف
لأبي سرفاء عندنا يلزمه قضا الأربع في رواية وأما عندنا فإتمام
شفع فاء كفاء قبل القيام إلى الثالثة قضاء شفع واحد عندنا وعندنا لا
يلزمه شيء كفاء بعد القيام إليها لم يشرع اتفاقاً قالوا هذا الحكم المذكور

وهو لزوم الشفع فقط بالافتتاح بغير الشروع بنية الاربع في غير الرواية كسنة
العصر والعشا اما اذا شري في الاربع الرواتب القيل الظرف قبل الجمعة
او بعد ما تم قطع في الشفع الاول الثاني يلزمه الاربع وقضاؤها بالانفاق
لانها لم تشرع الا سبعمائة واحدة وكذا لا يسل على البني عليه الصلوة والسلام
في العقود الاولى ولا يستفحق عند القيام الى الثالثة لانها بمنزلة الصلوة والسلام
وان شري في الاربع من المذبح سنة كانت اربعها ولم يفتقر في الرابعة الثانية
اي ترك العقود الاولى فسوف صلوة ثلاث عند محمد وشره ترك فرض وهو
العقود الاولى فانها عند ما فرض في النفل بناء على ان كل ركعتين منه صلوة
على حدة وتفتي الركعتين الاولى بغير عند ما دونه الاخرى ليعتبرها وقالوا
اي اربع وابوس لا تنفذ صلواته في العور المذكورة ولا يلزمه قضاء شئ
وكل ركعتين من النفل اذا انشد بها تغليبه قضاءهما بحسب مقتضى
ما قبلهما وما بعدهما لم تنفذ لما تقدم من ان كل شفع صلوة على حدة الا
ما تقدم عن ابو يوسف اذا نوى الاربع وشرع اذا انشد بها قبل العقود الاولى
حيث لم يسه قضاها اربع عندهما المسئلة الملقية بالثانية وهي ما اذا
صلى اربع ركعات وترك القراءة في كلهما او بعضها فالخلاف الواقع بينهما يبي
انما يبنى على قاعدة اخرى مختلفة بينهما وهي ترك القراءة في كل ركعة
النفل او في احد ركعاتها فيجب بطلان التحريم عند محمد في بعض شروعه في الشفع
الثاني فاذا انشد فلا يلزمه قضاء ما زاد باضاده ولا يوجب عندنا في ركعات
وانما يوجب قضاءه لاداء نفع شروعه في الشفع الثاني فاذا انشد لزمه

فضاف

فضاف ايضا وترك الامام كالار في الاولى والثانية والثالثة
المذكورة وان ذكرت في المهدية وغيرها على ثمانية اوجه باعتبار ترتيب
صورتها في بعض قائلها سنة في خمسة عشر سنة واحدة منها يلزم فيها قضاء
ثنتي وهي ما اذا قرأ في الجميع والركعتين المنى على القواعد المذكورة خمس عشر
صورة وهي ترك القراءة في الجميع يفتي ركعتين عن محمد وعنه بدس يفتي تركها
في الاولى فقط كذلك تركها في الثالثة فقط يفتي ركعتين اتفاقا تركها
في الرابعة فقط كذلك في الاولى والثانية كذلك تركها في الاولى والثانية يفتي
اربعا وعنه محمد يفتي ركعتين تركها في الاولى والرابعة كذلك تركها في الثانية
والرابعة يفتي ركعتين اتفاقا تركها في الاولى والثانية والثالثة يفتي
ركعتين وعنه س اربعا تركها في الاولى والثانية والرابعة كذلك
تركها في الاولى والثانية والثالثة يفتي اربعا وعنه ركعتين تركها
في الثانية والثالثة كذلك ومن احكم القواعد لم يعتبر عليه لتخرج
ولو اشتم المذبح قائما ثم تقدم من عند ربيع العقود في النفل جاز
فقره وصحت صلواته عندنا بخلافها وان نذر ان يصلي صلوة ولم يفل
في نذر ان يصلي قلنا او فاعدا يلزمه اداها فانما صرنا للمطلق الى الكمال
وانه صلى فاعدا قبل مجز وبسقط عنه قياسا على عدم النذر وذكر في الكافي
ان الصحيح انه لا يلزمه القيام الا بالانقيص عليه وهو لا القيام افضل من كثر
عدد ركعات يفتي اذا اشتغل مع الزمان صلوة فاطالة القيام مع
انقضاء ركعات افضل من كثره فضاف ركعتين في ذنن المذبح افضل من صلوات

اربع منبلا طول القيام شتمل على كثرة القراءة وكثرة الركوع والسجود وتشتمل على
 كثرة الذكر والسيح والقرآن افضل من سائر الذكر والسيح ثم استسنة الموكرة
 التي يكون مغلها في سنة الحج وكذا في سائر السنين هو ان لا ياتي بها في الناف
 للمعنى بغير شرف في القوم في الفريضة ولا خلة السنة في حائل وان كانت
 بها الماني بيته وهو افضل او عند باب المسجد فلا في المسجد الخارج
 ان كان يصلون في المسجد الداخل وبالكس نكاح هناك سجود بيته في سنة
 صفي مشقوي وان كان المسجد داخله اسطوانة ومخروم من العموم في الشجر
 وما اشبههما في كونه حائلا والاتباع بها خلف الصف في حائل مكرهه
 وفيما طال الصف اشكر الله هذا الحكم المذكور ان كان اتيانه بها بغير الترفع
 اي شرف الجماعة في الفريضة لما لقنه اباهم ولما قبل شرفهم في الفريضة
 فيكون بها اي موضع شاء لانها العلة المكونة ولما قبل المصنوع في
 لا يغيرها الا في ردي بغير شرف الجماعة في الفريضة بخلاف سنة الحج فانه في
 اداها اذا علم انه برك الامام في الشهر فانه لم يعلم ان يركه فيه بركها
 ويقتري ولا يفتيها اذا فانت وحدها اصل لا قبل طلوع الشمس كل هذه
 النقل فينبولابيه لا خصا من القضا خارج الوقت بالوجاه الامارة في
 وهو لما ورد في قضا ركعتي الفجر عند فترتها مع الفرض قبل الزوال وفيه
 في قضاها اذا فانت وحدها ولا اذا فانت مع الفرض بعد الزوال وقاله
 اصحابنا يفتيها اذا فانت وحدها بعد طلوع الشمس قبل الزوال ولا خلاف
 في غير سنة الحج لا يفتي بغير الوقت ان فانت وحدها وكذا ان فانت مع الفرض

في الاصح

في الاصح وتفتي الق قبل الظهر في الوقت في الصبح وتقدم على الركعتين وقبل ياف
 عنها وغامض في الشرح ويسحب في سنة الحج الخفيفة وهو ان يركع في
 مع الفاحية قبل ايامها الكافرة وفي انما منها الاضراس لانه المروي في النبي عليه
 السلام وانما حل افضل فاخرهما الى قريب الفرض او تقديمها في اول الوقت
 والا حادي نزع الثاني واما السنن التي بغير الفريضة فانه ان تلج بها في
 المسجد حسن وتطوعه بها في البيت افضل وهذا غير مختص بما يجوز في الفريضة
 بل جميع السنن افضل ما عدا الشرايع وخجبة المسجد الافضل فيها المنزل لما
 روي عن النبي م انه كان يصلي جميع السنن والوتر في البيت قال النبي م
 صلى الرا في بيته افضل صلوة في المسجد هذا الا لما كنت في ركن بغير
 المناجس سنة المغرب في المسجد وقال بعض ثاني سنة المغرب في المسجد
 ما سوى ذلك البعوض الطوع في المسجد حسن وفي البيت احسن كما قال
 المعروفه افق القصة ابو جعفر قال الا ان يخشى ان يشغل عنها اذا رجع
 فانه لم يخف فالا فضل البيت ومن السنن المذكورة في الشرايع جمع تركه
 سميت بها كل اربع ركعات منها لا شرايع بعدد ما وهي سنة مكررة في
 الصبح لانه والطب عليها الخلفا الى شدة واني م بين العذر في تركه
 المأخوذة قال النبي م عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهتدين
 من بعدني فقال النبي م انه الله فرض عليكم صليما مضاء وسنة وقبالة
 واما منها بالجماعة سنة بغير مع الا سنن اسكنه ادعاه في بيته
 مراعات سنتها فرض افضل الا ان يكون فقها يقتري به ولاصح الجماعة

فيها افضل وعليه الجهر كنهها سنة على سبيل الكتابة حتى لو تركه اصل علة
 حكم الجماعة وصلا في يومهم فقد تركوا السنة وقد ساق في ذلك وانه قيلت
 في المسجدين بالجماعة وتخلو عنهما جرح في انزال الناس وصلى في بيته فقد ترك
 الفضيلة لا السنة فلم يات في قولهم انما اذا ناس اشار الى ما تقدم انه انما كان
 من يقترب به لا ينبغي له ان يتخلف وانه صلى في بيته بالجماعة حصل لهم فيها
 وفضلها ولكن لم ينالوا افضل الجماعة التي تكون في المسجد لو زيادة فضيلة المسجد
 وانما ارشادنا السلام وهكذا في المكتوبات اي انما يقتربوا صلى جماعة في البيت
 على حصة الجماعة في المسجد فالفضل للجماعة وهي الجماعة بسبع وعشرين
 درجة كمن لم ينال فضل الجماعة التي تامة في المسجد فالاحاصل ان كل ما شرع
 فيه الجماعة فالمسجد فيه افضل والا حثيثا في السنة فيها ان يترك التراجع
 او يترك قيام الليل او يترك سنة الوقت او قيام رمضان لانه المشايخ قد
 اختلفوا في جواز اداء السنة بنية مطلق النفل او مطلق الصلوة وقال بعض
 المتقدمين لا يجوز ذلك وهو قول الامام وقال بعض المتأخرين بل عاينهم
 كمن صلى ركعتين بنية الصلوة الليل ثم تباهى اي قل ان كان الشاء قد طلع في
 قال بعضهم وهو اكثر المتأخرين بنو حزم انما هو صلاة في سنة الفجر وهو قول
 اي قوله ان من صلى في السنة في انشاء حكمه ولكن انما يصح في الراجح تامة
 غير ظاهرة وانه شك بعد ما صلى الركعتين بنية صلوة الليل في طلوع الفجر لا يوجب
 ما صلوة في سنة الفجر بالاتفاق لانه الباقي لا يسقط بالشك وانه في التراجع
 صلوة مطلقة فحسب لوجه غرضه يعني حقه في الصفات المذكورة قالوا في بعض

المشايع

المشايخ الاصح انه لا يجوز وهو اختيارنا في مخالفة ما افاده صاحب الهداية
 وقد تقدم في بحث السنة ووقته او وقت التراجع تركه باعتبار النفل
 المذكور بعد العشاء لا يجوز قبلها سوى كانت بعد الزاوية وقبله وهو اختيارنا
 فافله شرعية بعد العشاء فكانت تبعاً لها كسنة وقيل وقتها الليل كلها
 ولو قيل العشاء وقيل ما بين العشاء والوتر فيلزم ان يكون بعد الزاوية الصحيح ما تقدم
 ويعتق عليه انه لو صلى العشاء فامام وصلى التراجع فامام اخر فم علم ان الامام
 الاول كان قد صلى العشاء على غير وضوء او علم فسادهما بوجوه الوجوه يعيد
 العشاء والتراجع تبعاً كما يعيد ستمها ولا يلزم منه اعادة الوتر في مثل هذه
 السورة عند ادراج اركانها صل مع التراجع لعدم تبعية العشاء عند ادراجها
 بل من تعيد العشاء للترتيب وعند سماعه اعادة ايضا لانه تبع لها عند ادراجها
 وينبغي على من اجاز بعد الزاوية ان ياتيه مع الامام في سجدة واحدة
 او اكثر هل يقضيها قبل الوتر او بعده ثم يقضيها ذكر في الخبرين قال
 اختلف المشايخ فيهما فقال بعضهم يفرع الامام ثم يقضيها فانه في التراجع
 وقال بعضهم يصلي التراجع المتركة ثم يوتر ولا شك ان تاخير الوتر في
 ولكن ان الانفراد به واما الاستراحة في انتهاء التراجع فيجلس به كل
 من يجلس معقار ترخيته اي يجوز كل ركعة فورا بعد ركعاته وكذا في الفجر
 والوتر والمراد الاضطراب وهو يخرج فيه انشاء مجلس ساكن او انشاء
 صل او سج او قراءة او صلى فافله منقذة وهذا الاضطراب يستلزم اعادة
 اصل الحرمي فانه اعادة اصل المكذبة يطوفوا بعد كل اربع اسبوعا يصلون

ركعتين للطواف وعادة أهل المدينة ان يصليوا أربع ركعات وانما شراح على
 حشر سليمان عقيب ركعات وقال بعضهم لا بأس به اي لا يكره وقال
 اكثر الشايع لا يستحب من اي يكن تنزيها لانه اذا قال ما ليس بعبادة في العبادة
 والكبر ما فعله بعض الجهال من صلوات ركعتي منفردا بعد كل ركعة لا يكره
 مع مخالفة الامام والصف والافضل للامام تعديل القراءة وهو ان يستوي
 القراءة في جميع التراويح اي بقدر ما يقرأ في الركعتين على سبيل المتكاثرات
 والعمل لما يقوى امرها المولدة الاخرى ولم يفعل الا بكسر به وانما كان الافضل
 كون التعديل بين التسليمات وانما على قاعدا بعض جازم غير كراهة ولا كراهة
 الامام قاعدا بعضه والقوم قائمي جازم غير كراهة لئلا يشتغل قلبه
 بما الفكر في ذلك وهو في الصلوة ولو صلى التراويح كلها بسليمة واحدة وقدر
 على رأس كل ركعتي قدر الشهر جازم ذكر في التراويح وهو الصحيح
 من صبايح ومنها بعضه من الكل في تسليمة واحدة وظاهر الآية يجوز
 من اربع تسليمات وقوله المعروف لا يكره لانه اكل ذكر في المحيط فالحال ما ذكرنا
 في الخلاصة وغيرها انه يكره والكمال لا يحصل بمجرد المشقة سلم يكره فيها اتباع
 سنة ولو لم تقدر على رأس كل ركعتي قدر الشهر لم يجز الا في تسليمة
 واحدة عند اجمع ولان نسى وانما هو مجرد في تسليمة واحدة فيقول
 نفسه واذا انتهى الى الامام من الترم في انهم هل صلوا تسليمة ثمانية
 عشر ركعة او عشر تسليمات فضيه اي في حكم الشايع اخل في بين الشايع
 قال بعضهم يصلون بسليمة اخرى جماعة وقال بعضهم في ركعة ولا يصلون

بشيء اخر

بسليمة اخرى احتراز عن الزيادة على التراويح بالجماعة والصحيح انهم يصلون
 بسليمة اخرى اي يركعون بها فردى للاحتياط اذ فيه اكمال التراويح
 بقيت والاحتراز عن النقل الى ايدى عليها بالجماعة وذكر في المتن انه يقرأ
 في التراويح مقدار ما يؤدي الى تغير القوم عنها قال بعضهم يقرأ ما يقرأ
 في المغرب لانه اخذ الفريض وقال بعضهم يقرأ كما يقرأ في العشاء لانها تبع
 لها وقال في مقارن قلائع بعضهم يقرأ في كل ركعة ثلاثين اية حتى يفرغ
 الحتم ثلاث مرة وقال بعضهم وهو في رواية الحسن في اربع يقرأ في كل ركعة
 عشر ايات وهو الصحيح لانه فيه تحقيقا وبه يجعل السنة وهو الحتم في
 واحدة لانه عدد جملة ركعات التراويح ستمائة وايات القراءة ستة ايات
 وما كان سبع واربع ايات كذا في تفسير التيسير وفي السهل يقرأ في
 وفي الهواية وغيرهما السنة فيها الحتم مرة فلا يترك تسليمة القوم وانما
 كان امام مسجد حية لا يخطم فله ان يتركه الى غيره ومنهم من استحب
 الحتم ليلة السابيع والعشرون ثم اذا ختم قبل امرة قيل لا يكره له ترك
 التراويح فيما بقي لانهما شرعت ليل الحتم مرة وقيل بعليهما ويقرأ فيها
 ما شاء وسئل ابو بكر الاسدي عن الامام للغرضية قراءة على صفة او يخط
 فيجعل البعض الغرضية والبعض في التراويح قال يميل الى ما هي الحقة
 على القوم وسئل ايضا عن الامام اذا خرج من الشهر في التراويح ما يقرأ
 عليه ام يقصر قال انه علم انه لا يشغل على القوم يقرأ ويأتي في الصلوة
 والاستغفار وان علم انه سيقبل على القوم لا يقرأ ويأتي بان شاء في كل

شفع في شرح الصلاة انه لا يترك الصلاة على النبي عليه السلام في التشهد وإذا
 غلط فترك سورة أو آية أو قرأ ما بعدها فالسجدة في قراءة السجدة
 ثم بعد القراءة يكون على السجدة ولا ينبغي أن يقوم في السجدة في السجدة بل
 يقوم السجدة في السجدة قائم إذا كان حسن الوقت يشغل في السجدة والوقت
 وانتهى ولو كان الصلاة فافلا بأس أن يترك سجدة وترك الصلاة غيره
 انما أرادوا حسن الكل وفيها خوفه والتمام في السجدة ثم يقوم
 بأخرى السجدة تلك الليلة لا يكون ذلك كالمصلي المكتوبة اماماً ثم يقوم
 فيها سجداً وهذا لأن صلوة النقل غير السجدة بالجملة إنما يكون إذا كان
 الامام والمستمع معاً متظاهرين وكذا على السجدة بأنه يجتمع مع كثير من السجدة
 حتى لو اضرب واحد وانما لا يكون وفي السجدة اضطرار في السجدة يكون
 انما ما ذكر في الكافي وغيره ولو أم في السجدة في سجدة واحدة
 أو صلاها مؤمناً في سجدة واحدة في سجدة واحدة وإذا كان في سجدة
 اضلما فيه وإذا بلغ السجدة عشر سنين قام الإمام في السجدة في سجدة
 في قولنا في سجدة وذكر في بعض كتب الفتاوى انه لا يجوز له أن يجلس
 وقال شمس الأئمة الشريفي هو الصحيح لأنه فيه بناء على الضيق
 لأنه نقل المباح في السجدة لأنه شرعه ما قدم بخلافه السجدة في السجدة
 بتسليمه واحسن ولم يفتقر على رأس ركعتيه منها قدر التشهد في السجدة
 الأبرم في تسليمه واحسن أي في ركعتيه عند ما جرح وأحسن هو المختار
 والصحيح وقبله في تسليمه بالانفاق وإذا فرغ من قراءة التشهد قبل

بکری

يقول انه علم انه ان زاد عليه سيفل على النعم لا يزول عنه الماخوفه وفيه
اشارة الى انه تزوي الصلوة على النبي م على ما قد مضى الا انه يقصر فيها قوله
الهم معي على محمد وعلى آل محمد لانه المفروض عنوا الشافعي وانه تناقض السنة
عندنا ولو تذكرنا تسليمه كما قد سهوا عنها فنذكرها بقولها صلوة الوتر
اختلف المشايخ في انهم هل يصلون تلك التسليمية بحجاة او منفردين قال
الشيخ ابو بكر عبد الله الفضل لا يصلون تلك التسليمية بحجاة لانها اوقات
محملة وقال الصدر الشهيد يجب ان يقال يصلي تلك التسليمية بحجاة
لانه وقتها باق وقوله يجب ان يقال اشارة الى انه لا يراي فيها في الالة
وقول الصدر الشهيد اظهر ولو سلم الامام على رأس ركعة صاحب الشفع
الاول في التراويح ثم صلى ما بقي منها على وجهها قبل ان يعيد ذلك بالشفع
قال مشايخ بخارج يفتي الشفع الاول لا يمر لانه ضاؤه لا يترك فيها يعيد
وقال مشايخ سمرقندي عليه قضا داخل كل التراويح لانه سلامه ثم
سهوا في جميع الاشغاع فلم يخرج من حرمة الصلوة وقدره الفقرة
على رأس كل من الشفع وقدر في ارساها فروع فائدة تركه
او وجبته وقال الامام الى الوتر يترجم مع الامام ثم يقصر ما فائدة
واذا لم يصل الفروع مع العام قبل الشفع في التراويح والافى الوتر وكذا
اذا لم يصل معه التراويح لا ينعى في العذر والصحيح انه يجب ان يعيد
في ذلك كله حتى لو دخل بعد ما صلى الامام الفرض وشرع في التراويح
فانه يصلي الفرض اولا وحده ثم ينال بعده في التراويح وفي الشفع تركه

الحكم في صلاة في الاولى والثانية يثبت في كل ركعة بحملها فالثاني وذكر
 في الترخيص انه وقت في الاولى او في الثانية ساهيا لم يثبت في الثانية وهو
 مخافة لثبوت الصلاة وكسب بينهما فرق وهو ان الساهي ثبت على انه موضع الترخيص
 فلا يترك بخلاف المسئلة في الصلاة في المصير الشهيرة الساهي يثبت
 قائما وهو الوجه وقد حققنا في المصير وهو يصل في اخر الوقت على النبي عليه
 السلام ام قلنا ان النبي صلى الله عليه وآله لا يملك لانه ساهي الزمان وقت الصلاة الربانية
 في حديث من في المحس وذكر في بعض النسخ لا يباح في الصلاة على ظاهرها
 ان الاولى تركها وكلهم ابو الليث يروى على ان الاولى الاتية بها وقيل ان الصلاة في
 الوقت لا يصلي بعد ان تشهد وكذا انه صلى في الشهادة الاولى من المصلي في
 الاخرى وهو قوله لا دليل عليه فلا يعتبر واختلف ايضا هل الجهر الامام والفرق
 ام نجاة به قال الامام ابو بكر محمد بن الفضل نجاة كذا جرت العادة ان
 بالتحافة في مسجد الامام ابو حفص الكبير بخاري وانما هو ان تحاشا وهو
 وقيل جهر عند محمد لا عند ساس وقيل بالعكس وقال صاحب الترخيص
 برهانه الذي استحسنوا او المشايخ والمراد بعضهم الجهر في بلاد الجبل ليعلموا
 وقال في الشرح يعني في شرح الاسبيجاني يكون ذلك الجهر في بعض الوقت وفي
 جهر المرأة في بيبي الركن وغير في الصفة وتحتها جملتها وكثير العلماء
 وهو الخافه لانه دعا وثناء والافضل فيها الاضحا كما في الشك والاعمال
 وسائر الادعية والازكار وقولهم ليعلموا قلنا الصلوة ليست عمل العلم والتم
 والمنع في غير الجهر والاخفا والافضل الاخفا واما المحدث في غير الشك

نزل

ثبت مخافة وهو اختيار الاكثر وانه شكا سكت اخر وانه شكا سكت
 كله احمل المذكور في الامر الثلاثة مروي على وجه الاختلاف بينهما المصير
 فصل عند ان يس بقراءه وعند عدم دليل قوي في قول عند الاقرب يسكت وقيل
 يجهر عند وانه شكا سكت وانه شكا قراءه وعند ان يسكت قراءه وانه شكا
 وسكت ان يس بقراءه في رواية يثبت الى قوله على ثم يسكت وعند يثبت
 الى ان يبلغ الدعاء فيؤمن والمحدث في يثبت في الجهر لا يثبت معه عند اجمع
 بل يثبت سكتا في الاظهر وقيل بغيره وقال ابو بكر يثبت معه وانه وقت
 المحدث او اخلا برفع صوته بالانفا فيحتل بشيئ غير فروع ان قيل انهم
 ثم قام يصلي في البس عليه لا يوترقانيا لقوله عليه السلام لا وتر في الصلاة
 ولانه روي عنه عليه السلام انه كان يصلي بغير الوتر ركعتين خفيفتين وهو
 جالس يقرأ فيهما اذا لم يوتر وقيل فانهما الكافرة تتراعى في الاصل صلوة
 اكسوف ونحوهما اجمع على شرعيةها بلجماعة من غير كراهة وصفها ان يصلي
 الامام الذي يصلي للبيعة بالناس ركعتين بلا اذان ولا اقامة على ركعتين ركوع
 واحمر كسائر الصلوة ويصل بينهما المرأة فقراء في كل منهما في البقرة ويخفي
 المرأة عند اجمع وعند ساهي جهر وعنه كقول اجمع ثم يبرأ من بغير الصلوة حتى
 تعجل الشمس وان لم يجز امام الجمعة صلى الناس فرائد وكذا في خسوف
 القمر يصلون فرائد وكذا عند جهره فرفع من شدة طلوع او برح او نحو
 ذلك وعند الاذنة الثالثة صلوة اكسوف في كل ركعة ركعتين والاربع ركعتين
 في الشرح ومنها صلوة الاستسقاء اذا لم انقطع المطر مع الحاجة اليه ولا

فيها جماعة عند رجب بل يكون وحرانا اجلا والاستغفار عند انقضاء رجب
 والاستغفار عند رجب يساوي على الامام او نائبه ركعتين كان في الجمعة جهر
 بالقرآن في رواية وفي رواية لا يجهر ولا يقرأ في رواية وهو الاصح وفي رواية مع
 ان في رجب جهر خائفتين عند ركعتي العيد وهو المشهور عن ابي عبد الله
 في رواية خطبة واحدة ويقوم على الارض على المنبر ويتكى على قوس الوسيط
 او عصا وتقلب الامام رءاه على قوله ولا يقبله على قوله في رجب وتخلط فيه في رجب
 يركع وانفق على ان السنة للرجوع الاستغفار ثلثة ايام متباعدة في كل سنة
 استغفارة في قيام بركة المنزل الذي متواضعي خاضعي لله فاكس
 رءاهم وقدر التوبة ورد والمطام وقدر الصوت في كل يوم قبل خروجه
 وكفى اثم بصيرته قبله ثلثة ايام والرائل في الشرح والاصح صحت في
 قلب الرءاه انك جعل اسفل جعل والجعل بينه في يسار ويسبج
 الدعاء جازد عند عليه السلام انه كان يقول اللهم استغفرا عني مائة مرة
 مرثيا مرثيا عذرا مجلا سمعا عاما وطبقا اللهم استغفرا عني مائة مرة
 في التائبين اللهم اني ابوء العباد والخلق في العاق مالا تشكوا الا اليك
 اللهم انت لنا الرءاه لنا الغرض واستغفرا في ركعات السماء والارض
 بركات الارض اللهم اني استغفرك انك كنت عفا فارسل السماء علينا دوا
 وفي الرغبات في الناس ان شاء ورفع يديه وان شاء اشاء بالمسبحين والرحمن
 بالعباد واليهام ولا يحضر معهم اهل الكفر ولا يمتنعون يستغفرون والرحمن
 ركعتا شكر الرض على ما قسم في اداب الرض ومنها ركعتا تحية المسجد وقدر

ودون المسجد بنية الغرض والماتقون يركعون تحية المسجد والناظرين تحية
 المسجد اذا دخله لغير حارة وكيفية لكل يوم ركعتان ولا يقبل الرض منها
 صلق الارضين بعد المغرب وقدر تقدم ثانيا في ليلة اربع المست وعنه عليه السلام
 من صلى بعد المغرب عشر ركعات بنى الله له بيتا في الجنة ومنها ركعتا الاستغارة
 في جابر بن عبد الله قال كان رسول الله عليه السلام يعلمنا الاستغارة في الارض
 كلها كما يعلمنا السورة من الزكاة يقول اذا سمع احكم بالامر فليركع ركعتين في
 غير الغرضية ثم يقول اللهم اني استغفرك بعلمك واستغفرك بقدرتك وعلمك
 في فضلك العظيم فانت تقدر ولا اقدر وتعلم ولا اعلم انت علام
 الغيوب اللهم انك تعلم ان هذا الامر خير في ديني ومعا شق وعاقبة
 امرئ او قال عاجل امرئ واجله فاقدر له ويسر لي ثم تبارك في فيه
 اللهم وانك تعلم ان هذا الامر شر في ديني ومعا شق وعاقبة امرئ
 او قال عاجل امرئ واجله فاقدر له عني وامر في عني واقدر لي الخير حيث
 كان ثم ارضني به فكل ويسمى حاجته وينبغي ان يجمع بين الرضتين يقول
 وعاقبة امرئ وعاجله واجله ثم يفعل ما يشاء لصدره وينبغي
 بركتها سبعا ومنها ركعتا السفر في معظم يوم القدر قال رسول
 الله ما خلت احمر عند اهله افضل من ركعتين بركتها عند حمير ياب
 سزا ومنها ركعتا النوم في السفر في كعب بن مالك كان رسول الله
 لا يقدم من سفر الا انها في الضحى فاذا قدم بدأ بالمسجد فليركع ركعتين
 ثم يجلس فيه ومنها صلوة التسبيح وصفها علي مراد الزهرى في رواية

ابن المبارك انه يكبر ثم يقرأ سبحانك اللهم الى اه ثم يقول خمس عشرة سجدا
 الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ثم يقول ويقرأ الفاتحة
 ويسجد وسنة ثم يقول خمس عشرة سجدا ثم يكبر فيقول خمس عشرة سجدا ثم يركع
 الركوع فيقول خمس عشرة سجدا ثم يسجد فيقول خمس عشرة سجدا ثم يركع ركعة فيسجد
 فيقول خمس عشرة سجدا ثم يسجد الثانية فيقول خمس عشرة سجدا ثم يركع الى الثانية فيسجد
 ثم يركع الثالثة والرابعة في كل ركعة خمس وسبع تسبيحة
 ويبدأ في الركوع بسبحان رب العليم ولا في السجدة سبحان رب العلى قبل
 لا اله الا الله في حق الصلوة هل يسجد في سجدة في السجدة
 عشر اقالا انما في تلك مائة تسبيحة ومنها صلوات الحائجة في غير الله تعالى
 اوفي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت له حاجة الى الله تعالى او الى احد من بني آدم
 فليؤثره فليحسن الوضوء ثم يصلي ركعتين ثم يبتني على الله تعالى والصبر على البؤس
 ثم يقول لا اله الا الله اعلم انكم سجدتم لله رب العالمين العليم الخبير
 العالمين اسئلكم بوجهات رحمتك وبخيرات مفرقتك والقيمة في كل صلاة
 من كل انتم لا تخرج من الدنيا الا غنمة ولا صاع الا فرجة ولا حاجة اليه فيها رنة
 الاقنية يا ارحم الراحمين ومنها صلوة الغني وقد توثقت ومنها قيام الليل
 والاخبار فيها اكثر من جبر الصلوات بوضع ما لم يلق منها ارتكازا كراهة
 واعلم انه المنفل بحاجته على سبيل التواضع على ما تقدم ما على التواضع
 وصلاح الكسوف والاستسقاء فاعلم انه كل من الصلوات الغائب وصلاح
 وصلاح القدر بالجماعة مكرهه على ما صح به النزاري وغيره والاعادتها فيها

منه

من قوله صرح ابن الجوزي وغيره على ما بيناه بنما في الشرح فائدة
 قال في مختصر البحر لو اراد ان يصلي نوافل يتركها ثم يجعلها كما في قال
 من الاذنة التي لواء النفل بعد ان يقرأ الفاتحة او انه يقرأ الفاتحة
 فصر فيها لنفسه الصلوة واذا تكلم المصلي في الصلوة بغير انما ناسيا
 او حادرا لنفسه صلوة والمراد من التكلم التكلم بحرفي او اكثر الكلام
 النسيء وعند الشافعي الكلام ناسيا لا قصد وعند مالك واحمد الكلام ناسيا
 او لا صلاح والصلوة لا قصد ودليلنا في عدم ان هذه الصلوة لا يطلع فيها
 شئ من كلام الناس انما هو الشيع والتكبير وقراءة القرآن وتامه في
 الشرح وانما قصد الصلوة بالكلام بشرط ان يكون مستمرا لنفسه اي
 لنفس المستمرا وان لم يعلم بجمع المستمرا وفيه اي حروف الكلام او
 بشرط ان يكون المستمرا مع الحروف وان لم يسمع الكلام في شريط
 ووجه احد الامر به اما الفصح او السماع حتى لو لم يسمع فيسمع ولا
 لا قصد اتفاقا وان وجد احد هما دون الاخر قصد وفيه نقل
 فتدبر في الحقائق انه في صحيح الحروف ولم يكن مستمرا لا قصد اتفاقا
 فالصحيح المستمرا حصول كلام الامر في تصحيح الحروف والسماع
 لاصحهما على ما حققنا في الشرح وان قام المصلي في صلوة فظلم
 او فحس وهو قائم لنفسه صلوة كذا في عمارة التناري واذا خرج
 الاسلام عوم الفضا وقد تقدم في نوافل الوضوء وانما المصلي في
 صلوة بانه قال اه تغير الموضع مفتوحة او قاذبه بانه قال او يرفع يديه

الوارث منة البغ المهر وسكان الوارث قال اه مير المهر او يكون فيها فارتفع
 بكاف او حصل منه حتى تسمع ان كان في الاثني او المتأوه او المتأوه في ذكر
 الجنة ولو سبب تترك الجنة او القمار او الخوف من كراهة الامور للثمنية
 لم يظلمها اكل نفسه صلوته لانه غني له انما والعنف والكانه في ذلك من وجع
 جعل له في غير من او مصيبة اما بنت في هلاكمه بغيرها لانه غني له استكارة
 فكانه قال ان يجمع او اصحاب بقي مصيبة وهو في كلام الناس فيفسد ما وعزم
 ان كان شوبه الجمع لا يدين نفسه ولا فرق في الحكم المذكور في بي بي قوله او
 او المتأوه في بي بي قوله اه بالقرى الى الابد في عند الجمع وهو في الامور الاول
 وفي رواية وقال ابو سفيان في رواية لفر لا تقدر صلوته في غيابه وان وقت
 ما هو مشتمل على حرفي فقط احدهما او كلاهما في صفة النجاسة العشرة
 بجوها قوله شاكته فيهما السبي والدمر والالام والقاء والميم والسين والياء
 والهاء واللام في قوله مر فاء كلاهما في الزمان وقوله اف ولفظ غفقا
 مر فاء احدهما منها اما ان كانت ثلثة ارفه في الزمان وفي غيرها او في
 هو في غيرها فيفسد بالاتفاق وتكون في الملتقط ان المصلي اذا اسعد الخلة
 فقال بسم الله الرحمن الرحيم نفسه صلوته عتيم وفي الخلاصة عنهما
 خلافا لانه يوجب لانه يترك البكاء بالصوت بسبب الجمع ورواه في
 انه قال ان كان المربي لا يدين نفسه من شدة الجمع وقال بسم الله الرحمن الرحيم
 لا تقدر صلوته وكذا في ابي بي بي لانه قال لا يمكن الاستماع عنه في كل وقت كان
 يخشع او عطف فان رفع صوته فارتفع وحصل له حروفه حيث لا تقدر صلوته

في كتابه

به لان اجتماعا بعد امكان الاستماع عنه وذكر في فتاوى الحاخامات النسوية
 ان في شجاعة وذكر في التورق انه اذا قال الرب يربا ويا وقال بسم الله
 بلفظه من المشقة او الالم نفسه صلوته ولم يترك خلافا والاصح انه قوله
 الله من وعنه كما تقدر كما تقدر ولوا جاب المصلي قال مع الله اله
 بلاه الا الله واخبر المصلي بما يسره او بما يسق او بما يعجبه فقال
 جواب الخ بما يعجبه سبحانه الله او قال جوابا للخ بما يسره الجواب
 او قال جوابا للخ بما يسره لاجل ولا قوة الا بالله نفسه صلوته
 عند ما خلافا لانه من له ذكر فلا تقدر الصلوة ولها ان قصده به الجواب
 فصار كلام الناس وذكر في القامعي الامام في ابي بي بي فانه في الجواب الصغير
 في قوله اي قوله اجاب يعني قبل له هل الله عز الله فقال لا اله الا الله
 ولا اله الا الله في الصلوة لا تقدر ولولم يرفع مية فقال
 جوابا ان الله واذ الله راجع قبل نفسه اتفاقا والاصح انه في خلا
 الذكر ولو عطف المصلي فقال الجواب لا تقدر صلوته لانه لم يقدر
 بقصده كونه ثناء ولا خطا في فيه ومع الجمع انه هذا اذا في نفسه
 من غير ان يكون شقية وان كان في نفسه والاول هو انما ثم انما ينبغي
 للمصلي هو ان يسكت ويقل المحرم في نفسه ولو عطف على اخر
 فقال المصلي الجواب لله يربا او مريدا استغفاره او طلب الغفران للمصلي
 انه يلهي في نفسه الجواب ولا يترك ما يراه نفسه صلوته لما من نفسه الغفران
 وهذا مخالف للفي الهداية في غير من انها لا تقدر في ذكر في الغيبة عن انما

نفس ولا صاحبها لا نفس لانه لم يتعارف في جوارحه واما لو قال العاطس حين
 ادله فانها نفس الا في رواية شاذة في انفس ولو عطف على قول في الصلوة فقال
 لم افرح ان الله فقال العاطس على ما بين نفسي وقلوبه لانه اجابة ولو
 كان يجب على العاطس على اخر فقال رجل لمس في الصلوة رجل اخر فقال
 المصلي ابي فقلت صلو العاطس لانه اجابة لا صلوة الاخر لانه قاضيه ليس
 الجواب كذا في فتاوى قاض خانة وانه افترق المصلي عن لبيته الصلوة من كان
 في صلوة او خارج الصلوة والاحسن ان يقال على غير اسكاه نفس صلوة لانه
 يعلم ويقوم وهو في كلام الناس هذا انما هو الفتح اما لو قصد القراءة في النية
 فحصل الفتح القاري لا تشبه ونشطه في الاصل للثبات التوكل في انية الفتح
 بعد اخرى ولم يشترط في الجامع الصغير وهو الصحيح وانه افترق على اماره فقط
 قبل ان افترق بعد ما قرأ الامام مقدار ما تجوز به الصلوة نفس الصلوة
 الفاع وانه اخر الامام بقوله نفس صلوة الكل وهو الصحيح والصحيح ان لا نفس
 صلوة الفاع ولا صلوة الامام ان اخر يقول وهو الاستحسان لانه لا صلوة
 صلوة لا احتمال اي يجري على سائر الامام ما نفسها لم يقع عليه بالصحيح
 ينوي الفتح وقراءة الفاع لانه ممنوع عنها لانه وانه انتقل الامام الى اية اخرى
 ينتهي عليه المخرج بعد الانتقال فقد قبل نفس صلوة الفاع وانه اخر الامام
 بقوله نفس صلوة الكل الانتقال الحاجة وعامة المشايخ على عدم الفساد
 مطلقا وهو الصحيح قال في الكافي الا ان الاول ان يعمل بالفتح والامام ان لا
 يلجس اليه بل يرجع اذا لم يأتها وانه ان انتقل الى اية اخرى وكفى في المدينية في الرد

بأول بعد قراءة ما يجوز به الصلوة وقال بعضهم بعد قراءة المستحب وهي
 الطاهر قال ابن العماد في شرح المهدية واللاطف ان يقرأ بعد قراءة قد القاب
 وانه فتح على المصلي على المصلي واخر بفتح نفس صلوة لانه تعلم وهو على كثير
 وانه اكل المصلي في صلوة او شرب او سبأ ان كان في الصلوة نفس صلوة
 لانه عمل كثير قل قليل لا يفرق بالنية لانه هدية مذكورة بخلاف الصوم ولا
 فرق بين الكثير والقليل اذا لم يكن بنية استانة حتى لا يتابع سمعة
 في الخارج نفس وكذا نفسها العمل الكثير مما ليس في اعمالها ولم يكن
 وكل عمل لا يشك بسببه انما هو المصلي انه ليس في الصلوة من عمل كثير
 ومذكورة ذلك وانه يشك انه في الصلوة لم لا في قليل وقال بعضهم كل عمل
 يعمل باليدين عرفا وعلته فهو كثير ولو قدر ان عمله يهدى واحدا وكان
 يعمل في العادة يهدى واحد فهو قليل ما لم يتكرر ولو وقع انه عمل باليدين
 واليمنى ان هذا مخصوص بما هو في اعمال اليد والاولى اعم وذكر في المنتقى
 انه لا يعتبر في فساد الصلوة على اليدين اي حقيقة وكفى لم يعتبر القبلة
 واكثر اما باعتبار غلبة الظن الناظر او بكونه مما يعمل في العادة باليدين
 او بيد واحدة وقيل استكثر المصلي وكثير والاقليل وعامة المشايخ على القول
 الاول وهو المختار ولو ادعى المصلي به من لغيره في اداء او كان في يده
 فاخذ بيد الاخرى فهدى به راسه احدى اذنيهما اذ سرع شعره
 سر شعر راسه احدى نفس صلوة وكذا لو اكل واخر ما لا يرد جملة
 على شئ من اعضا ولو كان اليد من او نحن في يده فسميه براسه او لغير

من غير ان ياتى به باليد الا انفسه صلوة لانه على قليل وان حلت المنة في الصلوة
 حيا فان رغبته نفس صلوة لانه على كثير وان لم يصبر على صوم امره فقل
 ان يمتنع منها الدين نفس صلوة لانه رغبته وهو على كثير ولا يشترط
 فيما يفسد الصلوة والاحتياط فان من رفع قسري ثلث خطايا سبب الرفع
 من غير ان يعلق نفسه نفس صلوة وكذا ولا يعلل رجل المصل في وضعه على الربة
 او اخر جرد مكانه المصل والاولى ان لم ينزل منها الدين فقل نفس صلوة
 هذا اذا مضى او مضى فان من ثلث مصافات نفس وان لم ينزل في ذلك فافض
 خاء وغيره وان صاحبه المصل اصر يده به به السلام نفس صلوة ولو
 رفع العامة والفتن في راسه فوضع على الارض من رفعه في الارض على
 ووضع ان رفع الغيب او لم او قل كل واحدة المذكورة بين واحدة
 من غير ان ياتى به باليد الا انفسه صلوة لانه على كثير وان لم يصبر على صوم امره فقل
 العامة فقط وانما ترفع الغيب فقل انك وهو مشكل جيل وانما الغيب فقل انك
 في الفتاوى ان من نفس وهو الصحيح وكذا المراد اذا تحركت وان انقضت كور
 عامته فصول مرة او مرتين الا انفسه لانه بيد واحدة فيبقى على ما ذكر
 هنا على هذا ولو وضع العامة على راسه في فاه البرد او الحار فيفتر لا يكون لانه
 بعينه ولو صاحبه في بر وعامة نجاسة فتع الجملها وذكر في الفتاوى
 الجوه او رفع الفتن والعامة على قليل اذا استغلت افضل المصلين
 كسفت انما الجملها على حلت او احتاج في رفعها الى عمل كثير ولو لم ياتى
 بيد واحدة من غير ان ياتى به باليد بسوط ونحو نفس صلوة كذا ذكر في المحيط

وغيره

وغيره لانه محاجة فاديب او ملاعبته وهو على كثير وذكر في الفتن ان
 المصل على الربة او الحار بها الا شتمها او السب او لطلب سرعة يسرها فنفس
 صلوة وهي يتناول في الفتن والاحتياط كما في الفتن والاحتياط قالوا
 اذا صبرها مرة او مرتين الا انفسه لانه رغبته بها ثلث مصافات اي في
 البركة واحدة هكذا قيل في الخلاصة نفس وهو لا يحل لانه على قليل فلا
 من المكر لا يصبر كثير بخلاف ما حارب الانبياء فانما في حقه بنى لما تعلم
 والاعلام وهي نفس وبغير مشايخنا قالوا اذا كان معه سوط فتمشك به
 اي تشتمها وهي كما به ليس وفي نسخة من نسخ الزخرف يرد له ثلثها
 فيها به اي صلواتها او تحتمها الا انفسه صلوة بزيادة انما يكون ثلثها
 متساوية وهو موافق للقول قبله ولو هو به اي بالسوط الى راسها
 بالي الطريق اي حركة لاجل ذلك ومنه اي سمعت العصابة باليهما وبه في
 مع ذلك نفس صلوة لانه فيه تعظيما وفرا فكل على كثير وانما المصل
 ان يركب رجا واحدة لاجل السوق لا على الدوام بل مرة او مرتين في البركة
 الربة الا انفسه صلوة وان مرة كلتا رجليه معا نفس اعتبارا
 لهما باليدين وقال بعضهم ان مرة رجليه معا قليلا اي حقيقا حيث
 لا يركب رجليه الا شاملا لا نفس اذا لم يركب رجليه او رجع الى رجليه
 اجاب في مسئلة من قال ان المصل صليتم فاشا باليدين نفس بغير
 باصبعي منها الى انهم صليتم رجليه او ثلث الى انهم صليتم ثلثه ونحو
 ذلك لا انفسه صلوة لانه على قليل ونحوه وهو في عايشته وان كتب

المصلي سبيل ان يظهر خوفه ان كان اقل من تلك الكلمات لا تفسد الصلاة
 على قليل وكثير ان كانت مالا يستبين خوفه بان كتب على هؤلاء او ما يصعبه
 جافة على خوف او جرح النفس ولو لم يلزم لانه يثبت وينبغي ان يفسد ما اذا
 لم يكن بحيث يفسد انما انما يفسد في الصلوة وان زاد في كتابه ما يستبين
 خوفه على ذلك اقل من الثالث فان كان على ذلك اي واكثر ففسد لانه كثير وفي
 المانع ولو قال المصلي مني ما قال المؤذن تفسد صلوة اي اذا قصد لجأفة
 المؤذن خلافه لا يثبت وقال في الفناء والحاقية اذا ذكر في الصلوة يربيه
 ما ذكر في الاذان اي للاعلام بخروج الوقت ففسد صلوة عندها ويخرج وقال ابو
 يوسف لا تفسد ما لم يقل حي على الصلوة حي على الفلاح لانه اعلام وعندها يفسد
 كمن الجهره خطاب ولو سمع المصلي اسم الله تعالى فقال جل جلاله ونحو ذلك
 الفاظ التعظيم وسمع اسم النبي عليه الصلوة والسلام فقال هم انما ارادوا
 يذكرون اجابة اي اجابة ذكر الاسم ففسد صلوة ما جاز في كل الفقد وان لم يرد
 به الجواب بل قصد ثناء وصلاة على سبيل الاستيناف لا تفسد لانه لا ينافي
 الصلوة ولا يشك ان يربى وتعلم شعرا او خبيرة كمن يكثر ولم يتعلم بلسانه
 لا تفسد صلوة لانه لا تفسد بمجرد قول القلب وكمن قد استأثر الاشارة
 لتكون الخشوع واشتغال قلبه بغير الصلوة خصوص ما ليس من العبادات
 ولو رد المصلي السلام بيده او براسه او طلب منه ثبتي واومأ براسه او غنى
 او حجب به او قالوا نعم او لا فان صلوة لا تفسد بذلك وكما لو اراد ان يشارك
 غيره فقال ابيد هو وايهم ان لا لعدم العمل الاكثر في جميع ذلك وفي النسخ

انما ينسخ

ان يتعلم الرجل مع الصلوة قال الله تعالى فانه الملاكمة وهو قائم بغير
 الحجاب الثانية وفي احكام التران للحواني ولا يابس للمصلي ان يجيب براسه
 اما لو قيل للمصلي نقيم تقدم او دخل في رغبة الصلوة لم يفسد انما المصلي لو
 له قصد صلوة لانه اشغل فيها غير امر الله وينبغي ان يثبت عندهم تقدم
 براسه ولو قال في الصلوة اللهم اكرمني او قال اللهم اكرم علي او قال اللهم
 اصبح امري او قال اللهم ارزقني العافية او قال اللهم اغفر لي ولوالدي و
 وللمؤمنين والمؤمنات لا تفسد صلوة وجميع ذلك وكذا لو قال اللهم اغفر
 لي ولوالدي وللمؤمنين والمؤمنات والاصلي ان كل ما يستعمل طلبه الخلق
 فانه ما لا تفسد وجعل في الصلاة اللهم ارزقني في قبلة ما لا يستعمل
 طلبه منهم وحكم بانه تفسد والظاهر ان لا تفسد ان طلبة في غيره
 ما لمالك ونحوه يفسد واما قوله اللهم اكرمني وانتم على مني اجابا
 المحبة لا تفسد لانه معناه معبود في التران وفي الخبر لا تفسد في ليس
 في احدتهما اعتبر فيه الاصل المتقدم ولو قال اللهم لا محبة فيك اختلاف
 المتأخرين والظاهر عدم الفناء ولو قال اللهم لي او حال او نحو ذلك تفسد
 انفاذا لعدم وفي في التران ولا في المتأخرين وعدم استحالة طلبه في الخلق
 ولو قال اللهم ارزقني رزقي او رزقي ارجع بيتك لا تفسد لانه
 لا يطلب في الخلق ولو قال اللهم ارزقني واية او كرها او رزقي ونحو ذلك
 او قال اللهم اغفر لي وبنيت تفسد لعدم استحالة طلبه في الخلق ولو نظر
 المصلي الى كتاب او نحو يودفهم مما فيه انظر غير مستعمل غير فاصد اللهم

لا تفسد صلوة بالاجماع وان تزل اليه مستقما او قاما انتم فقد ذكر في الكفا
 انها تفسد وهو من وجع نحو حجة وذكره اجناسا انها لا تفسد عند ابي يوسف
 وبما اخذ مشايخنا والعلماء انها لا تفسد بالاجماع وذكره المهدي والكافي والقرآن
 المصلي القراءة في المصنوع في المصنوع تفسد صلوة عند ابي حنيفة في خلافها فان عثر بها
 لا تفسد لكنه يكره لما فيه من التشبه باهل الكفاج وانما تفسد عند ابي حنيفة
 لانه فيه غلب الاوراق وهو ككثير ولا في فيه غلطا وهو ككثير ولا فرق في
 قوله بين قليل وكثير وقيل لا تفسد ما لم يقرأ في الفاتحة وقيل ما لم يقرأ
 اية وهو الاظهر وهذا اذا لم يكن حافظا لما قرأ وان كان حافظا لم تفسد
 بالاجماع لعدم التعليم ولو اخذ المصلي حرقا في غير طاهر ونحو تفسد صلوة لانه
 عمل كثير ولو كان معه حجر فربما جبر الطائر ونحو لا تفسد لانه عمل قليل وقراءة
 لا شفاعله بغير الصلوة ولا في الجهر الذي معه انساك في تفسد كما
 لو مزج بسوط او بيد لم يفسد من الخافض وقال في الاجناس ان في بالمراف
 اصابه واحد او جرح واحد لا تفسد وكذا في جرحه لانه قليل وان في
 سبهم تفسد لانه كثير ولو جرح المصلي جرحا مرة او مرتين متواليين لا تفسد
 لعلة ولكن يكره وكذا لا تفسد اذا اضل الحمار مرات غير متوالية جائز ان يركب في
 واحد ولو فزع كان مرارا متوالية تفسد لانه عمل كثير جدا اذا فزع بين في كل
 مرة اما اذا لم يركب في كل مرة فلا تفسد لانه كثر ولعله كثر في المصلحة وذكر في
 الاجناس اذا اضل القملة مرارا او بقله متعدي او قتل قتل متعدي
 انه قتل فلا تفسد كما بان لم يكن يبيح كل قتل قد ركن تفسد صلوة وان كان يبيح

الصلوة

التلوة في جرحه او ماله قد ركن لا تفسد لكن الكفا عنه افضل وكذا
 لا تفسد الصلوة لو ركن المصلي بغير حجة وبني مرة او مرتين ولو ركن في
 متوالية تفسد على فشق ما تقدم ولو نكح المصلي بغيره بغيره او اعمام الطائفة
 لانه في الصلوة وسمع حروفه او حرفا منها وكذا ان سمع منه حرفا في نوح
 بالفتح والضم ونكح لنفسه الصلوة متعديا بان لم يكن مضطرا لغيره تفسد صلوة
 عند ابي حنيفة وان نكح اذ كان في الاجنبى وسوا به عند ابي حنيفة ومما هو في جميع الكتب
 والنساق في اسمعيل الرازي والبيهقيل صاحب الهداية وقال في تفسد قال
 ابن الهيثم وهو الصحيح في المبسوط شيخ الاسلام انما هو نجس في الصلوة لا تفسد
 اما ان كان بعد رباة كان مضطرا اليه فلا تفسد اتفاقا لعدم انكسار التلوة
 وكذا ان كان اجتماع الزنا في حلقه ولو استأذنه رجل المصلي او طلبه
 منه الاذنه في الدخول لو كان في اوقات فحس المصلي بالقرآن ليعلم انه في الصلوة
 لو كان المحرم لله لا طرفة عين او قال الله اكبر لا تفسد صلوة وانما لو سمع بال
 الاعوام لقى له صلى الله عليه وسلم من فابه شي في صلوة فليسبح وان قيلت
 المصلي امره ولم يقبلها هو ولم يحصل له بشئ فصلوة فانه ولو قيل هو
 الى المصلي امره بشئ او بغيره بشئ تفسد لانه من وراء ظنه في غير صلوة
 ولو قيل المسئلة زوجه بشئ او بغيره بشئ تفسد صلوة وانما لو ركن في
 في الشرح ولو نظر في فزع المطلقة الرجعية بشئ بغيره لم يفسد ولا تفسد
 صلوة في الجناء المصلي اذا وسوسه الشيطان فقال لا حول ولا قوة الا بالله
 ان كان في ذلك وسوسه في امرين او في الغيرة لا تفسد صلوة وان كان في امرين

لم يأتنا نقصد كذا ذكر في التوضيح لانه الواسع لم يكن حتى سبب امره في
 في لانه امر او بسبب امر وبنو في التام المصل اذا راي انه يسلم على غيره
 صاحبها فقال السلام فتعكرانه في الصلوة فسكت فلم يقل عليكم نقصد صلوة
 لانه تكرر على قصد الخطاب وذكر في التوضيح المتيقن الصلوة اذا كان اي لما شق
 مستقبل للقبلة غير مخوف عنها لا نقصد الصلوة اذا لم يكن متلاحقا اي بعضه
 لاحق لبعضه غير مبدل ولم يخرج من السجود اذا كان المصل فيه وانه كان في الصلاة
 اي الصلوة لا نقصد غير متلاحق ولم يخرج المصوم المصروف بغيره اذا شق في صلوة
 الوجهة الى القبلة شيئا غير متلاحقا وانه شق في صفة ثم وقف قدر كذا ثم
 شق في صفة او هكذا الى ان شق في صفة كبره لا نقصد صلوة الا ان يخرج
 من السجدة كما فيه او يتحرك في الصلوة او كان في الصلوة فانه شق شيئا متلاحقا
 وانه كان قدر صفها دفعة واحدة او خرج من السجود او تحرك في الصلوة في الصلوة
 ضد صلوة وانه لم يكن قد اتم صلوته في الصلوة فالمعتبر تحاقق في صلوته
 واليتاخر كما في السجود عندنا على التمسك وكما الصلوة عند غيره وبغير الشاغ
 قال في قول او خرج في صفائنا بالنسبة الى صف الذي هو فيه وهو الذي
 قد اتم ليس بينه وبين صفه فشق اليها او التعلق العرجة فسد حاله
 صلوة ولو شق الى الصف الثالث الذي بينه وبين صفه نقصد صلوة
 وهذا القول انه حمل على الخطاة اي سلك كانه شق الى الثالث متلاحقا اي متلاحقا
 كانه في الخطا قبله وانه قد يكون متلاحقا فلا هذا استغنى كانه اذا لم يكن لما شق
 في الصلوة مستند القبلة بانه قد اتم اي سلك او فسر او اما اذا استند

القبلة فقد نقصد صلوة سوا كانه شق قبله ان كثير لم يشك اذا استند
 القبلة على من انه رعت او سبقت صفة اخرى ثم تبيى ان لم يكن رعت ولا
 احوث فانه صلوة قد فسدت فلا يستند بها وانه لم يخرج من السجود كانه
 استند به وقع لغيره في اصطلاح المصنف فانه مفسد ولو وضع المصنف
 او وضع القبلة في الصلوة نقصد وانه يتلوه وهذا اذا اثنى بانها التي
 ثلث صفاء ولو لم يمنع القبلة كمن دخل خلفه منه شق ويسير
 لا نقصد ولو كان في فقه سكر او فانيذ فانه يتلوه نقصد وانه لم ينفذ
 لانه وكل كذا ولو يتلوه ما بقي بين استانه في المكان لانه كان ذلك
 من ايدى على وجهه نقصد صلوة وكذا ان كان قد رعاها وانه كان اقل
 من قدر الحصة لا نقصد صلوة ولا يفسد صومه وقوله في فضل ما يكون
 ولا كل حال ويجوز في طعم الحلاوة وهو في السابق وبقوله لا نقصد
 لانه يسير جدا فخرج ولو نفع في السابق ان كان غير مسموع لا نقصد كذا
 وانه كان مسموعا ان كان حرف مسموع في كانه وقت نقصد وانه
 عطف فحصل بحرف كاصحاب ونحو لا نقصد لانه اضطرار وكذا في
 نجس فحصل بحرف كذا اطلقه فاضح خاير وقدر في الكافي ما اذا كان
 مدبر ما اليه لا نقصد فانه لم يكن مدبرا اليه نقصد ولو تناوب فحصل
 بمرور لا نقصد وادفع الباب فقال ومن دخله كانه انما يبر الا انه
 نقصد وكذا في قول من ابي جيت فقال بمرور مطلقه وقدر شديد
 او قبل له ما كان فقال الخيل والبغال والحمير يبر اليه نقصد وانه جرح



لثان فانه كان عادة لم يخرج على لسانه كثيرا في غير الصلوة ففسد لانه في كلامه ولا
 فلا لانه قراءه ولو قال بالقار سبعة ارب في هذا القليل كذا في الفناء ولو
 قراءه لا يجمل والمقرانه ففسد ان لم يكن ذلك ولو اشتد شعره اشتد وانكاه
 فيه دخن ولو اقبلت بها خرج من اسنانه لا تفسد ما لم يكن ملا الفم وكذا لو قال
 اقل من ملا الفم ففاد الى وجهه وهو لا يمكن اسكاه لا تفسد ولو رفع الفم في
 السجدة لا تفسد وكذا لو روى برادته وحمل معه شيئا خفيفا يحمل بيد اليمن
 او حمل صبيبا او ثوبا يده ما تفسد لا تفسد ولو ركبا الى اية ففسد وان تزل عنها لا
 ولو اعلت النية لا تفسد ولو نزع العلق او القفل تفسد ولو لم يمس نفسه
 ولو نفل او خلع ففعله لا ولو لم يمس الحنف تفسد الا ان يكون واسعا يمس
 بيد واحدة وكذا لا تفسد ولو لم يمس الدابة او سراجها او نزع السراج تفسد
 اسكها او خلع الجوام ولا تفسد الا ان زاد او السراويل تفسد وان خلعها لا يفسد
 في الحرب في الصلوة من سبعة حشر سماء في يده من وجب للملحقة الصلوة
 انصرف من نية وتوضا في غيرا يستقل بشئ في حربه في وضوءه وبين على الصلوة
 حاز عندها ان لم يعرف له ما فيها فيها خلافا للامة الشككة لقوله في اصابه
 فتي او عاف او فسل او مزق فانصرف فليست فتيان ثم يبين على الصلوة وفي
 ذلك لا يتكلم في رواية ثم يبين على صلوة ما لم يتكلم والاشياء في
 افضل للبعد عن شبهة الخلاف وقيل البناء في حق العام والمقتدر افضل
 لمرار الفضيلة الجامة الا ان يمكنها الاشياء في جماعة اخرى في المنزلة
 ان تشاءها ان مكانة في وضوءه ان اسكن او قرب الموضع العبد ان يمكن ان يشاء

ارجع الى مصلاه والمقتدر يعود الى مكانة البتة ان لم يفرغ امامه فلو لم
 في غير ذلك لا يصح ان كان بينه وبين امامه ما يمنع صحة الامتداء وان كان امامه
 قد فرغ خيرا كما المنفرد وللامام حكمه حكم المقتدر لانه يصير مقتدرا به
 ثم استخلف الامام غير اذا سبقه الحرب جاز اجماعا لما روي عن عمر بن
 دخل في الصلوة ثم اخذ بيد رجل انصرف ثم قال لما دخلت في السجدة وكبرت
 وبني شئ فليست بعويدي في سجدة بله ثم جاز البناء مقبولا بان يفرغ
 على غيره فانه مكث بعد الحوت في مكانة فورا كما فسدت صلوة الا
 اذا احدث بالانتم فمكث زمانا ثم اتم بنية وان قراءه في ذلك ما به واجابه
 فسدت الصبح وقيل القراء في الايات لا تفسد وقيل في اذها لا تفسد
 ولو ذكر لا يفسد الاصح ولو احدث في الكا فرفع سمعا فسدت وكذا ان
 احدث ساجدا فرفع مكبرا بنية امامه او يرويه بنية وان يركع
 الا ان كان لا تفسد ولو قهقهة او سأل دمه شجوة او عطسه وان سئو
 نفسه استأنف لانه ليس سعا وحوا وكذا لو اصابه بخاسه ما تفسد
 جميعه سبب حوت خلافا لانه في كانه النجاسة في حوته بني اتقان
 ولو من ماله وغير لا يبي ولو احدث حلهما وكذا لا يبي لسيلا من غيرها
 فانه سال سقوط شئ في غير سقط فقبل بنى لهم وضع العبا وقيل على
 الحاف او خلفه فيما لو سبقه عطاسه ولا يظهر انه يبي كونه سعا ويا
 وان ينفخ فالاظهر انه لا يبي ولو سقط كسر سفها بغير شع ملو لا يبي
 ما لا اتفاق وان يترك فلي الحاف وان لم يكن الحرب في يده كالاغيا والوجه

لا ينبغي وكذا كان من جبال الغسل كما لا خلاف وانه اشتغل بفعل غيره وادى
 جاوز ما يقدر على الوضوء منه الا بعد الاستبراء وانه يتوضأ فليكن في الوضوء
 وبقي ما استوفى الوضوء ولو جرد في الوضوء من غير الوضوء فيجوز الى
 موضع اخر كان الغسل كضيق كان الاول بيني والا فلا ولو قصد الخوض في
 منزلة ما اقر به منه كان البعد من موضعين لا قصد وانه اكثر فيمنه وانه
 كان عادة التوضوء في الخوض من ذهب اليه ومتى طاف في بيته بغير ولو كان يعين
 ويقر به برفا برك البر لانه الترخيع يمنع البناء على المختار قبل لا يمنع
 عدم غيره وانه من لم يأت في الصلوة في كلام وخوف او كشف عن راسه لا ينبغي حتى
 لو كشف راسه للمسح او زرعها للغسل لا ينبغي في الصلوة وكذا لو كشف
 هو او هي للاستجماء في طه المذهب وقبل ان يركب منه بغير بيني والسنن
 انه يفرق محروب الغسل مسكاً بانفسه بغيرهم انه رفع والاحتلام لا يلزم
 انه يفرق بيني بغير الجرح او شر اليه وانه يستحل ما لم يخرج من
 المسجد ويجوز في الصفوف في العراء وانه لم يستحل حتى جاوز الصف
 بطلت صلوة الغنم ان لم يستحل قبل فوجه وفي بطلان صلوة رابنا
 والاطن عدم البطالة لانه في حق نفسه كالمنفرد ويشترط في الطهارة طهارة
 للامام ولو كان سبوقاً ولم يكن مع الامام الا واحد يعين الاستحالة
 من غير تعين كان على الامانة والامانة كان جيباً او امرأة فقيل بغير تعين
 فيفسد صلوة والامام والاصح انه لا يعين ففسد صلوة ولو كان
 سبق الخوض في ركوع وسجود فوجب اعادهما في البناء لانه الاشتغال في الركوع

مع الطهارة في شرط ولم يوجب تعيد ما احرف فيه ولم يفرق بين اختلاف
 ما لو تكرم فيها سجدة صغيرة ما حث لا تجب اعادتها بل تسجد في ركوع
 تكرر اعادة الركوع لانه القصة من عند الله سبحانه اعلم فضل في سجود السهو
 سجدة السهو واجبة الصواب ان يقال سجد السهو واجبة فكانه اراد
 بالسجدة مفعلة السجود ولم يراد الجرفاء الواجب سجوداً وهو الصحيح قبل
 هو سنة لا يجب سجود السهو الا بترك الواجب في واجبات الصلوة فلا يجب
 بيني السجود والمستحبات كالنوافل والتسمية والثناء والتكبير والركعات
 الاشتغالات والسجدة ولا بترك الواجب لانه تركها مفسدة لم يترك
 بغيره او يتأخير او يتأخير الواجب في محله او يتأخير ركعة في محله
 اما بترك الواجب في محله اذا نسى او تركه وثبتا نسياناً في الركعة
 في الوتر والشهادة في امرى العقوبة الا بطلانها في ركعة في الظن
 الروايات وهي الصحيح وقيل من سنة في الاول وكذا اذا نسى تكبيراً في العبد
 وكذا اذا لم يركع الامام فيما يخاف او خاف فيما يجهر ولما المنفرد فيجب
 عليه بالخائفة في الجهر بغيره لانه غير وكذا لو جهر في موضع الخائفة في الظن
 الرواية وفي رواية النوادر تجب عليه السهو واليه مال ابي الهمام لانه
 الخائفة واجبة عليه وقيل انه جهر بكلمة الامام تجب عليه بغيره ما يسمع
 نفسه فلا ذكر في الزيادة انه سجد السهو يجب سنة الا فيجب
 بتقديم ركعة اخرى في ركعة قبل ان يركع سجدة قبل ان يركع هو من التتميم
 صاحب الزيادة غير واقع في محله لانه الركوع قبل الركعة والسجود قبل الركوع غير

برحق فيمنع من إعادة الركوع بعد القراءة وإعادة السجود بعد الركوع وإذا لم يمنع
 معتد به لا يمكن فيه تقديم الركوع ثم إذا فعل ذلك يجب سجود السهو للسجدة
 الركوع بسبب الزيادة التي زادها فليقل وجب تأخير الركوع هكذا في
 الستة فلو أن سجد السجدة صليبة بضم الصاد منسوبة إلى الصلاة
 بصلب الصلوة بخلاف سجدة الملائكة وسجدة السهو فإذا ذكر سجدة ركعة
 سهو فذكرها في الركعة الثانية بعد تلك الركعة أو فيها سجودها
 فقام ركعاً واحداً أو ركعاً القيام الركعة الثانية أو الثالثة أو الرابعة
 بأية يجلس بعد السجدة الثانية من الركعة الأولى ثم يقوم كما هو من ذهب
 الثاني وهذا إذا لم يكن به عذر في فسخ أو وجع أو يؤخر القيام إلى الركعة
 الثانية أو الثالثة بأية زاد على قدر الشبهة في الفقرة الأولى على ما
 وسيأتي في شاستع أوجب بتكرار الركعة هنا ثالث الستة في الركعة
 مرتين أو سجدت ثلاثاً أو جوب بقية الواجب من صفة إلى صفة وهو
 رابع الستة في أي يجزى بالترتيب فيما خافت فيه بها أو خافت فيما
 فيه أو يجب تركها الواجب وهو خامس الستة في أن يترك الفقرة الأولى
 في الترابيع والنفل والقوت والتكبيرات العوييا وغير ذلك مما كان
 ويجب بترك الستة أو ضافة إلى جميع الصلوات وهو السادس في أن يترك
 قراءة الشهادتين في الفقرة الأولى وتكون المكية وكافة القافة الإمام صلياً
 يقول وجب بها بشئ واحد يقال تشهد الفقرة بخلاف تسبيح الركوع وقراءة
 فيها إلى الركوع وهذا على رواية كونه الشاهد الأولى سنة وقال أبو الشافعي

الشاهد

الشاهد في الفقرة الأولى واجب هو في الركوع في الفقرة من السجدة الأولى
 اللاحقة وقبل وجوبه بشئ واحد وهو ترك الواجب قال صاحب الزيادة وهذا
 أجمع ما قيل فيه لأنه الواجب كلها يخرج عن كونه لا يتأخر بالركوع في حكمه يجب في تقديم
 أو تأخير تركه وترك الركوع يأتي من غير ما بعده وإما في كل واحد من الركعات
 فيما خافت أو خافت فيما يجب قدر ما يجب في الصلاة يجب عليه سجد السهو
 وهو أن السجدة يأتي في الصلاة وهو اللاحق واللاحقة لم يكن ذلك مقولاً
 تجزى به الصلوة فلا يجب عليه سجد السهو لم يترك في الركعة الواحدة بعد الجهر
 وذكر في رواية النوازل أنها جهر فيما خافت فعله سجد السهو في كل
 أو أكثر وإن خافت الفقرة أو أكثرها وخافت السورة ثلث أو أكثر
 أو في كل ركعة فعله السهو وإن خافت أن يجزى عنه أي عنده خلطاً فيها
 فترك في النوازل يبي الجهر والخافعة لا المخافعة في موضع الجهر عليه
 أن المخافعة مشروعة في بعض الجهر كالمغرب والعشاء ولم يشرع الجهر في
 صلوة المخافعة وقامه في الشرح ثم ادعى الجهر أن يسمع غيره ولو في المخافعة
 أن يسمع نفسه وهذا هو المختار وذكر في الفتنة وقد تقدم في بحث القراءة
 ولوقام في الصلوة الواجبة إلى الركعة الخامسة أو بعد بين ركعة
 من السجود الثلاثة أو قام إلى الرابعة في المغرب أو الثالثة في غير المغرب
 بعد ركعة من الركعة الأولى في جميع الصلوات يجب عليه سجد السهو بعد القيام
 في صوته ونحو الفقرة في صورته وتأخر الواجب وهو الشاهد ولو السلام في
 صورة القيام وتأخر الركوع وهو القيام في صورة الفقرة وإنه في الركعة

الثالثة صاحبها كانه لا يقرب ما يقرب لانه من لفة الفاعل وفي جميع سجدات السجدة
عليه اختلاف بين المتأخرين والاصح عدم وجوبه لانه فاعلم بعد قيامك فركب
والا فركب في الركعة الاولى والاصح عدم وجوبه لانه فاعلم بعد قيامك فركب
واما يقرب الى القربة اذ لم يرفع ركبته كذا ذكره صاحب الجهاد والاصح ما ذكره
بدر الدين انك في ركعتك انتصب النصف للخليل يركب الى القيام اذ لم يركب
القفى اذ لم يركب فاعلم انك الى القيام اذ لم يركب يركب على صلوة كالركعة في ركعتك
الا بعد تمام القيام ويسجد للسجدة بركته واجبا وهي الركعة الاولى ثم
التفصيل رواية عن النبي اخبرنا بها مشايخنا في امانه ظاهرا وباطنا في امانه
فما يروي وانه استوى قائما لما قال الشيخ كالركعتين الى الركعة الاولى والاصح وجوبه
قوله اذ اقام الامام في الركعة الاولى قبل ان يستوي قائما ما قبله
وانه استوى قائما ولا يجلس ويسجد ويسجد ويسجد ثم ان عاد بعد ما حال
القيام اذ لم يركب في ركعة واحدة والاصح انها لا تفصل وانه عاد بعد ما حال
فستفي الاصح النكاح للجنابة برفق الغرض بغير ما شرع فيه لاجل ما لا يركب
وفي القضية لو عاد الامام بغير ما قام من الركعة الاولى لاجل ما لا يركب
للجنابة وذكر بعضهم انهم يركعون معه استوى ويعودون انفسا بالركعة وفيه
المقدور منسب الشاهد الاول قد ذكر بعد ما قام عليه انه يركع ويستشهد
الامام والمنفرد للركعة الثانية كمن اذ ركع الامام في الركعة الاولى ففقد
الامام قبل الشروع المسبوق في الشاهد فانه يشهد ببقاء الشاهد امامه فكذا
هذا وكذا الركعة في ركعة من الاولى يركع في الركعة الثانية في ركعة اخرى

الركعة

او في موضع الشاهد يجب عليه سجود السهم وللزوم تأخير الواجب هو السجدة
في الركعة الاولى والركعة في غيرها بشرط فيه في البواني والقرن في ذلك
واجب وانه قراءة الفاتحة ثم السورة ثم الفاتحة لا يركع السهم وقيل
يلزمه وكذا الركعة الفاتحة الا في قائم اعادها لاسيما عليه كذا في الخلاصة
وانه في الفاتحة في احدى الركعتين مرتين او في ركعتيها سبعة او ثمانية
السورة وانه الفاتحة او قراءة الشاهد مرتين في ركعة الركعة او تشهد قائما
او راكعا او ساجدا لاسيما عليه في الركعة او في الركعتين او في الركعة او في الركعتين
الواجب في ذلك كله لانه الفاتحة لم يركع وحدها والركعة على سبيل الركعة
والقيام والركعة والسجود على الشك والشك والشك وقيل ان تشهد
في القيام بعد قراءة الفاتحة فعليه السهم وصححه السجود وقيل لو
شهد في ركعة او سجود يلزمه السهم ولو زاد في الشاهد في الركعة
الاولى قال الامام صل على محمد وعلى محمد بن عبد الله عليه السلام بالانصاف
لتأخير الركعة وروى عن الامام انه اذا زاد ركعا واحدا يجب عليه سجود السهم
وروي عنهما انه قال الامام صل على محمد لا يجب ما لم يركع على الركعة وقد تقدم
في بحث الشاهد وان سكت في الركعة الاولى سكت في الركعة الثانية وان سكت
ساجدا يجب عليه هذا بناء على وجوب الفاتحة في الركعة الاولى او قال
ابو بكر لاسيما عليه بناء على وجوب الركعة وقدم الكلام على الفاتحة
في الركعة وانه قراءة الركعة بعد قراءة الشاهد في الركعة الثانية لاسيما عليه وانه
قد انزل مكان الشاهد يجب لانه محل الركعة والشك والركعة مشتمل عليهما

وان تذكر الفتحة بعد الركوع لم بعد لا القيام القراءة والبقاء بعد الركوع في
الركوع افراد محله وان تذكر وهو في الركوع فيه اي العود وايضا قبل
ولفتت وهي السجدة لا يعود ولا يفتتح في الركوع وقال الناطق سواء اعاد
اول سجدة للسجدة وفي الخلاصة عليه السجدة عاد ولم يوفق في الفتحة
اما في تذكر الركوع انه ترك الفتحة او السجدة فانه يعود ويقرأ ويصلي الركوع
وان لم يعود فتسدد صلاته لانه ارتفع بالعود والقراءة وان عاد ولم يقرأ في
الركعة الثانية راقبته والفتحة في الشرح وان سلم على راس الركعتين
في الظهر على انهما ثم تذكر انما على ركعتين فقط بغيرهما ويسجد للسجدة
لان سلامة وقع السجدة وان سلم على راس ركعتين على انهما ان صلوة
جفتا وفي بيتا من صلوة لانه سلم على راس ركعتين فرفع سلامه
فيكون قاطعا وان سجد هاتين في الركعة الاخرة في زوايا الاربع وقام
الى الخامسة بعد الركعة مالم يسجد للخامسة ويشهد ويسلم و
ويسجد للسجدة ثمانية الركعة وان قعد الخامسة بالسجدة في كل صلوة
تقلا عند اداء الركعة وبطلت اصلا عند سجدة وعليه ان يقسم ايها الركعة
سادسة عند سجدة بغير استقلال ركعة ثالثة وعليه بقية الركعة
والاصح ان النعم تذب قلوب يقسم الى شئ عليه ثم يركع الركعة
السجدة في الخامسة عند اداء السجدة ثم يركع الركعة عند عود
مالم يرفع راسه لانها لا تتم الا بالركعة عند وفاء الركعة لانها لا تسبق الركعة
قبل رفعه بنا وضاد يشهد ويصعد فترده عند الركعة لا يركع في الركعة

ويسجد

ويسجد للسجدة بعد سجدة انقلا على قوله بغير المشايخ والاصح انه لا يسجد قاله
في النهاية وان تذكر في الركعة ثم قام قبل ان يسلم بعد ان يسلم يسجد
ولا يسلم قائما ويسجد للسجدة لانه افر واجبا فانه يسجد للخامسة كما
فرضه قائما امام الركعة ويضم الى ركعة ركعة اخرى ويكون الركعة
فأخذه له بناء على صحة النقل بقرينة الفرض وهي تنويها والكلام في القياس
الى ان الركعة في المغرب والخامسة في الفجر والكلام في القيام الى الركعة
في الركعة ثم حكم النقل بعد سجدة اما في العصر والفجر فتدبر لا يتم الا في
العصر والصلاة الاصل قبل يضم مطلقا وهو المختار لانه النظم في النقل
القصدي خلا لغير قصد وكذا وقع النقص من الليل فلما على ركعة ثم طلع
الفجر ركعة الاولى انما يصلي ركعة الفجر لانه لم يتقبل بعد الفجر فاباكر
من ركعتين ويسجد للسجدة استحضانا والقياس ان لا يسجد لانه في
الصلوة غير التي فيها وجه الاستحسان ان التقصير دخل في فرضه بترك
السلام فيها وبما خرو او دخل فقل زائدة قبله وسجد امام بوجوب سجدة
عليه اصالة وعلى النعم يتبع الامام فانه ترك الامام لا يسجد النعم
وسجد النعم لا يوجب السجدة على الامام لانه متبوع لا تابع ولا عليه
لذلك يصير مخالفا لامة وان سجد في السلام يعني بالسجدة في السلام
انما الركعة الاخرة ما كما قد ذكر في او الكثر على ان من خرج من الصلوة
ثم علم انه لم يخرج ولم يسلم فسلم يسجد للسجدة فواجب فانه يسلم
في عليه السجدة يركع اي يركع بسلامه قطع الصلوة يعني انه لا يركع في سجدة

اليد المسبوحة اذ لا يسجد للمسبوحة بل يركع له لا يسجد له ثم يركع بعد ما سلم
 اذ يسجد للمسبوحة فله ان يسجد ما لم يتكلم ولا يستدبر القبلة اي وملم يستدبر
 القبلة فالجواب ان نسبة عند السلام لا يسجد ولا ينعرج ولا يسجد ولا
 تسقطه ما لم يركع ما يركع الصلوة وفيه شك في حال القيام انه هل كان التسليم
 ام لا فتكون قد لان وطال فيكون قد اركع وعلم به وذلك انه قوله كبر
 وظن ان غلب على الظن في الصورة المذكورة انه لم يكبر فاعاد التكبير ثم كبر
 فركع فله المسبوحة للمركع فاجب الوجوب وهو القراءة في تكبير وكذا ان شك
 هل هو في الظن ام في الصلوة او ان كان صلى الله عليه وسلم او ارجا او فرغ من الفاعلة
 وتعالى الله عن ذلك علواً كبيرا ومن قال يجب عليه المسبوحة ان كان قد سلم في
 التكبير انه ان منعه من اركع كركع اركع او نكث او كبر او سجد او
 اركع او اجاب كالقول بلزم المسبوحة لا يستلزمه ذلك ترك الواجب وهي
 الامانة بالركوع او الواجب في محله وان لم يمنع من شيء من ذلك بان كان يركع
 الاركان فيكون لا يلزمه المسبوحة وقال بعض المشايخ ان منعه ان يركع في القراءة
 او في التسبيح يجب عليه سجود المسبوحة والا فلا فليقل هذا القول في تسفله
 في التسبيح الركوع وهو الركع ثم يلزمه السجود على القول الاول لا يلزمه التسبيح
 وان سلم المسبوحة صاحبها مع امامه اي على التسليم الاول كسائر المقتضى
 فانه لا يسجد عليه لانه مقتدر بغيره وسجد مقتضى حلا وجوب السجود واسلم
 بغيره لم يبعد سلام امامه يجب عليه سجود المسبوحة ولو قبح منه فكيف
 حاله منقاد وفي المحيط اسلم في الاولى معارفا لسلامه فلا يسجد عليه لانه

مفتون

مقتدر وبعبارة بلزم لانه مقتدر في اقتدره فليقل هذا بالحقه حقيقته
 ان هو زاد الوقوع وذكر في المنتقط ان المسبوحة اذا سلم مع امامه وكبر امام
 التشريك اي بتكبيره الشريك مع امامه سجد فعليها المسبوحة لما قلنا
 انه اخذ منه بعد ان اراد المسبوحة يتابع امامه في السجود وان كان
 وقبح المسبوحة قبل اقتدائه لا التزام متابعه ولو ظن السلام ان عليه يسجد
 وتابع المسبوحة ثم علم انه لا عليه في رواية لا تسجد صلوة المسبوحة
 اخذ الصلوة الشبهة وفي رواية تسجد وهو لا شبه لا اقتدائه في
 موضع الاخر انه وان قام المسبوحة قبل سلام الامام وقراءته وكبر
 لم يسجد حتى يسجد الامام للمسبوحة يتابع المسبوحة فيه وان لم يتابعه
 لا تسجد صلوة وكفى يسجد عند فراغه من تكبير قيامه وقراءته وكبر
 واذا تابعه لانه ان اراد لم يستكمل بعد فليزمه متابعه ويلزمه اعادة
 ما فعله قبله حتى لو اعتبر وبني عليه ولم يركع فسقط صلوة واجاب قد
 قيد الركعة التي قام اليها بالسجود لا يتابع الامام في سجود المسبوحة
 اذا فرغ وان تابعه فسقط صلوة وان لم يتابع المسبوحة الامام في سجود المسبوحة
 يسجد لا يلزمه المسبوحة اذا فرغ من الصلوة استحسانا لانه اخر صلوة
 وان سجد في ما يقضي بعد فروع الامام يسجد للمسبوحة ايضا لانه مقتدر
 يسجد للصلوة وان كان لم يسجد مع الامام لم يسجد ثم سجد هو ايضا
 كفته يسجد ما عدا المسبوحة لانه السجود لا يتكرر قبل المسبوحة ولا ينبغي
 للمسبوحة ان لا يجامح له بل يركع تحريما ان يقضي القضاء بغيره قبل سلام الامام

الا ان يكون القيام لفرد من صوم صلوة في النسيان اذا خشي ان ينقطع ان تطلع
 الشمس قبل تمام صلوة في النسيان او ينزل وقت العصر في الحجة او ينقطع من سجدة
 او يخرج الوقت وهو صاحب النسيان او يبدل الوقت او يخرج من وقت النسيان او يبدل
 او يخرج من وقت النسيان او يبدل الوقت او يخرج من وقت النسيان او يبدل الوقت
 قدر الشبهة اصلها فان قام قبل ان يفرغ الامام من الشبهة او قبل ان يفرغ
 الشبهة والمسئلة على من جئناها على ان يؤخر من قيام وقراءة وركوع
 وسجود قبل نفي والامام قدر الشبهة لا يفرغ من ركعة او ركعتين او ثلاث
 حتى القراءة اذا علم هذا فلا يخبره اما ان كان مسبقا ركعة او ركعتين او ثلاث
 ركعات او اربع ركعات فانه كان مسبقا ركعة ففطره وضعه في قرآنه بعد فراغ
 الامام من الشبهة مقدار ما يجزيه الصلوة على حسب اختلافه من جازت صلوة
 والا ان كان لم يقع من قرآن بعد فراغ الامام من الشبهة مقدار ما يجزيه الصلوة
 فهو من صلوة ولا اعتداد بما قرأ قبل ذلك لانه قدامه قبل فراغ الامام من الشبهة
 لا تعتبر على ما مر والقراءة فرض عليه في الركعة التي يقضيها اذا لم يقع من
 صلوة ما يجزيه تدارك القراءة فيه ففسد تنبيه الفرض وكذا الحكم ان كان
 مسبقا ركعتين لا فساد في القراءة عليه فيها وعدم ما يجزيه تداركها فيه بعد ما
 جازا ما اذا كان مسبقا باكثر من ركعتين حيث لا تنفس صلوة بعد فراغ الامام من
 به الصلوة من قرآن بعد فراغ الامام من الشبهة لم تكن من تداركها فيها بعد فراغ
 لم يقرأ فيها بعد الركعتين ما يقضيه مقدار ما يجزيه الصلوة واعتقد بان قرآن
 قبل فراغ الامام من الشبهة ومنه عليه نفسه صلوة اخرى واعلم ان السجدة

وقع شرعه مع الامام بعد ما فاتته الركعة الاولى معه والآخر فانه شق
 منها معه بعد ما فاتته به والمورد ان لم يفته مع الامام نفي في الركعة في
 احكام المسبق ايقرانه فيما يقضي كالمنفرد الا في اربع مسائل اصلها لا يخفى
 الاقتران بما لا ينسب من المسبق في المتساويين قدر ما عليه فلا حظا صالحة
 في القضاة من غير اقتدار مع وثاقها انه لو كبرنا بالاستيان في غير شائنا
 فاطعنا لا في بخلاف المنفرد فانه لو كبرنا وبلا استيان لا يبعد حكم مسبقا
 بنو صلوة اخرى غير التي هو فيها فانها ما تقدم انه يسجد مع امامه بعد ما
 قام قبل الشبهة بالسجدة والمنفرد لا يلزم السجدة فليس غير ما رواه انه يلزم
 في كسب الشريك اتفاقا والمنفرد لا يجب عليه عند ذلك ولا قيام المسبق حيث
 يصح القيام وفراغ قبل سلام الامام وقابله في سلام قبل نفسه صلوة
 والفتوى على انه لا يفسد ولو ذكر امامه سجدة التلاوة فسجد بها بعد قيام
 المسبق قبل ان يقبض ما قام اليه بالسجدة فانه برئ منه وتباعد الامام
 في السجدة التلاوة ولو لم يتابعه فسدت صلوته وان كان قد قام اليه
 بالسجدة لا يتابعه ولو تابعه فسدت صلوته وان لم يتابعه قبل نفسه
 والاصح عدم انشاء ولو ذكر الامام سجدة صلوته يتابعه للمسبق وان لم
 يتابعه فسدت وان كان قد قام اليه بالسجدة نفسه في الروايات
 كلها تابعة ولم يتابعه وان ادرك مع الامام ركعة في الفريضة نفي في
 الركعتين المكتبي مسبقا بها السجدة مع الفاحشة ويقع في اولها لانه يقضي
 اول صلوته في اخي القراءة واخرها في حق الفسقة وكفى لمن لم يقض فيها سهوا

لا يلزم من سجود السجود في ركعة واحدة ركعة في الركعة الرابعة بقوم في سجود
 الركعة بنائجة وسورة وتقوم ركعة كركعة ولا يقدر في الثالثة الفاتحة فكذا
 ان شئت ولو كان امامه من الركعة وفصل في الركعة وادركه المسبوق الاخر بها
 فالركعة فيما يقف من عليه بقوله ان ركعة الركعة لا تقرأ التحففة بجلها من
 الشفع الاول فخلال الشفع الثاني منها وانما في الركعة في الشفع قبل صلوات الامام
 يكون من اوله وقبل ياتي بالصلوات والركعة والصحيح انه يرسل برفع في الشفع عند
 سلام الامام وكذا والصحيح انه ياتي بالشع في الصلوات الجهرية حتى يتم في الشفعا
 واما المقدمي اذا فرغ من الشفع الاول قبل فراغ امامه فانه يسكت في الركعة
 وان قام الامام الى الخامسة فتابع المسبوق فانه الامام قعود في الركعة فكذا
 صلوات المسبوق مجرد القيام وان لم يكن قعود لا نفسه ما لم يقم معه الخامسة
 بالسجدة واما الاخير فقد يكون بسبب ما فانه النوم او سبق الحرفة ولا يقال
 في الركعة او راحة بحيث لم يحو مكانه وحده ان يقف ما فانه اولاً ثم يتابع الامام
 انه لم يكن فرغ في ركعة المسبوق فلابد له من فراغ الامام لانه منقطع الامام حكماً
 وكذا لو سجد لا يسجد للسجدة فانه سجود الامام للسجدة وهو لم يتم صلواته
 لا يسجد معه بل يسجد بعد ركعته ولو كان مسافراً وامامه شركة فزود الاقامة
 لا يسجد صلواته اربعا فخلال المسبوق في جميع ذلك وذكر في الشفعا الحاقا بقوله
 فقال رجل من صلواته ثم قال صلى ام اربعا قال كذا ذكره اوله صلى ثم قيل
 قيل اوله ما شئت في هذه الصلوات وقيل في سنة وقيل لغة او ما شئت في
 وعليه اكثر المشايخ وانما في ذلك الشك اي صادقة ووقع له مرة بغير

الليل

او يلزم من سجود السجود بالركعة فانه وقع تحريمه على من ان صلى ركعة من صلوات
 ركعتين يضيف اليها ركعة اخرى ويسجد للسجدة فانه وقع تحريمه على من صلى
 ركعتين في الصلوات المذكورة يقدر ويستمده ويسلم ويسجد للسجدة وانما
 يقع تحريمه على من صلى ركعة بالافضل لانه المتيقن ومعه الاخر بالافضل لو كان في
 صلوات الجهرية وشك ان صلى ركعة او ركعتين يجعل مكانه صلى ركعة فيقوم في
 ذلك احتياطاً لاحتمال انه صلى ركعتين في الركعة عليه فرض قاله في الركعة
 لو شك في ذلك في الصلوات الا انها اي الركعة او الثالثة التي هي فيها الشك هل
 هي الركعة الاولى والثانية يقدر على ركعة او الركعة او انما يقع تحريمه على من
 يفعل ذلك كرهاً الاولى فيصليها ويقدر احتمال انها الثانية ثم يصلي ركعة
 ويقدر لانه الثانية باعتبار ما اخر به ثم يركع ويقدر لاحتمال انها الرابعة
 ثم يصلي او ان يقدر لانها لغير صلواته فيعمل بالاحتياط في جميع ذلك وفي
 فتاوى الفقيه في الصلاة بعد نزول المصلي الى الثانية والثالثة او شك
 في قياسه انما الركعة التي قام فيها هل هي الثانية او الثالثة لا يقدر وهو
 الصحيح لانها اذا كانت فالثالثة وان كانت فالثانية فقد تقدم انه اذا قام في
 الركعة الاولى لم يلزم الا في المغرب والوتر لاحتقال انها فالثالثة والعقوبة فيها
 فرض فيها فيتمده ويقوم يقضي ركعة اخرى لاحتمال انه صلى الركعة كانت
 فالثانية ولو شك في الجز في قياسه انما التي قام اليها فالثانية او الثالثة او في
 المغرب والوتر انها فالثالثة ام رابعة في الركعة انها رابعة او خامسة فانه
 يقدر ويستمده ثم يقوم في ركعة اخرى لاحتمال ذلك ولو شك في ركعة

اربعاً عند محمد مطلقاً وعند سائر سبب ولو فهمته بدر السلام يتفق قوله
 عندهم لا عند سائر جهة فصل في بيان احكام هذه القار في الصافي الاصل فيه
 اي في التل والخطا انه لم يكن مثله اي مثل ذلك اللفظ في القراءة والمفعول في الخطا
 انه معنى ذلك اللفظ يعبر عنه لفظ القراءة متغيره مع لفظ القراءة تغيراً خاصاً
 قريباً حيث لا يمتد سببه الى المعنيين اصلاً فتسمى صلاته كما اذا قرأ هذا لفظاً كان
 قول هذا الغريب وكذا اذا لم يكن مثله في القراءة ولا معنى له حتى يحكم عليه بالعدم معني
 القراءة او بعد كما اذا قرأ يوم يتلى السرايل واللام في آخر مكانة الراء في السرايل
 وان كان مثله في القراءة والمعنى المعنى اللفظ الذي قرأه بعيد عن معنى اللفظ المراد
 ولم يكن معنى اللفظ المراد تغيراً باللفظ المتغير فاحتمل انفسه البعوض في
 وم ومعنى الاحول وقال بعض المشايخ لا تفسد لعمري بكونها وهو قول انه سواء
 لم يكن مثله في القراءة وكان لم يتغير المعنى في قاي كسب مكانة قاي في فلكل ف
 على العكس نفس عند سائر المعاني كما في المعبر في عدم التساوي بين تغير المعنى
 كثير بعد المثال في القراءة عنده والموافقة في اللغة عند سائر قاي الائمة
 المتقدمين في هذا الفصل وانما المتأخرين يكرهون المعاني والمعادل وهو بسلام
 وسبيل الراء والى بكر بن سعيد البلخي والسند وان في الفصل في الخطا
 فاقترع على الخطا انه كان في الامر لا ينسب مطلقاً وان كان ما اعتقده
 كقولنا انما سائر المتأخرين وبني وجه الراء قال قاض طائفة وما قاله المتأخرين
 اوسع وما قاله المتقدمين احوط لانه لو تغيره يكرهون فاني كره الراء
 في القراءة قال ابن السكيت في كتابه بكتاب الناس انكاره هو منسك كل كلام

بكتاب

بكتاب انما سائر ساهبا مما ليس بكفر فليكن من كثر انتهى واختلفوا فيما اذا كان
 الخطا بآداب العرب حرف على ما بينا في الشرح وثاني بعضه ولا يقاس سائر
 منزلة القار بعضاً مما ليس من كثر في الائمة المتقدمين والمتأخرين على ما
 لهما من كثر الا يعلم كمال في اللغة والعربية والمقادير ونحو ذلك مما يحتاج
 اليه الشرح ليعلم ما اعتقده كثر وما صير به فاحتمل انفسه فاحتمل
 وما ليس كذلك على قول المتقدمين ويعلم مما يلزم الحروف في غير ما صير به
 في المخرج في غير قول المتأخرين وان بدل القار حرف مكانة كان الاصل فيه
 اي انما التبدل ان كان مكانة بينهما اي بين الحرفين قريب المخرج كالقاي كان
 او كانا في مخرج واحد كالسبي مع الصاد لا تفسد صلاته وذلك في المحيط
 قيد الراء منه وهو ان يجوز ابدال احد سائر الاء في اليم والباء والسين
 في مخرج واحد لا يجوز ابدال احد سائر الاء في مخرج واحد فاما اليم فلا تفسد
 بالكان مكانة القاد في تفسد وذلك على القاعدة المذكورة وكذا على القاعدة
 ومخرج الاء في اللغة بعضها القدر وكذا لو قرأ لا يلا كويش مكانة قاي
 اما اذا قرأ مكانة انزال المعجمة ظاء معجمة كما اذا قرأ تظلا لا يلا مكانة
 انزالها كما ظاء مكانة ذراء او قرأ الظاء المعجمة مكانة الصاد المعجمة او
 القلب كما في مقرب مكانة المقفوب وظفر مكانة ظفر فتفسد صلاته عليه
 اي على القول بالافساح اكثر الائمة للتغير القاصح في بعضها وعدم المعنى
 في البعض مع عدم جواز ابدال الظاء في النزال وان كانا في مخرج واحد
 وهو غير تفسد صاحب المحيط في مخرج غير سائر الاء لا تفسد

لانه العجم لا يميزون بين احدى الحروف ومكانة الفاعل الامام الشهيد الحسن بقوله
 الاحسن فيه اي في الجواب في ايراد المذكي انه يقول اي المعنى ان يجري ذلك
 على سبيل ما يمكن من ابي بعض هذه الحروف وبعض مكانة في زعمه انه اذا كانت الكلمة
 على وجهها لا تفسد ملوثة وكان اي مثل ما ذكر الحسن وهو من غير مثال
 ونحو شيخ الامام محمد بن ابي جعفر وهذا معنى ما ذكر في فتاوى الحجة الزهنية في
 حق النسخة باعادة الصديق وفي حق العلوم بل في حق ما ذكر في حق النسخة الزهنية
 لم يكن بين المرفوع اعتماد المخرج ولا قرينة الآية في قوله اي في ايراد الحسن
 من الاثر بل في عامة النسخة فانها بالانزال المعجزة مكانة الفساد المعجزة مكانة في قوله
 مكانة تفصيل او نحو ان جاءه بالانزال المعجزة او الخاصة مكانة النزال المعجزة او الخاصة
 اي جاءه بالانزال المعجزة مكانة الفساد المعجزة لا تفسد عن بعض النسخة وفيه افضل
 وهو ايراد احد هذه الاحرف الثلاثة في غير موضعها ولم اعثر على نسخة ايرادها في الاثر
 بالانزال والنسخة منها ونحو ما فيها من هذا التفصيل فرة والتجارب فيها بالانزال مكانة
 الفساد تفسد بغيرهم اتما بالانزال او بغيره بالانزال مكانة الفساد لا تفسد
 بالانزال المملوكة والمعجزة مكانة الفساد تفسد عن المعقود بالانزال او النزال تفسد النسخة
 بالانزال المعجزة او النزال المملوكة لا تفسد ولو بالانزال المعجزة تفسد مطلقا بالانزال
 المعجزة او بالانزال المعجزة مكانة الفساد تفسد بغيره بالانزال المعجزة مكانة الفساد
 تفسد مطلقا بغيره بالانزال المعجزة مكانة الفساد تفسد بغيره بالانزال المعجزة مكانة الفساد
 المعجزة مكانة الفساد تفسد بغيره بالانزال المعجزة مكانة الفساد تفسد بغيره بالانزال المعجزة
 وهي تكفي بالانزال المعجزة مكانة الفساد تفسد بغيره بالانزال المعجزة مكانة الفساد

فلما

بالانزال المعجزة مكانة الفساد والثمانية بالانزال تفسد بغيره بالانزال المعجزة مكانة
 الفساد تفسد ذلك قطرها تفسد بالانزال المعجزة مكانة الفساد تفسد بالانزال
 بالانزال المعجزة لا تفسد فذلك اعلم انهم بالانزال المعجزة مكانة الفساد او بالانزال المعجزة
 لا تفسد وذلك لانها حالهم بالانزال المعجزة مكانة الفساد تفسد ولو بالانزال المعجزة
 لا تفسد في تفصيل بالانزال المعجزة مكانة الفساد لا تفسد وبالانزال المعجزة تفسد
 بغيره الا ان كان في النسخة بالانزال المعجزة مكانة الفساد تفسد او بغيره بالانزال
 المعجزة مكانة الفساد لا تفسد في تفصيل بالانزال المعجزة مكانة الفساد تفسد بالانزال
 لا تفسد بغيره بالانزال المعجزة مكانة الفساد تفسد بالانزال المعجزة مكانة الفساد تفسد
 بالانزال المعجزة مكانة الفساد تفسد بالانزال المعجزة مكانة الفساد تفسد بالانزال المعجزة
 لا تفسد بغيره بالانزال المعجزة مكانة الفساد تفسد بالانزال المعجزة مكانة الفساد تفسد
 بالانزال المعجزة مكانة الفساد تفسد بالانزال المعجزة مكانة الفساد تفسد بالانزال المعجزة
 بالانزال المعجزة مكانة الفساد تفسد بالانزال المعجزة مكانة الفساد تفسد بالانزال المعجزة
 بالانزال المعجزة مكانة الفساد تفسد بالانزال المعجزة مكانة الفساد تفسد بالانزال المعجزة
 بالانزال المعجزة مكانة الفساد تفسد بالانزال المعجزة مكانة الفساد تفسد بالانزال المعجزة
 بالانزال المعجزة مكانة الفساد تفسد بالانزال المعجزة مكانة الفساد تفسد بالانزال المعجزة

مفسد فذكر بعضها كقولهم ولا فلا قال فاضحاً وهو الصحيح وقد انزلوا قوله مطلع
 البحر البغضاً قال الخ انقطع نفسه فخرج لم تنسد صوته وزف بعضهم بفتح
 والفعل قال في الاسم لا تنسد وفي الفعل كذا الرواء يقره يشكوه فقال بتر
 وترك الباقي تنسد لانه الاسم في الاسم ثم انزلوا بخلاف الفعل كمن هذا النزل انما
 يستقيم على هذا الا اني بالاسم وحدها لما لو ضم اليها شيئاً اخر كذا في الجمع والم
 فلا يستقيم وقال بعضهم ان كان للبعوض المذكور معنى صحيح لا يتغير المعنى فاجابوا
 لانفسه والانتفاء والاولى الاخره بقول العامة في انقطاع النفس والنفس
 وبما يحجه الفاضل خاء وهذا التفسير في العهد اما الوقت في غير منه
 والابتداء في غير من ضعه فلا بد من جبهة لان فساد الصلوة ايضا لعدم البلوغ با
 بانقطاع النفس والانتفاء وعدم معرفته المعنى في حق العلام والجمع وهذا عند
 عامة علماءنا وعند بعض العلماء فساداً تغير المعنى تغيراً فاضحاً في غير
 والا انه روي في رواية يقول له الا هي هذا مثل الوقت او قرأه وقرأه وصلى
 الذي اراد ان يكتب في صلاتكم ووقت وابتداء يقول واما انما يقول الله
 او قرأه يخرج من الرسول ووقت وابتداء يقول واما انما يقول الله
 الخ فانه في الامثلة كما ثبت عنه وقالت اليهود وابتداء في غير الله
 او بد الله مذكورة او وقت على القدر كغير الذين قالوا وابتداء انما الله
 المسيح ابن مريم اوانما الله ثالث ثلاثة ونحو ذلك فالصحيح عدم الفساد
 في ذلك كله لما تقدم ولما وصل من انما الله كلمة بجملة اخرى بانه قرأه اياك بعد
 واما انما يستعين بوصول اياك بنوه فبعد وسهبي او قرأه انا اعطيتكم كما كان

وصل

بوصول كاف انا اعطيتكم بلام انما او قرأه انا اعطيتكم بوصول من
 جاء بنوه فصار الله وما اشبه ذلك فانه صلوته لا تنسد على قول العامة
 في العلم قال فاجابوا انه قد دللنا وفي شرح التمهيد في صحيح لا بد
 من هذه وصل الكلمة بالكلمة اتصالاً اولاً وفي بابه الثانية قال في الثاني
 الحجة الصلي اذا بلغ في الفاعلة اياك فبعد واما انما يستعين بوصول
 والاصح ان يصل اياك فبعد واما انما يستعين على قول الجمهور المشايخ تنسد
 والظاهر من هذه القائل انما هو غير اسكت على اياك ونحوه والاولى ينبغي انما
 ان يبين في هذه الفضا فضلاء العالم وبعض المشايخ فضلى وقال ان علم
 القاري انما الفضا كيف هو اي علم انما الكاف الكلمة الاولى الثانية الا انه
 جرى على انما هذا الوصل لا تنسد صلواته كما في اعتقاده انما الفضا في قوله
 اي علم انما الكاف مثلاً الكلمة الثانية تنسد صلواته لانه ما قرأه ليس بمرحلة
 نظراً الى ما اراده والصحيح قول العامة لانه هذه كلها متطابقة بالارادة وانما
 انسى النظم فلا فائدة بالارادة ودفعه الملتصق انما لوقرأ في الصلوة المهمو
 بالله مكاناً الحاء او قرأه كل من الله احد بالكاف مكاناً القاف والحال انما لا يفسد
 على غير مكانه الاثران وانما ونحوهم بحجته صلواته ولا تنسد وكما قال محمد
 لله بلحاء الحجة والنزى ينبغي انما معنى الحكم كالحكم في الاشياء على ما يأتي في
 قريباً انما تنسد صلواته ولو قرأه قل اعوذ بالله من الهم والحزن مكاناً انما الحجة
 او قرأه فساداً صياح الفضا ليس بكسر الله لا تنسد صلواته لانه انما في جمع
 والباء بمعنى الى فكافة قال ارجع الى رب الفضا ولما صياح المقدرين بكسر النون

او الرسل بعد تصديقهم المكنونين وكذا لو قرأ بعد ذلك بالاول
 المرحلة او قرأ فانظر كيف كانت عاقبة المنذرين فكذلك انما في نفوسهم على
 قويم الكافر يؤولون في الاثناعشر باب بالامم مكانة رب العالمين لا انفسد الاثناعشر
 بالثناء المشككة بل هو الامم في الاثناعشر بالخيرين وهو اللطف بغير العلم وسكن انما
 وهو تحل اللسان السبي الى الثناء الرواء الى العبي او الى الامم الى النيا او
 حذ الى حذ كذا في في القاسوس والمختار في حكم الله يجب عليه من الجهد
 وانما في يتبع لشار لا يعذر في تركه فانه كان لا يسطر لسانه فانه لم يجز ان
 ليس فيها ذكرك المرفع انما جسته يحجز صلوة به ولا في مرفعه وهو من
 الاو في حق من يحسن ما يحجز عنه واذا امكنه اقتدا به من يحسنه
 لا يحجز صلوة منقره واذا وجب قدر ما يحجز به الصلوة مما ليس فيه ذلك طرف
 انما يحجز عنه لا يحجز صلوة مع قرأته ذلك المرفع لا يحجز صلوة مع التلظ
 بين ذلك المرفع في كذا فبعدم بانعدام العزوة هذا هو الصحيح في حكم الاثناعشر
 بعباده من تقدم انقاده الى الحق فيمن قرأ واذا ابتلى به فيهم به يعلم لهم في
 البنا او قرأ الخافي ابا في المصير بفتح الواو قرأ وهو يعلم ولا يعلم بفتح
 العين في الاولى كسر هاء في الثانية انه لا انفسد صلوة على ان المراد بالعلم عاود
 بالغير في وهو غير الله تعالى على ان المصير مفعول البار وهو الذي لم يزل المصير
 وان رفته نفسه وتعام تحقيقه في الشرح وان زاد القاري في الصلوة حرفا نظرا
 لم يفرق المعنى فانه فراق امر بالمعروف والنهي عن المنكر بزيادة الن في اللطف او قرأ في
 بغير الله ورسوله ويتفرحون به فيعلم نارا بزيادة ميم الجمع لا انفسد صلوة انما

وانما في

وانما في المعنى بخلافه بفتح الواو بفتح الواو والقرآن الكريم وانما في الرسا بزيادة الواو
 وكذا لو قرأ وانما فيكم تشقي وخفة لك فقد قالوا انفسد صلوة لا تجعل
 بجواب القسم قسما وشيئا لا انفسد لان ليس بغيره فاحش ولا فيفسد فاما
 فانه كان في اصول الكلمة وتغير المعنى نفسه في قوله الحق وم كما لو قرأ وهو في مقام
 بخلافه او او الى الواو قرأ ولقولوا دارت بغيره الى او خلقنا بغيره او جعلنا بغيره
 بغيره وكذا انما في في الاصول ولكن حوزة يودي الى ما اعتقاد كفر بغيره
 الواو وما خلق الله بغيره والاني نفسه ولما اذ كان الحرف على وجه الترخيم بانه
 قرأ بانه لم يخرجه الكا فلا انفسد اجماعا وكذا انما في في اصول الكلمة بانه قرأ
 الواو بغيره او في الاصول ولم يغير بانه قرأ في حوزة بغيره واذا في كذا
 ذلة القاري لا في الامم مسام الله في سجد بانه اسعد النفس انه لو قرأ
 الله الصلوة بالسبي مكان الصاد لا انفسد صلوة وهو اختيار الشيخ الامام
 نجم الدين في حقه عن النسي وهذا سبق على ما تقدم من اختياره في التلخيص
 وكذا على قول المتقدمين لصحة المعنى لانه السجد العلق والتكبر واعلم ان
 الصاد والسبي والني في الجمع واحصوا كثر ما يقول بعضهم انه بغير
 فليذكرها او رده فاضحا بينا على قول المتقدمين منها او قرأه
 او احضر الله والفتح بالسبي او بغيره ونظر ابا الصاد لا انفسد كما سجد
 قال شمس الامنة السخسي لا انفسد اصايل بالصاد مكانة السبي لا انفسد
 خاسا وهو حيز بالصاد لا انفسد لا انفسد لهما بالسبي مكانة الصاد
 نفسه فيل عسبم بالصاد مكانة السبي لا انفسد وكذا انما في في السبي

مكة: لا تصح لالتقاء اثنين خفيهما بالسبي مكة الصادق د فكم مكة
 كم لا تصح تسطو نبال السبي مكة: الصادق لا تصح فمن شخص مكة تجس لالتقاء
 زبا مكة: سري يا تصد نصبا مكة: نسبيا تصد الفجر مكة: الضرة تصد خفيا
 مكة: تحسفا تصد صوم مكة: سون لا تصد صوط عزاب مكة: لسوط عزاب
 تصد في قصور مكة: فسرة تصد اصبح من لسامكة: اصبغ لالتقاء لبيال
 الصافي في صوف مكة: الصادق في صوف مكة: لا تصد وفيه نظر وكاف
 بسون في الحش مكة: بيرة لا تصد في لوق لاصير مكة: سري يا تصد
 فالغبرات مكة: سري يا تصد ولوا سون بالعبر مكة: وقي اصول يا تصد
 حلة الشا والسيف مكة: السيف تصد حاصو اذا حصر في حاصو
 اذا تصد تصد عوا وسوا مكة: صوم تصد تصدعا بالثنية ثلثية
 بالسبي فيها مكة: الصادق لا تصد وكذا التصفا حصوا مكة: حصو يا تصد
 لينا خاسا مكة: خاسا لا تصد وكذا صافيا مكة: صافيا وفيها نظر
 من كل متر ربع متر سون بالسبي فيها مكة: الصادق تصد سميها ثلثا
 مشرق تصد والله اعلم ولو قرأ على العبي الهبة مكة: حتى لا تصد لانها
 لغت فيها ولو قرأ سمع الله ثم صرح بالام شك النوى لا تصد
 لغت في الجرح والله اعلم حكم الاثغ ولو قرأ بيع السبي سبي الالاف
 الالاف وشركه التشد يد في العبي لا تصد لعم البدي فيه نظر لانه
 فانما في بالفتا في سبي الالاف التشد فانما لا يصح ولو قرأ في
 انزل على الصالحا وقرأ بقر الوقت انما اوليك انما الجيم مكة: الجنة والكم

شك

شك البرية او قرأ والذين كفروا ولو بوايا اننا اوليك انما الجنة فيها
 خالدة وما كتبه ذلك مما يغيبكم الله على الصالحين فيصوه لالتقاء
 الكلام انما سبدا بغير متصل بالاول فلم يتغير الحكم بالصد ولو لم يتغير وصل
 قال عامة المشايخ تصد لانه امر بخلاف ما اخبر الله تعالى وعنده من كفا وع
 عبد الله ابن المبارك وابي حنيفة الكبير البخاري ومحمد بن عاتل بجامعة في المرونة
 جمع مروي نسبة الى مروي على غير قياس انه الى انشا لالتقاء صلوة لانه فيه مروي
 سبق للشا وكذا اثنى ابو حنيفة المازني قال فانما: والصحيح هو الاول ولو قرأ
 انه الله برقي في المشركي ورسوله بكسر اللام لا تصد عنو المتأخرين واما عنو
 المتقدمين فذكر فانما: فيه الشا لانه اعتاده كقر في ذكر في انكشاف
 انها قرأه ولحق في رسوله على القسم اباي ولو قرأ اذا كانا من ربي بفتح
 انزال تصد على المتقدمين وكذا لو قرأ وانت خير المتأخرين بفتح الالف او قرأ
 نحن خلقنا بفتح التاء وقدرنا بفتح الراء وجعلنا وانزلنا بفتح الهمزة فيها
 او قرأ في بغير الترتيب الا طله او ما يعلم فما عليه الا طله بفتح الهمزة فيها
 او ولا يترك ما الله الفرد فكسر الراء وكل في تصد عنو المتقدمين لا المتأخرين
 وفيه فتاوى فانما: وقرأ بيع السبي بسكني الالاف تصد صلوة لانه
 عكس المراد وكذا في فيها لو قرأ يتخلوه بالياء ومكة: الدال في يخلق تصد
 ولو قرأ نحن خلقنا في انما ختم اغلا مكة: انما جعلنا او قرأ اياك تصد
 ترك التشد بولالتقاء صلوة عند المتأخرين ههنا: فضلا: الفصل الاول
 ذكر كلمة مكة: كلمة والاصل فيه انه انما رب الكلمات: منه ومكة: في الترتيب

نفس قبالا على قولها لا اعترف له بالكون وان لم يكن للمبدء قبل في القرآن
 مما اعتقده كفر نفسا اتفاقا ان لم يكن ذكرنا وانما في القرآن مثل كفى
 اعتقاد كثر ووصلت نفس عند عامة المشايخ وقال بعضهم عند قولهم
 لا نفس والعصيانها نفسا اتفاقا مثال الاول العلم الحكيم والخير مكان
 البصير ونحوه مثال الثاني ايك مكان اوام والتباني مكان التي يبي ونحوه
 الثالث محلت مكان نصبت وبالعكس وحلفت مكان رفعت وبالعكس مثال
 الرابع الغبار مكان الغراب ونحوه مثال الخامس غافلين مكان غافلين النفس
 تخفيف المشددة وتشديد المخففة والاصل فيه انه كان لا يغير المعنى كان قراء
 وقتلوا نفسا وسبوا نفسا في السجدة بالتحقيق في قولوا الساعة وكذا في كل
 الموت وراة اليك ونحوه لا نفس وانما في اللغة بانه ترك التشديد في رب
 الفان ونحوه اوقى ظلالنا عليهم الفان اوقى الامام في السجدة واختيار عامة
 المشايخ انها نفس وقال ابو علي النسق لا نفس بترك التشديد في رب
 العالمين وابان فيون فقام ان التنصيص المذكور على قوله المنقوب وهو للخط
 وكم تشديد المخففة عليهم عكسه في القلاف والتفصيل ولوقر اذ في كمال الشدة
 لا نفس وهذا الصراط باطل لان الام لا نفس ذكرنا ما يشبه ما ورد على بالتحقق
 لا نفس تشديد وفرد كونه مكان كلمة بتغير النسب فلو قرأ عيسى بن لقمان
 نفس ووقر اذ موسى بن مريم لا نفس ووقر اذ موسى بن مريم لا نفس في قوله
 وعليه المشايخ وكذا في قوله تعالى ووقر اذ عيسى بن مريم لا نفس وكذا في قوله
 مريم بنت عمران جميع هذا يخرج على ما تقدم في الاصل ولوقر اذ اما في قوله تعالى

او الظاهر

او الظاهر او بالقرآن مكان انفسا نفسا ولوقر اذ ما اخبرتم بالباء مكان الظاهر
 لا نفس ولوقر اذ الا في خطف الخطف بالباء مكان الظاهر ما نفس
 لعدم المعنى وهو افضل اخبر وهو بال حرف المروي الثالثة التاء والطاء
 والميم بعضهما في بعض ونحوه ما ذكرنا قاضه خاضه فاذ لان قراء العجيات
 او الدجيات مكان التبع كما قال ابو علي النسق لا نفس بل على ما استوفى في القبول
 بما اشترى في النقص او بالاعكس نفسا وعند البعض مكان وقت التي نفس
 لانتم انفسا رها بالظا مكان انما لا نفس ينشئ البنية الكبرى بالباء
 مكان الظاهر فيها نفسا العلم والحق مكان الظاهر لا نفس لظن مكان الصراط نفس
 بنها مكان بطر لا نفس تلعبها مكان الظاهر لا نفس امثرا مكان اطرها
 من مكانه مطر انفسا وانور مكان الظاهر نفسا والظهور نفسا مستورا
 مكان سطور لا نفس لولا ان ربتا على مكان رطبنا نفسا وكذا
 لوطا نفسا وما ينسق مكان ينطق لا نفس كصاحب الخوط مكان الموت
 لا نفس لم يجتنب مكان يجرب نفسا رحلة الشيطان مكان الشيطان نفسا
 انطاطا نفسا كاذبة خاسنة مكان خاطئة لا نفس من طوي مكان
 تريه نور مكان ظور لا نفس والظبي مكان والظبي نفسا على اقله مكان
 الملح لا نفس فتاف عليها نانت مكان فطاف عليها طانت بغير مكان
 يذلول نفسا ولوقر اذ من عصيت بالصاد مكان السبي لا نفسا وفوقهم
 ولوقر اذ الشيطان بالباء مكان الظاهر لا نفس فذوقهم ايض ولوقر اذ في قوله
 احت بالباء مكان العال نفسا لعدم المعنى وكذا في قوله لم يزل يابنا

في طوع بصلبه ومن لا يكن في الفرض كماله لا اختيار لاصالة العذر والسيما
 كثر في المحيط والقرآن في الثانية سورة في القرآن في الأولى يكن لا يكون
 بغير قصد وقيل في النقل لا يكون وسئل علي بن احمد عن قراءة في الأولى في الظهر
 الفلق وفي الثانية قل هو الله احد فلما بلغ الى الله العرش كراهية عليه في نقل
 اعرف بها الناس فقال نعم سورة الاخلاص وفي الخلاصة ففتح سورة ونصوت
 لغز فلما قرأ اية او اتي به اراد ان يترك قلن السورة وفتح القرآن اياه كذا في قوله
 في الأولى قل اعوذ بآية الناس يعني اية بقرائه في الثانية ايضا قال البراء لا
 انما هو في قراءة القرآن في الواحدة اسم كتاب في ختم القرآن في الصلوة
 او افرغ في المني في الركعة الا يطير كع ثم يقيم في الركعة الثانية ويقرأ
 بقا حقه انما وتقرأ سورة السورة في منار الحجة القرآنية على ثلثة اوجه
 في القرآن في التوبة والرسول والتميز جرفا في الورد والتميز في
 بقرأة الآية بيبي التوبة والسورة في النافل في الليل له ان يسمع بقرأة
 كما فيهم والقرأة بالواو ايا السبع كلها جائزة لكن الأولى انما يقرأ بقرأة
 العجبة والروايات الغريبة لا يقرأ بعض السور بما يعني في الاثم فلا يقرأ
 عند العزم مثل قراءة ابي جعفر ابراهيم وحرمة وانما في صائفة لهم في ما
 يستحبون او يفتنون واذا كان كل ما صحته فيجوز طيبة وشاخصا اختيار
 وقراءة ابراهيم ووضعت عام كثر في فتاوى الحجة اما القرأة خارج الصلوة فافهم
 ان حفظ ما يجوز به الصلوة في كل مكان وحفظ فاحته انما وسئل
 وحفظ ما في القرآن من كتابه سنة عين وهو افضل من الصلوة في قراءة

القرأة

القرأة في المعنى افضل لانه جميع بين عبادة القرأة والقرأة في المعنى مستحبة
 بقرأة على طهارة مستقبل القبلة لا يسا احسن ثيابا ويستحب ان يقرأ
 مستحب مرة واحدة عالم ليفعل بعد ان يقرأ في السلام او اجاب الدعوة
 او سجد او دخل المسجد او عادته السجدة في قنار الحجة ولا يسمي في اوله
 وقيل انما هو سجد وانما وصلها بسورة الانفال لا يسمي في قوله
 ثم قبل الا ان يخطم القرأة في كل اربعين يوما وقيل ختم في السنة مرتين وقيل
 انما اراد ان يقضي حقه ختم في كل يوم وقيل في كل شهر وبه انما ابو عبد الله قال ان
 المباركة يعين ان يخطم في الصلوة او لا يقرأ في المشا اول الليل ولا يستحب
 ان يخطم القرأة في اقل من ثلثة ايام لقمم لم لا يقفه في قراءة القرأة في اقل من ثلثة
 ايام وقيل يقبل هو الله احد تلك مرات ختم القرأة لم يستحبها بغير الشايع
 وقال ابو الليث هذا شئ استحسنه اصل القرأة وائمة الامصار فلا بأس
 الا ان يكن الختم في المكتوبة فلا يرب على مرة ولانما من بالقرأة مضطجعا اذا مضى
 حليله والقرأة ما شيا او هو في كل ان لم يشغل المشي والعمل فليس لا يكره الا
 يكن وسئل البقال قراءة القرأة في الارض التي يكن فيها الصلوة افضل ام
 الصلوة على النبي ام والتميز والتسبيح فقال الصلوة على النبي والتميز والتسبيح
 افضل والقرأة في الحمام ان لم يكن ثمة احد مشق العرق وكان الموضع طاهر محض
 جمل وخفية فانه لم يكن كذلك فانه قرأ في نفسه فلا بأس به ولا يكره الجهر
 وكذا كثر القرأة في المسح والمفصل وموضع النجاسة ويكره القرأة في القبور
 عند الجهر ولا يكن عندهم ويقول به اخذ المشايخ رجل يكتب الفقه ويحبه رجل يقرأ

المرأة ولا يمكن الكتابة الاستماع فالأصح على القاري لقوله تعالى في موضع اشتغال
 انكسرت على السمع وعلى هذا القول على السطح في الليل من وانما من قيام فأنتم كنتم
 في الصلاة ولا يخرج من غير ما في البيت وأما من اشتغلت بالعمل فيكون
 في ذلك الاستماع انما هو العقل قبل القراءة والافضل وكذا في قراءة الفقه عند قراءة
 المرأة ولو كان القاري في المكتب ولصح على المارحة الاستماع وان كان
 اشرف وقع الخلل في الاستماع لا يجب عليهم لكن لعدم ان يقرأوا القرآن كله ففهمها
 ترك الاستماع والافضل انما هو من به الكل في الغيبة ولا يصل فيه الاستماع
 للمرأة من كتابته عليها حقيقة في الشرح رجل يقرأ القرآن والى جنبه رجل
 يدرس او يكتب فقرأوا ولا يمكنهم الاستماع للقاري فالأصح على المتأخر ولا يمكن
 قيام القاري للقارن اذا كان مستحقا للتعليم ذكر في القصة واستماع القرآن
 افضل من قراءة وكذا في الاشتغال بالقطع لانه يقع من خفاء والفرق افضل من النقل
 والرجحان افضل ان لم يكن عند غرضين ما لم يخاطب ركباً وتعلم المرأة من
 المرأة افضل من تعلمها من الاخرى غير المحرم وقبل يقرأها منه لا هو تعلمها من
 كذا ذكر ولا فاسد بتعليم الكافر القراءة او الفقه رجاء ان يهديه الى الله لا يفسد
 ما لم يقتل عنده ومطلقاً عنه لا يوجب وعنه تعلم القراءة ثم نسبته قائم والتمسك
 لا يمكنه القراءة في المصحف رجل يقرأ القرآن ويلجئ في السماع ان يقرأ
 الصواب ان يعلم انه لا يقع بسبب ذلك عداوة وظن والافضل في سعة قراءة
 ويكون الترجيع والتلخيص بقراءة المرأة عنده عامة المشايخ لانه يشبه بفعل نفسه
 هذا اذا كان لا يغير الحروف اما اللحن الغير فحرم بلا خلاف وكذا تصغير المصحف كتابته

يعلم دين

بقدم دين وكتابة القراءة على ما يفرش وكتابته على الجدران والحار غير مستحبة
 ولا بأس بتجلية المصحف وكذا نقطة وتغيش واذا صار المصحف بحيث لا يقرأ فيه
 يجعل في حقه طاهرة ويدفن في ارض طاهرة ولا يجوز ان يجلبه به القراءة في كل
 ان كوانه لا خيبات يجوز استعماله في تجليد المصحف وكتب الفقه وكتب
 النسخ ويكتب في سد المصحف بغير الحفظ ويجوز للحفظ كما يجزى للكتاب على
 الحرائق هو من غير الضرر واما السجدة الطاهرة فاذا قرأه السجود في
 في ارضه عشر منوعاً ارض الارض وفي الرعد والنخل والاسر ويومع واولي
 الحج والنخل والبرهان والم تنزل من وفصائل النجم والاشفاق في العلق
 فانه يجب عليه ان يسجد بشرائط الصلوة لا التحريم بسجدة واحدة يبيد كغيره
 مستحب في وعند الشافعي ثمانية الحج منها وليس منها وعند مالك اثنا
 الاضرب ليست منها وعند الائمة الثلث هي سنة وليس فيها ركن يرد
 ولا تشهد ولا سلام ويجب على التاكلي والسمع من اقص السماع ولم
 يقصر ويجب على المؤمن بقلادة امانته وان لم يسجد فانه لم يسجد امام
 لا يسجد المؤمن وان سجد لانه تتبع ولو تلاها النعم لا يجب عليه ولا على من
 سجد منه من هو منه في ثلث الصلوة وعند يسجدونها بعد الفراغ من
 الصلوة ويجب على من سجد منها من ليس في صلواته بها كالمولى يسجد المصل
 من ليس في صلواته يسجد بها بعد الصلوة ولا يسجد بها في الصلوة ولو سجدها
 فيها لا تسقط عنه ولا تقسم الصلوة ويجب على من سجد في حائطه ونفساً او
 كافر او صبي او مجنون وكذا في النعم في الصحيح ولو سجد في الطاهر والصدى لا يجب

ولو نجى بها لا تجب عليه ولا على سمعه وكذا لا تجب بالتحية والنشر في غير المنطوق
فلاها او سمعها راكباً جازاً في اوقافها بالانها وانها او سمعها غير راكباً لا يجزئ
الايمان بها راكباً الا عند من يسمعه في الغرض ولو تلاها وهو قاعد على السجود فسلم
يسجد بها حتى يخرج عنه يرضى ويخفى فلا جاز الايمان بها ولا يفي بها انما اذا صح
كما في قضاء الصلوة ويستحب ان يقيم سجودها في القيام كمن القيام بغير رفع منها
ويستحب ان يقيم التلوة ويصلي السجود خلفه ولا يرفع يديه في سجده قبله ولا يركع
في الفضة فلا ياء بسجود واجب كافي ولو قراه او يسجد او يركع قبله
ولو طس فسجد انما لا لنفسه يسجد ثم يستحب للناكح الفضاها اذا
لم يكن السكع منتهياً للسجود وان كان منتهياً يستحب جهرها ولا يجزئ الغوا
حتى لو يسجد بها بغير سنة او اكثر تقع او الاقتصار الا انه يكره تأخيرها
في غير ضرورة ويستحب فيه السجود للثلاثة لا يتعين حتى لو كان عليه سجود
منفردة فعليه ان يسجد عودها وليس عليه ان يعيد انفسه السجود
لا يركع وهو لا يركع ويبطلها ما يبطل الصلوة من العظم والفتنة
والحد قبل الرفع على قول مجر وهو الاصح خلافاً للابن يونس ويستمعها في
مصل وانقرا به قبل ان يسجد المصل بها يسجد معه وانقرا به يسجد
لها فانه كان اقتداءه في الركعة التي تليتها فيها سقطت عنه ان يذكر معه
الركوع والا فلا بد من سجدتها بعد الصلوة كما لو لم تقصد به وكل سجود واجب
في الصلوة ولم يرد فيها لا يقضى ايها اذا تلاها في الصلوة ثم ركبها فيه
او لم ينسجدها للصلوة سقطت عنه ان لم يركع بها اكثر من ثلاث ايات

منه ثلثا خلافاً فاقا من اكثر من ثلث فلا بد من السجود لها اقصر او لا تتأدى
بالركوع ولا السجود المصنوع ولو تليت بالعربية يجب على سماعها وان لم
يفهمها اذا خشي بها اجماعاً ولو تليت بالالفارسية تسعة تلتزم على سماعها
ولم يفهمها اذا خشي بها اجماعاً خلافاً لها ولا يجب على سماعها وان كان في
مجلس التلاوة ويقولونها ما يقول في الصلوة الصلوة هو الاصح وقيل يقول
سجدة ربنا ان كان رعداً ربنا لمفعولاً واحداً ويعبر للتأخير وقيل بعضهم
يأذون لمن في صلوة الغرض ولو كسر التلاوة اية في مجلس واحد كنية سجدة
واحدة من كان في جميع الصلوة او يعبر بعضها فلو تبدل المجلس او الالة
كثرت في السجود وتبدل المجلس حتى ياء تنقل مكانه في الصلوة وما يصح في
حكمها ثلاث خطوات او اكثر وهي باء بشرع في كل ارض فاعلم ذلك فاعلم ان
او شئ تلت جهرات او تكلم تلت كلاماً من غير ان يقيم مكانه والاعادة المقتضى
ط والحكم هو المقتضى بين افراد ما يطلق عليه مكان واحد غير فاعلم المسجود
والبيت والمخارج وكذا اذا مشى اقل من ثلث خطوات في غير الصلوة او اذا فرغ هذا
قائه وصبر لا تجزئ حقيقته او حكماً عند تكرر اية كنيته سجدة واحدة والا فلا
فما شئ قطع او خطوتى او اقل لقمة او لقمين او شئ جبرعة او جرعين
وانشغل من رواية البيت او المسجود له رواية اخرى او رداً سلاماً او شئ
عاطساً ثم كبرها كنيته سجدة واحدة بخلاف تسديد التوبة والركعة
والكل لا الانتقال من غير الى غير وكذا لو تكلم كلاماً او شئ يسجد او عند
اوبسار او غير ذلك فانه لا يكتفيه سجدة واحدة ولو طال الجواب من غير ان يشغل

مشغل ما تشتم ثم كرر لا يجب عليه تكرار السجود والركوع
 ان لم يكن في الصلوة فانه كررها في الصلوة لا يتكرر ركعة او ركعتان
 قوله اي نيت وهو الصحيح ونعم ان كررها ركعة اخرى فيكون في السجدة كالتكرار
 قبله بحسب السامع وانه الثاني تكرار الركعة على السامع اجماعا ولو تكرر بحسب السامع
 وركعة السامع تكرار السامع اي عند السجود وعند الركعة لا يكرر ولا يكرر في الركعة الاولى في
 الهداية وفي فتاوى قاضي خان اما في ركعة الفتناء واعلم ان حكم الصلوة على النبي وم
 فكل سجد على النبي يعني بها حكم السجدة في عدم تكرار الركعة عند تحريك الجلس
 ينكر تكرار الصلوة في ركعة تكرار السجود والركعة في ركعة الصلوة وم يتغير بها
 وان لم يترك سجدة السجدة فانها لا تتغير مستقلة من ركعة وتكرار ولو قرأ آية السجدة
 خارج الصلوة ولم يسجد بها ثم شرع في الصلوة فترأى ينكر الجلس في ركعة السجدة
 وسجودها كفته من السجدة في الركعة والركعة والسجدة لا يكرر ولا التكرار في ركعة
 من الصلوة سقطت في الركعة الاولى لا سقطت في الركعة الاولى او في ركعة الصلوة
 او لا وسجودها ثم قرأها بعد ما سلم قبل يسجد ثانيا ولا تكفيه الاولى قبل
 تكفيه وقبل ان لم يتكلم بعد السلام قبل ثانيا تكفيه الاولى وان تكلم في الركعة
 على الصلوة ولم يسجد بها حتى سلم فقرأها مرة اخرى كفته سجدة واحدة
 وسقطت عنه الاولى ولو قرأ سجدة ثم سجد في ذلك المكان في ركعة ثم في
 اخرى ولم يركع كفته سجدة واحدة وسقطت عنه الصلوة الاولى على الركعة
 والسجدة او السجدة اجماعا اما في ركعة السجدة لا يسجد على منصرف قول اي في ركعة
 لم يركعها تكرار السجدة اجماعا اما في ركعة السجدة لا يسجد في الصلوة

بجوها

سجودها فوق ثلث ايات فانه مثانيها في الركعة او السجدة او في ركعة السجدة لها
 استقلال الا في ركعة سجودها فوق ثلث ايات فلا يكرر السجدة لها استقلال
 اذا سجود لها على سبيل الاستقلال يكون ان يركع في ركعة اخرى في ركعة السجدة
 بل يقرأ شيئا ثم يركع فانه كانت ضمن سورة في ركعة ايات في سورة اخرى فانه
 يني منها ايات او ثلث ركعة بنى اسرائيل والاستشاق فلهذا ينبغي ان يركع
 بها سورة اخرى وان لم يركع بنى اسرائيل والله اعلم وكيف الامام انه يركع اية
 السجدة في صلوة يخاف فيها وكذا في ركعة الحج والعيد بين الايات في ركعة
 السجدة بحيث تودي بركعة الصلوة او يسجد بها وينبغي ان لا يركعها في
 الركعة لتؤدي بها سجدة من الجميع ويكره ان يقرأ سورة ويترك آية السجدة
 لانه يشبه الفرار من السجدة ولا يكره ان يقرأ آية السجدة وحدها ويترك
 سائر السورة كقوله المسحون ان يقرأ معها آية او آية دفعا لثقلهم التفضل
 المحقق فيها مباحث الامامة الصلوة بالجماعة سنة مؤكدة وقيل في ركعة
 وفي البدائع يجب على العقلاء البالغين الاصل ان يقرأ في ركعة السجدة
 جميع انتهى في الادلة تسامح على ما ذكرنا في الشرح والاعذار التي تسبب
 الخلل عنها الركن الذي يسجد التيمم ومثله كونه مقلوع السجود الركن في
 خلاف او مقلوبا والمطر والطين والبرد الشديد والظلمة الشديدة في الصبح
 وكذا الاستحشاء في الصلاة او غيرهم وهو مبرور ولا يستطیع المشي والركعة
 التكرار بالامامة اعظم بالنسبة فانه شاكرا وفي العلم فاقراهم فانه
 شاكرا فيها فاقراهم اي اكثرهم فخرهم في الحرم فانه شاكرا وفي الاوصاف

الثلاثة فأكبرهم سافا تساو في الاربعة فاحسنهم خلقا والمراد بحسن الخلق
الحليم والرفيق والخاتم تساو في خمسة فقبل اصحهم وهو قيل اسم
فانه تساو في افرع النعم فافرع بينهم ولكن تعميم الفائق كراهة تحريمه ومنه ان
لا يجوز تقديمه وهو ما لا يخرج احد من المبتدع ولكن تعميم العبد والامير وولد
الزنا والاعلى كراهة فهم دون تلك الكراهة وفي المحيط لا فاس بل في الامم
عالم والبحر الاوسط علم ان العبد والامير او ولد الزنا عالم فذلك كراهة المبتدع
من يعتقد شيئا على خلاف معتقد اهل السنة والجماعة وانما يجوز الاقتداء به
مع الكراهة اذا لم يرد ما يعتقد الى كفر فاذا ادى الى الكفر فلا يجوز اصل الاقتداء
به كقوله الرافض وفي ينفرد الصدية او ينكر خلافة الصديق او يحبه ان سب
الشيعين وكما لم يمت والعدوية والمشيئة القائلين فانه يلهي جميع الاجسام
ومن غير الشفاعة او الرزية او غدا العبد والكرام الكاتبين امامه فيفضل
عليه رضى ولا يسب منى منى حتى الاقتداء بهم مع الكراهة وكذا في تعميم جميع
كالا جسام او يقول لا يجرى بحاله وعظمته وعجابه من انه قل ليحيى الاقتداء
بالمتكلم وان تكلم حتى قيل المراد به من ينافر في قايان علم الكلام وقيل في بزيته
خصته عند المناظرة في الكلام فانه كفر لانه محبة كفر خفمه وهي الاقتداء بالمتكلم
وحتى قيل مع الكراهة وجب من غير كراهة اذا لم يتحقق منه ما تنقص الصورة على راي
المفتد ولا يصح اقتداء الرجل بالمرء ولا الصبي في الصبي ولا اقله العاقل بالعقل
ولا اقتداء الفاني بالامى ولا الامى بالافرس ولا مستور العورة بكشفها ولا
غير المولى ولا المولى فاعدا بالامى مستغنيا او على جنبه ولا طاهر بصبغ العذر

والامير

ولا صا جباله من بعضا حينئذ انما دافعه العذر جاز ولا يقيد بالمرضى
بالمتفعل واما اقتداء الغائب بالغائب يجوز مثل الظن بالظن الى اقتداء بهما
في القضاء والنية ولا يقطع فرضا من يقطع فرضا اخر ويجوز اقتداء المتفعل
بالمفعل ولا يصح اقتداء المتأخر بالمؤخر الا اذا قال بعد تميزه من غيره
المؤخر ثم الذي تميزها فلهذا ويجوز اقتداء المالك ببلعائه وبالدخول في
العكس ومصلحا لرغبتى المطوف كالنافة من لا يجوز اقتداء احد بها بالاض
ولو اشتراك في ناطقة وانسداها مع اقتداء احد بها بالاض في الناطقة
بما ان انسداها بعد الشروع غير مشترك في حيث لا يصح اقتداء احد بها بالاض
ولا ما لا يذره ولا صليا الظن وفيه على امانة الغير صحت صلواته ولو في
كل الاقتداء بالافرس فتشرو ويحوز اقتداء من يقطع السنة الظن بقطع السنة
قبلا واذا سنة العشاء بالتراب وكذا اقتداء من يخالو من لا يجانبه
سنة عندهم في الفضل والا وله عظم الجواز ويجوز اقتداء الغافل بالماض
وكذا اقتداء الشوق بالميتيم والغائم بالقاع وخطا فالم فيهما من الاقتداء اقام
بالاصريه التي بلغت حوزتيه امر اكبر ولم يقبل الى احد منكم فالاصح
الجواز اتفاقا ويجوز امانة الحق المشكل للنساء وكذا امانة المرأة لغير
كفى يكن اية صليها وحدهن جماعة وان فعلن يكن اية يتقدم الامام عليهن
بل نفسه وسلمن كما اذا ام العاري العراة ويجوز اقتداء المولى بجوز اقتداء
الافرس بالامى ومن العكس والافرس مع الامى كالا ملى مع الفاني وفي المحيط
ان الفاني اذا كان على باب المسجد ويجوز المسجد والامى في المسجد يصلي وحده

انه صلوة جائزة باخلان وكذا اذا كان الفاري في صلوة غير صلوة الا وجاهز لا اى
 ان يصلى وضوءه ولا ينظر في راي الفاري بالانفاق لما اذا صلى الفاري في ناحية
 والاى في ناحية وصلواتها متوافقة فقد كفى ابو حاتم عدم الجواز على قول
 الجمع وفي رواية الجواز والاولى بما على لوقتي فاري راي ابو حاتم نفسه
 صلواته لكل عنوايحه وعندهما صلوات الفاري فقط ولا يجزى تقدم الوتر على
 امامه خلافا لما للان والمعتبر موضع التيمم حتى لو كان المحدثى اطول من امامه
 يقع سجدته قدام الامام لكن قد يخرج مقدمة عليه يجوز والمعتبر في التيمم العقب
 حتى لو كان عقيب المحدثى غير متقدم على عقب الامام لكن قد مره طول النفع
 اصابعه قدام اصابعه يجوز وفيه صلى مع واحد يقيم في جنبه وايضا صلى مع
 اثنين تقدم عليهما ويجزى الواحد الواحد يجعل اصابعه عند عقب الامام ويجزى
 ابي بكر انه يتوسط الاثني فلواقام الواحد خلفه اذ ليس هو بكنز بل
 لا ولو توسط الاثني لا يكون ولو توسط الاكثر ليس ويصلى الرجل ثم يصلي
 ثم اتسعا للثنا المشكل يقوم قدام الثنا والترتيب بين الرجل والبيضاء
 سنة لا من هو الصحيح اما بينهم وبين الثنا فخر من عنده فلقى كما ورد
 امرأة اوصية مشتمها جللا او فترت عليه قدر ركن وصلواتها مطلقة
 مشتركة غريبة واداء واتحاد المكان والجهة بلا حائل وترب امامها فسد
 صلوة الرجل فشرط المحاراة التمسد عشرة على ما قلنا الاول كونها بالغة
 اوصية مشتمها وهي بنت تسع مطلقا او ثمانية او سبع اذا كانت عبيكة
 وسبعة فلم يكن كذلك لا لنفسه ولا فرق بين المحرم وغيره الثاني كونها تفعل

الصلوة

الصلوة فانه كانت لا تفعلها لا لنفسه الثمانية ان كان المحاذات قدر ركنه عنده واداء
 الركن معها شرط عند ابي سري الرابع ان يكون الصلوة مطلقة اذ ان كان ركنه سجد
 فلا تفسد المحاذات في الصلوة الجائز وسجد الملائكة والخماس في الصلوة مشتركة
 من حيث الترخية بانه يتبين المرأة غريمها على ركن الرجل او نيبا غريمها على ركنه
 فالثاني فلا تفسد المحاذات فيما اذا صلبا صلوة واحدة منفردة او متقدمة
 احدهما بالامام لم يقرب به الاخر شيئا سوى الصلوة مشتركة في حيث لا ادبانه يكون
 الرجل امامها او كانا اماما بياوي دبا نه تحضينا كالمحدثى او فقيرا
 كالاحثين بعوضا من الامام فلا يفسد المحاذات اذا كانا مسبقين فاما الى
 فضا ما بين السابغ اتحاد المكان حتى لو كان احدهما على مكانة قد رقامه
 والآخر على الارض لا تفسد التامة اتحاد الجهة فلو اختلف باء كل واحد في صليها
 فيكون الكعبة كل منهما الى الجهة غير الجهة الاخر لا تفسد المحاذات التسامع
 عدم الحائل بينهما حتى لو كان بينهما اسطوانة وكفى بها لا تفسد والفرقة
 التي تسع اسنانا طحائل العاشرة بنوى الامام امامة الثنا فانه ان
 لم ينوها لا يصح اقتراؤها به فلا تفسد محاذاتها وقيل محاذات الامر مشتم
 كل امرأة وهو غير صحيح ويشترط لصحة الاتداء اتحاد مكانة الامام والمفتوح
 فلو كان بينهما حائط فانه كان قصيرا وانه العامة فليما غرضه غير ان على ما
 بينه الضميمة لا يمنع والاتحاد مكانة فية بيا او كونه ان يخرج بين الرجل والامام منه وهو
 متفرق فكل ركن لا يمنع وان كانا مسجدا او اكره صغيرا لا يكون التفرقة منها او مشككة
 وان كانا لا يشبه عليه الامام روية او سماع لا يمنع على الثنا الطواني قال في المحيط والجمع

وان كان الحافظ على خلاف ما ذكرناه كان عريضا طويلا وليس فيه ثقب منع
وان لم يكن بينهما حائط ولا شيء بينهما وبين المقتدى وبني الصف اثنى قوله
بعد فانه كان اقل مما يكون فيه صف وعرفه العجلة لا يمنع مطلقا وان كان قد
ما يقع فيه صف وان كان في المسبح لا يمنع وان كان خارج المسبح يمنع لان
ان يقع فيه ثلثة فانهم صف يحصل به اتصال في راسهم بمن قد اتم بالانفا
مخلا بالاصرفانه لا يحصل به الاتصال بالانفا وكذا الاثنان عند مخالفا
لابي يفي فانه الاثنان عند كالمثنية في ذلك وفي حكم انعقاد حجة الامام
معها وفي حكم مخالفة انشاء وثقيا ان المسبح اذا كان كبيرا اجوز كسجد
بيت المقدس المشتمل على المساجد العشرة وقام المقتدى في اتصاله من غير
اتصال الصف للبحر ولو افتقره سطح المسبح فالنظام فيه كالاقرب
من وراء الجدار وكذا الناذلة والاقرب على راسه متصل بالمسبح
ولا يخفى عليه حال الامام جاز في حاله ان قام على سطحه حيث لا يجوز
وان كان لا يخفى عليه حال الامام ولو صلى على دكان خارج المسبح انما قلنا
الصف جاز والافلا ولو كان بين الامام والمقتدى في الجامع اخره
فانه كان مغيرا لا يمنع وان كان كبيرا يمنع والصحيح ان الصغير لا يمكن فيه السر
الزهر في فانه ان كان في كبري مطع العبد كالمسبح في الحكم فضل فيما يتابع
المقتدى فيه الامام وما لا يتابعه لاختلاف في لزوم المتابعة في الامكان
الفعالية ولما الركن القرني وهو القراءة فلا يتابعه فيه عند قابل يستمع
ونصف سوا كان الامام يحرم بالقراءة والا وعند الشافعي لزومه المتابعة في

مطلقا

مطلقا الا اذا خاف في الركعة وعند مالك في السجدة في الخافه ونحوها
جواز القراءة خلف الامام فقال به محمد في السجدة وعند مالك في غيرها
نجوم وفي سائر القراءة من الاثر ان يتابعه اي يقا به المقتدى كما في الامام
ويشترط على لزوم المتابعة في الامكان ان المقتدى يرفع راسه في الركوع او
السجود قبل الامام لينفي عنه العود ولا يصير ذلك ركوعين ولو رفع الامام راسه
في الركوع والسجود قبل تسبيح المقتدى ثلثا فالصحيح ان يتابع الامام ما لو
قام الى النكث ثلثة قبل ان يتم المقتدى تشهد فانه يقيم ثم يقيم وان لم يقيم
وقام جاز وكذا لو سلم في القعدة الاخرة قبل ان يتم المقتدى تشهد فانه
يتم ثم يسلم ولو سلم ولم يتم جاز ولو سلم قبل اتياء المقتدى بالصلي
والنحو يتابعه لانها سنة والتشهد واجب وكذا لو سلم الامام بقول
القعدة قبل اتمام المقتدى تشهد يقيم ويسلم بخلاف ما لو سلم الامام
علا في هذه الحالة فانه لا يتم بل ان كان قد قرأ ما يمكن فيه قراءة تشهد
صحت صلوة والا فلا ولو ركع في الركعة قبل ان يتم المقتدى والعقود يتابعه
ان كان قد قرأ شيئا منه وان لم يكن قد قرأ شيئا بقراءة الا بقراءة الركوع معه
وفي نظم الزهد ومع خمسة اشياء اذا لم يفعلها الامام لا يفعلها القوم
والقنطرة وتبديل العبد بين القعدة الاولى وسجدة التلاوة وسجدة السجود
واربعة اشياء اذا فعلها الامام لا يتابعه القوم لو زاد سجدة او زاد
على قول الصحابة في تبديل العبد وكذا المقتدى يسمع التبديل او
فاد على الاربع في التبديل بخاتمة او قام الى الخامسة ساهية فانه كان

فقد على المرافعة بنظر قاعة فانه عاد سلم من غير اعادة الشهر وسلم المشرى
 معه وان قبل الخامسة بالسجدة سلم المشرى وحده وان كان لم يقدر على المشرى
 فانه عاد تأجيله في الخامسة بالسجدة فشر صلواتهم جميعا ولا يقدر
 فشهد وسداسه وسبعة اشيا اذا لم يقدر الامام لا يتركها القوم زرع البري
 في التربة والشاهدادام الامام في الفاتحة فانه شرع في السجدة لا يقدر المشرى
 ايضا عند حجر خلافا للابن يوحى ويكتب الركوع والسجدة والتسبيح فيها والتسبيح وقراءة
 الشهور والسلام ويكتب المشرى في فضل في قضا الغزاة من ترك صلواته
 قضاها سوا ركعاتها بعد غير مستقط او بغير عمد ويقدر بها على صلوات الوقت
 لانه الترتيب بين الفاتحة والوقفة وبين الغزاة شرط عندنا خلافا لما ذهبوا
 الا انه يسقط بالنسيان ويقضى الوقت ويكتبه الوقت فلو صرحوا في هذا فذكرنا
 انه عليه فاته قبله فندم منه فسادا موقفا عن ابد حيفه وباتانها
 ومعنى الوقف عنده انه انه لم يقدر الفاتحة حق لو سلم متاوه وهو ذكرها عاد
 الكل جميعا مثاله فاته صلوات الغزاة في الظهر والعصر والمغرب والعشاء والجمعة
 في اليوم الثاني وهو ذكر الفاتحة في كل واحدة منها فندم الحق فاسق فسادا في
 عند فانه صلى الظهر في اليوم الثاني قبل ان يقضى الفاتحة تحته الظهر في اليوم الثاني
 فانه قضا الفاتحة قبل ظهر اليوم الثاني فمرضاوا الحق فندم الحق في اليوم الثاني
 حسا وصلاحا فندم حسا فان لم يقدر في ظهر اليوم الثاني اذا ادب قبل الفاتحة
 والوقت تسد هي الفاتحة اذا صليت قبل ظهر اليوم الثاني والمغرب في خلال الصلاة
 كانت في اولها في الحكم المذكور وان استمر النسيان الى ان سلم حجة لسقط الترتيب

في الغزاة

ويبقى الوقت باذنه يبق ما بقي منه لا يسع الفاتحة والوقفة معا بل كما جئت
 لوصلي الفاتحة يخرج قبل تمام الوقفة مسقطا للترتيب فيقدم الوقفة
 ولو كانت الغزاة متعذرة والوقت يسع بعضهما مع الوقفة دون غيرها فلا بد
 من تقديم ذلك حتى لو فاتته الغزاة والوقت قد بقي من وقت الغزاة لا يسع الا ان
 ركعتا فلا بد ان يقضى والوقت عند اجماع ثم المعبر خفيفة استماع الوقت لا عليه
 الا ان حقه لو لم يبق عليه العشا ثم يصلى الغزاة وقتها فيفضلها في الوقت
 بسعة بركتها الى ان يطالع الشمس فترضها الى الطلوع وما قبله طلوع قبل
 يشرع في العشا فانه طلعت قبل الفراغ صحت فخره ان وصله والا فلا كما في
 شرح الرازي ولو قدم الفاتحة عند ضيق الوقت صح لكنه باجماع ثم المراد
 يقضى اصل الوقت لا الوقت المستحب حتى لو تركه في وقت العشا عليه قضاء
 الظن وعلم انه لو شغل بعضها ثم تقع العصرة الوقت المكروه يسقط الترتيب
 عند الحسن بن زكية لا عند قوم يوافقونه في رواية ولو بقي النسيان لا
 يسع الظن بتمامها مسقطا للترتيب بالاتفاق فيفضل في الظهر في الظهر
 الى الجوهر وبولوا شرع في العصر والشمس حمره ذكر الظاهر ثم غرت وبو
 فيها انما وقال ابن ابي بقطعهما ثم يرتب ثم العبر الوقت الافتتاح
 ضلوا فتصح الوقفة اول الوقت وهو ذكر الفاتحة واطال حتى يقضى
 الوقت او يخرج لا تقع قال الرازي وبرايع الترتيب وان لم تقدر على اداء
 الوقفة الا بالخشية في قصر الزاوة والاتصال فيقصر عن اقل ما يجزى به الصلاة
 والكثرة المستقطعة للترتيب صبر ودية الغزاة ستا يخرج وقت
 السادسة وعظم انه اعبر بفعل وقت السادسة والا لصلوا جميعا في الغزاة

لنوعه قربة وحريته فالحدثة تسقط الترتيب عند الكثرة اتفاقا
وختلوا في العزيمة كنزك صلوة شهر ثم ندم ونشرع يعلى لم يقف
تلك الصلوة التي استعملت في صلوة ثم صلوة اخرى واكثر المفاينة الحريته
لم يكن البصر وجعل الماخوذ في الغائب كان لم يكن جوزه الاكثرية وعلمه القوي
ولو قضي بغير الغائب حتى زالت الكثرة عاد الترتيب عند البغوبة ذكر صلوة شهر
ثم قضاها حتى يتناول في ستة ثم صلى الوضوء ذاك الما بق لم يجر عند هؤلاء
البغوة والاصح الجواز لانه الساقط لا يعود فلا يصير صاحب ترتيب في مثل هذه
الصورة ما لم ينفذ جميع الفوائت ترك صلوة يوم وليلة عما عليه ينبغي
وان ترك صلوة يومين ونسبها بغير صلوة يومين وكذا في سنتي ثلث صلوة ثلث
ايام او اربع ايام قال عمر بن الخطاب في صلوة يومين وسنتي ثلث صلوة ثلث
ولم يدر من اى صلوة هو قال يعقوب الحنبل قال فان سئى خمس صلوات في خمسة
ايام قال يعقوب صلوة خلق ايام صوم على العشاء ثم بلغ قبل طبع الخبر في احواله
وهو واقعة محدودة الحسن سئلها ايام فاجابه بذلك فقضاها ومن
فاته صلوة في العجوة فيها في المرض يحب ما له في شيم او فقه وليا فان
صح بعد ذلك لا تلزمه اعادةها والاولى قضا الفايته في بيته من الترتيب
سنة في صلوة انه صلى ايام الا انه كان في الوقت بصلتها وان خرج الوقت ثم شئت
فلا شئ عليه وفيه صلواته حتى يبال معي يعطى اياما صلواته
لزم ويعطى لكل صلوة كالنظر والوتر كونهن وكذا السهم كل يوم وانما يلزم
في الثلث والافلام يومين بغير الوضوء جاز وان كانت الصلوة كثيرة
الحلقة فليجاء يعطى ثلث اصراع في صلوة يوم وليلة مع الوتر مثلا بغير ثلث

الغير

الغير الى الوضوء ثم بغيرها الوضوء اليه هكذا فيجعل ما رخصه الله تعالى
ويجوز اعطاه في الغيبة واحد دفعه عن كفارة البصر والظلمة والافطار
ولو لم يدر في صلواته في مرضه لا يصح كذا في النكاح اربعة ايام فيصير
الصلوة التي صلىها فانه لا لاجل التفصيص دخلها الحسن والافضل كقول
الاكثر الا بغير الغربة والعصر لانه نقل فصل في صلوة المسافر اقل من السفر عندنا
مسافة ثلثة ايام في اقل ايام سنة بالسبب الوسيط وهي مشقة الاقدام الى الليل
في البر واعتدال في البحر وعندنا من البرج يوما واكثر اذا كانت في البحر
الهداية انه لا يقصر التخيير في السفر اسخ كذا قال المرعشي في رعاة الشايع
قدروها بالسفر اسخ وقيل امر عشر وافر سبعا وقيل ثمانية عشر في سبعا
قال المرعشي في وعليه الفتوى وقال العتامة في جامع الفقه وهو الحنابلة
وبغيره في الجبل ما يليق به وهو ان يسير فيه سيرا وسطا مسافة ثلثة ايام وانما
يصير مسافرا اذا خاف في بيت مصر او قرية فانه اذا انزل الى موضع يبيت فيه
ذلك الموضع المسافر المذكور فلا يصير مسافرا قبل ان يفر في امر ما خرج منه
في الجانب الذي خرج منه حتى لو كانت هناك محطة منفصلة عن المرقع وقد
كانت متصلة به لا يصير مسافرا ما لم يجاوزها وانجاوزها المراء في جملته من جهة
وكان جازاته محذرة الجاه الا ان يصير مسافرا اما في السفر فانه يبيته ويبيت القنات
اقل من ثلثي ولم يبي بينهما من جهة بغير مجاوزة البصر والافلام للمسافر احكام
نحو ان فيهما القيم كاجابة السفر في رمضان وسنة مسوق المسح ثلثة ايام وسقط
في الحج والعمرة والافحية وفي ذلك ضربه واذ لا يرفع من الصلوة فان فرغ



في كل منها ركعتان والعصر عند الايام حتى انه يكره الايام وانه اتم فانه ثلث الثانية
 قدر الشهر اجزائه والاخرى فانه ثلثه ويصير سبعا ثلثا غير المسلم ويكون
 بها التعلل على غيرة الفرض وانه لم يقعد في ثمانية بطول فرضه لانه فرضا كان
 الفجر والمجعة وكان في الزمان في احدهما الاولي ثم لا يزال المسافر في حكم المسافر حتى
 يدخل وطنه وينوي اقامته خمسة عشر ما بين من ولده من وطنه في غير وطنه ولا
 شرط فيه الاقامة في دخول وطنه ولو نوى الاقامة في غير وطنه اقل خمسة
 عشر يوم الا ان حكم السفر وكذا ان نوى خمسة عشر يوما بين مدينتين مملكتين
 الا ان يكن بينهما في ارضها وانه كان يقول عند اخرج او بعد اخرج واخرج
 على ذلك لا يصير مقيما عندنا ولو نوى مدينتين في الدنيا نية المسافر اذا
 دخل مدينتيهما ان منتهى مسافر فرضه خرج لا يصير مقيما الا اذا كان مقصدا لبلد
 لا يحصل في اقل خمسة عشر يوما فانه يصير مقيما وانه لم ينو الاقامة ولا نية
 الاقامة في السفر في دار الحرب يخرج من دارهم باه خبيث منعه والاصح
 نية الاقامة في السفر اهل الاجنبية فانهم نزلوا في موضع وترها
 وعندهم في المنادى والاطعام فيكفيهم مدينتهما اصلا مدينتهما ولو ارادوا الخروج من دارهم
 الى موضع بينه وبينهم مسافة السفر صاروا مسافرين والافلا الكافر في دار
 الحرب اذا مسلم نزل في اقامته ولو خاف ففر منهم برب سنن ثلاثة ايام بقرينة
 ويصير مسافرا في الصحيح والمعتبر في السفر والاقامة نية الاصل في السفر
 كالحليفة والامير مع الجندي والعسكر والزوج مع الزوجة المولى مع عبده
 والمستاجر مع اجير والاستاذ مع تلميذه والرافق في الجندي مع الامير باه يفي

من زفارة

من زفارة الامير ومن يث المال وقدمه السلطان بالترجيب معه من العبيد
 للسلطان بالجهاد ومن حمل رجا ظملا ولا يرى المحول ابي يوجب به فانه مسالكه
 فلم يخرج يتم حتى يسير ثلثا ثم يقصر وكان الاسير في يد العدو وكان يفتي في
 حكم كل قابع اذا لم يعلم نفسه متبوعه ومسالكه فلم يخرج بعمل الاصل ان كان عليه
 بها فانه او سفر حتى يتحقق خلاصه وتقدر السؤل بسبب في الامساك بقله
 السؤل مع عدم الاخبار والمدين انما جسدته عز مديته كان يقصر ان يري
 الاقامة وكذا ان كان في سائر مدينته ان يقضيه اتم يزعم شيئا فانه غريمه لا
 يقضيه يتم لانه يتبرأ نية الاقامة كذا في المحيط وعنه من ان كان يقصر
 يتم وكذا ان كان من سائر الايام يوطن نفسه على اداء به والعبد من شريكين
 يقيم ومسافرا ان تيسر اخذ منه يتم في نوبة المقيم ويقصر في نوبة الامير
 وانه لم ينهيا بغير رض عليه ان يقصر على من لم يقصر ويتم احسبا طمعا
 وعلى هذا فلا يجزئ له الاقتداء بالقيم لصلح الوقت والافلا في الحليفة
 في ذاته ان طاق في ولايته بلائيه سفر يتم وانه قصر مسافة السفر فيها
 يقصر هو الصحيح خلافا لما ذكر في الخلاصة لانه ان يقصر عليه السلام والحلفاء انما يدين
 كافق يقصرون اذا ذهبوا الى المدينة الى مكة كافر يخرج فاصدا من السفر
 مسلم في الطريق وقد بقي الى مقصده اقل من ثلثة ايام لا يقصر وكذا الصبي اذا
 خرج مع ابيه فبلغ في الطريق قد بقي الى مقصده اقل من ثلثة ايام والمخار
 في الكافر انه يقصر بخلاف الصبي وقيل بغيره والمخار اذا ظهر ثبوت نية اليه
 مقصده اقل من ثلثة ايام يتم في الصحيح ثم اعلم ان الصلح مادام وقتها باقيا

في قابلية للتغير من صفة الى صفة بتغير حال العبد الملك ما لم يبق فاذ اخرج من زمان
 في الزمنة على ما كانت عليه في الصفة باعتبار حاله والمعتبر في ذلك الوقت عند
 بحيث لا ياتي عنه قول ما يقع قوله الله اكبر صلوة المسافر بتغيره انما يقتضي الاطلاق
 بنية الاقامة مادام في الوقت وكذا لا بالاعتداء بالمقيم انما يتم الاقامة فلا يقتضي
 المسافر بالمقيم في الوقت مع ولهم الاقامة انما يقتضي بغير خارج الوقت لا يقيم في
 الصلوة في وقتها ركعتين فلا يتغير بالاعتداء كما لا يتغير بنية الاقامة في وقتها اعتداء
 المفترضا بالتفصيل في حق العقدة الاولى ولو انشأ في وقت ثم صعد صلوة
 فانه يصلي ركعتين ولو انشأ في وقت ثم صعد في وقت ثم صعد في وقت
 وخارجة فاذا صلى المسافر ركعتين سلم ولهم المقيم في صلوة بغير قراءة
 في الاصح وقيل براءة ويستحب للمسافر ان يسلم ان يقول انتم صلواتكم فانما في
 سفر وانما في وقت مسافرا في فاته صلوة وهي مقيم في فاته صلواتها اربعين
 وفي فاته صلوة وهو مسافر اذا قام قضاها ركعتين لما تقدم والوطن اما
 اصلي او وطن اقامة او وطن سفر فاصلي هو مدرك الانسان ان يقيم في وطنه
 به وفي فاته المقيمين لا الاتحالي عنه اما ان كان له اهل في بلد غير موطنه وهو
 بالغ ولم يتاهل به فليس له وطن له وفي البلد هو اهل في شأه او في طوبى
 وتاهل فقول ما توطن فيه يتناول ما عزم الزاوية وعدم الارحال وان
 يتاهل ولا يرجع المسافر ببلده ولم ينو الاقامة به فيصير لا يقيم فيها وقيل
 يصير وهو الاصل ولو كان له اهل في بلد في فاته دخل صار مقيما فانما كانت
 زوجية في اهلها وبقي له فيها دن وعقار فيلزم الا يتي وطنه وقيل لا يتي

الاقامة ما ينوي فيه الاقامة حتى يفر بها فاصلا ولم يبق موطن له
 به اهل ووطن السفر ما نوى فيه اقامة اقل من خمسة عشر يوما في ذلك وبقي
 وطن السكنى والمحتقر على عدم اعتباره ولها ثم الاصل ينتقض بنبذه حتى
 لو كان له وطن اصلي فانتقل عنه ولو لم يفر من غير موطن له فانتقل عنه حتى لو كان
 بعد ذلك لا يلقى له الاقامة ما لم ينو الاقامة ولا ينتقض بوطن الاقامة ولا
 بالسفر واما وطن الاقامة فينتقض بوطن اقامة اخرى وان لم يكن بينهما سفر وكذا
 ينتقض بالسفر وان لم يطرأ عليه وطن واقامة اخرى ثم السفر ليس بشئ يثبت
 الوطن الاصل بالاجماع وكذا ثبت في وطن الاقامة في طلبة الرواية وغيره
 شرط صحيح لوضع في مصر الى قصد السفر فيصل الى قرية ونوى اقامة خمسة
 عشر يوما بها لا يصير وطن اقامة له ولو قصد السفر فيصير لا يقيم مودة
 اقام بقرية لا يصير وطن اقامة له وعليه الرواية نص في الصور يبيد
 ويرخص للمسافر ترك السنة وقيل لا والا بعد ما قال المحدث في ان
 فلهما افضل افضل حالة التزول والترك افضل حالة السبب الا السنة
 النحر والاعاصم والمطعم في سفره في الوضوء عن عنقائه وعند الشك ليس
 للمعاصم سفره كالابن او في سفره كقاله العربي ان يترخص بالوضوء في السفر
 للمسافر لا يجرى الجمع عنونا يهي صلواتي في وقت ولهم سوق الظاهر والعصر
 بعزته والمغرب والعشاء وبمزدلفته وعند العتمة يجوز الجمع بين الظهر
 والعصر وبين العشاء في وقت واحد بعد السفر والمطر تقربا وقيل اياه
 يصلح المناخرة وفي وقت المقدمة او في غير المقدمة فيصليها في وقت المناخرة

والاول في جميع ذلك المذكور في الشرح فصل في صفة الجعة فرضها في جميع
 شرائطها ولها شروط الوجوب ثلاثة على شرط سائر الصلوات الا ان يكون في وقتها
 والطهارة في الحيض والنفس ونحو ذلك من الشروط على شرط سائر الصلوات
 الطهارة ونحوها ما شرط الوجوب فستة اولها الذكورة فلا يجزئ المرأة
 الاقامة فلا يجزئ المسافر والثالث حرية فلا يجب على العبد ولواؤه له
 فيها قبل حجب عليه وقبل تغير المكاتب تجب عليه وكذا مقتضى العفو مؤلانا
 وقبل التكاثر يمنع الاب من عنها والاصح انه لا يمنع كسبي سقط عنه في كل من
 اشتغاله كان عبيدا او كان قريبا لا يسقط عنه فتي والرابع العتق اي عدم
 الموضع فلا يجب على الرقيق اذا خاف زيادة الرضا او بطلان الرضا اليها
 ومثل الشيخ الكبير الضعيف في السعي الخامس من الغني فلا يجزئ الا على
 مطلقا وعند ما كان حرا فانه لا يجب عليه والسادس احرار فلا
 يجب على المقدر ومقتضى احرارها وان كان في حجره والمرضى كالمرضى ضابحا
 بنزها به على الاصح فالمرضى في حجره الا اعدا المسجحة للنجاس في الجعة
 ونحو ذلك في ظلم ونحوه والطرفان بل والوجوب في كل وقت لا بد من
 الشرائط ولا يجب عليهم الا انهم لم يحضروا صلواتها اجزئهم في كل وقت
 كما في النجاس وانما شروط الاداء ستة ابرأ الشروط الاول المرض فلو
 فلا يصح في الزمان عندنا واختلاف في غير المرض والصحيح ما نصه صاحب المصنف
 انه الموضع الزمان ابرأ فلو يفتقر الاحكام ونعم الحق المراد الفرة على
 اقامة الجور وصرح به في حقه الفقه ولا بد من كون الموضع المذكور اسكنا

وإني

وسابق صرح به ابو الا ان صاحب المصنف تركه بناء على انه القابل لا بد من الغاية
 شاة الشرع فنفى الاحكام واقامة الجور ولا يكون الا بطلان سائر الصلوات
 وسكان والمسجل الجاع ليس بشرط فيجب زكاة المصروف ما انصرف به بعد
 المصاحبة وكذا الخيل وجميع المصانف المتألفة ودفع المرفق في الجارة
 وفي كل ذلك ويجوز اقامتها متى في الموسم اذا كان هناك الخليفة او امير الجوار
 خلافا للمرجعين ما اذا لم يكن الا امير المسلمين او امير الجوار فانها لا تقبل الا في
 ولا يصح بها العبد اتفاقا ابو الا اشتغال فيه بامر الحج والعمرة اقامة الجعة
 في المصنف موضع ولعل لا اكثر في ظاهروا به في اجمع وعنه لقولهم انها جازية
 في مواضع متعددة قبل وهو الاصح وعنه لا سيما في موضعين لا غير
 لا يجوز للمريض ان ياتي بينهما منهن فاصل ثم على القول بعدم جواز
 التردد لو فسد في الجعة لم يفسد قبل بالانقضاء والصحيح بالانقضاء فان
 صلوا معا او وقع الاشتباه فسقط صلتها الكل في كل وقت في المصنف في كل
 كل موضع وقع اشتد في الجعة ينبغي ان يعطى اربع ركعات بنية اتم ظاهرا
 او ركعة وقدر لم يسقط عنه بعد منى في حقه وكذا عليه في السقوط عنه
 والا فضل والا اوله ان يعطى بعد الجعة سنتها ثم الاربع بنية اتم بنية
 سنة الوضوء فانما هي الجعة يتقرب في سنتها على وجهها ولا تقواري
 صلتها مع سنتها وينبغي ان يقرأ السورة مع الفاتحة في الاربعة التي بنية
 انظر انهم لم يكن عليه قضاء فان دفع فرضا فاسس في نفسه وادفع في صلاة
 السورة واجبة وخص في اتم ان المصنف ليس بنية وبني للمصنف في البيت

فعلية المجبة وان كان بينه وبين المرفوض في المرفوض والمرعى فلا جمعة عليه
 وان كان يسمع النذر عندهم ان يسمع النذر فعليه المجبة وان دخل القروى المرفوض
 يوم الجمعة فانه يوفى الملك الى وقتها ان منه وان لم يخرج قبل دخول وقتها
 لا يتركه وان نذر به بغيره وقتها فانه قال الفقيه ابو الليث لا يتركه
 مختاراً في حاله الشرط انما يكون الامام فيها اسقطاً او مضافاً لا اسقطاً ولو
 قلد العبد على ناحية فضلى بهم المجبة جاز والمغلب الذي لا يشر له اذا كانت
 سيرة في الرعية سيرة الامراء يجوز له ان يفرغها وليس للناظر ان يعطيه
 لم يفرغها او دلالة وكذا صاحب الشرعة ونحوه ان يفرغها لغيره صاحب الشرعة
 ان يصلي في القاعة فانه ما دام المرفوض صلى بهم خليفة قبل ان ياتى الى المرفوض
 وكذا لو صلى القاعة او صاحب الشرعة فانه لم يكن المرفوض صلى بهم فاجتمع الناس
 على امره فقلل بهم جاز ومع وجوه امرهم لا يجوز الا للضرورة فمنا لا هذا
 ولو ما الحائفة ولد امرأه ولاه على شيئا من امر العامة كان له ان يفرغها
 لانهم ولو شرع المأمور بها فيها ثم حصر الغرض مكانة مفضية عليها
 ولو حضر قبل شرعه ولا يسمع شرعه والمراد اذا كانت سلطانية يجوز امرها بانها
 لا اقامتها والخاص للمجبة ان يستعمل في مواضع لم يفرغها في استحقاقها
 القاء ولا في بي العذر وعنده ولا يبي الخطبة والصلوة على ما حققناه في الشرع ولا في
 في الخطبة دون في الصلوة بالاعتس الشرط انما في الوقت فانها لا يسمع بغيره
 بخلاف سائر الصلوة وقتها وقت الظل اجماعاً ولا يجوز قبل الزوال الا في قول احمد بن
 حنبل ولا يجوز في وقت العصر الا في المثلان ويجوز في الوقت وهو فيهما يستألف الظل

ولا يبي

ولا يبي عليها عندنا خلافاً لما في الشرط الرابع الخطبة وعليه الجهر بشرطها
 كونها في الوقت لا تقع قبلها وان يكون جهر الجماعة فلو خطب وحدهم حضر
 الجماعة فقلل بهم لا يجوز ولا يشترط الا حضورهم عندنا لا سماعهم بها
 ان يكون جهر حتى لو عبروا او اذاموا او كانوا اجماعاً اجازت وكذا ما أطلقه الله
 نعم بينهما عندنا ج وعندهما يكون طويلاً سمي خطبة واجبها كونها مع
 الصلاة والقيام وسورة العزرة وسورها كونها خفية يجلس فيها فيقبل
 كل منهما على الحمد والشهادة والصلوة على النبي والاولى على ابيها والى
 والثانية على الرعا للثنتين والمؤمنين الى عطفهم كغيرهم من المؤمنين
 الشافعي يقول قال الحمد لله كبرياء الله اولاً الله لا اله الا الله او نحو ذلك
 كان على الخطبة عندنا ج مجزاً ما لو عطس فجد لا يفرغها ولا يجوز عندها وكذا
 للخطبة ان يتكلم حال الخطبة بسلام الرعا ولو خطب ففقره فحاضر
 او جازاً في فضله بهم لغيرهم ولو خطب ثم ذهب فتوضا في منزله ثم جاز في
 جهره ولو تفرق فيه او جامع فاعتل مستقبل الخطبة وقيل في التقدي لا تقبل
 ولو خطب جازاً فاعتل مستقبل الكل كذا في شرح المهدية للسرخسي والخطبة
 الجماعة واقدم ثلثة مسوا لمام وعنده سوا ثلثة مسوا وعنده الشافعي اربعون
 وهو من ذهب الحمد وعنده ما لا يفرغهم مرتبة وفي رواية ثلثة ويشترط كون
 الجماعة جازاً عقلاً فلا ينقصر بالنساء والصبيان كونهم لغيرهم او مقبضين فيقفون
 بالعبادة والسوا فربما وقع امامهم فيها وكذا المرفوض ونحوهم من الموقوفين
 خلافاً لغيره فانه عندنا لا يقع امامه ولا يجزى حجة عليه فيها ويشترط بها الجماعة

الى السجدة الاولى عن اجمع فلو نفقوا قبلها او نفقوا يستقبل من بني النضر
بشرط بقاؤهم الى الخربة فلو نفقوا بعد ما بنى من بني النضر وعنفوا من بشرط
بقاؤهم الى النفود قدر المشهد الشر السادس الا ان العالم من لواء السطار ون
اغلق باب نفقه فيه بخشمة لا يحرق حرقه وان اضيقه واخره لا يترك
جاء من خلقه ولا يستحب التكبيل الى الحجفة والغسل والتطيب والسك والرجل
التياب وتجه السعي وترك الاشتغال بالاداء الاول وهو ان يركب على الشاة فيقول
الوقت وقيل ان يركب على المبر والاول اصح واذا سعد الامام المبر حجب على الناس
ترك الصلوات النافلة وترك الطعام عن اجمع وقال ايما الكلام حتى لا يترك
ويترك الخطبة ان يخطب قراءة الفراء في السلام وتسمية العاطس وكذا لال
والشرب وكل عمل اذا قرأ الله وملائكته يصلون على من الالية فحين اجمع
انه ينصب ويخبر ان من ان يخطب سرابيه اخر بعض المشايخ والاكثر على ان ينصب
وفي الحجفة ان لو سكت حتى افضل من اجمع اذا عطس بحول الله في نفسه ان يركب
لو اشأ رزاسه او غيره او برة روية المنكر لم يتكلم بلسان الصبيح انه لا يكون
وقال بعضهم يجب الانصاف الى شريح في دفع الطلبة فلما يجب ولذا ذهب بعضهم
الى ان الصواب افضل في زماننا لا يستمع مع الطلبة لكن الصبيح ان الغدا افضل
والصبيح يجب عليه الانصاف الى الصبيح وقيل يجوز له القراءة ونحوها ونحوها ان يترك
في كتابه ويصلحه بالعلم واذا جلس الامام على المبر اذ ان المؤذن ينادي بجمع
الا ان الشاة ويستحب للقيم ان يستقبل الامام عند الخطبة كمن السهم الا ان
اهم استقبال القبلة للقيم في سنة الصف الكثرة الزحام كما في شرح الهداية

للمسرحي

للمسرحي واذا فرغ من الخطبة اقام من اوصى بهم ركعتي على ما هو المعروف
بقراءتهم ما يقرأ او في النظر سائل من فقرة وفيه ادرك الامام فيها على مده
ما ادركه وبني عليه الحجفة ولما ادرك في الشهر او في السبب والسمي وقال
محمدا ادركه بعد الركوع الشاة في بني الحجفة وان ادركه فيما يجوز ان يركب عليها
النظر واذا سعد الخطيب على المبر لا يسلم على الغم عندها خلافا للناس في
واحد وكل بلد فتح بالسيف يخطب فيها بالسيف كحكمة والى اسم الله تعالى
كالحديث يخطب فيها بالسيف يخطب وفيه الينا بيع الجهر في الخطبة انما يركب
الجهر في الاول ويكره ان يركبهم وصف السلاطين باليس فيهم لانه يخط
العبادة بالمعصية وهي كذب ومن على النظر يوم الجمعة قبل صلوات الامام الحجفة
وعند له تحت ظهر خلافا لغير القلعة كمن يركب عاصيا ترك الحجفة ثم انزل
انه يصلي الحجفة بعد ذلك فان قبحه اليها قبل فراغ الامام منها بطلت طهر في السعي
سواء ادركها لولا انه حتى يجب عليه عاوة النظر اذ لم يدرك الحجفة او بوله
ان يرجع ويضع وقال ابو وم لا يبطل طهر ما لم يشرب في الجمعة وفي رواية ما
ينم الحجفة ولو كان من صلى النظر معذور كما مضى ونحوه فنعى اليها قبل لا يبطل
طهر بالسعي اتفاقا والصحيح من الذهب عدم الفرق بين المعذور وغيره ولو كان في
الجامع سمع الخطبة ثم قلم فطلى النظر جائز طهر ولا يتنقروا ولا يفتن في انه
ان شرب في الجمعة يتنقروا ويكره للمعذور بينه وبين المسجد ان النظر جماعة
في المصير يوم الجمعة سواء كان قبل الفراغ من الجمعة او بعده ويستحب للمعذور
انه لا يبطل طهر قبل فراغ الامام من الحجفة لرجاء المبر في كل حال ولا ان لا يبطل الحجفة

الاخر خطب ولو صعد من جازوا، تذكر المجر في الجمعة وهو ما جرت به عادة
 الجرازة في الوقت سعة فانه في الجمعة صلى الظهر وقال محمداً في وقت الوقت
 للجمعة لا يعطى ما في حصر المسجد مثلاً ان يخطب في وقت الناس لا يخطب في وقت
 لا تزدى احداً لا يطأ تراباً ولا حصى الا ما في يده يخطب ويؤمن في الامام في الخطبة
 ودعى العقبه ابن جعفر في اصحابه لا يابا من الخطب ما لم يافوا الامام في الخطبة ويكون
 اذا اذن فعلى هذا جاز ان يخطب من رطله بشرط ان اصحابه لا يذوقوا الا في وقت واحد
 انما يكون الامام في الخطبة لكي ينبغي ان يعيد هذا اذا وجب مكافاة ما اذا لم يجد
 وفي الغنم مكان حال قلناه ان يخطب اليه للفرقة ويكون تطويل الخطبة باكثر
 الخطبة على ردة طوال الفصل لا سيما في ايام الشتاء وفي السفر بعد الزوال
 يوم الجمعة قبل ان يسلمها ولا يكون قبل الغداة هو الصحيح فصل في صلاة العبد
 واجبة عليه في فرض الجمعة عليه وهو الصحيح في المذهب وبشرطها جميعاً
 بشرط الجمعة وجوبها واداء الخطبة فانها ليست بشرط بل هي سنة
 بها كما يستحب الفطرة في كل شيئ قبل الصلوة والاولى ان يكون غزاً فيسبر
 والا فتشاً حلوا ويوم الاضحية يؤخذ الاكل لما بعد الصلوة وقبل الغداة في وقت
 لا يفتى في ذلك الاول اصح والاصح انه لا يكون الاكل قبل الصلوة ولا يكره هناك
 ويستحب اداء صدقة الفطر قبل الصلوة في الفطر ويستحب التوجه الى المصلي ما شأنا
 انه قدر ولا يكره الركوب وكذا في الجمعة ويستحب التكبير حين في طريق المصلي يوم
 الاضحية انما في يوم الفطر لا يجزى به عند اجماع وعندنا في يوم الفطر وهو ما
 عند والمطاف في الاضحية اما كراهية فمنعها عن المصلي ثم قبل التكبير

الحال

الى الصلوة قبل ان يقطعها ما لم يفتح الصلوة ويكون التفتل قبل صلاة العبد فيسبح
 فاذا دخل وقت الصلوة بآثار تفاع الشمس وخرج وقت الصلاة بعد الامام بالانذار
 ركعتين بلا اذان ولا اقامة يكبر تكبير الاحرام ثم يسبح بربيه تحت سريره ثم يكبر
 تلك التكبيرات فيصلي بين كل تكبير تكبيراً يسكنه قدر ذلك يسبحاً ويرفع يديه عند كل
 منى ويركع في اثنا عشر ثم يضعهما بعد الثالثة ويتخير في الرابعة الفاتحة ويقرأ
 ثم يكبر ويكبر فاذا قام الى الركعة الثانية يتدبر بالقرآن ثم يكبر بعد ذلك التكبيرات
 على هيئة تكبير في الاول ثم يكبر ويكبر فالتاليين كل ركعة ثلاث غزوات في
 الاول بعد التكبير في الثانية فليكن وهو رتبة في حصة ظاهر قبل وهو
 قول ما لا يكبر في الاول سبعة اذاناً في الثانية ثم يكبر في الثالثة في الرابعة
 في الاول سبعة اذاناً في الثانية ثم يكبر في الثالثة ثم يكبر في الرابعة
 يتدبر فيها بالتكبير يعلم في الفطر الحكام صدقة الفطر وفي الاضحية الحكام
 وتكبير الشريفة وهو يسبغ فيها سنة ما يسبغ في خطبة الجمعة ويكبر فيها ما
 يكون فيها ويستحب الرجوع في طريق غير طريق الزكاة الكثير للشهيد وفهم يوم
 صلوة العبد مع الامام لا يتفهمه وان حصر عن منع من الصلوة ثم الفطر قبل الزوال
 صلواته بعد قبل الزوال وان منع عن من الصلوة في اليوم الثاني لم يصل بعد
 نحو الاضحية فانها تقطع في يوم الثالث انما منع عن من اليوم الاول والثاني وكذا
 انما لغز بل عن من اليوم الثاني والثالث انما منع عن من اليوم الاول والثاني وكذا
 بعد الزوال على كل حال فروع المخرج الى المصلي الجبانة سنة وان كان سبغها مع
 وعليه عامة الشايع ويحيى اذانها في المصلي وقتاً في موضعين ويجوز الخطبة قبل الصلوة

ويكون ادراك الامام ركعا كبيرا للامام ثم للصلاة ثم انه يدركه في الركوع وكبير في
 نفسه لا يركع الامام وانما في الركوع مع الامام يركع وكبير للصلاة ركوعه
 ومع الركوع يتكبر التكبير ويسبح تسبيح الركوع ولا يرفع يديه اذ كان في ركوعه ولا
 رفع الامام رأسه سقط عنه ما ينبغي من التكبير فلا يتمها في الركوع ولا في
 القنوت ويبسج امامه في التكبير وان خالف حال رآه الا انه جاز ان يقرأ الصلاة
 وهو يسبح تكبير المبلغ يتبعه وان جاز في الاصل ان يركع بكل تكبير الركوع
 في الصلاة وكذا الاصح تكبير ربي الامام بخلاف المسبوق وسنن التكبير في الصلاة
 قد بعثوا الفاحشة او غيرها ثم تذكر تكبير ويعد الفاحشة وان تذكر بعد الفاحشة
 والسورة يكبر ولا يعيد القراءة سبق ركعة بقراءة في قضاها لم يكبر وقيل
 بالعكس ولا يعيد القراءة السابقة اذ يصلي من صلاته يصلي بها
 ما صلى الامام كراهة في الصلاة ويستحب تعجيل الصلاة في الاضحية وتكبيرها في الغزاة
 ولا في القبة ثم الصلوات الصلوات على الجنازة وصلوات الجنازة على الخطة وينوب
 له ان يقرأ في صلاة تعليم الاطفال حتى يركع ولا يجوز ان يستلم اليدين
 الكراهة لا يقرأ وهو اذا زاد على الاربعين قال في القبة الافضل ان تعلم الجنازة
 ويقرأ شاربها ويحلق عاتقه ويغطف بدينه بالاعتكاف في اسبوع فانه لم يركع
 في خمسة عشر يوما ولا في ركعة وراى الابوي قال اسبوع الافضل خمسة
 عشر يوما والا وبعين الابدول ان يركع الرجل بغير يوم العيد فيقبل
 الله منا ومنك والتقريف الذي فعله بغير الناس في الاجتماع غيبة ركعة
 في الجوامع اربعة مكان خارج البلد ويومئذ ويستشعر ما جعله الله في بيته قبل ان

منكر

منكره ولا تكبره وقيل تكبر وهو المكبر والتكبير في الشريعة عتبة الصلاة قبل سنة
 عندنا والاكثر في علم انه واجب بشرط الاقامة والحركة وان كان في الصلاة
 فربما ادين بجائزته مستحبة في المصنفين كل عنوانه فلا يجب على المسافر ولا العبد
 ولا المرأة الا اذا اقامت من تكبير عليه ولا يجب عتبة الصلاة في صلاة
 العبد ولا عتبة التواتر ولا على المنفرد ولا على المقدور بينه وبين صلواته بجائزته
 يوم الجمعة ولا على اهل القرى وعندهما يجب كل من يصلي المكتوبة ويتواتر
 بغير يوم عرفة عنونا وعندهما لا يركع يوم القدر ولا يوم الفريضة ولا في صلاة
 ناء صلوات وعندهما لا يركع في الشريعة عندهما فيكون ثلثا وعشرين صلاة في كل
 عام في كل صلاة فيقول بغير السلام الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله
 اكبر الله اكبر والله الحمد والمنة من تكبيرا وقيل التهيل وتكبيره يقولون
 الشاخي قبل التهيل ثلث تكبيرات امام سنن التكبير وقام وزعم في الجمع
 في المسجد يركع التكبير وان يخرج لا يركع ولا يكبر بل يكبر العي وحدهم وكذا ان كان
 الامام لا يركع التكبير والمنفرد يركع ركعة صلاة في ايام الشريعة فضاها
 فيها في ذلك العام كبر ولو تركها في غيرها فضاها فيها اربعا او تسلا لا يركع في كل
 ترك فيها فضاها فيها في عام اخر احسن عمل سقط التكبير ولو سقيته كبر لا
 ولا اجتمع سجود السهو والتكبير والتلبية بواحد بالسهو ثم بالتكبير ثم
 بالتلبية ولو قدم التلبية سقط التكبير والسهو الكل في الكا في فصل
 في الجنازة مستحبا بوجه المحقر الى القبلة على شقبة الابهام والاسيرة بوضع
 مستلقا وقراء الا القبلة ويرفع رأسه قليل ليتوجه الى القبلة ويلقي

الشهادة بانه تذكر عند تذكر ذكره بانه بامر بها واما السلفي بعلمه فلا يور
به ولا ينهي عنه فاذا مات غفرت عنه وشهد له بانه بعضا به عريضة في
راسه وعدا طرانه ونقول معضه نزل بس **سورة الرحمن**
وعلى ملكه رسول الله الامير عليه امره وسهل عليه ما بعد ولا يقر بقله
واجعل ما خرج البعير ما خرج عنه ويخرج ثيابه ويجعل عرس براد وخرج
على بطنه سبق او ثوبه حديد ولا يوضع على بطنه المصحف ويكفي القرة عند
حقه غسل وسرع في حجره الكلى في شرح الشهادة للسروحي وفي الحديث لا بأس
بجلوس الحائض والحج عند الميت واذا اراد غسله ويستحب ان يضع
على شراويله فداعه اذا ادركه بالبر بالبرج بانه وراقتا او حيا او سعا
ويوضع على فخذه ورجلاه الى الغبلة ان امسى والا فكيف ينسج ويكره ثيابه عند
وعند الشافعي ان يغسل في قميصه وتستر عن رة الغلبلة فقط في الظل وانه
وفي رواية تستر كل من رة في السيرة الى الركبة وهو الصحيح المختار في رواية
على يده مرة الاستحباب وقال ابو الحسن لا يستحب اصله يوضه فينبذ بغسل وجهه
ولا يفضله ولا يستحب عندنا اخلافا للشافعي كمن مسح اسنانه ولها سنة في
ومثله بخرقة بلعها على اصابعه ويسح راسه في ظر الى رة وهو الصحيح قبل
لا ولا يور في غسل حليبه هذا في حق البائع والبعي ان يور يغسل الصلوة
اما ان لا يغسلها فلا يتوض على ما قالوا ثم يغسل راسه ورجليه بالخطمي
المرابي في شريح ثم يغسل عليه ما على سر او خطمي او ثيابه قبل صحنه وهو
المعروف والصواب ان يستر ثوبه في ذلك والا فيمضي قراح ويغسل ثيابه في كل رة

عنه

على شقه الا يسير في غسل شقه الايمن حتى يصل الماء الى ما حقه ثم على
الايمان في غسل الايسر كذا في والاكيش على وجهه يغسل ظهره ثم يغسل
بعو المرأة الاولى او بعد المني ويسند على صدره او بين ارجله او بين
بطنه مسحا رقيقا فان خرج منه شئ ناله ولا يغسل عنقه ولا يور
وفي السماع يغسل في المرأة الاولى بل الماء القراح يغسل به رة والنجاسة
التي عليه وفي الثانية بما السدر او ما يحيط به رة في الثانية في القراح
وشئ من الكافور ولا يور خذ ثوبه في شقه الميت ولا يغسل ولا يغتسل
وقبل ان يغسل ظهره فدا بانه يور وليس في غسله استعمال القل قبل
يغتسل منه وسامعه وينزع على وجهه وقبل يغسل يغتسل بقاءه
وفيه وجن بعضهم في دبره ويستحب شاة خنا قال فانها فاذ ان
غسله شفت بوق وجعل الخوط على راسه لحينه ويكره ان يغسل في
في الرجل ويجعل الكافور على مواضع سبعه وهي جبهته واذنيه
وركناه وقدماده ثم غسل الميت وتغيبه الصلوة عليه ودفنه في ثيابه
ولومات امرأة بين الرجال بينهم ولا تغسل فخرها بينهم ما بينوا ولا يور
بحرقه كمن الرجال بين النساء بينهم ولا يور على الفرس في الغل
ان يور الفرس الى الميت فانه لم يور فاحل الامانة والورع وينبغي
للقال ان يحضر اذا رافق ما يجب ستره انه ستره ولا يور فيه في القل كانه
قبل الموت او الحادثة بعد مكسوة وجهه وفي الاطالة مشي الى بيوت
فدا بانه يور في الناس من يور عنه وانه رة حسنة اما ان لا يور
كوضوء الوجه واليمنى ونحو ذلك يستحب له الظاهرة والسنة ان يور في ثيابه

يقع وزار ولعانة والمرأة خمسة اذ ربع وزار ولعانة في حقها على ازار
وزار ولعانة والغرض في حقها ان تجب بستر البعد والعاقبة في القرعة
الى القوم وكذا الاثار والقصور المتكبد الى المقدم والربع هو القوم الذي
تقعه على الصبر في الكفر وغير الخرقه في اصل الشكيب الى السرف في الكفر
وهو اسر وصفه التكليف انه شرط العاقبة على بساط الكفر ثم يبر
عليها الطيب ثم بسط الاثار عليها وينزل عليه الطيب ثم القوم كذا
ثم يوضع الميت بالنزب الذي تشق فيه فيقبض ويحيط ثم يعطف الاثار
بهجهه اليسار ثم في البيوت ثم اللعانة كمن يدين ببطانة خيفة استشارة
والمرأة تقصر ثم يحل شعرها صغير في على صدرها فوق الدرع ثم يوضع
الحار على راسها كالمقنعة تشق في فرق ذل تحت الاثار ثم يعطف الاثار
واللعانة كما مر ثم ربط الخرقه فوق الكفوف وقيل بين الاثار واللعانة
والامة كالمرة والمرافق والمرافقة الباقية وان تراحق تكفي في ازار
ولعانة وان كفى في ثوب واحد لثوبه وقيل العصبين ثوب واحد لثوبه
وقال قاض خاء الحسن ان تكفي فيما تكفي فيه البالغ وان كفى في ثوب
واحد حازر والسنت والمولى نبيا لثوبه في فرقته والفتى الشك كالا فتى
ولا يفسل بل يتم والحريه في امن والفصل وان خلت كس ويستحب فيه
البيان ويحيى في القطن والكناز والبرد وان كان لها اعلام مالم يكن
ما شل ويكر للرجال المنعصر والمصغر والمرء لا يكون للنساء فان لم يكن
للرجل الا الحريه يحسن الكفن لكن لا يرد على ثوب القصر وربع سنن ان يكون
الكفن في النعاسة مثل ملبسة في الجفد العبدية والمرأة ما يلبس بالاعمال

والمقنعة

وقيل يعتبر اوسط ما يلبس في الحق وفي المغيثات ان كان في المال كثره
وفي الدرقة فله فكنى السنة اولى والا فالكفاية اولى من جاز الكفن
السنة ونحو الاكفاء قبل ايمر بالميت فيها وتيرة او ثلثا او خساو الحرم
كغيره عندها قال الشافعي واصول لا يفتي راسه ولا يمس طيبا والكفن في
جميع المال مقدم على البري والوصية والميراث الا ان يكون التركة عيونا
او شامرا هو افاض حق وفي الجنازة والمرعى مقدم على التكفين واذا لم يكن
للميت مال فكنه على جيب تقفنه في حين تدفن الزوجه على الرجل عند ايس
ان كان معسرة وقيل ان كان من سيرة ابو عند وقال عمر والشافعي على جيب
عليه تقفنه ان لم يترك مالا وحوالا وجعل ما حققناه في الشرح ولو كفته
فمير به يرجع به في تركته وان كفته في لا يتركه في اقراره بغير امر في تركته
لا يرجع من اشتهر بالرجوع وان لم يشهد ثم الصلوة عليه فمن كفاية
كافر وبشرط صحته شرائط الصلوة المطلقة وسلام الميت وطهارته وضوءه
اقام الصلوة المطلقة وبهذا القيد علم انها لا يجوز على غايب ولا حاضر محول
على دابة او غيرها لاختلاف المكاه ولا موضع تقدم عليه الصلوة وكنها القيام
فلا يجوز قاعدا ولا عن ركبا والكبرية سوى الاولى فانها شرط
والدعاء الا انه يعمله الامام في السبوق واذا احتسب في رفع فانه يكتفي بالكبير
وتيمم الدعاء والا له بالامانة فيها السلطان ثم القاض ثم امام الجمعة
ثم امام الحرم الذي على ترتيب الارث وله ان ياد في غير اذ استوفى الحق اليه
وليس بغير المذكور من ان يتقدم بلا اذنه فان تقدم فله ان يعيد ان شاك

حتى لو كان في سبقة يتقدم احد الامامة ويتقدم في شدة وراثة ثم انما في ذلك
 وفضل صفو الجلالة اخيها في سائر الصلوة ولو اخطأ في الوضوء في سبقة
 مما يلي سائر الامامة في الصلوة وانما في سبقة سائر الصلوة في سبقة الصلوة
 عليه في المسجود جماعة عن قائل الشافعي واحمد لا بأس ولو سبقت خارج المسجود
 والامام وبعض النعم معها والباق والمسجود الصلوة متصلة لا يترك ولو سبقت
 على باب المسجود والامام والنعم في المسجود اختلفوا فيمن فيه ومنه في لم
 يصل على قبره ما لم يقبل على الترابه تضرع ولا تقبض على عضو الا اذا كان في حكم
 الكل باء وحده اكثر الميت والنصف معه الراس في سبقة ما لو جبر نصفه مشقوقا
 والليل ولا يصل عليه ولا فاعطى من انما حال الحرب ولا يغسل الا في حال
 وضع الحرب او زارها يصل عليها وحكم المقتول في العصبية والمكاريبي
 في الميراث ليس حكم قطع ومن قتل ابا ابيه لا يصل عليه ومن قتل نفسه
 يصل عليه خلا لا بأس من علمت جبانة عن ولادة بآته لان احسنه غسل على
 عليه وكذا لو خرج الترحيب والاعتراف ولا يصل عليه وان سجد في سبقة
 لم يسب معاصره بوجه يصل عليه وان سجد معاصره لا يصل عليه الا ان
 ان اسم امره انما سلم الصلوة بنفسه وكان يقبل الامام والسنة في كل سنة
 عن قائل اهل اربعة نفر من بني امية خلافا للشافعي وسبقت في كل سنة
 من كل جانب عشر طواف لقوله عليه السلام من صل الجلالة اربعة طواف كثر
 عن اربعة عشر كثير وينبغي ان يتقدمها ففعله على يمينه في كل
 كذا كذا ثم تقدمها على يساره ثم في كل كذا كذا في الصلوة على الابرار اوله

على الابرار

على الابرار ولا بأس ان يحمل رجل واحد على يديه او يحمله على يديه وهو كبد لا
 فأس ان يحمله في صفه او يخطي ويكبر على الميت في القبر والبرية وسبقت في
 المشدود في الجنب هو في العود وروى العنق وهو الخلق النسخ والمراء
 الاسراع من غير ان يفرد ولا يقي المشي قوامها الا ان المشي خلفها افضل
 والراكب يسير خلفها ولا يتقدمها الا ان يسير كبد لا يذوق باثنية الفيا
 لمشي افضل ولا ينعم احد للجنانة اذا مرت به الا اذا هبته الرماة يصل على راسها
 وما ورد في الحديث من القيام للميت ولا ينبغي ان يرجع حتى يصل عليها بوجه
 صل قالوا لا يرجع باذنه وفي الخط قبل الرق لنا سبعة الوجع بغير انهم
 وهو لا وجه ولا ولف ولينها ان يكون تحتها ومثقلوا فيها له منعظا
 وباللوت وبما يصير اليه الميت ولا يتحدث باصوات الرنبا ولا يتكلم بسمع
 ابن مسعود رجلا يتحك في جنازة فقال له فتحك وانت في جنازة لا
 حكمت ابدأ وينبغي ان يليل الصلوة ويكون رفع الصوت فيها بالذكور وراة
 القراء كراهة تحريمه وقيل بركه اوله وليؤخر في نفسه ولا ينبغي في النساء
 ان يخرجن معها بل يكره كراهة تحريمه وفي زماننا وحرم التوديق الجوب
 وخمس الحدود ويقرأ في نفسه ودولها وفوقه للقول وم يسنه
 شق الجوب وخمس الحدود وعاديل عو الجاهلية ولا بأس بالتحايل
 المد من في الجلالة والمسلم لقوله وما ان الله مع الذين ياتونهم من الجاهلية
 القلب وكس بعد هذا او اشار الى لسانه او يرحم وان مع الجلالة صلوة
 وناحية رجب فان لم تنزل لا يترك انما الجلالة وكذا وكذا ويكره قبله وان

انتهى الجنازة الى القبر بكرة الجالس قبل توضع في الاعتناء اذا وضعت جليش
 ويكون القيام ذكر في قافية خاء ومن يتقدم الحافة والعزفة والافضل في القبر
 اللذان اسكن والافاضل في ذلك ان يكون الارض خربة والحجارة خضرة
 القبلة ام القبر حفرة فيوضع فيها الميت وينصب عليه اللبن والشاة بخير حفرة
 كالنبي وبني جابر بالابن وغيره ويوضع الميت بين يديها وشي عليه اللبن والخشب
 ولا يسق الميت قالة الشاة اختيار والسق في ديارها لو خاف الارض
 حتى جازي اللبن والخشب واتخاذ التراب ولو هو صمد منكم في المسو ولو
 يتلافى من راس المال اذا كان الارض خربة او نذبة مع كفي التراب في غيرها كروها
 في قول العلاء فابعد وينبغي ان يرش فيه التراب وتطحن الطين العليا ما يلي
 الميت ويجعل اللبن الخفيف في يمين ويسار القبر من ثلث اللحم في المحيط وثلث
 شاة اتخذ اتخاذ التراب للنساء يعم لم يكن الارض خربة ومقدار القبر نصف
 فامة وفي الذخيرة المصدر الرجل اوسط القامة فاذا اراد ان ينظر وانفق
 مقدار ثمانية سنن فاعلم ان الاذن نصف قامة والاعلى تمامها ووضع الميت في قبر
 وضعا مبهمة القبلة يستقبله عنقه وضعة ولا يسر سلافا في وضع عنقه رجل القبر
 ثم يسير من قبله راسه معدار جلا فالتأني واصوب يقول بسم الله ولا يقول
 ولا يقبض في عهد الوصفي فما وضع على القبر حصول الكفاية وقد اوجع المرحوم
 اوله بوضع المرأة فان لم يكن فاصول الصلاح في الاجابة ولا خير القبر امرأة والكاف في
 كافا من يدي ذكر الكاف الميت او انقضى ويستحب شجرة قبر المرأة بنو حال الوضع
 حتى يسق اللبن في على المهر ويستحب في قول الرجل خلافا للنساء في وجه الميت القبر

الى القبلة

الى القبلة على شقها الايمن ولا يرفع على طرفي وتخل القعدة وفي النابيع السنة
 انه يرش في القبر التراب فيقو في الارض النزه قال السروجي وفي النابيع
 والمخالبه يجعل تحت راسه لينة او حجر ولم اقف عليه لاصحابها الشهي
 ويكون ان يوضع تحت لامة راسه وينصب الميت في راسه بتراب ارضي لا يتقلب في
 اللبن على اللحد ان يقيم اللبن عليه من جهة القبلة وينوشق في كمال انزل
 عليه التراب منها ولا يباس بالقبض فكل ارضي يستحب اللبن والقبض
 والخشب اللحد واخلفه في الوضع البور بالوق اللبن في كبره وقول لا يركب
 الايمن وقول لا يباس به عند حكاية الارض ثم بهال التراب ولا يتركه على التراب
 الذي يجمع من القبر وتكون الزبارة معهم لا يباس ويستحب حتى التراب عليه
 ثلثا ولا يباس برش الماء عليه وشتم القبر لا يسطع عنو فخلقا في الشاة في
 وفي الملقط تسيم القبر قدام اربع اصالح وشبر وفي البوايح قدر شبر او اكثر
 قليلا ويكره يتجصو القبر وتطيبه لما روي انه من نبي في تحصو القبول
 يبت عليها وانه يبنى عليها وانه توطأ وفي مينة المنة المختارة لا يكره ان يطيب
 وغمر ارجح يكون ان يبنى عليه في بيت ارضية فذلك وكذا يكون وطى والجوى عليه
 وكذا الهوى الكتابة ان يرفع في التسمية والمراد به الحكمي اي الذي يتعلق به نوع
 مخصوص من احكام الشرع الجارية على الكلف في الدنيا والى التسمية الحقيقية الذي
 وعدم التواب المحض فليس من يتعلق به الاحكام المذكورة غير الاعتقاد
 انه الذي قتل في سبيل الله وفي الحق والله اعلم من قتل في سبيل الله والتسمية الحكمي على
 ارجح مسلم اعلم انه قتل ظلما فلام يجب به مال ولم يترتب عنه اي اثر في قبره

والله اعلم

قد شملت له قتل اهل الرب والبغى شتى كان وباب سب كان وفي قتلهم
 اذ لم يجب بنفس القتل عكس ما لم يجب اصل القتل الا سب مثله في طار الرب عذرا
 السيد عند الكل او وجب بقتل الاب ابنه والصلح في العهد في التبع
 من قتل البقا وقطاع الطريق واهل العصبية والقتول مجر وقطاع لانهم يقتلوا
 ظلمة ومن وجب بقتله ما لم يقتل غير العمد وكذا ان وجب بقتله النفسا ومن وجب بقتله
 من يعلم قاتله وجب فيه القامة سا ادم نجب هو العجيج لاحتمال ان يقتل سبب لشدة
 ويخرج البصير المحيى والجند والحاشون والنفسا على قاتله في خلاف المهاد وخرج في ريت
 باتفاق المتأثرات ان تباكر او ينسج او ينسج او يولد ويقتل في الحركة
 حيا او ياديه خفيه او يجرها ويخفي فيه عليه وقت صلو وهو يقتل ولو ادى
 بشئ فانه كان له اموالها فلو كانت ثلثا اتفاق وان كان له الاموال الاخرى فلو كانت ثلثا
 خلافا لم يقتل الا فاما اذا اوصى بالاموال كلها الاخرى فلا يقتل في قتل اتفاق
 وقيل لا خلاف بينهما في ايجاب ثلثا اذا اوصى بالاموال كلها وجوبهم فيما اوصى فلو
 الاخرى ومن الارث ثلثا ان يبيع واشترى او يتكلم بكلام كثير في محو ان يبيع مكانه
 حيا او يملكه من ريت وان لم يكن هذا كله بغير القضا الرب اما قبل القضا
 فلا يصير من ثلثا شئ مما تقدم ثم حكم الشهادة المذكور لا يقبل من يدين به
 وثبابة التي تمل منها الا ما ليس بنجاس النفس كالتزويج والحق والحق والصلح وكذا
 السيد بل فانه كان ما عليه فاقضاه كمن السنة في اوكية باه بكونه لم يكن ضاروا
 وتعاقدوا كان ان يبيع فلكم يتفق منه ويصير على الشهادة في قولهم ان كانا
 والارث في الشئ مسأل من من الجواز لا يمس بلكي في حق الجواز او اذ في قولهم

وفيها

وفي بعض النسخ لا يمس بالاداء الا علام باه يعلم بعضهم بعضا ليقضوا حقه
 في الشهادة وانما السلام في كان في الشئ وله في الكفا لا يقبل من الشئ النفس
 وملكه في حرفة وخير بغيره بملكه فيها في غير ما السنة في ذلك وان
 دفعه الى اهل دينه جاز وان كان له وله في الكفا لا يقبل من الشئ ان يتولى الشئ
 من قبل سبه وبينهم ويتبع جنازة من يبيعون تشاها كل اذ لم يكن كثره
 بالارث والاداء ما كان من تر ملكه حرفة كالكلب في غير غنم ولا يقبل من الشئ
 الى اهل الدين ان يبيعوا البيرة ما وليس له ما ولا يبيع عليه كفته وجب
 كفته على الشئ بطريق الكفاية فيبيع بيت المال فانه يبيع او يبيع ظلمة
 سألوا ان يبيعوا فانه فضل ما يملو شئ من الشئ الى كمن اخر ان لم يبق صاحبه
 بعينه وانما في رد اليه وان لم يوجد بيت اخر يصدق به يبيع البيت
 طر كمن فانه يبيع جميع المال كان قد قسم المال فله في الرثة لا يبيعها
 وكمن يبيع بيتا من مال ثم وجو الكمن في يوجر او اقترض البيت ببيع فالكمن
 له الاء البيت لا يملكه خرج من البيت شئ يوجر ادرج وكفته لا يقبل من الشئ
 ويخرج من ثلث الرثة زوجها بالاجماع مادامت في العدة ولا يبيع من الزوج
 زوجها عندها خلافا للثالث ولا ان يقبل من الشئ عندها بالارث خلافا
 لما في الشافعي وكذا لو بائنت من قبل موت اذ ارتدت قبله او بعد ان ياد
 او كانت بينهما المطلقة التي حقيقه بقتله خلافا للشافعي ولم يولد لا يقبل
 سيد في كفا في العدة هو الصحيح في رواية في اجماع بقتله وهو قول في زمان واحد
 ولو غسل الميت وكفن وشئ اعظام فيجبه الاء فيقضي الكمن ويقضي العدة

انه كما هو عليه وكذا لو كان بين يديه وضوء في الغيرة قبل ان يهازل التراب في
 اهل لا ينشئ ولا يخرج وكذا غسل واعا الصلوة عليه الى الجواز في الميسر
 عن يديه على قبره وهو الاصل وكذا لو لم يغسل اصلا ولم يكن فانه لا ينشئ به ما
 اصيل التراب ولو بقيت اصح ان لا ينشئ الا بغير ان كان خلافا لم ولو علم ذلك قبل
 التكفين غسل انفاقا ولو دفن بغير دفنهم للغير او في ارض مقصود وارض
 يستغفره يخرج وانه وقع في الغيرة شاع فلم يبق بعد اصيل التراب يمشي ويخرج
 ولا يجوز ينشئ بغير ما ذكر مات فلم يجد ولما فتمت واصل عليه ثم حرم ما
 غسل واصل عليه فانه لا يرد الا بعد الصلوة والى اولى بالشئ في المشرك
 بينه وبين الميت او المورث كان مضطرا ليراد و^{بالحاجة} منه التلذذ والا
 فامسك اولى وكذا انما اضطر اليه لم يمسك قدم على غسل به والا فلهما للحي
 الجمع بين الاثنين وكفن عنونا وفيه انشأه والجماعة عند الفرض في الجواز
 دفن الاثنين او اكثر في صرح واحد الا عند الضرورة وخرج جعل بينهما حاجز في التراب
 او صبي عليه ان يصل عليه فانه قال وصية باطلة وليس له ان يقفم الا بالاولى
 وكذا الوصية بغيره والاصل الغيرة في رواية ابن ابي رستم انها جائزة ولو صلى الشا
 وهو على الجنازة جازت وصفتها من الفرض ويستحب ان يصلي من دونها ما جاز
 جماعة ولو اجتمعت للجنازة جازت ان يصلي عليهم صلوات واصرة وحلقوا واصل
 واحد ويجوز ان يرسل ما على الامام ويؤتيه من العبد في رواية ثم البشارة
 الحثا ثم النساء وان شأ وجعلهم صفا واصرا واصل يصلي على كل واحد على حدة
 وهو الافضل ولو كان على جنازة في بابي بكل الاول في استقبال الغني والفقير موني

المسلمين

المسلمين وموت في المشركين فانه وجوب صلاة على قبره لا ان السليبي الحثا والخصان
 وقبر الشارب وليس السواد لكن الحثا انما يقف صلاة اذا لم يكن فيهم من هو واما
 ليس ان فكسر في التنازع من الفزع وغيرهم فلا يقف على قبره انما يقف في
 ان لا يقف على قبره لانه ينوب للقاري في قبره انما يقف في دار الحرب وان لم يقف على قبره
 وكما المسلم اكثر غسل الكل واصل عليهم ونوى المسلمين وانه كان انما غسل الكل
 ولم يصلوا عليهم وانه كان من قبل يصل وقيل لا ولا الدفن فيقول دفن في مقابر المسلمين
 وقيل في مقابر المشركين وقيل مقابر على حدة ومن قبلهم ولا يقف على
 الاختلاف في كبره في مسلم مات جده لا يصل عليه بها بالجماعة والصلوة بها
 في دفنها قال بعضهم تدفن في مقابر المسلمين تدفن في مقابر المشركين قال بعضهم
 علم وانما تدفن في الاسفح يتخذ لها قبر على حدة وهو امر وانه يقف على المقبرة
 يحمل ظهرها الى القبلة لانه وجه الجنين الى ظهرها وقال السروجي
 حسن ولو وجب فيقول في دار الاسلام فانه كما عليه ما عمل بها والافق رواية فيقول
 ولا يصل عليه والصلوة ان يصل فيها للدار كما وجد في دار الحرب ولا صلاة
 فالصلح انه كافر يحكم الدار ولو حضرت الجنازة وقت المغرب قدم صلوات المغرب
 ثم الجنازة ثم سنة المغرب وقيل تقدم السنة ابو الجنازة ولو حضرت
 وقت صلوة العبد قدم صلوة العبد ثم حي على الخطبة ولو جهل الميت صحفة
 الميت بغير متاخرها الى وقت الجمعة ليصل عليه جميع عظيم اما لو خافنا
 فوات الجمعة سب دفته اخر وادفنتها ابتاع الجنازة افضل من التوفيل
 انما الجواز او العزاية او صلاح مشهور والا فانما انما انما لا يستجاء

على كل الجبانة وصغر القبر ولا يجوز على غسل الميت وبعض المشايخ جواز ذلك فيقولون يجب
 في القبر والميت وقنه في مغارة الحجاز التي سافروا بها قبل القبر فيقولون لا
 يسلمون فلا يكرهون بل هذا على ما نقله في بلدنا من قبله وقبله في بلدنا من قبله
 وقيل لا يكره في هذه السفرات وما بعد الموت فيقولون لا يجوز فيه الا ان يكون الارض
 حقا للغير وحيث ان شاء ذلك الغير فحجه وان شئت يسوي القبر في ريع وقنه في القبة
 مغارة بلع اليها حطم جحش لا يجوز في قنبرهم الى موضع اخر فيكون القبر في القبة
 الذي صار فيه سوا حجة خيرا وكبر لا يندخل خاص الانبياء لا يجوز بتوابعه في
 عالم بيده الاول فلم يبق له عظم الا عند القبر في عالم يوجد في جميع عظام الاول
 ويجعل بينهما وبين الارض حاجز في راجع من مائة سنة ليس يقر بها الارض
 غسل وكفى وطلعت عليه في الجحش قطع السبل الى الجحش في السبل في
 القبر وفي انبساط ولو راي في القبر طرعا فظن انه محرف فاحتمل فركب
 المنقوش فيه ويكنى الترم عند القبر وقضا الحاجة بل اوله وكل عالم يهتد في السنة
 والدين ليس الا في راجعها والرماع عند ما قاموا في الاسلام عليهم ما فهم
 من ميثاقا وانما شانه بكم لا حق استألفه ولكم العافية وختلاف
 في اجلاس القار بين عند القبر والتمار عدم الكراهة ولا يكره الدين للكل
 والمسيح النهار امرامانت واضطرب الولد في بطنها وغلب على راسه انه
 حق يمشي بطنها وانما ابتلع لونه او مالا لانس فيقول لا يمشي وقيل لا يمشي
 قال ابن الهمام وهذا في ولافسر عظام اليه او جوف في قنبرهم قالوا
 يستحب زكاة القبر للرجال ويكره للنساء ويرى اقاما من قبل القبلة

مستفاد

مستفاد وجه الميت وهو قول الشافعي وكذا الكلام في زيارته في يوم وفي القبة قال
 ابن المشيخي وضع اليه على القبر منقوشا مستحبة ولا تزي به ساء وقال شريف
 الائمة برعة وفي الاعيان انه في عاداته انصاره انتهى ولا شك انه يهتد في السنة
 فيه عنه ولا يخفى احد من الصحابة ويؤمن بالجلوس للمصيبة فلهذا ايام وخلاف
 الاوله ويكره في المسجدة يستحب التقوية بما يقول اعظم طهارة الجحش وحسن مكره في
 لسانه كانه الميت مطعنا ولا فلا يقبل وغيره لئلا يكون اتخاذ الضيافة من
 اهل الميت على ما قال ويستحب حجرة الميت والاقراب الا باعده تهية طعام لهم فانه
 يلح عليهم في الاكل وتوابعه في ان يكون اتخاذ الطعام في اليوم الثاني والثالث
 ويكره في بعض ونقل الطعام الى القبر في الخامس واتخاذ الدعوة بزيارة القبر في جميع الصحراء
 والقرية لهم او لغيره السوء الا انعام والاخرى والحاصل ان اتخاذ الطعام
 عند زيارة القبر لا يصلح الاكل يكره وانما تحضر طعاما للفقراء كانه احسانا انتهى
 ولا يخفى في نظر جعل ارضه مقبرة فليس فيها رجل سببا لوضع النفس واللبس فيها
 ان كان في الارض شقة لا تباين به والا ويجوز فيه لانه صاحبها جعلها مقبرة
 فلا ضرر قبل ان ياراد لغرض من ميت فيه ان كان القبر واسعه كونه في راحة
 حارة وبعض ما اتفق الاول وهذا كمن بسط بساطا او ملاء في المسجود
 مجلس اتخاذ المكان واسعا كمن لغيره في ذلك والافلا في حفرة لنفسه في
 فلا بأس ويؤجر عليه وقيل يكره وانما ينبغي ان لا يكون تهية في الكفن لانه
 الحاجة اليه متحققة غالبا بخلاف القبر لوقوعه وما ذكره من بسط في القبر
 وذكر ابن ابي عمير الصغار لو كتب على جهة الميت او على منتهى كنهه عهد فانه يكره

انه نزل الله سبحانه وعنه بقوله التقوى انه اوصى ان يكتب في جهنمه وصورة باسم الله الرحمن
 نفعل ثم ربي في المنام وشك حاله فقال لما وضعت في القبر جبان طائلة الغراب
 فلما ارى مكتوبا على جهنمه وصورة باسم الله الرحمن قال انت في القبر واني اعلم
 فضل احكام المسجد يجب ميانة المسجد في احوال الرعية كالحق في كل
 التورم والبصر والكرات فلا يقر بي مسجدنا فانه تلافى الملائكة مما ينادي به منه
 بنادم وغير حريت الدنيا وغير السبع والشر وان شئت الاستغفار فانه الحرد
 ونشدات الصالة والمروء فيها لغيره في رفع الصلوة والحق والحق الجاني
 والصلوة الغير الصلوة ونحوها جميع ذلك في الشئ منه وميام السبع والشر
 نفي الى جنة الصلوة لا للتجارة وكسبه والمروء انشا الشئ ما ليس فيه
 فوج ودني عبادة وتكون التوسل فيه الا اذا كان فيه موضع اعداء الله وكل الحظاظة
 فيه ولكن الاداء الضرورة حفظه عن العيبا والحيهم اما المكاتب وعلم
 العيبا فانه لا ياتي بكن وان كان حبه لله فليل لا يكر والرجل لاهية التعليل
 انه لم يكن ضروريه وحرم السؤال فيه ولكن الاعطاء فيه وقيل ان لم يخط الرما
 ولم يبرج يبري يصلي لا يكرن الاطفا والاول الحوط ولا يبرق على حيط المسجد
 ولا على ارضه ولا على البواري وكذا الحائط كذا يآخر بقراف في بيوت بعضه
 يعرفوا ان اخطر بدنه تحت الحرف في البواري واخذ لانها ليست في الزا
 وكذا يكرن مسجد الرجل ونحوها في الطي بمكان المسجد واسطوانته واسمع
 ستراب مجمع فيه او شبه موضع فيه فلا باس وان سح نقتطفه من
 الحواف فيلا يصلي عليها فلا باس ايضا وان لا تقبل وان كان التراب مفر وشا

بكر

بكر المسجد ولا يحفر في المسجد براء وان كان قويا بركن ويكون من الشئ فيه
 الا اذا كانت ارضه فتنه لا تستقر فيها الاساسين والاباس ان يخر فيه
 بيتا لموضع الحصر ومناعه وانظر للمسجد لا عذر ثم ندم فيرجع اعدها
 لا اجنبى وكبر ان يطين بطين الخمس ويصير موهن نجس وانكلم الجوامع
 فيه مكروه وكبر النعم فيه لغير المعتكف وقيل لا باس للتراب ان ينام فيه ولا في
 ان يبنى الا عينا لا يخرج من الحرف ويحترق من شئ في يرمي ونحوه لا باس بالكلية
 فيه لغير الصلوة الا للمصيبة فانه يكر وكل ما يكر في المسجد يكر في غيره
 المسجد المسجد الحرام ثم مسجد المدينة ثم مسجد بيت المقدس ثم مسجد قباء
 ثم مسجد الاندلس فالاندم ثم الاقدم فالاعظم فالاعظم وتروفا في غير الاندم
 فانه اسوي في القدم فالاندم فانه اسوي وقوم احدهما الترفا كما
 فقها يفتي به فيذهب الى ان في جماعة اقل وغير الفقيه يفر والافضل
 بخار ان في امارة صلح واقفه ومسجد حبه وان شئ حبه افضل في الجامع
 وان كثر جمعه فانه فانه الجماعة في مسجد حبه فانه اني مسجد الزيد
 فيها وفي افضل الان في المسجد الحرام ومسجد النبي وينيغ ان يبتنى الان في
 البنية فانه لم يكر الجماعة في مسجد اخر في مسجد حبه او في قضا الحقة لهذا
 لو لم يحضر جماعة يصلي المودة فيه وحده ولا يذهب الى مسجد اخر منه جماعة
 وكذا الجماعة لرغاب المودة لا يذهب الى غيره بل يقيم احدهم وان لم يكن
 لاعد كثيرة الافتتاح او ركعة او ركعتان ويكفي اول ركعتان في غير الان ذهب
 اليه وان كان امامه يصلي قبل بالبيان والافضل ان يجعلها من بين البيات

المسجد

وكنز لوفات احدهم

وفي النظم وسجود استاذ به اسماح الاجبار افضل بالانفاق وذكرنا
 ان اكانه الامام الخي رانيا واكمل بولاه ان ينجي الى مسجد اخر وكل ينبغي اذا كان
 فيه حصر فيه يكن بها اما حدة داه حصر رجل مسجد او اقيم في مسجد اخر لا يخرج
 من الاول حتى يصل فيه ويكن الخروج من مسجد اخر فيه ما لم يصل في المسجد الاول
 اليه اذ فيها ينظم به امر جماعة اضحاجا كان اما ما روي في مسجد اخر
 وكذا لا يكون ان يخرج ما بعد تلك الصلوة الا اذا شرع في الاقامة في التيمم والتمسك
 لتلاوتهم بالوضوء مع ان الاقتداء تنفلا مباح في وقت هذين الوقتين وفي
 العدد والجماعة حكم المسجد عند الفقيه الثالث والاصح عند الشافعي
 وفيه فاقه بانه له حكمه عند اداء الصلوة حتى مع الاقتداء وان لم تكن الصلوة
 منفصلة وليس حكمه في حق المهرور ومعه في الجنب والمأفوف ونفس المسجد
 وان يجتمع هذا الحكم في حرمه وقول الجنب ويخفى وفناؤه هو الحكم المشمل
 به ليس بينه وبين طريق المسجد على طريق الطريق ليس لها جماعة
 راقية في حكم المسجد لكن لا يفتك فيها دار فيها مسجد ان كانت لم
 اغلقت في مسجد جماعة فيها ولا يمنع احدى الصلوة فيه في مسجد حيث
 فيه جميع الاحكام للتقدم ويصح فيه الاعتكاف ولو كانت لو اغلقت جماعة
 لم يكن له جماعة ولو فتح كان له جماعة فليس مسجد جماعة ان كان لا يمنع
 عن الصلوة بغيره يكون بمنزلة مسجد الطريق تشب فيه الاحكام وسجود
 الاعتكاف ولو اتخذ في بيته موضعاً للصلاة فليس له حكم المسجد
 اصلا ولا يابس بترك اسرج المسجد الى ثلث الليل ولا يترك اكثر من ذلك

الاذا

الا اذا شرط الوقت او كان مقاد في ذلك الموضع يجوز ان يدركه انما ج
 بوضو قبل الصلوة وبغيرها ما دام النكر يصل فيه واذا لم يكن للمسجد امام
 ومقعد رايته فلا تترك تترك الجماعة فيه باذنه واقامة عنونا بل هو افضل اما
 لو كان له امام ومقعد فيكون تترك الجماعة فيه باذنه واقامة عنونا في الج
 كانت الجماعة الثانية في طائفته يكون التكرار والا فلا وفيه ايضاً ان لم يكن على
 هيئة الاول الا يكره وهو الصحيح وبالقول في الجواب تخلف الهيئة رجل
 بني مسجد في ارض غصب لا باس بالصلوة فيه ذكر في الاحتكاك وذكر في
 المواقف رجل بني مسجد على سور المدينة لا ينبغي ان يصل فيه لانه من العالم
 يحل له ان يبيع ما بين في ارض مضمونة ضايق المسجد على الناس في حرمه ارض
 رجل من خنارته بالبيعة جبراد كره في المحيط بني مسجد وجعل الله
 فلو احق لم يرفعها وعارته وبسط الحجر ونحوها والقناديل والاذان
 والاقامة جبراد كان اهلا وان لم يكن فالوى في ذلك اليه وكذا اولادنا في
 وعشرته بعد اولى من غيرهم وان تنازع الباطن في نصب الامام والمؤذنة
 مع اهله المحلة فانه كان في اختياره اولى من الذي اختاره الباطن فانه اختيار
 لم اولى وان لم يسلوا باختياره اولى سئل ابو القاسم عن اشتهار الرهن
 او الحصر للمسجد ايها افضل وقال هما سئل قال ابو الليث ان كان المسجد
 الى احد هما فهو افضل وان كان اسن في الحاجة كانا سئل في النجس وكبر
 غلبت باب المسجد والاصح عدم الكراهة في زماقتنا صيانة لمناحه عن
 السارق ولا يابس بنفش المسجد والحجر والساج وما الذهب كما لا يابس بنفش

المعتمد لكل تركه اولى لانه منهم من تركه هتد من كل جهة انكف برقائق
النفس ويخوض في جرد العبدية هذا اذا جعل في مال نفسه اما لو
فلا يجوز ان يفعل في مال الوقت الامام يجمع الى احكام البناء لجعل النياض في
السواد للثمن حتى كثر في العاية فصل في ما يشرع في تحارب الصلوات
الخاصة الصلوة في داخل الكعبة جائزة في رمضان ونظرا خلاف ذلك في غير رمضان
صلوات الجماعة فيجعل بعضهم طرأ الى ظهر الامام جاز وكذا في كل وجه اظهر الى جنب
الامام او وجهه الى وجهه جاز الا انه يكره الوجهة بل طائر وان كان طرأ الى وجه
الامام لا يجوز وكذا في كل وجهها الى جهة توجه الامام وهو وجه القبلة
واذا صلى الامام خارج الكعبة في المسجد الحرام وتحلق المصلين في كل مكان
لمح في جهة ان يكره اقربا اليها من الملائكة في جهته والصلوة في كل جهة
عند ناس الكعبة وقال مالك لا يجوز اصرار عند الشافعي واحمد لا يجوز ما لم يكن بين
بين يمينه وكنى الزاهدي في شرح القنري سجدة خمس صليتها في كل سجدة
سهو وسجدة التلاوة وحما واجبا وسجدة نذر وهو واجبة بان قال الله
على سجدة تبارك وانه لم يقدرها بالتلاوة لما يجب عند ابي حنيفة خلافا لابي يونس
وسجدة شكر في كل طاعة وعمره ان قال الامام شياه قال ابو بكر انما هي
بسبب واجب ولا تنزل بل هي مباح لا يردون وعمره انها كسجدة سجدة
اذا اناه يكره في حصول نعمة او رفع نعمة وبه الشافعي فينبغي مستقبل القبلة
وسجدة شكر لله وشكر في رفع راسه اما بغير سبب فليس بواجب ولا يكره
وما قيل عقب الصلوة في كل سجدة من سجدة واجبة وكل ما يكره

المذكورة

اليه فلهذا والقوى على ان سجدة الشكر جائزة بل مستحبة لا واجب ولا يكره
واما ما ذكره في الطهارة ان النبي قال الفاطمة رضى الله عنها ما من من ولا منته
سجدة بيني الى اخر ما ذكر في موضع باطل الاصل له على ما حققنا في الشرح
وقد قاضى خان لا بأس ان يصل على السبط والفرش واللبود والصلوات على الارض
وما تنبه الا هو افضل ان اراد ان يصل في بيت غيره فلا افضل ان يستاذنه وان
لم يستاذنه فلا بأس ولو صلى في بيت رجل يوم باذنه لم يكره في رفع راسه
في الركوع او السجدة قبل الامام عما ذكره في المخالفة بالمخالفة معه في ديباج
ظاهر وثوب كى ليس فيه نجاسة قدر مانع وليس لها بل لها صلوة
بالمسح بياض يشرع مقروفا في صلوة جهته في فناء الفاتحة فاختار اقدمي على
يجب بالسنة في فضل الامامة والا فلا يلزمه الجهر المفسر في مخالفة النبي
سببا ولا يلزمه السهو لو كان مسهوا ويكره الجهر في نوافل النماز لا يجوز في كفاية الشي
خانت الا في جهته عن النبي صلى الله عليه وسلم في سجدة او يغلبه النوم ويكره في الركبة
والبعوض الا عند الحاجة بعد قليل وفي الحجة الصلوة في النكاح افضل على صلوة
الحائض اضعا فاختار الغنى اليه الامام فحانت ما لمخالفة ثم تذكر في كل سجدة
ولا بعيد ولو خانت باية او اكثر بينهما جهرا ولا يغلبه ان في سجدة او يخرج
الوقت جاز له ان يقصر على اذنه الفرض وخصه في الامام هذا الجهر قبل فرائضه
الفرائض في الجهر وان جاز في الوقت والاطمئنان ان يركع في الواجب في غير الامام في
فانتقل الى موضع اخر تكرر كلمة او كلمتين مكانا غير محاذ في مكانا لعلكم
تذكروا قليلا ما شكر بعد الى الترتيب الاول لو كان ان كان اية او اكثر ان تنظر الى ما في

يعود والا فلا قبل بعد لا ترتيب قرآنه على كل حال كراهة الغيبة أصبا جميع من لا يطهرون
الأبساك متفق في فيه وضاق الوقت بقوله بغيره فقام بغيره بغيره ويعود
سنة انه حراه الفاحشة لم لا كان قبل السورة بغيرها ثم السورة وان كان في السورة
لا يقرأ بها لانه الظاهر انه قراها وانما كان له شيء على تلاسيح وسجود في الركعة
انه ركع من ركعتي وسجود لم تغد لها صلاتهم وان سجود الذي فسد الاشتغال
بالجماعة لم لا يفتي بركعة افضل من اربع الوضوء ثلاثا والوضوء اربعة اذ ان التكبير
الاول شرع في ثابتة ثم قمت الجماعة لا يقطع وان لم يكن صاحب ترتيب اما لا ينافي
الطحا منية لا يجوز في الاثناء ويكتفي بمن ياتي بها منى القنوط في ركع ولم يتابع
المقوم فرفع رأسه وقت ركع وتابع في سجود صلى ثم ادرك الامام ركعا
انه قام في الصف الاخير بعد ركعة واحدة مثلي الاول لا يركع ولا يفتي
بشيء ولا يقوم وحده في الغيبة امام يترك الامام من زيادة اقلها في
الرساق بسوء الصلوة او بمصيبة او بسترحة لانها من مثله عنى العادة
او الشرع انتهى والظاهر المراد بوقوع ذلك في السنة مرة منى الامام بغيره
يجب عليه الاختيار بغير المحكي وقبل لا يجب خاذا في يعلو سنة العرجة وبها
في الجماعة وان اضطر على الفاحشة وعلى تسبيحه في الركوع والسجود بركعتي
انه يفتي بركعتي في الشك والتعذر وشكها سنة الظن وقام الموقد لم يصل
الامام سنة العرجة بغيرها ولا تعاد الاقامة شرع النقل على من سبعة الوضوء
خلافه ان شئنا يفتي في النزول لا يقطع كما لو شرع في النقل ثم خرج الخليل
افتتح المنطق قائما ثم تعد ثم انه تغضاؤها قاعدا جاز ولو افسد قبل الغنوة

بشيء

لم يجز فقام المنطق الى الفاشنة ثم ذكر انه لم يجره وان كان سنة الظن في النزول
انه لا يفتي وقبل هذا قوله اجمع والاول قليم وسجود للسهر على كل حال وان لم يكن يركع
اربعين بعد اتفاقا وان لم يجره نفسه كراهة الغيبة اذ لم يركع والسجود في ركعة
بالقضاء في الوقت لا يعود وقبل مطلقا وهو الاصح صلى خلفه ايام بلحن بهاء بعد لم
يجز الاجلوبة غير متبع لا يستمر في الجأسة الا بغيره الذي لا يجز في الغنوة في الصلوة
انها ضابطة ملزم بين فيه بخامسة فالأفضل ان يضعه قوامه فلا يشتغل بكبيره
الصالح بالالا على ثم خالطه الربى فالعجز السابق امكنة النظر في العلم بالصلوة
في الليل فعمل الافاء كانه له ذهن بغير الزيادة من نفسه فالنظر في العلم اقتل
الصالح لا رخص الخصوم لا يفتي بل يصلي الوضوء طهنة فادام بغيره بغيره
حسنا جازي بغيره الكتب انه يؤخذ الواقي ثواب سبعمائة صلوة بالجماعة
لا يكل في البراري تركه فكيفه القنوت قبل يجب بغيره السهر وقيل لا الاشتغال
بقضا الغائب اوله وامم من التوفيل الانسبي المعروف وصلوة الفجر صلوة
التسبيح والصلوة التي روت فيها الاجبار تلك تعلق بنية النقل وغيرها
بنية القضاء وكذا في فتاوى الحجة تلامذته اوله السجود اكثر من نصف الانية
لترك الحرف الذي فيه السجود لم يسجدوا فقرأ الحرف الذي فيه السجود ان
قرأ ما قبله او ما بعده من نصف الانية يجب والاطا قال الغيبة في حوزة قراء
حرف السجود ومعها غيرها قبلها او بعدها ما فيه امر بالسجود يسجدوا
كانه دونه ذلك لا يسجد وهذا اقرب وفي الملقط ما في سجد التلاوة يجوز
وان طالت الدعة ولا انعم عليه وذكر المحامد مطلقا فانها كغيرها في حجة



يستحب للمسلم ان يسمع اذ لم يمكنه السجود ان يقول سمعنا واطعنا غفر الله لنا جميع
 المعصيات اصلها ان يركعها قبل ان يركعها بالسجدة ثم اجتمع الجماعة في السجدة
 صلاة فقاموا في السجدة فاجتمعوا في السجدة فاجتمعوا في السجدة فاجتمعوا في السجدة
 انما ان يركعها فاعلم ان السجدة صلى الله عليه وسلم في السجدة وركعها في السجدة
 فتدبر باطل عندهم وقال النبي صلى الله عليه وسلم ان يركعها في السجدة في السجدة
 ان يركعها في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة
 قال صلى الله عليه وسلم ان يركعها في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة
 وان يركعها في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة
 بالصلوة اذا بلغ سبعاً ويصلي عليها اذا بلغ عشراً وركعتين وركعتين وركعتين
 ان يركعها اذا بلغ عشراً على ذلك الصلوة وكذا الركعة ان يركعها في السجدة في السجدة
 او الغسل في الاصح كما ان يركعها في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة
 اذا دعاها والمخرج يركعها في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة
 فاعلم ان يركعها في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة
 لا يصلي قال الله تعالى واما احلن بالصلوة واصطبر عليها لا تستلن بها فاعلم
 ان يركعها في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة
 ولا حياء لنا وجميع المسلمين انه خير رسول واكرم ناسول وله الحمد والفضل
 او طاهر او باطن او سراج او علانية على كل حال
 وصلى الله على سيدنا محمد وآله
 وصحبه اجمعين وآلهما
 فصل في يوم
 الحشر
 الشكر

الحمد لله على انعامه وعونه ورسوله الصادق والأمين
 والصلوة والسلام على من لا نبي بعده ولا حياء لنا
 وجميع المسلمين انه خير رسول واكرم ناسول وله الحمد والفضل
 او طاهر او باطن او سراج او علانية على كل حال
 وصلى الله على سيدنا محمد وآله
 وصحبه اجمعين وآلهما
 فصل في يوم
 الحشر
 الشكر

قال على كرم الله وجهه ورضي الله تعالى عنه
 اكرموا اولادكم بالكتاب بة فان الكتابة
 من اهم الامور ومن مفاتيح الرزق وقال من
 علمني حرفا فقد صيرته عبداً ان شاء باع
 وان شاء عتق وقال خير الكلام ما قل ودل

